

جامعة النيلين كلية الدراسات العليا كلية الآداب قسم اللغة العربية

الخلاف والترجيح عند ابن هشام الأنصاري من خلال مؤلفاته النحوية بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية

المشرف الأستاذ الدكتور: الحسن المثنى عمر الفاروق الحسن إعداد: أبوالقاسم فيَّد سليمان فيَّد

العام الدراسي: ١٤٣٩هـ – ٢٠١٨م

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعاتأ
فهرس الآيات
فهرس الأحاديث
فهرس الشعر
فهرس الأمثالي
مستخلص البحثك
JABSTRACT
مقدمة
مشكلة الدراسة
تساؤلات الدراسة
أهمية الدراسة
أسباب ودوافع اختيار الموضوع
أهداف الدراسة
هيكل الدراسة٧
لفصل لأول حياة ابن هشام٠٠٠
لفصل لأول حياة ابن هشام اللبحث الأول: ابن هشام ومؤلفاته.
المبحث الأول: ابن هشام ومؤلفاته.
المبحث الأول: ابن هشام ومؤلفاته
المبحث الأول: ابن هشام ومؤلفاته. المبحث الثاني: عصر ابن هشام ومدرسته النحوية. المبحث الثالث: منهج ابن هشام في التأليف
المبحث الأول: ابن هشام ومؤلفاته
المبحث الأول: ابن هشام ومؤلفاته
١٠ المبحث الأول: ابن هشام ومؤلفاته. المبحث الثاني: عصر ابن هشام ومدرسته النحوية. ١٩ المبحث الثالث: منهج ابن هشام في التأليف. ١٠ الفصل الثاني الخلاف النحوي مفهومه وأسبابه وأنواعه ١٠ المبحث الأول: مفهوم الخلاف النحوي ١٠ المبحث الثاني: أسباب الخلاف ومؤلفاته ١٨
المبحث الأول: ابن هشام ومؤلفاته المبحث الثاني: عصر ابن هشام ومدرسته النحوية المبحث الثالث: منهج ابن هشام في التأليف المبحث الثاني الخلاف النحوي مفهومه وأسبابه وأنواعه المبحث الأول: مفهوم الخلاف النحوي المبحث الثاني: أسباب الخلاف ومؤلفاته المبحث الثالث: أنواع الخلاف النحوي المبحث الثالث: أنواع الخلاف النحوي
المبحث الأول: ابن هشام ومؤلفاته المبحث الثاني: عصر ابن هشام ومدرسته النحوية المبحث الثالث: منهج ابن هشام في التأليف المبحث الثاني الخلاف النحوي مفهومه وأسبابه وأنواعه المبحث الأول: مفهوم الخلاف النحوي المبحث الثاني: أسباب الخلاف ومؤلفاته المبحث الثالث: أنواع الخلاف النحوي المبحث الثالث الخلاف عند ابن هشام

١٤٧	الفصل الرابع الترجيح النحوي
١٤٧	المبحث الأول: مفهوم الترجيح النحوي وتطوره وأسسه
١٦٠	المبحث الثاني: أنواع الترجيح النحوي
179	المبحث الثالث: أنواع أخرى من الترجيح
١٧٨	الفصل الخامس ترجيحات ابن هشام
١٧٨	المبحث الأول: طريقة ابن هشام في الترجيح
1 \ \ \ \	المبحث الثاني: ترجيحات ابن هشام لآراء البصريين
775	المبحث الثالث: ترجيحات ابن هشام لآراء الكوفيين
7 { {	المبحث الرابع: مسائل لم يرجحها ابن هشام.
708	الخاتمة
۲۰۷	المقترحات والتوصيات
۲۰۸	المصادر والمراجع

فهرس الآيات

الصفحة	السورة	الآيـــة
٣.	البقرة	هُدًى لِلْمُتَّقِينِ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ
٣.	البقرة	إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ
٣.	المائدة	كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ
٣١	إبراهيم	أَفِي اللَّهِ شَاكُّ
٣١	آل عمران	شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ
٣١	الحجرات	وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا
٣١	النساء	وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِن بَعْلِهَا
٣١	النساء	حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَاتِلُوكُمْ
٣٦	البقرة	فشربوا من إلا قليل منهم
77	الحج	كمن هو خالد في النار
٣٦	النساء	ما فعلوه إلا قليل منهم
٤٦	الحج	قل أفأنبئكم بشر من ذلك النار
٤٦	النور	سورة أنزلناها
٤٧	آل عمران	ولما يعلم الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين
٤٧	آل عمران	فأصبحتم بنعمته إخوانا
٤٧	الجاثية	وبست الجبال بسا فكانت هباءً منبثا وكنتم أزواج ثلاثة
٤٧	القمر	ظل وجهه مسوداً
٤٧	المائدة	يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين
٤٨	ص	إِنَّهٰذَا أَخِيلَهُ تِسْعُ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً
٤٨	يوسف	إِيِّ رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا
٤٩	الأنفال	وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ

01	البقرة	ولعبد مؤمن خير من مشرك
٥٧	النمل	أيكم يأتيني بعرشها
7 7	الأنعام	وَالنَّحْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفاً أَكُلُهُ
7.7	هود	ولا يزالون مختلفين
٧.	مريم	لننزعن من كل شيعة أيهم أشد
Y0 - Y1	الأنعام	وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ
٧٦	النساء	وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ
91	المائدة	فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان
90	التوبة	لمسجدٌ أسس على التقوى من أول يومٍ أحق أن تقوم فيه
١.٤	الإسراء	ليلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى
١.٤	النساء	قَالُوا أَنُوْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ
1.0	طه	وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّحْلِ
١٠٦	يوسف	وَقَدْ أَحْسَنَ بِي
١.٧	المائدة	وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا
١١.	الأنعام	قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنتُمْ تُشْرِكُونَ
١١٣	الشعراء	كذلك كذبت قبلهم قوم نوح
115	الأنعام	وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ
١١٦	ص	إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِّعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ
117	البقرة	أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُحْرَى
117	النساء	حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَحْوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَحَالَاتُكُم
117	الواقعة	وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ طَهِيرٌ
١١٨	التوبة	وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ
119	الانشقاق	إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ

119	طه	لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ
119	القدر	سلامٌ هي حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ
١٢٢	الحاقة	وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ
١٢٢	الشعراء	وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ
١٢٣	الأنعام	"قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ
170	النحل	وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ
١٢٧	الحجر	فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ
١٣١	الأعلى	قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى *وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى
١٣٢	کُحَّدُ	ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ
177	النساء	لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ
١٣٤	البقرة	وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ
100	الكهف	وما أَنسَانِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ
١٣٨	النساء	ألم تر أن الله يسجد له من في السماوات والأرض
١٤٣	البقرة	وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ
109	هود	لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِي أَن يُصِيبَكُم
١٦٦	يوسف	ما هذا بشراً
١٨١	الأنفال	إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ هَٰهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ
١٨٣	القدر	سلامٌ هي حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ
١٨٥	التوبة	حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ
١٨٧	النساء	وَإِن مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ
١٨٨	النمل	كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ
197	البقرة	فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ
197	النساء	ما فعلوه إلا قليل منهم

7.7	الأنعام	ينفق كيف يشاء
۲٠٩	الفرقان	إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ
۲۱.	مريم	أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّهْمِٰنِ عِتِيًّا
717	البقرة	فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ
710	المؤمنين	عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَادِمِين
717	التحريم	هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَه
۲۲.	النساء	يُدْرِكِكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ
771	القلم	بَلَىٰ قَادِرِينَ عَلَىٰ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُ
777	النساء	ما فعلوه إلا قليل منهم
779	ص	وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ. جَنَّاتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الْأَبْوَابُ
744	الملك	أَمْ مَنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ
772	هود	وَنَادَى نُوحٌ رَّبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي
7٣٦	البقرة	قَالُوا نَعْبُد إِلَهُ وَإِلَهُ آبَاءَكَ إِبْرَاهِيم

فهرس الأحاديث

الصفحة	الحديث
оД	"خمس صلوات كتبهن الله على العباد"
٥٨	"أمر بمعروف صدقة، ونهى عن منكر صدقة"
٥,	"ليس من البر الصوم في السفر"
71V — 17V — o.	"من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل
٣٧	"وإن زنى وإن سرق"

فهرس الشعر

الصفحة	البيت
٤٨	لا تنه عن خلق و تأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم
٥٢	أمست خلاء وأمسى أهلها احتملوا أخنى عليها الذي أخنى على لبد
٥٣	رب وفقني فلا أعدل عن سنن الساعين في خير سنن
οΛ	فلما دخلناه أضفنا ظهورنا إلى كل حاري جديد مشطب
٧١	فَرَجَجَتُها مُتَمكِّنًا زَجَّ الْقَلوصَ أَبِي مَزَادَهْ
٧٢	أمن ال مية رائحٌ أو مغتدي عجلان ذا زادٍ وغير مزود
٧٢	فَبِتُّ كَأَنِي ساوَرَتني ضَئيلَةٌ مِنَ الرُقشِ فِي أَنياكِها السُمُّ ناقِعُ
٧٣	حراجيج ما تنفكّ إلا مناخة على الخسف أو يرمى بما بلدا قفرا
٧٣	زَعَمَ البَوارِحُ أنّ رِحْلَتَنا غَداً، و بذاكَ خبرنا من الغداف الأسود
91	لمياء في شفتيها حوة لعس وفي اللثات وفي أنيابها شنب
90	تخيرن من أزمان يوم حليمة إلى اليوم، قد جربن كل التجارب
90	كُلِّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهْ بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهْ
9 7	فآليتُ لا أنفَكُّ أحدُوا قَصِيدةً أَكُونُ وإِيَّاهَا بِمَا مَثَلا بَعْدِي
9 7	فَكُونُوا أَنْتُمُ وبَنِي أَبِيْكُمْ مَكَانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ
١٠٦	إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عاراً عليك، ورب قتل عارُ
١٠٦	حمیت حمی تمامة بعد نجد وما شيء حمیت بمستباح
1.9	على حينَ عاتبت المشيب على الصبا وقلت ألما أصح والشيب وازعُ
1.9	لأجتذبنَّ منهنّ قلبي تحلّما على حين يستصبينَ كلّ حليمُ
١٢.	فإن الماء ماء أبي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت
177	لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم
177	شلت يمينك أن قتلت لمسلماً حُلت عليك عقوبة المتعمد

١٣٨	فكفي بنا فضلاً على من غيرنا حب النبي مُحَّد إيانا
179	فإن ترفقي يا هند فالرفق أيمن وإن تخرقي يا هند فالخرق أشأم
	فإنت طلاق والطلاق عزيمة اللاث، ومن يخرق أعق وأظلم
١٦١	كأنْ وريديه رشاءاً خُلْبِ
١٦٣	فماكان حصن ولا حابس يفوقان (شيخي) في مجمع
110	على حينَ عاتبت المشيب على الصبا وقلت ألما أصح والشيب وازعُ
١٨٦	تذكر ما تذكر من سُليمي على حينِ التواصل غير دان
717	عدس ما لعباد عليك إمارة أمنت وهذا تحملين طليق
777	لمية موحشاً طلل يلوح كأنه خِلل
7 7 2	لتقم أنت يا ابن خير قريشٍ كي لتقضي حوائج المسلمينا
740	على حينَ عاتبت المشيب على الصبا وقلت ألما أصح والشيب وازعُ
740	على حين يستصبين كل حليم
701	إنا قتلنا بقتلانا سراتكم أهل اللواء ففيما يكثر القيلا

فهرس الأمثال

الصفحة	المثل
٣٤	ألص من شظاظ
٤٨	ما أساء من أعتب
٣٤	اشغل من ذات النحيين
٤٨-٣٤	أَلَصُّ من شظاظ
٣٤	إِنَّ البُغاثَ بأرضنا يستنسرُ
٣٤	هذا جحر ضب خرب
٣٤	هو أزهى من ديك

الموضوع: الخلاف والترجيح عند ابن هشام من خلال مؤلفاته النحوية

الباحث: أبوالقاسم مُجَّد سليمان مُجَّد

القسم: اللغة العربية وآدابها.

العام الدراسي: ٤٣٩ هـ/٢٠١٨م.

مستخلص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على "الخلاف والترجيح عند ابن هشام الأنصاري من خلال مؤلفاته" لمعرفة منهجه في الخلاف والترجيح النحوي والصرفي، وموقفه من المدارس النحوية السابقة، واتبع الباحث في دارسة هذا الموضوع المنهج التاريخي من جانب والمنهج الوصفي التحليلي من جانب آخر، وقد استوى هذا البحث في خمسة فصول، تسبقها مقدمة، وتقفوها خاتمة.

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، من أهمها:

سلك ابن هشام مذهبا انتقائيا توفيقيا شأنه شأن النحاة المتأخرين، فضلا عن إضافة آرائه الخاصة التي عنت له. كما أنه قد خالف البصريين والكوفيين، كما خالف البغداديين وعدداً من النحاة في عدد من المسائل النحوية معتمدا على نظره العقلي وشواهده.و يميل ابن هشام لترجيح آراء البصريين؛ ولعل ذلك يعود إلى دخول النحو البصري إلى مصر باكراً، فانتشر وكانت له السيادة، مع ترجيحه لبعض آراء الكوفيين معتمداً على أدلته من الشواهد والأقيسة.

Thesis Title The Controversy and Weighting, a Review, Through Ibn

Hisham's Grammatical Works

Author Mr. ABOELGASIM MOHAMED

Major Program rabic Language and Literature

Academic Year Y. \ \ / \ & T 9 Hijri

ABSTRACT

The aim of current research is thus primarily to explore Ibn Hisham's view about linguistic controversy and weighting in the field of Arabic grammar. This is followed by a comprehensive study of his position with regard to previous grammar schools by using both historical and descriptive analytical approaches.

In addition, the current thesis consists of an academic study consisting of five chapters, preceded and followed by an introduction and a conclusion, respectively. The aim, motivation, methodology of this research and a literature review of the thesis are stated in the introduction part. The first chapter titled "The times and writings of Ibn HIsham and his grammatical school", which consist of three parts. The first consists of an introduction to Ibn Hisham Al-Ansari, this cover his name and lineage, his life, his scholars, his scientific impact and his death. The second devotes Ibn Hisham's age and milieu, and his grammar school. Whereas, the third explores Ibn Hisham's methodology in writing. The second chapter titled "Concept, evolution, cause and type of grammatical controversy", which deals with the definition, terminology, type and cause of controversy in Arabic grammar.

The third chapter titled "Grammatical and morphological dispute regard to Ibn Hisham views". Some models of the grammatical argumentations, between Ibn Hisham and schools of Basra, Kufa and other grammarians, are presented in this chapter.

The fourth chapter titled "basic principal and foundation of grammatical and morphological weighting"; the essential terms and broad concepts foundation of grammatical and morphological weighting are indicated.

The fifth chapter titled "Grammatical and morphological preference regard to Ibn Hisham views": Some examples of Ibn Hisham's preferences, whether to be in opposition or in agreement, with the opinions of Kufan and Basran scholarsare given in this chapter. Indeed, sufficient examples of Ibn Hisham's position from some grammarians are indicated as well.

Therefore, this study concludes that Ibn Hisham chose compromising and selective doctrine, like the later grammarians. Ibn Hisham was one of the leading scholars of grammar; who had broad learning and unique knowledge of the works of former

scholars and thus, his own works are replete with his opinions. Moreover, he opposes Kufan, Basran and Baghdadigrammarians on particular grammatical issues based on his own views and his evidences. Moreover, Ibn Hisham seemingly shows his agreement with the opinion of Kufan schools. His view are not very different from the opinion of the scholars of Basra, which is considered preferable. Perhaps this is because the Basran grammar form was earlier entered Egypt than the Kufan and its widespread throughout the country. However, Ibn Hisham agrees and prefers with Kufan opinions in various grammatical issues by addressing some evidences from his analogical approach.

مقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وسار على هديه واهتدى بعداه، وبعد.

فإنّ البحث في أصول النحو يحتاج اطلاعا واسعاً، ودراية كافية بالتقعيد النحوي، ومن الموضوعات التي تتضمنها أصول النحو: الخلاف والترجيح النحوي، فما من كتاب في النحو إلا و فيه خلاف بين مذهبين أو ترجيح مذهب على آخر، أو رأي نحوي على رأي نحوي آخر.

وقد تناولت هذه الدراسة آراء لعالم من علماء العربية، وعلماً من أعلامها، وهو ابن هشام الأنصاري الذي اطلع على آراء النحاة وتجاربهم في التأليف، ومؤلفاته: (قطر الندى وبل الصدى) و (شذور الذهب) و (أوضح المسالك) و (مغني اللبيب) وغيرها تعد من أبرز كتب النحو في موروث العربية اللغوي، فهي من أهم المؤلفات في النحو في عصره بما فيها من إضافة حقيقية في منهج بناء النحو العربي، وانتخاب الآراء وتقوية بعضها ومخالفته وترجيح بعضها الآخر وتقويته؛ فجاءت بعض مؤلفاته كـ (المغني) ناضجة الرؤية، تعكس شخصية ابن هشام التي تبحث عن الإبداع والتميز.

ولقد حملت مؤلفاته في ثناياها مناقشات لآراء النحاة، وقد رجح ابن هشام بعض تلك الآراء التي تختص بمذهب نحوي دون الآخر، كما خالف وضعف بعضاً منها.على الرغم من أنه كان كثير الترجيح لآراء علماء البصرة وقليل المخالفة لهم، إلا إنه كان منصفاً في مواقفه فكان أحياناً يقف مع الكوفيين ويرجح بعض آراءهم وفقا للنظر العلمي.

كما وقف ابن هشام وقفات متباينة من آراء بعض النحاة، فتارة نراه متابعاً لهم، ومعتداً ومستشهداً بآراءهم، ومرجحاً لها، ومصرحاً بإعجابه بهم، وتارة أخرى نجده يقف موقف المخالف لهم المضعف لآراءهم.

كما نجد أن ابن هشام لا يرتضى آراء بعض النحاة المعاصرين له ويصف بعضهم بالسهو ويضعف آراءهم، ومن ذلك موقفه من أبي حيان الأندلسيّ.

بناءاً على ما تقدم، فإن هذه الدراسة تسعى إلى استقصاء هذه المواقف والآراء من خلال مؤلفات ابن هشام المعروفة كرقطر الندى) و (شذور الذهب) و(أوضح المسالك) و (مغني اللبيب) ومن ثم تقديم رؤية واضحة لموقف ابن هشام من الخلاف والترجيح للمذاهب النحوية، وموقفه من آراء بعض النحاة.

مشكلة الدراسة

تحاول هذه الدراسة أن تقف على ما في مصنفات ابن هشام من خلاف وترجيح لآراء البصريين والكوفيين وغيرهما من المذاهب النحوية، وكذلك بعض الآراء الخاصة التي انفرد بما ابن هشام عن سائر النحاة، وتحاول –أيضاً – تتبع هذه الآراء مخالفاً أو مرجحاً لها، ومعرفة موقفه من بعض النحاة واللغويين كذلك. وتأتي هذه الدراسة بغية الوصول إلى خطوط عامة ترسم الملامح الواضحة لآراء ابن هشام الخلافية والترجيحية من خلال مؤلفاته النحوية.

تساؤلات الدراسة

ستحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ١- ما المذهب النحوي الذي سلكه ابن هشام، وما المنهج الذي اتبعه في مؤلفاته النحوية؟
 - ٢- ما المعنى بالخلاف النحوي، وما أسبابه، وما أنواعه؟
 - ٣- ما المنهج الذي سلكه ابن هشام في الخلاف النحوي والصرفي؟
 - ٤- ما المعني بالترجيح في اصطلاح النحاة، وما أسباب وجوده، وما أنواعه؟
 - ٥- ما المنهج الذي اتبعه ابن هشام في ترجيحاته؟
 - ٦- هل كان يميل في ترجيحاته لمذهب معين، وما الدوافع إن كانت الإجابة بنعم؟
- ٧- هل برزت لابن هشام آراء واضحة من خلال تناوله الخلافات النحوية والترجيح بينها؟

أهمية الدراسة

من أبرز النقاط التي توضح أهمية هذه الدراسة هي ارتباطها بأصول النحو الذي يوضح عمد النحو التي قام عليها، وطرائق التفكير النحوي هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ترتبط بشخصية مهمة في تاريخ الدرس النحوي (ابن هشام الأنصاري) الذي كان صاحب رؤى واضحة المعالم تبرز من خلال مؤلفاته المتعددة.

وتنبع أهمية الدراسة اليضاء في أنها لم تسبق بأن أنفرد مؤلف لابن هشام يتحدث عن خلافاته وترجيحاته، وإنما جاء الحديث عاماً عن آرائه في كافة مؤلفاته، وقد تعرض بعض الباحثين لآرائه مبثوثة في مؤلفاتهم، حيث يقف المتتبع فيما قيل حول مذهبه النحوي وقفة المتسائل عندما يرى بعض من قال عنه موصلي المذهب، حيث يقول عنه ابن خلدون: "وكان ينحو في طريقته منحاة أهل الموصل..."(۱)، ومن وصفه بأنه جمع بين البصرة والكوفة، ويقال أنه أخذ من البغداديين والأندلسيين، يقول شوقي ضيف: "كان يختار لنفسه من المدرستين البغدادية والأندلسية"(۲). وتحدثوا كذلك بأنه اشتق لنفسه آراء لم يسبق إليها. كل ما سبق ذكره من نقاط توضح الأهمية التي تنبع من خلالها أهمية هذه الدراسة، وما تعالجه من مسائل.

أسباب ودوافع اختيار الموضوع

من أهم الدوافع لاختيار موضوع هذه الدراسة هو إنني منذ تقدمي لرسالة الماجستير كنت أميل إلى تتبع الآراء والأفكار النحوية ، كما استهوتني المكانة العلمية المرموقة لابن هشام، والذي يعد من كبار علماء النحو في زمانه وله آراؤه الواضحة في كثير من القضايا النحوية، وذلك على الرغم من أن الأولين قد استوفوا البحث في علم النحو فاستوي على أيديهم. وكان من المحفزات أيضاً ما شهدته وأشهده كثيراً من زهد مستشر عن الخوض في دراسة علم النحو والصرف بين الدارسين والمتعلمين، الأمر الذي يعزز اعتقاداً سائداً بأن علم النحو قد اكتمل صرحه ومن ثم لا حاجة له من المزيد من البنيان. وهو اعتقاد باطل؛ لأن النحو قد صاحبته ولا تزال تصحبه مشكلات لا يمكن تجاهلها، وهي مشكلات متجددة بتجدد حاجة الإنسان مع بزوغ كل شمس. ومن بينها مشكلة الخلاف والترجيح عموما، ولاسيما عند بين هشام خصوصا من خلال مؤلفاته.

كل ما ذكر يعد من الأسباب والدوافع التي جعلت الباحث يقف على هذا الموضوع يتحفز لدراسته من عدد من النواحي.

^{(&#}x27;) ابن خلدون، المقدمة، الفصل الثالث، علوم اللسان علم النحو، ١٢٥٨/٤.

⁽٢) شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص٥١.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة لتحقيق ما يلي:

- ١- الوقوف على المذهب النحوي لابن هشام، وكذلك منهجه في التأليف النحوي.
- ٢- التعريف بمفهوم الخلاف، وأسبابه، وأنواعه.التعرف على منهج ابن هشام في الخلاف النحوي.
- ٣- التعريف بمفهوم الترجيح، وأسبابه، وأنواعه التعرف على منهج ابن هشام في الترجيح النحوى.

التعرف على موقف ابن هشام في ترجيحاته.الوقوف على الآراء التي خرج بها ابن هشام من خلال وقوفه على القضايا الخلافية بين المذاهب والنحاة، والترجيحات التي قام بها.

الدراسات السابقة:

لم يقف الباحث في حدود ما بحث على دراسات سابقة تتناول الخلاف والترجيح النحوي عند ابن هشام من خلال مؤلفاته، ولعل من أبرز ما وجده قريباً من موضوع هذه الدراسة، ومنها:

١- دراسة: عائدة بنت شعيد العربي: بعنوان: الخلاف النحوي في آمالي ابن الشجري، جامعة مؤتة، ماجستير، ١٤٢٧هـ.

توصلت الدراسة إلى أن ابن الشجري بصري المذهب عكس ماقاله شوقي ضيف، أخذ ابن الشجري بالقراءات الشاذة على عكس البصرين وقد خالفهم في هذا، أخذه للحديث مع قلة استشهاده به. ويفيد الباحث من هذه الدراسة الوقوف على الخلاف النحوي عند ابن الشجري ومقارنته مع الخلاف النحوي عند ابن هشام.

٧- دراسة: آمال بنت فاهد اللحياني، وعنوانها: (ترجيحات الخضري النحوية والصرفية المعلل لها في حاشيته على شرح ابن عقيل) جامعة أم القرى، ١٤٢٩هـ، (ماجستير)، وقد توصلت الباحثة إلى العديد من النتائج نذكر منها:

أظهرت الدراسة احترام الخضري للعلماء،وظهر ذلك حين معارضته لبعض آراءهم وكان أسلوبه لطيفاً، وتبين للباحثة أن الخضري لم يكن مقلداً للسابقين في ترجيحاته، وظهر أنه كان يتجه نحو آراء البصريين

في أغلب الأحوال. لعل ما يفيد الباحث في هذه الدراسة، إن قوة شخصية بعض العلماء من أمثال الخضري وغيره يبرزون في الترجيح ولا يميلون لأهوائهم ،بل نجدهم ينجرون إلى الحق.

٣-دراسة: فاطمة مُجَد طاهر أحمد، وعنوانها (أسس الترجيح في كتب الخلاف النحوي) جامعة أم القرى، ١٤٣٠هـ (بحث دكتوراة):

هذا، وقد وقفت الباحثة على أسس الترجيح من سماع وقياس وتعلييل واستصحاب، ثم طبقت دراستها على بعض القضايا في الخلاف النحوي، مثل: الفصل بين المتاضايفين، العطف على المضمر، ... إلخ. وقد توصلت هذه إلى كثير من النتائج نذكر منها:

٤-دراسة حنين بنت عبدالله الشنقيطي:عنوانها: (الخلاف النحوي من كتاب مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، جامعة أم القرى، • ٣٠ ١ هـ، (رسالة ماجستير)

وقد تناولت الباحثة الباب الثاني من كتاب مغني اللبيب وطبقت عليه دراستها ،وتوصلت الباحثة إلى عدة نتائج نذكر منها:

-شغف ابن هشام باستقصاء آراء العلماء وخاصة الزمخشري وابن عصفور.

- لم تقتصر ترجيحاته على ما اختلف فيه النحويون فقط بل قد يورد الأوجه الإعرابية الجائزة اتفاقاً ثم يرجح بينها.

-تمسك ابن هشام بقول جمهور النحويين جعله يضعف رأياً أقرب إلى الصحة من غيره .

ويفيد الباحث من هذه الدراسة أهمية الخلاف النحوي بالنسبة للترجيح

ولعل ندرة الدراسات في هذا الموضوع تشكل حافزا للباحث في وضع لبنة من لبنات الدرس النحوي في العصر الحالي فيما يتعلق بأصول النحو من خلال الترجيح.

٥- دراسة عبدالعزيز بن سعدي بن أحمد المطرفي، بعنوان: آراء الكسائي النحوية في مغني اللبيب،
 جامعة أم القرى، ماجستير، ٢٣١هـ.

وقد وجد الباحث أكثر من ثلاثين رأياً للكسائي في مغني اللبيب، وتوصل إلى العديد من النتائج نذكر منها:

كان ابن هشام دقيقاً في نقل آراء النحاة، واتضح ذلك من خلال نقل آراء الكسائي، وإن ابن هشام كان واسع الاطلاع ملماً بآراء العلماء. ويفيد الباحث من هذه الدراسة الوقوف على جوانب من سيرة ابن ابن هشام، وأيضاً آراء العلماء فيه .

٦- دراسة منيرة بنت أحمد بن عبدالرحمن الخريصي، بعنوان: اعتراضات البغدادي على ابن هشام
 في شرح أبيات المغنى، جامعة أم القرى، ماجستير، ٣١١ه

وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج نذكر منها:

أن معظم الاعتراضات كان فيها الحق مع البغدادي، وتأدب البغدادي مع ابن هشام في اعتراضاته له، وأن البغدادي لم يكن متصيداً لابن هشام وإنما كان غرضه الوصول إلى الصواب.

ويفيد الباحث من خلال هذه الرسالة إن ابن هشام مع براعته وعلمه إلا أنه وقع في بعض الأخطاء.

٧- دراسة علي مُجَّد أحمد الشهري، بعنوان: الخلاف النحوي في المقتصد، جامعة أم القرى، دكتوراه. ١٤٣٤هـ

وقد اقتضَى هذا البحث أنْ يقع في خمسة فصول، سبقت بمقدمة وتمهيد، وتوصل الباحث إلى نتائج منها: اتَّضح للباحث من تتبُّعه كتب التراث النحوي، وبخاصَّة كتب الخِلاف النحوي أنَّ كثيرًا من المسائل الخلافية التي شغَل بها النُّحاة أنفسهم، فاختلفوا فيها اختلافًا واسعًا، لا يترتَّب عليها حُكمٌ يفيد المتكلم ودارس العربية شيئًا، بل إنها ممَّا يُتقِل كاهله، وبخاصَّة تلك المسائل العقلية البحتة.

وإن العلماء المحدثين كثيراً ما يخالفون رأي سيبويه، وتوصل أيضاً إلى أن كثيراً من الخلافات المنسوبة إلى العلماء المتأخرين حين الرجوع إلى مصادرهم نجدها ليست موجودة.

ويفيد الباحث من هذه الدراسة وقوفه على جوانب الخلاف في كتب التراث النحوي.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، بأنها مختصة بتعقب الآراء الخلافية والترجيحية التي جاءت في مؤلفات ابن هشام الأنصاري سواء أكانت بصرية أم كوفية، وتعقب بعض الآراء الخاصة بابن هشام الأنصاري وموقفه من بعض النحاة.

منهجية الدراسة

اقتضت طبيعة الدراسة الاعتماد على المناهج التالية:

١- المنهج التاريخي؛ وذلك للوقوف على حياة ابن هشام وعصره النحوي.

٢-المنهج الوصفي التحليلي: وذلك للتعامل مع المسائل الإعرابية، ووصف المسائل والقضايا النحوية من خلاف وترجيح وتضعيف للآراء.

هيكل الدراسة

تكونت هذه الدراسة من مقدمة وخمسة فصول، تضمنت مباحث وملحقات توضيحية ، وخاتمة، وهي كما يلي:

الفصل الأول - حياة ابن هشام

وقد دار حول شخصية ابن هشام الخلقية والعلمية والثقافية، مع ما اقتضاه ذلك من تحليل الملامح والسمات الشخصية والثقافية، ومن عرض لشيوخ ابن هشام وتلاميذه، وآثاره ومؤلفاته وأصول التناول عنده خاتماً ذلك بوفاته، وهو في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول- ابن هشام ومؤلفاته وما أُلف فيه.

المبحث الثاني- عصر ابن هشام ومدرسته النحوية.

المبحث الثالث- منهج ابن هشام في التأليف.

والفصل الثاني –الخلاف النحوي ومفهومه وتطوره وأسبابه وأنواعه:

وقد تكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث، وهي:

المبحث الأول- مفهوم الخلاف النحوي وتطوره.

المبحث الثاني- أسباب الخلاف النحوي وأنواعه.

المبحث الثالث- أنواع الخلاف النحوي ونماذج لخلاف مدرسة ابن هشام النحوية.

الفصل الثالث - الخلاف النحوي والصرفي عند ابن هشام:

وفيه ثلاثة مباحث أيضاً، وهي:

المبحث الأول- نماذج من خلاف ابن هشام للبصريين.

المبحث الثاني- نماذج من خلاف ابن هشام للكوفيين.

المبحث الثالث- خلافات متفرقة لابن هشام.

الفصل - الترجيح النحوي والصرفي: مفهومه ونشأته وأسسه:

وقد جاء في مبحثين، هما:

المبحث الأول- مفهوم الترجيح النحوي وأسسه.

المبحث الثاني- أنواع الترجيح النحوي.

الفصل الخامس - الترجيح النحوي والصرفي عند ابن هشام:

وقد وردت فيه ثلاثة مباحث، وهي:

المبحث الأول- بعض ترجيحات ابن هشام البصرية

المبحث الثاني- بعض ترجيحات ابن هشام الكوفية.

المبحث الثالث- ابن هشام بين البصريين والكوفيين وموقفه من بعض النحاة.

أما الخاتمة فتوضح أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث، وما يراه من توصيات ومقترحات، فإن كان الحياب فالله نحمده، وإن كان الخطأ فنسأله التوفيق والسداد.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

الفصل الأول: حياة ابن هشام الأنصاري

المبحث الأول- ابن هشام ومؤلفاته.

المبحث الثاني- عصر ابن هشام ومدرسته النحوية

المبحث الثالث- منهج ابن هشام في التأليف

الفصل لأول

حیاة ابن هشام

المبحث الأول: ابن هشام ومؤلفاته

لما كانت البيوت تؤتي من أبوابها، فعنوان الشخص نسبه وما يتبعه من كنيته ولقبه، وبها ابدأ لعلمي بأهمية هذا؛ حيث سنقف على نسب ابن هشام وحياته ومولده، ومؤلفاته وما أُلف فيه، وهذا ما سألج به هذا البحث في خلاف ابن هشام وترجيحه النحوي.

نسبه:

هو عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاريّ، جمال الدّين أبو محمّد (١)، الشهير بابن هشام الأنصاري، وقد قال عنه السيوطي: "هو عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري جمال الدين الحنبلي النحوي الفاضل العلامة المشهور (٢)

مولده:

ولد ابن هشام سنة في مدينة القاهرة في ذي القعدة من عام ثمان وسبعمائة من الهجرة (٧٠٨هـ) الموافق سنة تسع وثلاثمائة وألف من الميلاد $(^{7})$ ، أي في أوائل القرن الثامن الهجري.

^{(&#}x27;) السبكي، تاج الدين عبد الوهاب السبكي، طبقات الشافعية، تحقيق: د. محمود مُجَّد الطناحي د. عبد الفتاح مُجَّد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط۲، ۱۲۳ هـ، ۳۳/۲ ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدر أباد/ الهند، ط۲، ۱۳۹۲هـ/ ۱۹۷۲م، ۱۹۷۲، حاجي خليفة، مصطفي عبدالله القسطنطي حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار الفكر، ۱۱۶هه ۱۹۹۹م، ۱۶۱۲ هـ ۱۶۲۰ مود ٢٠٤٠ أبو الفلاح، عبد الحي بن أحمد بن مُحِّد ابن العماد العَكري، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط۱، ۱۶۰۲هه ۱۹۸۶م، ۱۹۱۲.

⁽٢)السيوطي، جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، مُجَّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان-صيدا، د.ط، د.ت، ٦٨/٢.

⁽٣) السيوطي، بغية الوعاة، ٢٨/٢. ابن هشام، عبد الله بن يوسف، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: مُجَّد محي الدين عبد الحميد، ط١١، ١٣٨٣هـ، ص١١.

أسرته ونشأته:

ليس في كتب التراجم - على كثرتها - ما يتيح لنا التعرف على حياة ابن هشام ونشأته الأولى بالتفصيل، فكل ما ورد فيها لا يزيد عن مجرد نتف من الأخبار لا تكاد تفي بحاجة الباحث، ولاسيما أن هذه الأخبار مأخوذة من بعضها البعض حيث يعتمد المؤلفون اللاحقون على ما قاله السابقون.

شيوخه وتلاميذه:

تلقّی علوم العربیة والدّین، علی أیدی علماء بارزین، أمثال: تاج الدین الفاکهانی (ت ۷۳۱ه)، الذی قرأ علیه (شرح الإشارة) فی النّحو^(۱)، وبدر الدین بن جماعة (ت ۷۳۳ه)، الذی أخذ عنه العربیة^(۲)، وابن المرحِّل شهاب الدّین عبد اللطیف (ت ٤٤٧ه)^(۳)، وتاج الدّین التبریزی (ت ٤٤٧هه)^(٤)، وشمس الدّین بن السراج (ت ٤٤٧هه)^(٥)، ومن تلامیذه البارزین ابن الملاح الطرابلسی^(۲)، وعلی بن أبی بکر البالیّ (ت ۷۲۷ه)^(۷)، ومحب الدّین ابن هشام ولده (ت ۹۹هه)^(۸)، وابن إسحاق الدجوی (ت ۸۰۳هه)^(۹).

شخصية ابن هشام:

كان ابن هشام عظيماً في نفسه، معتزاً بكرامته، ذا شمم وإباء مترفعاً عما ارتضاه سواه، لم يؤثر عنه أنه تمالك على دنيا، أو ترامى في أحضان أمير، بل لقد كان زاهداً في زهرة الدنيا معرضاً عن زينتها، قائماً بالكفاف من مال الله الذي آتاه، يفسر لنا هذا عزوفه عن جمع المال، ولو أراد ثراء كان له وفر

⁽١) الدرر الكامنة، ابن حجر، ٣٠٤، ١٥٥، أبو المحاسن ،يوسف بن تغري بردي الحنفي،النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر، د.ط، د.ت، ١٩١/٦.

⁽٢)الدرر الكامنة، ابن حجر، ٣٦٧/٣.

^{(&}quot;) الدرر الكامنة، ابن حجر، ٢٠/٣، ٢١.

⁽٤) الدرر الكامنة، ابن حجر، ١٤٣/٣، ١٤٦.النجوم الزاهرة، أبو المحاسن، ١٤٥/١٠.

^(°) الدرر الكامنة، ابن حجر، ١٤٥/١٠.الدرر الكامنة، ابن حجر، ٣٥٠/٤

⁽٦) الدرر الكامنة، ابن حجر ، ٢٠٩/٤. شذرات الذهب، العكبري، ٢٠٦/٦.

 $^{(^{\}vee})$ الدرر الكامنة، ابن حجر، $^{\vee}$. ۱۰۲/۳ بغية الوعاة، السيوطي، $^{\vee}$.

⁽٨) بغية الوعاة، السيوطي، ١٤٨/١.

⁽٩) شذرات الذهب، العكبري الحنبلي، ١٣/٧.

لكنه صان كرامة العلم وترفع عما اتصف به بعض معاصريه من ركض في أعقاب دنيا يصيبها من وراء تكسبه بالعلم (١).

قال ابن حجر وهو يصف أحدهم ممن كان يتكسب بالمال: "كان عالماً بالعربية ماهراً فيها حسن التعليم لها عارفاً بعدة فنون...وكان يعلم بالأجرة ويقرئ كل بيت من الألفية بدرهم، وله في ذلك وقائع عجيبة، تنبئ عن دناءة شديدة وشح مفرط "(٢).

وقد أجمع المؤرخون على أن ابن هشام كان عف اللسان رقيق القلب، متواضعاً ، وظهرت هذه الأخلاق الفاضلة في كل مؤلفاته، فلا تراه في مناقشاته يسفه رأياً، أو يذكر لفظاً نابياً، أو يقسو في تعقيبه؛ وإنما أخذ نفسه بالأدب الجم ينفق منه في مقارعة الحجة ودفع الشبهة ودرء الخطأ، وإحقاق وإبطال، دون تشف، أو تحامل، ولولا تحامله عن أبي حيان وتتبعه لآرائه بالتزييف لكان أمة وحده في سلامة التأليف. (٣)

مكانته العلمية:

امتدت حياة ابن هشام ثلاثة وخمسين عاما تقريبا، ألّف خلالها الكثير من المصنفات والرسائل أكثرها في علمي النحو والصرف، واكتسب مكانة علمية مرموقة وشهرة شهد له بها من عاصره، ومن جاء بعده؛ فلقّبه تاج الدين السبكي (ت ٧٧١ه) بلغوي هذا الوقت (ئ)، وقال عنه ابن خلدون: "مثل ما وصل إلينا بالمغرب لهذا العهد من تأليف رجل من أهل صناعة العربية من أهل مصر يعرف بابن هشام، ظهر من كلامه فيها أنه استولى على غايةٍ من مَلكَة تلك الصناعة لم تحصل إلا لسيبويه وابن جني وأهل طبقتيهما؛ لعظم ملكته وما أحاط به من أصول ذلك الفن وتفريعه، وحسن تصرفه فيه، ودل ذلك على أن الفضل ليس منحصرا في المتقدمين، لاسيّما مع ما قدمناه من كثرة الشواغل بتعدد المذاهب والطرق

⁽١) بغية الوعاة، السيوطي، ص: ٣٧. الضبع، يوسف عبد الرحمن الضبع، ابن هشام وأثره في النحو، دار الحديث، القاهرة، د.ط، د.ت، ص: ٣٦.

⁽۲) بالدرر الكامنة، ابن حجر، ١٠٢/٣.

⁽٣) ابن هشام وأثره في النحو، يوسف الضبع، ص: ٣٥-٣٦.

^{(&}lt;sup>1</sup>)السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: محمود مُحَّد الطناحي وعبد الفتاح مُحَّد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ، ٣٣/٦.

والتأليف، ولكن فضل الله يؤتيه من يشاء وهذا نادر من نوادر الوجود"(١). وتابع ابن خلدون قائلاً: "ووصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوان من مصر، منسوب إلى جمال الدين بن هشام من علمائها، استوفى فيه أحكام الإعراب مجملة ومفصلة...، فوقفنا منه على علم جمّ يشهد بعلو قدره في هذه الصناعة، و وفور بضاعته منها، وكأنه ينح في طريقته منحاة أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جني واتبعوا مصطلح تعليمه، فأتى من ذلك بشيء عجيب دالٍّ على قوة ملكته واطلاعه، والله يزيد في الخلق ما بشاء "(١).

وهذه شهادة من عالم جليل لابن هشام تدل على قوة ملكته واطلاعه ووفرة علمه، وهذا الثناء مرده أن ابن هشام لم يكن مجرد ناقل فقط، بل كان ناقلاً وناقداً وعالماً وبصيراً، ولا يتردد في إبداء رأيه ولو كان مخالفاً لآراء شيوخه، قاصداً بذلك إظهار الحقيقة والمعرفة.

و قد حُظي ابن هشام بالاهتمام الزائد من لدن العلماء القدامي والمحدثين، فأثنوا عليه ثناءً عطراً، واهتموا بدراسة حياته وآثاره وشرح مؤلفاته وتلخيصها، ونظمها، والتعليق عليها، وشرح شواهدها^(٣). لذلك لم أجد بي حاجة إلى الإسهاب في الحديث عن سيرته واكتفيت بذكر عناوين الدراسات الحديثة المعاصرة التي اختصها مؤلفوها بالحديث عنه أو عن نتاجه وعلمه، ومن تلك المؤلفات:

- منهج ابن هشام في شرح بانت سعاد: الدكتور محمود سليمان ياقوت، جامعة قطر، قطر، الدكتور محمود الميمان ياقوت، جامعة قطر، قطر، الميمان ياقوت، جامعة قطر، قطر،
- منهج ابن هشام النحوي من خلال كتاب التوضيح: الدكتور صاحب أبو جناح، مجلة كلية الآداب والعلوم في جامعة البصرة، ١٩٦٧.
- التبيان في سرّ تحامل ابن هشام على أبي حيان: يوسف عبد الرحمن الضبع، دار الزيني، ١٩٧٠.
 - الجملة الاسمية عند ابن هشام الأنصاري: أميرة على توفيق، ١٩٧١.
 - الجملة الفعلية عند ابن هشام الأنصاري، أميرة على توفيق، ١٩٧١.

^{(&#}x27;) مقدمة ابن خلدون، ابن خلدون، ص: ٥٠١.

⁽۲)مقدمة ابن خلدون، ابن خلدون، ص: ٥١٦.

⁽٢) تحدث عن سيرته وآثاره وما قام حولها من أنماط هذه الدراسات الدكتور على فودة في كتابه (ابن هشام الأنصاري، آثاره ومذهبه النحوي).

- الجملة عند ابن هشام: سحر توفيق بهجت، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة القديس يوسف، بيروت، ١٩٨٠-١٩٨١).
 - ابن هشام الأنصاري، آثاره ومذهبه النحوي: على فودة نيل، ١٩٨٠.
- الفعل في نحو ابن هشام: عصام نور الدين، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة القديس يوسف، بيروت، ١٩٨٠-١٩٨١).
- ابن هشام وكتابه مغني اللبيب: عبد الرحمن بن سليمان، نادي أبحا الأدبي ١٤٠٢هـ، ذكره عبد الهادي الفضلي (٣).
- تخريج القراءات القرآنية والأحاديث الشريفة في كتاب أوضح المسالك لابن هشام: الدكتور علي حسين البواب، عمان، دار الفرقان، ١٩٨٣-هـ-١٩٨٣.
- المسائل النحوية في الآيات القرآنية بين الزمخشري وابن هشام: جبران أحمد الصالح، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة مُحَد بن سعود الإسلامية في الرياض، قسم النحو والصرف، ماجستير مقدمة إلى جامعة مُحَد بن سعود الإسلامية في الرياض، قسم النحو والصرف، ماجستير مقدمة إلى المحامة المحمد الإسلامية في الرياض، قسم النحو والصرف،
- دراسة الشواهد القرآنية في كتاب أوضح المسالك: عبد العزيز بن عبد المحسن أباغي، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة مُحَّد بن سعود الإسلامية بالرياض، قسم النحو والصرف، ماجستير مقدمة إلى جامعة مُحَّد بن سعود الإسلامية بالرياض، قسم النحو والصرف، ماجستير مقدمة إلى جامعة مُحَّد بن سعود الإسلامية بالرياض، قسم النحو والصرف،
- مراحل التأليف عند ابن هشام: فرحان السليم، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب بجامعة دمشق، ١٩٨٣ (٦).

⁽١) نشرة أخبار التراث العربي، الكويت، العدد ١٩، سنة ١٩٨٥، ص: ٢٤.

⁽ $^{\prime}$) نشرة أخبار التراث العربي، الكويت، العدد $^{\prime}$ ، سنة ، $^{\prime}$ $^{\prime}$ م، ص: $^{\prime}$ $^{\prime}$

^{(&}lt;sup>¬</sup>) الفضلي، عبد الهادي الفضلي، فهرست الكتب النحوية المطبوعة، مكتبة المنار الزرقاء الأردن، ط١، ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م، ص:

⁽١) نشرة أخبار التراث العربي، الكويت: ٢٤، العدد ١٩، سنة ١٩٨٥.

^(°) نشرة أخبار التراث العربي، الكويت: ٢٣، العدد ٢٨، سنة ١٩٨٦.

⁽¹⁾ نشرة أخبار التراث العربي، الكويت: ٢٣، العدد: ٣٢، ١٩٨٧.

- ابن هشام النحوي، عصره، بيئته، فكره، مؤلفاته، منهجه، مكانته في النحو: سامي عوض، دمشق، دار طلاس، ۱۹۸۷ (۱).
- المسائل الخلافية في مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري: مُجَّد سليمان عليوي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب في جامعة بغداد، ١٩٩٦.
- الشواهد النحوية عند ابن هشام الأنصاري: مُحَّد سامي، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ١٩٩٨.
- بناء الجملة عند ابن هشام: سامح مُحَّد سيد مُحَّد، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة الزقازيق، مصر (٢).
- ردود ابن هشام الأنصاري على النحاة: عصام مصطفى يوسف، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب في جامعة المستنصرية، ٢٠٠١.

فهذه الجمهرة من المصنفات تشير إلى اهتمام العلماء والباحثين بنتاج ابن هشام ومادته اللغوية والنحوية، ومع هذا لم تقم دراسة مستقلة فيما اطلعت عليه من مصادر على (الخلاف والترجيح النحوي في مؤلفات ابن هشام) عنده، ومن هنا وجدت الحاجة إلى رفد ما قدموه بدراسة الموضوع.

مؤلفاته:

اقتضى الأمر مراجعة نتاجه اللغوي الذي تركه؛ فقد خلّف آثاراً وصل إلينا منها جملة صالحة ما زالت معتمدة في الدراسات اللغوية والنحوية، ينهل منها الدارسون والباحثون، وبقيت بضعة مؤلفات أخرى لا نعرف عنها سوى ما ذكره المؤرخون من أسمائها أو موضوعاتها؛ لذا سأذكر كتبه التي رجعت إليها في دراستي، مع ذكر الطبعة التي اعتمدت عليها، ثم أردفها بالمصنفات اللغوية الأخرى التي لم أتمكن من الرجوع إليها لتكتمل الصورة أمام القارئ الكريم، وهي:

- اعتراض الشرط على الشرط: تحقيق د. عبد الفتاح أحمد الحموز، عمان، ١٩٨٦، في ٧٧ صفحة.

^{(&#}x27;)نشرة أخبار التراث العربي، الكويت ص: ٢٦، العدد: ١٩٨٨ (

^(1, 1)نشرة أخبار التراث العربي، الكويت ص: ١٨، العدد: ٣١، ١٩٨٧.

- إعراب (لا إله إلا الله) مخطوط، مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة، برقم ٨٨ مجاميع، ذكره د. على فودة نيل في رسالته (ابن هشام، آثاره ومذهبه النحوي)(١).
- الإعراب عن قواعد الإعراب: تحقيق د. رشيد عبد الرحمن العبيدي، دار الفكر، ١٩٧٠، في ١٦٥ صفحة.
- إقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل: حققه د. هاشم طه شلاش، مجلة كلية الآداب، بغداد، العدد ١٦، ١٩٧٣، في ٢٩ صفحة.
- ألغاز ابن هشام في النحو: تحقيق وترتيب أسعد خضير، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 19٧٨، في ٦٣ صفحة من القطع الصغير.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: تحقيق مُحَّد محيي الدين عبد الحميد، دار الندوة الجديدة، 1977 بيروت، في ثلاثة أجزاء، الأول في ٣٩٢ صفحة، والثاني في ٣٠٣ صفحة، والثالث في ٣٨٣ صفحة.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: تحقيق د. عباس مصطفى الصالحي، المكتبة العربية، بيروت، ط١، ١٩٨٦، وهو نفسه شرح الشواهد الكبرى، في ٦٨٠ صفحة.
- الجامع الصغير في علم النحو: حققه مُحَّد شريف سعيد الزنبق، مطبعة الملاح، ١٩٨٦، في ١١٢ صفحة.
- شرح جمل الزجاجي: تحقيق د. علي محسن عيسى مال الله، مكتبة النهضة العربية، ط٢، 19٨٦، في ٤٧٠ صفحة.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: تحقيق مُجَّد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط١١، ١٩٨٦، في ٤٨٠ صفحة.
 - شرح قصيدة بانت سعاد: طبع بمطبعة دار إحياء الكتب العربية، ١٣٤٥هـ، في ٨٨ صفحة.
- شرح قطر وبل الصدى: تحقيق مُجَّد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط١١، ١٩٦٣، في ٣٥٢ صفحة.

⁽۱) نيل، على فودة، ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، عمادة شئون المكتبات جامعة الإمام مُجَّد الرياض، ط١، ٢٠٦هـ (١) نيل، على فودة، ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، عمادة شئون المكتبات جامعة الإمام مُجَّد الرياض، ط١، ٢٠٦هـ ١٤٠٨هـ ١٩٨٥

- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية: تحقيق د. هادي نهر، مطبعة الجامعة، ١٩٧٧، في جزأين: الأول في ٣٩٩ صفحة، والثاني في ٣٤٢ صفحة.
- فوح الشذى بمسألة كذا: تحقيق د. أحمد مطلوب، مستل من مجلة كلية الآداب، ١٩٦٣، في ٣٤ صفحة.
- المسائل السفرية في النحو: نشره د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٦٣، في ٥١ صفحة.
- مسائل في إعراب القرآن: تحقيق د. صاحب أبو جناح، مجلة المورد، المجلد الثالث، العدد الثالث، العدد الثالث، ١٩٧٤، في ٧٧ صفحة.
- مسائل في النحو: تحقيق د. طه محسن، مجلة المورد، المجلد الخامس والعشرون، العددان الثالث والرابع، ١٩٩٧، في ١٢ صفحة.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: تحقيق مُحَدَّ محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ١٩٨٧، في جزأين: الأول والثاني في ٧٠٠ صفحة.
- موقد الأذهان وموقظ الوسنان: تحقيق د. علي فودة نيل، مجلة كلية الآداب، جامعة الرياض، المجلد السابع، ١٩٨٠، في ٥٦ صفحة.
 - مسائل أثبتها السيوطي في (الأشباه والنظائر في النحو)^(١)، بقي ممّا لم يطبع منها الآتي:
 - مسألة في قول الله تعالى: "إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِين "(٢)
 - مسألة (كأنك بالدنيا لم تكن، وبالآخرة لم تزل).
 - مسألة (أنت أعلم ومالك).
 - مسألة في قول الله تعالى "وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ... "(")
 - مسألة (كان يكفي من هو أوفي منك شعراً أو خير منك).

⁽۱) جلال الدين السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١١١هـ-١٩٩٠م، ١١٠/٣ و٤/١٠ و١٥ و٢٣ و٢٦ و١٠-١١.

⁽١) سورة الأعراف، الآية: ٥٦

^{(&}quot;) سورة آل عمران، الآية:٩٧.

- مسألة في الفرق بين قولنا (والله لا حكمت زيداً ولا عمراً ولا بكراً، بتكرار (لا)).
 - مسألة (إنما).
 - مسألة (الابتداء).
 - مسألة (الفرق بين العرض والتحضيض).
 - مسألة (شرط تنازع العاملين والعوامل).

هذه هي مصنفاته في علم العربية التي وصلت إليها واعتمدتها في الدراسة، أما ما لم أتمكن من الحصول عليه منها فهو الآتي، استنادا إلى ما أورده د. على فودة نيل(١):

- التذكرة في النحو.
- حواشٍ على الألفية.
- حواشِ على (تسهيل الفوائد)، لابن مالك (ت ٢٧٢هـ).

وفاة ابن هشام:

كما اتفق المؤرخون على تأريخ ولادة ابن هشام، فكذلك اتفقوا على تأريخ وفاته، وكان في الشهر الذي ولد فيه، أي في ذي القعدة من سنة 77ه 77ه أن صاحب (كشف الظنون) قد ذكر في غير موضع أنه توفي سنة 77ه 77ه والنجوم الزاهرة) الساعة التي دفن فيها، والقبر الذي وارى جثمانه به، حيث قال: دفن بعد صلاة الجمعة بمقابر الصوفية خارج باب النصر من القاهرة 77

وكان لموته هزة عنيفة في نفوس معاصريه من العلماء والأدباء. فقد رثاه ابن نباتة بقوله°:

سقى ابن هشام في الثرى نوء رحمة يجر على مثواه ذيل غمام سقى ابن هشام في الثرى نوء رحمة فما زلت أزوي سيرة ابن هشام

هذا، وفيما يلى عرض لعصر ابن هشام ومدرسته النحوية ومؤلفاته ومنهجه في التأليف.

^{(&#}x27;) ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص: ۹۹۱، ۶۹۱. الأزهري، خالد بن عبدالله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ٣١/١ و٦٥ و٧٦ و١٢٥ و٢٠١ و٢٦٣ و٢٩ و٣٦ و٣٠ و٣٠ و٢٠ و٢٠ و٢٤٩.

⁽ 1) خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 1 0.

⁽^{T}) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، ص: ١٤٢.

^() النجوم الزاهرة، أبو المحاسن تغري بردي، ٧٦١/١٠.

٥ ديوان ابن نباتة، ابن نباتة المصري، ص: ١٢٣.

المبحث الثاني: عصر ابن هشام ومدرسته النحوية

للبيئة المحيطية دور كبير في تشكيل الإنسان وتكوينه العلمي؛ لهذا هدف هذا المبحث إلى تحليل شخصية ابن هشام والوقوف عليها من خلال عصره الذي عاش فيه لعلمي أنها ذات أثر كبير من خلال ما تعكسه على حياة الإنسان وعلمه وتعلمه.

الحياة السياسية في مصر:

كما هو معلوم فالفنون والعلوم جميعها تابعة للسياسة وأطوارها، فالحياة العقلية ترتبط ارتباطا وثيقا بالتطور السياسي والاجتماعي وتتأثر بهما وتؤثر عليهما؛ لذا كان لا بد للباحث أن يتطرق إلى الحياة السياسية، ويسلط الضوء عليها حتى نتعرف على العصر السياسي الذي عاش فيه ابن هشام.

عصر ابن هشام:

عاش ابن هشام الأنصاري في عصر المماليك الذين حكموا مصر بعد الأيوبيين.

فترة حكم المماليك:

حكم المماليك مصر في الفترة الممتدة من سنة 75ه إلى 97ه أو ما بين 170م – 1700 مصر حتى العهد العثماني (1)، الذي أطلق عليه بعض المؤرخين ومنهم جرجي زيدان (العصر المغولي) إذ أرخه بدخول المغول بغداد إلى دخول الأتراك مصر (15ه إلى 15ه الى 15ه ومما يؤكد ذلك قوله: "كانت مصر والشام في حوزة سلاطين المماليك من سنة (15ه إلى 15ه المماليك ما يقارب الثلاث قرون، وينقسمون إلى قسمين:

أولاً - المماليك البحرية: (٢٤٨ه - ٧٨٤)

أطلق اسم (البحرية) على مجموعة من المماليك قبل أن يؤسسوا دولتهم، وهذه الفئة كانت تسكن مع الملك (نجم الدين الأيوبي) في قلعة الروضة المطلة على البحر فعرفوا بـ (البحرية) . ومؤسس هذه الدولة

^{(&#}x27;)سليم، محمود رزق،الأدب العربي وتاريخه في عصر المماليك والعثمانيين،والعصر الحديث،د.ط،مصر،دار الكتاب العربي .

⁽٢) زيدان،جورجي زيدان،تاريخ آداب اللغة العربية، القاهرة:دار الهلال، د.ط، د:ت، ١٢١/٣

^{(&}quot;) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

هو (نجم الدين آيبك) الذي جاء من بعده ابنه (نور الدين علي بن المعز آيبك) ثم خلفه سيف الدين قطز، وفي عهده جاء الخطر الذي هدد العالم الإسلامي ومصر وهم التتار بقيادة هولاكو، حيث أسقطوا الخلافة الإسلامية في بغداد سنة ٢٥٦ه، واستباحواكل شيء وقضوا على كل ما جمعه الخلفاء العباسيون خلال خمسة قرون ،ثم توجهوا صوب الشام فأسقطوها ودخلوا دمشق ،و أرسلوا إلى قطز يهددونه ويتوعدونه. فجمع السلطان قطز الأمراء ونودي في القاهرة وأقاليم مصر بالخروج إلى الجهاد في سبيل الله التقى قطز بالتتار في موقعة (عين جالوت) وألحق بحم هزيمة نكراء واستولى على الكثير من غنائمهم، وعاد إلى مصر منتصراً، فدبر له الظاهر بيبرس مع عدد من أنصاره مؤامرة فقتله وصار سلطانا على مصر (٢٠). وبعد وفاة السلطان بيبرس جاء ابنه السلطان السعيد الذي حكم مابين (٢٧٦ه – ٢٧٨ه) وخلع بعد سنتين وخلفه أخوه سيف الدين الذي حكم ما بين (٢٧٨ه إلى ٢٨٩ه) الذي يعد من أعظم سلاطين المماليك البحرية لما قام به من أعمال جليلة وحكم مصر أربعة عشر عاماً (٣).

عاصر ابن هشام الناصر مُحَّد بن قلاوون في سلطته الثالثة (9.8 – 9.8) وقد وصفه المؤرخون بأنه كان ملكاً عظيماً محظوظاً مطاعاً مهاباً ذا بطش ودهاء وحزم وذكاء، وقد أثبت الناصر مُحَّد كفاية نادرة ومقدرة بارعة في تصريف شئون الدولة مما أضفى على حكمه مهابة كبيرة في الداخل والخارج ($^{(3)}$). شهدت مصر أثناء حكمه رخاءً فأقيمت المنشآت والعمائر الضخمة ،وقد وصفه المقريزي بأنه محب للعمارة، وأنه أمضى في الحكم أبناءه وأحفاده من سنة (9.8 الهرون سنة (9.8 الهرون) شم جاءت من بعدهم دولة المماليك الجراكسة التي استمرت في الحكم حتى الفتح العثماني سنة 9.8 انتهى

⁽¹⁾ العصر المماليكي، عاشور، ص: 17-8.

^{(&}quot;) المرجع نفسه، ص: ٦٧-٧٠.

⁽ئ) المرجع نفسه، ص: ١٠٣-١٢١.

^(°) المرجع نفسه، ص: ۱۲۸–۱۳۳.

^{(&}lt;sup>1</sup>) قاسم، قاسم عبده قاسم، عصر سلاطين المماليك، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية القاهرة،ط١، ٩٩٨ م، ص: ٥٠-٨٠. عاشور، العصر المماليكي، المرجع السابق، ص: ١٣٤- ٢١٦

حكم المماليك بمزيمتهم في معركة (مرج دابق) القريبة من القاهرة واستولى العثمانيون على الحكم سنة ۱٥۱۷م(۱).

ما سبق ذكره هي أهم الأحداث التي تمت في عهد المماليك باختصار. ولعل من السمات الأبرز خلال هذا العهد أن القاهرة قد قامت مقام بغداد ونابت عنها في النهوض بالثقافة العلمية وذلك بعد سقوط بغداد على يد التتار وأصبحت مصر في عهد المماليك مسرحاً للنشاط العلمي وملجأ للعلماء وشملت الحركة العلمية علوماً متعددة تأتي في مقدمتها علوم الدين^(٢).

الحركة العلمية في عصر المماليك:

كان للإرث الحضاري القديم وللمزاج الطبيعي والفكري والنفسي عميق الأثر في أن تبسط مصر حبها للثقافة الإسلامية، وأن تمخض لها عقليتها منذ أن بدأت العلاقة بينها وبين الدين الجديد،وربما كان أعمق من ذلك تأثيراً أن أصبحت مصر مهجراً مستطاباً للعلماء العرب من فجر الإسلام،ضمتهم مصر إلى صدرها وخلطتهم بنفسها ودمها (٣). وبذا اكتسبت مصر مكانة مرموقة بعد سقوط بغداد وأصبحت القاهرة عاصمة الثقافة الإسلامية، فشد علماء الثقافة العربية و الإسلامية ومفكروها إليها الرحال وقصدوها من كل مكان^(٤).ويصف ابن خلدون^(٥) حال مصر ومكانتها فيقول:"ونحن لهذا العهد نرى أن العلم والتعليم إنما هو بالقاهرة من بلاد مصر لما أن عمرانها مستجر وحضارتها مستحكمة منذ آلاف من السنين..."

⁽١) المقريزي، تقى الدين المقريزي، مواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط١، ١١٨ه ، ص: ١٣٤.

⁽٢) عوض، سامي عوض، ابن هشام النحوي أثره وآثاره، طلاس للطباعة دمشق، ط١٩٨٧،١م،ص١٩-٣٣.

^(゙) حمزة، عبداللطيف حمزة ،الحركة الفكرية في مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي الأول،د.ط، د.ت، ص: ١٩.ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه، نیل، ص۳.

⁽١) ابن هشام النحوي، سامي عوض، ص: ٣٣. القلشقندي، أبو العباس القلقشندي، صبح الأعشى، دار الكتب المصرية ۱۹۳۸م،۳/۲۰۲۳-۲۲۳.

^(°) ابن خلدون عبدالرحمن بن مُجَّد بن خلدون ،مقدمة ابن خلدون،تقديم: مُجَّد الأسكندراني، دار الكتاب العربي بيروت، ط٩٦٦، ١م-٧١٧١هـ ، ص٧٧٨-٩٧٧٠.

وقد اتسم هذا العصر بالنشاط العلمي وبدأت حركة التأليف تنتشر، لاسيما الموسوعات، وقد وبلغت المؤلفات آلاف الكتب والمجلدات^(۱)، ونذكر منها:

- وفيات الأعيان لابن خلكان(ت٦٨١هـ).
 - لسان العرب لابن منظور (ت١١٧هـ).
- صبح الأعشى في صناعة الإنشاء للقلقشندي(ت ٢١٨هـ)
- السلوك لمعرفة دول الملوك لتقى الدين المقريزي(ت٥٤٨هـ).
- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة لابن حجر العسقلاني (ت٢٥٨ه).
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ل أبو المحاسن بن تغري بردي (ت٤٧٨هـ).

وغيرها الكثير من المؤلفات ، وذلك من مظاهر النشاط العلمي وتناميه في هذا العصر.

حالة اللغة العربية في عهد المماليك:

أما اللغة العربية فقد اهتم المماليك بها وبعلومها على عكس غيرهم من المغول والأتراك العثمانيين من بعدهم فالمغول لم يكونوا عربا ولا مسلمين، والأتراك العثمانيين كانوا متعصبين للغتهم التركية.

بالرغم من أن أغلب المماليك أصولهم ليست عربية فقد اهتموا باللغة العربية واحترموا علماءها وشجعوهم على التأليف فيها وقربوهم منهم، ولعل الدافع لذلك:

1- وقوع الكثير من البلاد الإسلامية في يد التتار ففكروا في إحياء التراث العلمي، والذي كان من حسناته تأليف أوسع المعاجم اللغوية وأكثرها شهرة، مثل: (لسان العرب) لابن منظور و(القاموس المحيط) لمجد الدين الفيروز أبادي^(۲)

٢- الغيرة الدينية عند حكام المماليك واحترامهم للعلماء .

٣- إحياء ذكرى الخلفاء في عهد المماليك، ولاسيما الظاهر بيبرس وشعور العلماء بدورهم الموكل إليهم وواجبهم في إحياء العربية وعلومها.

ومن مظاهر اهتمامهم بالتعليم واللغة العربية:

-انتشار دور التعليم والمساجد التي من أشهرها:

^{(&#}x27;) سليم، محمود رزق سليم، عصر سلاطين المماليك، مكتبة الآداب، ط٢، ١٩٦٢م،٥/٣،١-١٥٢

⁽ $^{'}$) الدرر الكامنة، ابن حجر، $^{'}$ $^{'}$ $^{'}$ ابن هشام وآثاره، الضبع، ص: $^{"}$

- ١ المدرسة الظاهرية بناها السلطان الظاهر.
- ٢-المدرسة المنصورية بناها الملك المنصور قلاوون.
- ٣-المدرسة الكاملية وهي دار الحديث وليس بمصر دار حديث غيرها.
- ٤- المدرسة الناصرية التي أعدها السلطان مُحَّد بن قلاوون للدراسة سنة ٧٠٣هـ) وكان ذلك قبل ميلاد ابن هشام بخمس سنوات، وقد أظله حكم هذا السلطان الذي امتازت فترة حكمه بالهدوء والاستقرار. أما المساجد فإنهم بنوها وعمروها وزادوا فيها وأضافوا إليها ،وكانت حلقات العلم تقام فيبعضها، خاصة مسجد عمرو بن العاص والمسجد الطولوني والأزهر المعمور الذي مازالت يد حكام مصر تصل إليه بالتعمير لينشر رسالته الثقافية والعلمية إلى يومنا هذا^(١).

الدرس النحوي في العصر المملوكي:

بدأ الدرس النحوي واللغوي في مصر منذ القرن الثاني الهجري الذي قدم فيه $\left(\operatorname{e}^{\widetilde{\mathsf{U}}} \right)^{(7)}$ إلى مصر بعد أن التقى الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠هـ) بالبصرة. ويتضح أنه نقل عنه علماً كثيراً، ثم رجع إلى مصر فكتب في اللغة و النحو كما يظهر مما ذكر في كتاب (طبقات اللغويين) في ترجمة (ولاد) حيث ورد: "إنه لم يكن بمصر كبير شيء من كتب في اللغة والنحو قبله "(٣) ثم تتالى من بعده العلماء، ومنهم: - أبو جعفر النحاس^(٤) (ت٣٣٨هـ) الذي جعل المنهج المصري يتجه نحو المدرسة البغدادية في الأخذ

- عن البصرة والكوفة معاً.فدرج أغلب نحاة مصر في هذا الاتجاه (°).
 - ابن مالك الطائي (صاحب الألفية، ت ٢٧٢هـ).
 - ابن منظور (صاحب لسان العرب، ت: ١١٧هـ).
 - ابن هشام الأنصاري ،الذي نحن بصدد الحديث عنه(ت: ٧٦١هـ)
 - السيوطى (له مؤلفات عدة، ت:٥٥٨هـ)

⁽١) الضبع، يوسف الضبع، ابن هشام وأثره في النحو العربي، دار الحديث القاهرة، ص٢٤-٢٥.

⁽١) هو الوليد بن مُحِّد التميمي المصادري، أصله بصري ونشأ بمصر ورحل إلى العراق وتلقى العلم ثم عاد إلى مصر وبما

^{(&}quot;) الزبيدي، طبقات اللغويين والنحويين لأبي بكر الزبيدي، تحقيق: مُحَّد أبوالفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٣٢م، ص: ٢٣٣.

⁽٤) هو أبو جعفر أحمد بن مُحَّد بن إسماعيل المعروف(بابن النحاس) ذهب إلى بغداد وأخذ عن أبي إسحق توفي سنة٣٣٨هـ

^(°) الراجحي، عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، دار النهضة بيروت، ط٢،١٩٨٨م، ص ٢٤٩.

- الأشموني^(١) ت: ٥٥٨ه.

وغيرهم من النحاة الذين لم يرد ذكرهم.

ونرى أن الدرس النحوي بدأ في الازدهار في عصر المماليك، ويصف عبده الراجحي ذلك التطور قائلاً: "ويزدهر الدرس النحوي في مصر في عصر المماليك ازدهاراً ويفد إليها عدد كبير من علماء الأقطار الإسلامية "(٢). ويؤكد ذلك أيضاً شوقي ضيف بقوله: "وتنشط الدراسات النحوية في عصر المماليك ،بل وتزدهر و تثمر ثماراً رائعة "(٣)

مما سبق يتضح أن هذا العصر نبغ فيه كثير من النحاة، ولكل مؤلفاته الخاصة به، وهذا ما سيقودنا للحديث عن المدرسة النحوية في مصر.

المدرسة المصرية في النحو:

عندما نتحدث عن المدرسة المصرية في النحو لا بد من الإشارة إلى أنها تمثل النحو العربي في أنحاء الوطن العربي في تلك الفترة.

وكان منهجها يقوم على الانتقاء من المدارس النحوية السابقة لها، وأهم ما يميز هذه المدرسة أنما استطاعت أن تخضع ما اختارته من مذاهب وآراء لتنسيق موزون ودقيق ومحكم حتى ليخيل إلينا أننا أمام مدرسة موحدة الاتجاه متحدة الآراء والأهداف. يرجع اتصال نحاة مصر بالبصريين إلى القرن الثاني الهجري الذي ظهر فيه عبدالرحمن بن هرمز (ت٧١١هـ) وكانت المدرسة المصرية في مراحلها الأولى شديدة الاتجاه إلى نحو البصرة، وبعد وقت تفتحت أعين طلابها إلى نحو الكوفة حين ظهرت طائفة من طلبة العلم تتلمس خطى علماء الكوفة. ولكن ظل التأليف في النحو قليلاً إلى أن جاء القرن الثالث الهجري الذي بدأ فيه التأليف النحوي على يد ولاد بن محمًّد وأبو بكر الدينوري، ثم ذهب علماء مصر في اتجاه التأليف من بعدهم (٤).

^{(&#}x27;) تاریخ آداب اللغة العربیة، جرجي زیدان، ص: ۱۰۱–۱۰۸.

⁽٢) دروس في المذاهب النحوية، عبد الراجحي، ص: ٢٥٠.

⁽٢) ضيف، شوقى ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف القاهرة، ط١٠ص٢٤١.

⁽١) تاريخ آداب اللغة العربية ، جرجي زيدان، ص: ١٥١-١٥٦.

ونرى أن المدرسة المصرية كانت قليلة التأثر بالنحو الكوفي ،وهذا ما أشارت إليه خديجة الحديثي في قولها: "خلاصة القول إننا لو تتبعنا أخبار النحويين الذين نسبوا إلى مصر النحوية لوجدنا أن معظمهم من البصريين الذي رحلوا إليها حاملين كتاب سيبويه أو علمه أو من غير المصريين ثمن نزحوا إليها من الأندلس أو المغرب أو غيرها، ولأنضح أنه لم بدخل مصر كتاب في النحو الكوفي ولا شيخ درس على الكوفيين إلا ما ذكر من دراسة أبي الحسن الأغر(ت٢٢٧هـ) على الكسائي وإلا ما قام به أبو علي الدينوري من تأليف في بعض مسائل الخلاف بين المدرستين ((۱) . ويتأكد الأمر نفسه عند شوقي ضيف ولكن من جهة رحلة المصريين إلى البصرة إذ يقول: "رأينا النابحين من النحاة المصريين يرحلون إلى البصرة وبغداد طوال القرنين الثاني والثالث الهجري وأوائل القرن الرابع ((۱) . ويرى ضيف أيضا اتجاه المدرسة المصرية نحو البغدادي قائلاً: "ومنهم من مزج بين آراء البصريين والكوفيين وبذلك يلتحم نحو المدرسة المصرية بنحو المدرسة البغدادية مع نشأتها المبكرة ((۱))إذا مزجوا بين البصرة والكوفيين البصريين في المدرسة المصرية قائلاً عن أحد علماء المدرسة المصرية: " وبلغنا أنه بين مصنفاته التي دونتها له كتب التراجم كتاب (المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين) ثما يدل دلالة واضحة على أنه عنى باستيعاب آراء المدرستين عناية جعلته يخصهما بتأليفه ((۱))

نشأت المدرسة المصرية في النحو بصرية ثم ما لبثت أن مزجت بين المدرستين الكوفية والبصرية مع ميلها الشديد إلى البصريين في كثير من مسائلها. ويمكن أن نلخص أبرز ملامح المدرسة المصرية في النحو في النقاط التالية:

- نشطت المدرسة المصرية في النحو منذ العصر الأيوبي وظهر فيها علماء بارزون أمثال: بهاء الدين النحاس، وابن أم قاسم ، وابن معط، وابن الرماح وغيرهم.

⁽١) الحديثي، خديجة الحديثي، المدارس النحوبة،ط٣،مكتبة اللغة العربية بغداد، ٢٠٠١م، ص: ٢٧٢

 $[\]binom{1}{2}$ المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص: $\binom{1}{2}$

 $[\]binom{r}{r}$ المدارس النحوية، شوقى ضيف، ص: $\binom{r}{r}$

⁽١) المدارس النحوية، شوقى ضيف، ، ٢٣٢.

- يعد ابن هشام أحد أبرز علماء هذه المدرسة، فقد كان يأخذ من النحويين على اختلاف مدارسهم ومنولهم.

- كانت المدرسة المصرية شديدة النزوع والميل إلى النحو البصري، كما فعل ابن ولاد وأخذ كتاب سيبويه عن المبرد، ولا يعني هذا أن المدرسة المصرية لم تتأثر بالنحو الكوفي فمنذ أن ألف أبو علي الدينوري كتابه (المهذب) تعرض فيه للخلاف بين المدرستين كما التقى ابن ولاد بإمام الكوفة ثعلب وأخذ منه.

- يعد ابن الحاجب علامة بارزة في تاريخ المدرسة المصرية، حيث نجده ينفرد بالكثير من الآراء والتوجيهات التي يخالف بما ما اتفق عليه جمهور النحاة (١).

- نشطت الدراسات النحوية بعد ابن هشام وكثرت الشروح أمثال: (شرح ابن عقيل) والدماميني والشمني والأشموني وغيرهم.

- أكمل السيوطي نشاط المدرسة المصرية وأتم ما فاتما، وله في النحو مؤلفات عدة.

استمر نشاط المدرسة المصرية في العصر الحديث فظهر الدسوقي والشيخ حسن العطار و مُحَّد الخضري والأيباري (٢)، وغيرهم.

وخلاصة القول إن التطور في النحو جاء مرتبطاً بتطور البيئة الفكرية والعلمية وازدهار الثقافة الدينية؛ لأنه كان وسيلة التفسير واستنباط الأحكام من القرآن الكريم والحديث الشريف.

ونعلم أن ظهور المدارس النحوية مظهر من مظاهر تطور النحو وبلوغه قمة الازدهار، بحيث أنتج صراعاً فكرياً أدى إلى الاستقلال المذهبي، أكثر من كونه دليل ضعف وانهيار وتمزق.

وقد اصطبغت المدارس النحوية في أنحاء البلدان العربية بالصبغة البصرية والكوفية التي تمثل قمة النضج في النحو، وتميزت بنتاج مزيجها الذي يتفق وأحوالها الفكرية والبيئية.

شيوع المذهب البصري قام على أكتاف كتاب سيبويه وشهرته وغلبته بين معظم علماء المدرسة المصرية قد أخفى مكانة المذهب الكوفي وصلاحية أكثر للواقع اللغوي، بينما استمر البصري -في كثير من آرائه- في رأي البعض -تحت تقديس الناس له- عاملاً من عوامل التعسير والانتقاد بين الدارسين؛ هذا

^{(&#}x27;) ابن هشام النحوي، سامي عوض، ص: ٦٧.

 $^{(^{&#}x27;})$ ابن هشام النحوي، سامي عوض، ص: ٦٩-٦٨.

وقد أنكر بعض المعاصرين^(۱) أن يعتبر ما نشأ من النشاط النحوي في بغداد ومصر والشام والأندلس مذاهب أو مدارس بالمعنى الذي تميزت به مدرستي البصرة والكوفة؛ لأنه لم يحمل السمات المدرسية المستقلة عن المدرستين الشهيرتين، فلا يعد التلفيق بين الآراء سمة أو خاصية يصح أن تسمى به مدرسة^(۲).

مدرسة ابن هشام النحوية:

لم يكن ابن هشام بصرياً ولا كوفياً، ولم يكن من التابعين للبصريين ولا من الملتزمين مذهب الكوفيين، وما كان متشدداً تشدد الأولين، ولا متهاوناً تهاون بعض الآخرين، بل كان أمة وسطاً بين الفريقين، وحكماً عدلاً بين الحزبين، إن أحسن البصريين أطراهم، وارتضى مذهبهم، وإن وفق الكوفيون أقرهم واصطفى رأيهم، بيد أن المسائل التي فضل فيها رأي البصريين أكثر من المسائل التي رجح فيها مذهب الكوفيين، لأنه كان بالبصريين أشبه وإلى مدرستهم أقرب (٣).

وقد تجلى مذهب ابن هشام من بين تلك المذاهب، حاملاً سماته الخاصة التي نستعرضها مع الشواهد على ذلك خلال الفصول اللاحقة من الخلاف والترجيح.

^{(&#}x27;)السامرائي، المدارس النحوية واقع وأسطورة، ص١٢٣. الياسري، علي مزهر مُحَّد الياسري، الفكر النحوي عند العرب، تحقيق:عبد الله الجبوري، الدار العربية للموسوعات-بيروت لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ ٣٢٣م، ص: ٣٢٣.

⁽٢) تطور الفكر النحوي عند ابن هشام، مصطفى حسين، ص ٩٧.

^{(&}quot;) ابن هشام وأثره في النحو، يوسف الضبع، ص: ١٠٩.

المبحث الثالث: منهج ابن هشام في التأليف

للوقوف على خلافات ابن هشام وترجيحاته لابد من وقفة متأنية على المنهج الذي اتبعه في مؤلفاته المشهورة، لأنما تحتوي على كل آراءه الخلافية والتوافقية.

وهكذا فإن استعراض منهج ابن هشام في هذا المبحث سيوفر الصورة العامة لمظاهر الخلاف والترجيح عنده، وسيتناول الباحث نماذج من كتب ابن هشام النحوية وقد قام باختيارها حسب الفترة الزمنية للتأليف عند ابن هشام الأنصاري، إذ سيتناول قطر الندى وشرح شذور الذهب،الذان ألفهما ابن هشام في أول مراحل التأليف، وبعدهما شرح الألفية ومغني اللبيب الذي يعد قمة التأليف لديه، وستتضح أهمية ذلك عند ذكر: "منهجه في مغني اللبيب، ومنهجه في أوضح المسالك، ومنهجه في شرح شذور الذهب، وأيضاً منهجه في "شرح قطر الندى وبل الصدى" حيث سنقف على منهجيته في التأليف، والتي سنتعرف من خلالها على آرائه في الخلاف والترجيح وهو ما نصبو إليه من هذا السرد.

١. مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب

يُعد مغني اللبيب أهم مؤلفات ابن هشام؛ أما منهجه في المغني فقد اختط فيه ما لم يسبق إليه وقد بلغ إعجاب معاصريه به حداً كبير"(۱)، فما من باحث في قضايا النحو العربي ولا دارس إلا وقد سمع بكتاب (مغني اللبيب) لابن هشام، فضلاً عن أن يكون قد استعان به أو استشهد منه أو اعتمد عليه في دراسته، وما ذلك إلا لأن هذا الكتاب يأتي في صدارة قائمة التراث اللغوي الضخم الذي ورثناه من أسلافنا النحاة، ويأخذ (المغني) مكاناً لائقاً من بين مؤلفات ابن هشام؛ لأنه أجلها قدراً وأغناها ثروة وأبلغها أثراً وأكثرها استيعاباً للموضوعات النحوية وهاهو ابن خلدون بثني عليه ثناءاً جميلاً يليق به إذ قال: "ووصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوان من مصر منسوب إلى جمال الدين ابن هشام من علمائها. واستوفي فيه أحكام الإعراب مجملة ومفصلة...فوقفنا منه على علم جم، يشهد بعلو قدره في هذه الصناعة و وفور بضاعته منها...فأتى من ذلك بشيء عجيب دل على قوة ملكته واطلاعه والله يزيد في الخلق ما يشاء"(۱).

^{(&#}x27;) المدارس النحوية، شوقى ضيف، ص: $\pi \in \pi - \pi \in \pi$

 $^{(^{&#}x27;})$ مقدمة ابن خلدون، ابن خلدون، ص: ٥٤٧.

يقول ابن هشام في مقدمة مغني اللبيب: "ووضعت هذا التصنيف على أحسن إحكام وترصيف، وتتبعت فيه مقفلات مسائل الإعراب فافتتحتها، ومعضلات يستشكلها الطلاب فأوضحتها ونقحتها، وأغلاطاً وقعت لجماعة من المعربين وغيرهم، فنبهت عليها وأصلحتها"(١).

ويذكر ابن هشام سبب تأليفه كتابه مغني اللبيب حيث قال: "ومما حثني على وضعه أنني لما أنشأت في معناه المقدمة الصغرى المسماة بـ(الإعراب عن قواعد الإعراب) حسن وقعها عند أُولي الألباب، وسار نفعها في جماعة الطلاب مع أن الذي أودعته فيها بالنسبة إلى ما ادخرته عنها كشذرة من عقد نحر، بل كقطرة من قطرات بحر، وها أنا بائح بما أسررته، مقيد لما قررته وحررته، مقرب فوائده للأفهام، واضع فرائده على طرف الثمام، لينالها الطلاب بأدني إلمام، سائل من حسن حُيْمَهُ، وسلم من داء الحسد أديمه، إذا عثر على شيء طغى به القلم، أو زلت به القدم، أن يغتفر ذلك في جنب ما قربت إليه من البعيد،..."(٢). ويرى بعض الباحثين أن هناك علاقة وثيقة بين مغني اللبيب والإعراب عن قواعد الإعراب عن قواعد الإعراب " و"المغني" صلة موضوعية وثيقة، إذ أن مباحث الجملة، وشبه الجملة، والأدوات التي تدور في الكلام كثيراً، وبيان كيفية إعراب بعض الكلمات والتراكيب أمر مشترك بين الكتابين، فهذه الموضوعات تمثل الأبواب الأربعة التي الشتمل عليها كتاب "قواعد الإعراب" وهي في الوقت نفسه تمثل أربعة أبواب من أبواب "المغني" الثمانية "(٢).

ويرى الفودة أن عرض المسائل داخل الكتابين أيضاً متشابه إلى حد كبير، وذلك في قوله: "وعرض المسائل العلمية داخل المباحث السابقة بالكتابين يتقارب إلى حد ما في كثير من المواطن. فنحن في مواضع متعددة نجد تشابهاً بيناً في هذا العرض بينهما "(٤).

أما من حيث التبويب والترتيب ينحصر المغنى في ثمانية أبواب هي:

الباب الأول - في تفسير المفردات وذكر أحكامها.

^{(&#}x27;) مقدمة مغني اللبيب، ابن هشام، ص: ١.

⁽۲) مغنى اللبيب، ابن هشام، ص: ١٤.

 $^(^{7})$ مغنى اللبيب، ابن هشام، ص: ٤٤-٥٥.

⁽١) المرجع نفسه، ص: ٥٥.

- الباب الثاني في تفسير الجمل وذكر أحكامها وأقسامها.
- الباب الثالث-في ذكر ما يتردد بين المفردات والجمل، وهو الظرف والجار والمجرور وذكر أحكامهما.
 - الباب الرابع-في ذكر أحكام يكثر دورها.
 - الباب الخامس في ذكر الأوجه التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها.
 - الباب السادس- في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها.
 - الباب السابع- في كيفية الإعراب.
 - الباب الثامن في ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية "(١).

واعلم أنني تأملت كتب الإعراب فإذا السبب الذي اقتضى طولها ثلاثة"^(٢):

ويرى ابن هشام أن هناك أموراً عدة أدت إلى الطول غير المبرر في كثير من المؤلفات النحوية التي سبقته، ثم ذكر ابن هشام هذه الأمور قائلاً:

أحدها كثرة التكرار؛ فإنها لم توضع لإفادة القوانين الكلية، بل للكلام على الصور الجزئية، فتراهم يتكلمون على التركيب المعين بكلام، ثم أعادوا ذلك الكلام حيث جاءت نظائره ، ألا ترى أنهم حيث مرّ بهم مثل الموصول في قوله تعالى: ﴿ هُدًى لِلْمُتَّقِينِ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ (٢) ذكروا أن فيه ثلاثة أوجه، وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل في قوله تعالى: ﴿ إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ فكروا فيه ثلاثة أوجه اليضا وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل في قوله تعالى: ﴿ كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾ فكروا فيه وجهين، ويكررون ذكر الخلاف فيه إذا أعرف فصلاً؛ أله محل باعتبار ما قبله أم باعتبار ما بعده؟ أم لا محل له؟ والخلاف في كون المرفوع فاعلاً أو مبتدأ إذا وقع بعد إذا في نحو: ﴿إِذَا

^{(&#}x27;) مغنى اللبيب، ابن هشام، ١٥-١٤/١

⁽۲) المرجع نفسه، ۱۵-۱۶/۱

^{(&}lt;sup>"</sup>) البقرة، الآية: ٢ - ٣.

⁽¹⁾ البقرة، الآية:١٢٧.

⁽٥) المائدة، الآية: ١١٧.

السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ (١)، أو إنْ في نحو: ﴿ وَإِنِ امْرَأَةٌ حَافَتْ مِن بَعْلِهَا ﴾ (٢) أو الظرف في نحو: ﴿ أَفِي اللَّهِ شَكُّ ﴾ (٢) أو لو في نحو: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا ﴾ (٤) وفي كون أنّ وأنْ وصلتهما بعد حذف الجار في نحو:

﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ (٥) ونحو : ﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَاتِلُوكُمْ ﴾ (٦) في موضع خفض بالجار المحذوف على حد قوله:

أشارت كليبٍ بالأكف الأصابع

أو نصب بالفعل المذكور على حدّ قوله:

فيه كما عسل الطريقَ الثعلبُ

وكذلك يكررون الخلاف في جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض، وعلى الضمير المجرور المخرور من غير وجود الفاصل، وغير ذلك مما إذا استقصي أمل القلم، وأعقب السأم، فجمعت هذه المسائل ونحوها مقررة محررة في الباب الرابع من هذا الكتاب، فعليك بمراجعته، فإنك تجد به كنزاً واسعاً تنفق منه، ومنهلاً سائغاً ترده وتصدر عنه.

والأمر الثاني - إيراد ما لا يتعلق بالإعراب، كالكلام في اشتقاق اسم؛ أهو من السّمة كما يقول الكوفيون أو من السُموّ كما يقول البصريون؟ والاحتجاج لكل من الفريقين وترجيح الراجح من القولين؛ وكالكلام على ألفه لم حذفت من البسملة خطاً؟ وعلى باء الجر ولامه لم كسرتا لفظاً؟ وكالكلام على ألف ذا الإشارة، أزائدة هي كما يقول الكوفيون أم منقلبة عن ياء هي عين واللام ياء أخرى محذوفة كما يقول البصريين؟ والعجب من مكي بن أبي طالب إذ أورد مثل هذا في كتابه الموضوع لبيان مشكل الإعراب مع أن هذا ليس من الإعراب في شيء. وبعضهم إذا ذكر الكلمة ذكر تكسيرها وتصغيرها،

⁽١) سورة الانشقاق، الآية: ١

⁽٢)سورة النساء، الآية:١٢٨.

⁽٣) سورة إبراهيم، الآية: ١٠

⁽٤) سورة الحجرات، الآية:٥.

⁽٥)سورة آل عمران، الآية:١٨.

⁽٦) سورة النساء، الآية: ٩٠.

وتأنيثها وتذكيرها، وما ورد فيها من اللغات، وما روي من القراءات، وإن لم ينبنِ على ذلك شيء من الإعراب.

والثالث إعراب الواضحات، كالمبتدأ وخبره، والفاعل ونائبه، والجار والمجرور والعاطف والمعطوف، وأكثر الناس استقصاء لذلك الحوقي"(١). ولقد تجنب ابن هشام ذلك التكرار والحشو غير المفيد في كتابه (مغني اللبيب) إذ يقول في ذلك: "وقد تجنبت هذين الأمرين وأتيت مكافهما بما يتبصر به الناظر، ويتمرن به الخاطر، من إيراد النظائر القرآنية، والشواهد الشعرية، وبعض ما اتفق في المجالس النحوية. ولما تم هذا التصنيف على الوجه الذي قصدته، وتيسر فيه من لطائف المعارف ما أردته واعتمدته سميته بر(مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) وخطابي به لمن ابتدأ في تعلم الإعراب ولمن استمسك منه بأوثق الأسباب"(١).

يرى ابن هشام أن من سبقوه في التأليف كانوا يطيلون التأليف ويكررون ما قالوه سابقاً؛ لذا فقد تجنب الأمر في كتابه "المغنى".

آراء بعض الباحثين المحدثين في (مغني اللبيب):

من تلك الآراء ما ورد عن الدكتور يوسف الضبع في كتابه (ابن هشام الأنصاري وأثره في النحو) واصفاً إيّاه بقوله: "لهذا الكتاب من اسمه أوفر حظ وأوفى نصيب، والحق أن ابن هشام كان موفقاً في كل كتاب، ملهماً في تخير الألقاب، وتجلى توفيقه كاملاً في مغنيه الذي هذب فيه النحو، وجمع إلى دقة اللفظ رقة حواشيه، ولم يغادر شاردة لهذا العلم إلا أحصاها، ولا واردة إلا جلاها، وكل شيء له مساس بالنحو فصله، وكل حكم بحثه وحلله" (7).

ويرى سامي عوض أن ابن هشام كان يدخل المنطق في النحو ويوضح الظواهر اللغوية والقواعد النحوية في (مغني اللبيب) حيث قال: "على أننا نشير إلى أن ابن هشام رغم استفادته من المنطق فإنه ظل يقف به عند القواعد النحوية، والظواهر اللغوية، محترماً لها، مكتفياً في علاقته بالمنطق بتبريرها وإساغتها، ثم شرحاً لبواعثها من جهة، ولأهدافها من ناحية أخرى "(٤).

^{(&#}x27;) مغنى اللبيب، ابن هشام، ١٥/١-١٦.

⁽۲) مغني اللبيب، ابن هشام، ۱۱/۱۱-۱۱.

⁽٣) ابن هشام وأثره في النحو، يوسف الضبع، ص: ٩٢.

⁽٤) ابن هشام النحوي، سامي عوض، ص: ١١١.

ولما كان للمغني هذه المنزلة الكبيرة في مجال التأليف النحوي، فقد شغل به النحاة عدة قرون وألفوا فيه الشروح والحواشي، ومن تلك الشروح:

- شرح للشيخ شمس الدين مُحَمَّد بن الصائغ الحنفي المتوفى سنة ٧٧٦هـ ، والمسمى (تنزيه السلف عن تمويه الخلف).
- وقد ذكره الشمني في حاشيته على المغني المسمّاة (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام)، يقول في مقدمتها: "لقد نظرت عند إقرائي لمغني اللبيب عن كتب الأعاريب ما كتبه الشيخ شمس الدين مُحَدّ بن الصائغ الحنفي، وسمّاه (تنزيه السلف من تمويه الخلف)، وذلك إلى إثناء (الباء الموحدة).
- شرح لمحمد بن خضر القرشي العيزري الغزي (ت ٨٠٨هـ)، المسمى (مدني الأربب من حاصل مغنى اللبيب) .
- (تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب) ،وهو شرح لمحمد بن أبي بكر الدماميني ، (ت ٨٣٧هـ)، قام فيه "بشرح العبارات والشواهد الواردة في المغني، وأكمَلَ العبارات الناقصة وضبط الألفاظ، فأورد البيت المستشهد به ثم اتبعه باسم قائله إن لم يذكر، ثم أكمل القصيدة بأبيات استحسنها، وفي مواضع أخرى أورد شواهد من عنده، وتعتبر التحفة من أفضل الشروح على المغني" ، وقد استهلها الدماميني بقوله "الحمد لله الذي منح من لسان العرب الأيدي الحسنة وجعله كنز الفصاحة، فهو مغنى اللبيب عما سواه من الألسنة.
 - شرح المغني للدماميني، وهو شرح صغير ألَّفه في مصر، ويعرف بشرح المزج.
- شرح آخر للدماميني، وصل فيه إلى حدود حرف الفاء، وهو شرح تناول فيه صاحبه مادة كتاب المغني، حيث تعرض لكل هفوات ابن هشام في مصنفه ، وهذا الشرح من الأسباب التي حدت بالشمني إلى تأليف حاشيته المسماة ب(المنصف من الكلام على مغنى ابن هشام).

وقد ذكر الشُّمني شروح الدماميني هذه في مقدمة حاشيته: "والتعليق الذي كتبه الشيخ بدر الدين مُحَّد بن أبي بكر الدماميني بالديار المصرية، والشرح الذي أظهره بعد ذلك بالبلاد الهندية وسمّاه تحفة الغريب، فإذا هي مملوءة باعتراضات يتجه جوابها ومشحونة بإشكالات لم ينغلق والحمد لله بابها".

- شرح لمحمد بن عمار المصري المالكي، (ت ١٤٤هـ) المسمى (الكافي المغني في شرح المغني) وقيل إنّه في أربع مجلدات .
- الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب ، لابي عبد الله ابن الرَّصاع ، (ت ١٩٤هـ) ، وهو الكتاب الوحيد الذي وصل إلينا لشواهد المغني القرآنية ، فهو متفرد في مادته ، مع سرد لآراء المفسرين وتوجيهات المعربين وأقوال النحاة والبلاغين وغيرهم.
- مغني الحبيب عن مغني اللبيب" وهو شرح لرضي الدين مُحَمَّد بن ابراهيم بن يوسف الحنبلي (ت ٩٧١هـ).
- منتهى أمل الأريب في الكلام على مغني اللبيب، وهو شرح لابن الملاّ الحصكفي ، (ت ١٠٠٣ هـ)، وكان الأنطاكي كثيرا ما يحيل على هذا الشرح .
 - شرح مغني اللبيب في النحو، لأحمد بن الرومي الشهير بآسيه ملاّ (ت ١٠١١هـ) .
- شرح مُحَّد بن أحمد الأزنيقي المعروف بوحي زادة (ت١٠١٨هـ) ،المسمى بر(مواهب الأريب في شرح مغني اللبيب) وهو شرح مفيد جامع في ستة مجلدات .
- شرح القاضي مصطفى بن حاج حسن الأنطاكي ت (١١٠٠هـ) المسمى: بر(غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب) وقد استفاد في شرحه هذا من شروح سابقيه، لذا جاء شرحه شرحا شاملا مفيدا، وهو مخطوط بدار الكتب الظاهرية بدمشق تحت رقم عام: ٨٤٤٥.
- شرح مُحَّد مهدي بن علي أصغر القزويني (ت ١٥٠هه) المسمى ب(غناء الأريب في مهم مغني اللبيب)
- القصر المبني على حواشي المغني، وهو شرح لعبد الهادي نجا بن رضوان الأبياري (ت ١٣٠٥هـ).
- شرح السبك العجيب لمعاني حروف مغني اللبيب، ليحيى بن عمر الولائي الحوضي (ت ١٣٣٠هـ).
- شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر البغدادي ، صاحب خزانة الأدب ، وهو شرح أوفى من شرح السيوطى بشرح الشواهد الشعرية،

- مسقطا بذلك الأبيات التي لا تنتمي لفترات الاحتجاج اللغوي، والكتاب من تحقيق: أحمد يوسف الدقاق، ورباح عبد العزيز، من مطبوعات مكتبة دار المأمون، سنة ١٩٨١.
- شرح مغني اللبيب وشواهده، للشيخ عبد الله بن إسماعيل الصاوي، ولم يكمله وقد طبع سنة ١٩٥٨ بمطبعة الحلي.
 - شرح مغني اللبيب ،للسيد نعمة الله الجزائري.
 - كمال الأريب بشرح شواهد مغني اللبيب، لمحمد العسافي.
- فتح القريب المجيب بإعراب شواهد مغني اللبيب، لمحمد علي طه الدرة.وقد صدر عن مطبعة الأندلس سنة ٢٠٠٣.
 - مُنية الأديب في شرح الباب الرابع من مغنى اللبيب، تأليف شاكر الأنصاري.
- زينة الأديب في شرح مغني اللبيب، وهو شرح واضح وسلس على الباب الرابع من مغني اللبيب ، تعليق: على رضا صحيحي، وكاشان محتشم .

منهج ابن هشام في مغنى اللبيب:

اختط ابن هشام منهجاً مغايراً لما سار عليه غيره، فرتبه ترتيباً فريداً، حصر فيه مادة الكتاب في ثمانية أبواب كما أسلفنا، في الأبواب الثلاثة الأولى تجمع أصول النحو وقواعده، وقد استغرقت ثلاث أرباع الكتاب تقريباً. أما الأبواب الخمسة الباقية فهي عبارة عن أمور وتنبيهات تعين المعرب على تجنب الزلل، وتبصره بمواطن الالتباس والغموض في الإعراب. ويتضح ذلك من عناوين الأبواب، وهي مرتبة كترتيبها في الكتاب: أحكام يكثر ورودها ويقبح بالمعرب جهلها، الأوجه التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها، التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها، كيفية الإعراب، أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية.

وفي داخل الكتاب مال المؤلف إلى تقسيم المادة النحوية إلى جزئيات تضم كل منها جزئيات أصغر منها، وهكذا تتوالى التقسيمات والتفريعات، حسبما تسمح به طبيعة الموضوع. وأطلق الجزئيات أسماء متعددة، من نحو: مسائل، أوجه، أنواع...إلخ^(۱).

⁽۱) عبد الغني، فايزة بنت عديس بن عبدالغني، موقف ابن هشام في المغني من آراء ابن الشجري النحوية، ماجستير، ١٤٣٠هـ، ص ٣٦-٣٥.

الشواهد في المغني: لقد اهتم ابن هشام الأنصاري بالشاهد القرآني اهتماماً كبيراً إلى الحد الذي دفع الدكتور عبدالعال سالم مكرم إلى عده أول نحوي تعرض لكثير من الآيات وجعلها محور دراسته (۱) . ويؤيد هذا الكلام أن في كتابه (مغني اللبيب) وحده ما يربو على ألف وتسعمائة وثمانين آية، وهذا يدل على اهتمامه الكبير بالشاهد القرآني الذي يقدسه كثيراً ويرفض حمله على الشذوذ . فيقول في ذلك : "القرآن لا يُخرَّج على الشاذ" (۱)، ويقول أيضاً : "ومن أنكر أن يكون في القرآن مقدر محذوف، أو أن بعضه لا يعمل في بعض، ولا يتعلق بعضه ببعض، فقد اقتحم خطراً، وركب غرراً

لذلك أكثر ابن هشام من الاستشهاد بالآيات القرآنية في المسائل النحوية، وقد اتخذ مسلكاً خاصاً سار عليه في إيراده لهذه الشواهد، فنجده أحياناً يذكر الشاهد دون أن يقدم له من عبارات معهودة مثل: قوله تعالى، قال تعالى، أو كقول الله تعالى، ونضرب لذلك مثلاً في مبحث (إلا)^(۱): إن من معانيها الاستثناء نحو: ﴿فشربوا من إلا قليل منهم ﴾ (٤)، ونحو: ﴿ ما فعلوه إلا قليل منهم ﴾ (٥).

وفي بعض الأحيان يتطلب الموقف ذكر هذا التصدير؛ لأن السياق يقتضيه كقوله: وجاء في التنزيل موضع صرح فيه بهذا الخبر وحذف المبتدأ... وهو كقوله تعالى: ﴿كمن هو خالد في النار﴾(٦)، وعند إيراده للآية كان كثيراً ما يأت بموضع الشاهد دون ذكر الآية كاملة.

ولو أردنا معرفة موقف ابن هشام من الحديث النبوي لوجدناه يذهب مذهب ممن يقول بصحة الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف ، يؤيد ذلك كثرة الشواهد الحديثية التي وجدناها في كتبه . الأمر الذي دفع الدكتورة خديجة الحديثي إلى القول: إن ابن هشام الأنصاري أكثر من الاستشهاد بالحديث النبوي كثرة فاقت استشهاد ابن مالك (٧) ولكن مع هذا نجد ابن هشام الأنصاري مع كثرة استشهاده

⁽۱) مكرم، عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن، كلية دار العلوم مصر، د.ط، ١٩٦٢م، ص: ٤١٧.

⁽۲)مغني اللبيب، ابن هشام، ۹٥/۱.

⁽٣) المرجع نفسه، ٦٣/١.

⁽٤) البقرة، الآية: ٧٣.

⁽٥)النساء، الآية: ٤، ٢٦.

⁽٦) مُحَدِّد، الآية: ٤٧.

⁽۷) الحديثي، خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشيد، العراق، د.ط، ١٩٨١م، ص: ٢٢.

بالحديث النبوي يتحرى في الأخذ بالحديث فلا يحتج بأي حديث ما لم تكن هناك شواهد تشهد بصحته وتسلم بعدالة روايته (۱). ونستطيع القول بأن ابن هشام يستشهد بالحديث ويستأنس به أيضاً. أما مسلكه في الاستشهاد بالحديث النبوي فكان أحياناً يذكر الحديث من غير أن يقدم له بقوله: قال رسول الله هي أو كما يشبه ذلك في التقديم، ويستعيض عن ذلك بالإشارة إلى أنه حديث، ومن ذلك قوله: وفي الحديث: "صومي عن أمك "(۱)... والحديث: "كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه "(۱). وقد يقدم للحديث بما يشبه ذلك كأن يقول : "في صحيح البخاري كذا... "(١) لكنه أحياناً أخرى يصرح بهذا التصدير فنجده يقول: قال عليه الصلاة والسلام لجبريل عليه السلام: "وإن زني وإن سرق "(۱)، وقوله عليه الصلاة والسلام: "وإنا إن شاء الله بكم لاحقون "(۱)، وغالباً ما كان يأتي بالحديث للتمثيل، وأحياناً يورد بعض الأحاديث للاستدلال ومن ذلك، ما ورد في "بلي" قد ما كان يأتي بالحديث للتمثيل، وأحياناً يورد بعض الأحاديث للاستدلال ومن ذلك، ما ورد في "بلي" قد الجنة" قالوا: بلي. "(۱).

أما شواهد الشعر عند ابن هشام فإنها تلي الشواهد القرآنية من حيث كثرتها والاهتمام بها والاعتماد عليها في التمثيل، وقد بلغت الشواهد الشعرية عنده ألف ومائتين وسبعة عشر بيتاً أو شطراً من البيت. أما مسلكه في الاستشهاد بالشعر فكان أحياناً يكتفى بالشطر الأول من البيت أو الأخير منه طبقاً

آثاره ومذهبه النحوي: ٤٩٨.

⁽٢) مغني اللبيب، ابن هشام، ١٥٧/١.

⁽٣) مغني اللبيب ابن هشام، ١٣٤/١. ابن حجر، علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري في شرح صحيح البخاري، ط١، دار الكتب السلفية، ١٩٧/٣-١٩٩١.

⁽٤) مغني اللبيب، ابن هشام، ٢٠٠/١.

^(°) المرجع نفسه، ١/٨. فتح الباري، ابن حجر، ١٣/ ٣٨٧.

^{(&}lt;sup>٢</sup>)مغني اللبيب، ابن هشام، ٢٢/١. مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري، صحيح مسلم، تحقيق: مُحَّد فؤاد عبد الباقي، د.ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٤١/٧.

⁽ $^{\vee}$) مغنى اللبيب، ابن هشام، 1/1/1. صحيح البخاري، البخاري، $(^{\vee}$

لمقتضى الحال، ومطلوبات الشاهد، وأحياناً يجعل الشاهد في شطر وبعضه في شطر آخر، مثال ذلك قول الشاعر:

أَعِدْ نَظُوا يَا عَبْدَ قَيْسِ لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ الْنَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا(١).

وقد يكتفي في بعض الأحيان بأقل من شطر البيت، وذلك في مثل:

... ... \dots $\mathbb{R}^{(r)}$.

ونجد أن أغلب شواهده تتراوح بين البيت الكامل أولا (٧٧٠ بيتاً) والشطر ثانياً (٤١١ شطراً)، غير أننا نلاحظ أن القسم الأول من الكتاب تكثر فيه الأبيات الكاملة خلافاً للقسم الثاني الذي تكثر فيه الشطور وما دونها في بعض الأحيان^(٣).

وابن هشام في عرضه لهذه الشواهد يقل عنده ذكر أسماء قائليها.أما من حيث الاستدلال بالشعر فأغلب الشواهد التي أوردها كان مقصوداً بها التمثيل لتوضيح قاعدة معينة، سواء أكان القائل من عصور الاحتجاج أو خارجاً منها.

وإذا كان أكثر ما أنشده ابن هشام للتمثيل كما ذكرنا، إلا أنه يورد الكثير من الشواهد بقصد الاستدلال. ومن ذلك خلال حديثه عن (رب) نراه يقول: والدليل على صحة استقبال ما بعدها قوله:

فإن أهلك فرب فتى سيبكى على مهذب رخص البنان (٤)

فالاستدلال في هذا البيت صريح كما نرى، وله كثير من الشواهد في الاستدلال، أو التمثيل أو تقوية الدليل.

أما استشهاده بكلام العرب النثري، فقد ورد في كتابه أكثر من عشرين مثلاً أو قولاً من أقوال العرب، وتكرر بعضها في الكتاب مرتين (١)، وبهذا بلغ عدد هذا النوع من الشواهد ثلاثين شاهداً.وساق ابن

^{(&#}x27;)مغني اللبيب، ابن هشام، ٣١٨/١، الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة، ديوان الفرزدق، تحقيق: علي فاعور، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، ١٨٠/١.

⁽۲) مغني اللبيب، ابن هشام، ۲۷/۱.

^{(&}quot;) شعيب، عمران عبدالسلام شعيب، منهج ابن هشام في المغني، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، ط١، ١٣٩٥هـ -١٩٨٦م، ص٣٣٨-٣٤٢.

^{(&}lt;sup>3</sup>) جلال الدين السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، شرح شواهد المغني، لجنة التراث العربي، د.ط، ١٣٨٦هـ ١٩٦٦م، شواهد ثم" / ٢٥٨/

هشام بعض هذه النصوص على سبيل التمثيل، وجعل بعضها من قبيل الاستدلال. وعلى الرغم من قلتها ،فإنه أوردها لإثبات عدة أمور منها:

- دلالة بنية معينة، فذكر أن صيغة (استفعل) تأتي للدلالة على التحول، واستشهد بالمثل: (إنَّ البُغاثَ بأرضنا يستنسرُ)
- الاستشهاد على النادر ، فقال في باب التقاء الساكنين : إنهما إذا كانا في كلمتين حذف الأول ، ثم ذكر أن (التقت حلقتا البطان) نادر .
- الاستشهاد على الشاذ ، فذهب إلى أن افعل التفضيل لا يصاغ من وصف لا فعل له ، وإذا صيغ منه فهو شاذ، واستشهد بالمثل (ألص من شظاظ) . وكذلك ذهب إلى شذوذ صياغته من الفعل المبني للمجهول، واستشهد لهذا الشذوذ بمثلين هما : (هو أزهى من ديك) و (اشغل من ذات النحيين).

منهج ابن هشام في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

كان لألفية ابن مالك شأن كبير في الدراسات النحوية؛ لأنها جمعت مسائل النحو وقواعده في ألف بيت يتيسر الإلمام بها، إلا أنها كانت موجزة وتحتاج إلى بيان أكثر وشرح؛ ولهذا توالى عدد من النحاة على شرح الألفية وبيان ما اشتملت عليه من مسائل وقواعد، ومن أهم تلك الشروح التي دارت حول الألفية: شرح ابن عقيل وشرح الأشموني وأوضح المسالك لألفية ابن مالك، ولأوضح المسالك إلى

ألفية ابن مالك اسم آخر إذ يطلق عليه (التوضيح)^(۲)، وهو كتاب شرح به ابن هشام "ألفية" ابن مالك. وقد بين لنا ابن هشام في مقدمة هذا الكتاب المنهج الذي سار عليه فقال: " فإن كتاب الخلاصة الألفية في علم العربية نُظم الإمام العلامة جمال الدين أبي عبد الله بن مالك الطائي، كتاب صغر حجماً وغزر علماً، غير أنه لإفراط الإيجاز قد كان يعد من الألغاز. وقد أسعفت طالبيه بمختصر يدانيه وتوضيح يسايره، أحل به ألفاظه، وأوضح معانيه، وأحلل به تراكيبه وأنقح معانيه، وأعذب به موارده، وأعقل به

^{(&#}x27;) عبد السلام، عمران عبد السلام، منهج ابن هشام في المغنى، الدار الجماهيرية ليبيا، د.ط، ١٩٨٦م، ص: ٣٤٩.

^{(&}lt;sup>٢</sup>)دائرة المعارف الإسلامية ٢٩٥/١. وذلك عند ذكر مؤلفات ابن هشام ورد بما بأنه و يعرف خطأ باسم"التوضيح" والحقيقة أن الذي أطلق عليه هذا الاسم اختصاراً هو ابن هشام نفسه، فقد سماه "توضيح الخلاصة" في كتابه تلخيص الشواهد الورقة ١١٠، وجاء خالد الأزهري فألف شرحاً له وسماه "شرح التصريح على التوضيح" ابن هشام الأنصاري، على فودة، ص٤٧.

شوارده، ولا أخلي منه مسألة من شاهد أو تمثيل، وربما أشير فيه إلى خلاف أو نقد أو تعليل، ولم آل جهداً في توضيحه وتهذيبه، وسميته أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"(١). يشير ابن هشام إلى أن الألفية صغرت حجماً وغزرت علماً، ويفيد ضمناً إلى أنها تحتاج إلى توضيح، ويرى البعض أن لجوء بعض النحاة إلى الإيجاز بمثل هذه الألفية ما هو إلا جمع للمعلومات في نطاق ضيق، أكثر من تيسيرها وتسهيلها لما اشتملت عليه من صعوبة وإبمام. وقد أوضح ابن هشام في منهجه هذا أنه سلك طريق الإيجاز، إذ يصف شرحه بأنه مختصر يقارب الألفية في مسائلها وقواعدها التي ذكرها ابن مالك، مع الإحكام وعدم الإخلال بشيء فيها، فلم ينس أن يبين هذه الغاية: ولا يخلى مسألة من شاهد أهمل، وإذا كانت هناك مسائل خلافية فقد يشير إليها إشارات عابرة، لأن مختصره لا يحتمل خلافات النحويين مع ما يتبعها من تعقيباتهم، وقد علق على الخلافات الموجودة تعليقاً عابراً أحياناً.

كما إن من منهجه في -أيضاً- أنه إذا وجد نقداً لابن مالك أو غيره، لا يتورع من ذكره لا حباً في النقد، ولكن إظهاراً للصواب، وهذه هي شخصية ابن هشام في مؤلفاته.

وقد زعم بعض النحاة أن (التوضيح) لابن هشام في حاجة إلى شرح يزيده وضوحاً، وأنه لم يقم بذلك كما فعل مع مختصريه (القطر) و(الشذور). والذي يبدو لي أن ابن هشام تفادى قدر الإمكان أن تذوب شخصيته كلياً في الاسترسال والشرح لآراء غيره، فاكتفى -حفاظاً على قيمة الاختصار والتسهيل عما قصده بهذا المختصر، بإبداء ملامح من نقده وتصرفه على خطوات الآخرين دون إضافة. وقد جاء هذا الشرح بعد بعد شرحه لرقطر الندى) و(شذور الذهب) وكان مجيئه تماشياً مع سنة التطور والتدرج التي سار عليها ابن هشام، فبعد تقديمه لكتابيه السابقين، أخذ في شرح ألفية ابن مالك ليأخذ بيد دارسي النحو خطوة بخطوة، فشرح الألفية ليسهل على دارسي النحو حفظها بعد الإلمام بمحتواها وبأهداف قواعدها، وأغراض مسائلها.

ولما اتضح للنحاة من بعده أن عمله في توضيحه هذا غير كامل في تذليل الصعاب لفهم الألفية، الجئوا إلى توضيح عباراته، وتذليل مسائله، وكشف معانيه، فقاموا بشرحه خدمة للعلم، وتسهيلاً للنحو. الله أن بعض تلك التوضيحات والشروح لم تحقق هي الأخرى المرجو منها، وذلك نتيجة لما جنحت إليه

^{(&#}x27;) ابن هشام، عبدالله بن يوسف ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: مُجَّد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية القاهرة، د.ط، ١٤٣١هـ، ٥/١.

من التوسع المفرط في الحواشي كما سيأتي، فضلاً عن أن أغلب تلك الشروح والتعاليق تمت بدافع الانبهار والإعجاب بعمل ابن هشام.

أ برز من قاموا بذلك:

- الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، وسمى شرحه (التصريح على التوضيح) وضح في مقدمته الأسباب التي دعته للتأليف، قال: "إن الشرح المشهور بالتوضيح على ألفية ابن مالك في علم النحو للشيخ الإمام العالم الرباني جمال الدين أبي مُجَّد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري في غاية حسن الموقع عند جميع الإخوان ولم يأت أحد بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله، ولم يوضع في ترتيب الأقسام مثله، ولم يبرز من خفي مكنوناته ما وراء الحجاب، وقد ذكرت ذلك لمصنفه في المنام فاعترف بهذا الكلام، ووعد بأنه سيكتب عليه ما يبن مراده ويظهر مفاده، فقصصت هذه الرؤيا على بعض الإخوان فقال: هذا إذن لك يا فلان، فإن إسناد الشيخ الكتابة إلى نفسه مجاز، كقولهم: بني الأمير (القصر) (١). وقد أتم الشيخ هذا الشرح سنة (٩٠هه) حسب ما ورد عند السيوطي في كشف الظنون (٢).

واتضح فيما سبق انبهاره وإعجابه وتأثره بما قام به ابن هشام، وكان ذلك من الدوافع التي جعلته يفسر ويوضح عمل ابن هشام.

- العلامة جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١ه)، أسهم في التعليق على توضيح ابن هشام، ووضع الحواشي عليه.
 - عز الدين مُجَّد بن أبي بكر بن جماعة (١٩٨هـ)
 - جمال الدين أحمد بن عبد الله بن هشام (٥٣٨هـ)
 - بدر الدين محمود بن أحمد العيني (٥٥هـ)
 - القاضي شهاب الدين مُحَّد بن أحمد بن الخوبي $(^{9})^{(7)}$. ونظم التوضيح .

^{(&#}x27;) خالد الأزهري، التصريح على التوضيح، المرجع السابق، ٣/١. شوقي ضيف، المدرسة النحوية في مصر والشام، المرجع السابق، ص:٣٧٠.

 $[\]binom{1}{2}$ السيوطي، كشف الظنون، $\binom{1}{2}$ ۱۰٤.

⁽ 7) كشف الظنون، السيوطي، 1/101. المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص: 7 1.

وأضاف الدكتور فودة (١) طبعات حديثة لأوضح المسالك، وهي:

 تهذیب أوضح المسالك، لمحمد سالم وأحمد مصطفى المراغي، فیه تنقیح وتبسیط لعبارة الأصل مع الاختصار طبع بالقاهرة ١٣٢٩ه.

7. منار السالك إلى أوضح المسالك، لمحمد عبدالعزيز النجار وعبدالعزيز حسن، جعل فيه أوضح المسالك في أعلى الصفحة، والتعليقات في أسفلها، وقد عنى في هذه التعليقات بتوضيح الغامض من عباراته، وتكميل الناقص من شواهده، وإعراب المغلق منها، وإجمال معناها، وفي نهاية كل باب طائفة من الأسئلة والتمرينات.وطبع هذا الكتاب سنة ١٣٤٩هـ، ١٩٢٥م، ١٩٧م، ١٩٧مبالقاهرة في جزأين. وفي سنة ١٩٥٩م-١٩٥٤م انفرد عبدالعزيز النجار بإخراج طبعة جديدة منه اعتمد فيها على الأصل مع شيء من التنقيح والزيادة وإتمام أبيات ألفية ابن مالك التي سايرت مسائل الكتاب.

٣. ضياء السالك إلى أوضح المسالك لمحمد عبدالعزيز النجار، نظم هذا الكتاب على غرار سلفه، ولكن التعليقات فيه أوسع وقد عني فيها بشرح الأمثلة والشواهد وإعراب الغامض منها وبيان موطن الشاهد فيها وإضافة ما تمس الحاجة إليه في شتى الموضوعات وبخاصة في المباحث الصرفية التي أغفلها ابن هشام تبعاً لابن مالك. كما عرف المعلق بأئمة النحو والقراءات الذين وردت أسماؤهم بكتاب "أوضح المسالك" وأعرب ألفية ابن مالك، وختم كل باب بطائفة من الأسئلة والتمرينات، وصدر الكتاب بمقدمة موجزة عن نشأة النحو وتطوراته. وهذا الكتاب في طبعته التي ظهرت سنة ١٩٦٨هـ/١٩٦٨م بالقاهرة يقع في أربعة أجزاء.

٤. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه كتاب (بغية السالك إلى كتاب أوضح المسالك) تأليف عبدالمتعال الصعيدي. وهو تعليقات محدودة بأسفل، الأصل فيها نسبة الشواهد وتكملة الناقص منها وإعرابات قليلة جداً وإيضاح بعض المفردات الغامضة.

وكتاب "أوضح المسالك" مع كتاب "بغية السالك" يقعان في جزء واحد بالطبعة الثالثة التي ظهرت عام ١٣٨٤هـ/١٩٤٤م بالقاهرة.

⁽ $^{\prime}$) ابن هشام الأنصاري، على فودة، ص: ٦٢.

٥. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه كتاب (عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك) تأليف مُحَّد محي الدين عبد الحميد، وقد أتم فيه الناقص من الشواهد ونسبها لقائليها، وبين معانيها وأعربها، وذكر مواطن الاستشهاد فيها بالإضافة إلى تعليقات قليلة جداً في بعض المواطن، وطبعته الخامسة تصوير دار إحياء التراث العربي ببيروت سنة ١٩٦٦م تقع في ثلاثة أجزاء.

7. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه كتاب (عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك) تأليف مُجَّد محي الدين عبد الحميد، وهو الشرح الكبير الذي كان قد وعد به مؤلفه لما أخرج كتابه السابق. ففي هذا الكتاب زيادات كثيرة، وطبعته الخامسة نشر المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة ظهرت سنة ١٩٦٧م (١). وهناك أيضاً الكثير من الحواشي على أوضح المسالك ولعل أشهرها حاشية حفيد ابن هشام، وقد أوردها الدكتور فودة في كتابه (٢).

ومن أهم المصادر التي أوردها ابن هشام في كتابه (أوضح المسالك):

الأصول لابن السراج، الإيضاح لأبي على الفارسي، الترشيح لخطاب الماوردي، والتسهيل لابن مالك، والتكملة لأبي علي الفارسي، والحجة لأبي علي الفارسي، والحلبيات لأبي علي الفارسي، والحواشي للأخفش، والخصائص لابن جني، وشرح الجمل لابن عصفور، وشرح العمدة لابن مالك، وشرح الكافية لابن مالك، وشرح ابن الناظم لألفية والده، والشيرازيات لأبي علي الفارسي، والغرة لابن الدهان، وكتاب سيبويه، والكشاف للزمخشري، والمفصل للزمخشري، والمقرب لابن عصفور، ومعاني القرآن للفراء، والوقف والابتداء لابن الأنباري^(۱).

وأبرز أئمة النحو الذين وردت أسماءهم هم:

سيبويه، والخليل، والأخفش، الزجاج، الزمخشري، ابن السراج، الفارسي، ابن عصفور، الكسائي، ابن مالك، ابن الناظم (٤).

^{(&#}x27;) ابن هشام الأنصاري، على فودة، ص: -71

ابن هشام الأنصاري، علي فودة، ص: ٦٣. (

 $[\]binom{r}{r}$ ابن هشام الأنصاري، على فودة، ص $\binom{r}{r}$

⁽١) المرجع نفسه، ص: ٦٠.

٣. منهج ابن هشام في شرح قطر الندي وبل الصدى:

هو مقدمة صغيرة في النحو رأى المؤلف حاجتها إلى التوضيح والتفصيل والتبيين-كما أشار في مقدمته-فألف لها شرحاً اشتهر (بشرح قطر الندى وبل الصدى). وقد أسهم في شرحها كذلك الكثيرون منهم: -الشهاب أحمد بن الجمال عبدالله بن أحمد الفاكهي. باسم: مجيب الندا في شرح قطر الندى.

- مُحَد بن علي بن أحمد الحريري جاء مهذبا لشرح الجمال ومحررا له وأكمل بعض النواقص. ولا يخفى على طلاب العلم إن مُحَد محي الدين عبدالحميد هو أحد شراح قطر الندى المحدثين، وقد اشتملت شروحه وتحقيقاته على حسن العرض وجمال الأسلوب ووضوح الفكرة وسهولة العبارة من غير إخلال.

منهجه:

الدارس لكتاب (قطر الندى وشرحه) يرى أن ابن هشام حاول أن يضم أبواب النحو المتشابحة بعضها إلى بعض، فجعل قسماً للمرفوعات، وقسما للمنصوبات، وقسماً للمجرورات، بعد أن تحدث عن البناء والإعراب.

وإذا تعرض لمسألة خلافية بسط فيها آراء النحويين مع الإيجاز، و لربما فضل رأياً على رأي، وقوى مذهباً وضعف آخرا، حسب ما يتسنى له من القوة التي تلامس الدليل. فيضع بين يديك خلاصة يسهل تداركها، كنحو: تفصيله الآراء في فعلية (نعم وبئس وعسى وليس)(١)، وخلاصتها عنده كما يلي:

ابن هشام	أفعال ماضية: لقبولها تاء التأنيث	نعم، بئس، عسى، ليس
الفراء، وجماعة من الكوفيين	اسمان: لدخول حرف الجر عليهما	نعم، بئس
الفارسي، أبوبكر بن شقير	حرف نفي بمنزلة ما النافية	ليس
ابن السراج والكوفيون	حرف ترج بمنزلة لعل	عسى
	ر - رق ر	C

^{(&#}x27;) شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ص٣٥-٣٦.

كما حاول ابن هشام في هذا الكتاب أن يكون معلماً قبل أن يكون مؤلفاً؛ لأنه في أكثر مسائله يذكر القاعدة، ثم يأتي بمثال يوضحها، فإذا تم له ذلك قواها بالشاهد، ودعمها بما يسندها من كلام العرب. والقطر من أوائل ما ألف ابن هشام، وإن لم يشر إلى تأريخ محدد له، يتبين به السابق من اللاحق بين مؤلفاته، إلا إن الدلائل كلها تشير إلى تقدم قطر الندى على غيره من كتبه الأربعة الشهيرة من خلال بعض البينات البسيطة في أقواله فيها منها أنه:

-لما كان هذا الكتاب قد وضعه ابن هشام للمبتدئين، كان يتحاشى الاستطراد، و احتدام النقاش بين النحاة في المسائل التي تكون موضع الخلاف بينهم. على عكس فعله في شذور الذهب، فإذا ذكر شيئاً من الخلاف لا يلبسه ثوب الاستطراد، والتقصي لأدلة المعارضين أو المؤيدين؛ وذلك لأنه رأي ورأيه من الخلاف لا يلبسه ثوب الاستطراد، وافية ببغية من جنح من طلاب علم العربية إليها،... كما يعلل قائلاً: "لأن التعمق في مناقشة مسائل النحو لا يتفق مع من بحث في هذا العلم وصعد إلى قمته"(۱). وفي طوايا الكتاب الكثير من أدلة هذا تحاشي الاستطراد؛ حيث يكثر من التعبير عن ذلك في عقب كل مسألة يفضل عدم الاستطراد وذلك بنحو قوله: " في هذا الجواب نظر...أو نحو: لا يحتمله هذا المختصر... أو نحو: سيأتي تفصيل ذلك كله...ونحو ذلك"(۱) ومن أمثلة ذلك قوله في (إذ ما):"فأما إذ ما فاختلف فيها سيبويه وغيره. فقال سيبويه: أنما حرف بمنزلة إنّ الشرطية، فإذا قلت: إذ ما تقم أقم، ما فاختلف فيها سيبويه وغيره. وابن السراج، والفارسي: أنما ظرف زمان، وأن المعنى في المثال، متى تقم أمم. واحتجوا بأنما قبل دخول (ما) كانت اسماً، والأصل عدم التغيير، وأجيب بأن التغيير قد تحقق قطعاً بدليل أنما كانت للماضي فصارت للمستقبل، فدل على أنما نزع منها المعنى البتة...) ولا يلبث أن يقول: وفي الجواب نظر لا يحتمله هذا المختصر، ومثال ذلك الخلاف بين سيبويه و غيره حول "إذ ما". ويدل ذلك على أن منهجه في قطر الندى لم يكن الغرض منه الجري وراء الخلاف وتعقب آراء النحاة بالنقد والتجريح بل كان يتطرق لبعض المسائل بإيجاز.

⁽۱) شرح قطر الندي، ابن هشام، ص١٢.

⁽۲) المرجع نفسه، ص٤٨ - ٥٣ - ٢٤٤.

^{(&}quot;) شرح قطر الندى، ابن هشام، ص٣١.

شواهد ابن هشام في شرح قطر الندى:

شواهد ابن هشام التي استشهد بها في قطر الندى يمكن الحديث عنها من خلال ما يلي:

استشهاده بالقرآن الكريم:

نجد أن ابن هشام من النحاة الذين توسعوا في الاعتماد على الدليل القرآني"(١)، وخير شاهد على ذلك أن عدد الآيات القرآنية التي تناولها بلغت عنده في شرح (قطر الندى وبل الصدى) أربعمائة و ثلاثاً وثلاثين آية قرآنية كريمة بما فيها ذلك القراءات القرآنية(٢)، فابن هشام لم يخرج عما اتفق عليه النحاة السابقين حول الاعتماد على الدليل القرآني في الاستشهاد، وهو بذلك يقدم الشاهد القرآني، وجعله عماد الأدلة النقلية، وهو بذلك يقدم الشاهد القرآني على جميع الأدلة النقلية الأخرى. وقد تنوع أسلوب ابن هشام في إيراد الشاهد القرآني، ومن هذه الأساليب:

-يقدم الشاهد منفرداً لإثبات قاعدة نحوية أو لتقرير أصل، ومثال ذلك عنده:ما ورد في مبحث المبتدأ والخبر (٣)، إذ قال: وقد يحذف كل من المبتدأ والخبر لدليل يدل عليه، فالأول: نحو قوله تعالى: ﴿قل أَفَانبئكم بشر من ذلك النار ﴾(٤)، وقوله تعالى: ﴿ سورة أنزلناها ﴾(٥).

والثاني: كقوله تعالى: "أكلها دائم وظلها" (٦)، وقوله تعالى: ﴿قل أأنتم أعلم أم الله ﴾ (٧). فابن هشام أثبت هذه القاعدة.

-وأحياناً يأتي بالشاهد القرآني، ثم يأتي بعده بالشاهد الشعري، ومثال ذلك عنده قوله في مبحث (كان وأخواتها) (٨)، قال: يجوز في كان، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظل، أن تستعمل بمعنى (صار) كقوله

⁽١) حسانين، عفاف حسانني، في أدلة النحو، المكتبة الأكاديمية، ط جديدة، ٩٩٦م، ص:٣٠.

⁽۲) المرجع نفسه، ص:۳۰.

 $^(^{7})$ شرح قطر الندی، ابن هشام، ص: ۱٤۷.

^(ُ) سورة الحج الآية: ٧٢.

^(°)سورة النور الآية: ١.

⁽١) سورة الرعد، الآية: ٣٥.

 $[\]binom{v}{}$ سورة البقرة، الآية: ١٤٠.

^(^) شرح قطر الندى ، ابن هشام، ص: ١٥٧.

تعالى : ﴿ وبست الجبال بسا فكانت هباءً منبثا وكنتم أزواج ثلاثة ﴾ (١)، وقوله تعالى: ﴿ فأصبحتم بنعمته إخوانا ﴾ (٢). وقوله تعالى: ﴿ ظل وجهه مسوداً ﴾ (٣) وقال الشاعر:

أَمْسَتْ خَلاَءً وأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا ...أَخْنَى عَلَيِهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبدِ (٤)

وقال الآخر:

أَضْحَى يُمَزِّقُ أَثْوَابِي يُؤَدِّبُنِي ... أَبَعْدَ شَيْبِيَ عِنْدِي يَبْتَغَى الأَدَبَا(٥)

فابن هشام أثبت أيضاً القاعدة النحوية بالشاهد القرآني أولاً، ثم عززه بالشاهد الشعري، وابن هشام لم يكتف بآية واحدة لإثبات القاعدة، بل أورد خمس آيات قرآنية، ونجد أن ذلك عنده موجود في مبحث التمييز (٢)، وغيره من المباحث.

نلاحظ –أيضاً –أن ابن هشام كان يأتي بالشاهد القرآني، ثم يذكر بعده قراءة قرآنية يختارها ليعزز الآية، وبعد ذلك يأتي بشاهد شعري ومثال ذلك عنده:ما ورد في مبحث (نواصب المضارع)(۱۷) من خلال حديثه في المواضع التي يجب فيها إضمار أن وهي أربع إحداها: بعد واو المعية، إذا كانت مسبوقة (بنفي محض، أو طلب بالفعل)، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ولما يعلم الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين ﴿(١٠) وقوله : ﴿يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين ﴿(١٩) في قراءة حمزة وابن عامر وحفص، وقال الشاعر:

^{(&#}x27;) سورة الواقعة الآيات:٥-٦-٧.

⁽٢) سورة آل عمران، الآية: ١٠٣.

^{(&}quot;) سورة النمل: الآية:٥٨.

⁽٤) البغدادي، عبد القادر بن عمر البغدادي،خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبدالسلام مُحَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م، ٢٥/١ .

^(°) أبو تمام، حبيب بن أوس الطائي أبو تمام، ديوان الحماسة، تحقيق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م، ١٦/١.

⁽۱) قطر الندى، ابن هشام، ص: ۲٦٩.

 $^{(^{\}vee})$ قطر الندى، ابن هشام، ص: ۹۸ - ۱۰۰

^(^) سورة آل عمران، الآية: ١٤٣.

^(°) سورة الأنعام، الآية: ۲۷.

أَلَمُ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْنِي وَبَيْنَكُمُ الْمَوَدَّةُ والإخاء (١)

وقال آخر:

لا تَنهَ عَن خُلُقٍ وَتأْتِيَ مِثلَهُ عارٌ عَلَيكَ إِذا فَعَلتَ عَظيمُ (٢).

فابن هشام هنا وكما أشرنا سابقاً قدم الشاهد القرآني، ثم اتبعه بقراءة قرآنية اختارها ليعزز الآية، ثم بعد ذلك جاء بشاهدين شعريين.

-قد يقدم ابن هشام الشاهد القرآني ويتبعه بحديث نبوي شريف؛ لإثبات قاعدة، ومثال ذلك عنده ما ورد في مبحث التمييز (٢)، حيث قال: والتمييز ضربان: مفسر لمفرد، ومفسر لنسبة؛ فمفسر المفرد له مظان يقع بعدها:

أحدها- المقادير، وهي عبارة عن ثلاثة أمور: المساحات ك جريب نخل" والكيل ك"صاع تمراً" والوزن كالمنوان عسلا"

والثاني -العدد: كأحد عشر درهما، ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنِيّ رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾ (٤)، وهكذا حكم الأعداد من الأحد عشر إلى التسعة والتسعين، وقال تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذَا أَخِيلَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾ (٥) وفي الحديث الشريف : "إن لله تسعاً وتسعين اسماً "(٦). هذه هي بعض أساليب إيراده للشاهد القرآني وله عدة طرق أخرى غير ما أوردناه.

^{(&#}x27;) مُحَّد بن مُحَّد حسن شراب، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية،، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط١، ١٤٢٧ هـ- ٢٠٠٧ م. البغدادي، خزانة الأدب، ٢٤/٤.

⁽۲ أبو الأسود الدؤلي، أبو سعيد الحسن السكري، ديوانه، تحقيق: مُحَدِّ حسن آل يس، دار ومكتبة الهلال بيروت، ط۲، ۱۶۱۸هـ ۲۸ ۱۹۸م، ص:٤٠٤. خِزانة الأدب، البغدادي، ج ۸/ ٥٦٧

 $[\]binom{r}{}$ شرح قطر الندى، ابن هشام، ص:۲٦٧.

⁽١) سورة يوسف، الآية :٤

^(°) سورة ص، الآية: ٢٣.

⁽أ)رواه مسلم في صحيحه برقم:٢٦٧٧

أما تقديمه للشاهد القرآني فغالباً ما كان يقدم الشاهد القرآني بمثل : (قوله تعالى) ومثال ذلك ما ورد في "مبحث المبتدأ والخبر "(١)حيث يقول: ويقع الخبر ظرفاً منصوباً، كقوله تعالى: ﴿ وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ﴾ "(٢).

ويقدم للشاهد- أيضاً بقوله: "نحو" ومثاله، ما ورد في مبحث (كان وأخواتها)^(۱) حيث يقول: "حول أقسام كان وأخواتها: ناقصة: فنحتاج إلى مرفوع ومنصوب نحو: " وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا "(٤). وله صيغ تقديم أخرى كثيرة مثل :وجاء في التنزيل، وورد قوله وغيرها من الصيغ.

وخلاصة القول إن ابن هشام اعتنى بالشاهد القرآني في كتابه هذا حيث قدم الشاهد القرآني على جميع المصادر السماعية الأخرى، من حديث شعر ونثر؛ ولهذا نجد أن الشواهد القرآنية عنده كثيرة جداً وقد بلغت حوالي الأربعمائة وثلاثاً وثلاثين شاهداً.

استشهاده بالحديث الشريف:

نجد أن ابن هشام من الجميزين بالاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، وقد استشهد بتسعة عشر حديثاً في مختلف مباحث كتابه (شرح قطر الندى وبل الصدى) ويعد هذا العدد قليل جداً مقارنة مع شواهده من القرآن والشعر، وبما إنه من الجميزين بالاستشهاد بالحديث الشريف فكان من المفترض أن تزيد الأحاديث عنده عن هذا العدد القليل، ولكن ربما ترجع هذه القلة لصغر حجم الكتاب، وأسلوبه التعليمي للمبتدئين. ويتلخص منهجه في الاستشهاد بالحديث في بعض هذه النقاط:

-ما ورد منفرداً دون أن يعضده بشاهد قرآني أو شاهد شعري، و يثبت هذا أن ابن هشام يجيز الاستشهاد بالحديث الشريف ويعده من المصادر السماعية الرئيسة، ومثال ذلك عنده:

-ما ورد في مبحث (أنواع الفعل وأحكامه) وأشار ابن هشام إلى أن نعم، وبئس، وليس، وعسى، ليست بأسماء ولا حروف، وإنما هي أفعال، إذ قال: "والصحيح أن الأربعة أفعال بدليل اتصال تاء

^{(&#}x27;) شرح قطر الندى، ابن هشام، ص ١٤٢.

⁽٢) سورة الأنفال، الآية: ٢٤.

^{(&}quot;) شرح قطر الندى، ابن هشام، ص١٦٠-١٦١.

⁽¹⁾ سورة الفرقان، الآية: ٤٥.

^(°) شرح قطر الندى، ابن هشام، ص٤٧-٤٨.

التأنيث الساكنة بمن: كقوله عليه الصلاة والسلام: "من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل "(١).

يلاحظ هنا أن ابن هشام استشهد بالحديث الشريف على مسألة خلافية بين النحاة، إذ ذهب الفراء وجماعة من الكوفيين إلى أن (نعم وبئس) اسمان، واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجر عليهما، وذهب الفارسي إلى أن (ليس) حرف بمنزلة (ما النافية) وتبعه على ذلك أبوبكر بن شقير، أما الكوفيون فذهبوا إلى أن (عسى) حرف ترج بمنزلة(لعل)^(۲)، فابن هشام خالف هؤلاء النحاة جميعاً وقال: إن الأربعة أفعال، وأثبت ذلك بالحديث الشريف، وهذا يدل على أنه اعتد بالحديث كأصل من أصول النحو دون أن يعضده بشاهد قرآني أو شعري.

ونجده كذلك استشهد بالحديث النبوي معززاً إياه بكلام العرب من شعرٍ أو نثر تالياً للحديث أو سابقاً له، ومن هذه الأمثلة عنده، ما ورد في مبحث (ذو الأداة)^(٣)، إذ قال: لغة حمير إبدال لام "ال" ميماً، وقد تكلم على المنتهم إذ قال: "ليس من أمبر أمصيام في أمسفر "(٤)، وعليه ورد قول الشاعر:

ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُوَاصِلُني ...يَرْمِي وَرَائِي بِإِمْسَهْمِ وَامْسَلِمَهْ (٥)

غير أنني لم أقف على هذا الحديث في كتب الصحاح وما ورد في كتاب صحيح البخاري قول الرسول "لله السوم في السفر" أولكن الحديث بلفظه في المسند ٥/٤٣٤، وعند الطبراني في الجامع الكبير ١٧٢/١٩ أي دون إبدال اللام ميماً، وعلق الدكتور حسن موسى الشاعر على هذا الحديث قائلاً: "وفي هذا الحديث يجوز أن يكون النبي على تكلم بذلك لمن كانت هذه لغته، أو تكون هذه لغة الراوي التي لا ينطق بغيرها، لأن النبي على أبدل اللام ميماً "(٧).

^{(&#}x27;) أخرجه الترمذي في السنن، ٣٦٩/٢، كتاب الجمعة ،باب ما جاء في الوضوء يوم الجمعة، رقم ٤٩٧.

 $^{(^{\}mathsf{T}})$ شرح قطر الندى، ابن هشام، ص: T .

⁽ T) شرح قطر الندی، ابن هشام، ، ص: ۱۳۷.

⁽١) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

^(°) عفاف حسانين ، في أدلة النحو، المرجع السابق، ص٨١. شرح قطر الندى، المرجع السابق، ص: ١٣٧.

⁽أ)البخاري، صحيح البخاري، رقم ١٩٤٦، ص٢٩٦.

 $[\]binom{v}{1}$ النحاة والحديث النبوي، حسن الشاعر، ص $\binom{v}{1}$

فابن هشام في هذه المسألة قدم الشاهد الحديثي على الشاهد الشعري، أي أورد الحديث معززاً إياه بالشعر.

-ما ورد من الحديث النبوي معززاً به القرآن الكريم، وكثيراً ما قدم ابن هشام الشاهد القرآني على الحديث النبوي، ويتضح ذلك في مبحث (المبحث والخبر)^(۱)، إذ يقول: "الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة لا نكرة؛ لأن النكرة مجهولة غالباً، والحكم على المجهول لا يفيد، ويجوز أن يكون نكرة إن كان عاماً أو خاصاً، فالأول كقولك: ما رجل في الدار وكقوله تعالى: ﴿أَإِلَه مع الله ﴿^(۲)، فالمبتدأ فيهما عام؛ لوقوعه في سياق النفي والاستفهام، والثاني كقوله تعالى: ﴿ولعبد مؤمن خير من مشرك ﴾^(۳)، وقوله عليه الصلاة والسلام: "خمس صلوات كتبهن الله في اليوم والليلة"(٤).

فابن هشام كما ذكرنا قدم الشاهد القرآني على الحديث النبوي حينما اجتمعا في سياق واحد. يتضح لنا مما سبق أن ابن هشام بقدم الشاهد القرآني على الشاهد الحديثي، وهذا يدل على أن الشاهد القرآني عنده هو المصدر الأول من المصادر السماعية، إذ لم يقدم عليه الحديث الشريف، وفيما يخص الشاهد الشعري –أيضاً–يلاحظ أن ابن هشام يقدم شاهد الحديث الشريف على الشاهد الشعري.

استشهاد ابن هشام بالشعر العربي:

ابن هشام كغيره من النحاة الذين اعتنوا بالشاهد الشعري كأصل من أصول النحو التي يدعم بها آراءه النحوية؛ إذ بلغ عدد الشواهد الشعرية عنده مئة وخمسين شاهداً شعرياً في هذا الكتاب، وبذلك تأتي الشواهد الشعرية بالمرتبة الثانية بعد القرآن الكريم من حيث نسبة الاستشهاد بها، وهذا يدل على مدى اهتمامه بالشاهد الشعري كدليل من الأدلة التي يعتمد عليها في إثبات القاعدة النحوية، وهذا شأن جل النحاة المتقدمين.

لم يقتصر ابن هشام في استشهاده على طبقة من طبقات الشعراء، بل استشهد بشعر الطبقات الثلاث الأولى دون استثناء، كما استأنس بأشعار الطبقة الرابعة (المولدين) من قبيل التمثيل والمعنى وليس من قبيل

^{(&#}x27;) حسن الشاعر، ص: ١٣٩-١٤٣.

⁽۲) سورة النمل، ۲۱-۲۲-۳۳.

^{(&}quot;) سورة البقرة، الآية:٢٢١.

^{(&}lt;sup>3</sup>) مسلم، صحیح مسلم، ۱/۲۵.

التقعيد النحوي. تابع ابن هشام من سبقه من النحويين جاعلاً الشعر أصلا من الأصول التي يدعم بها آراءه النحوية، ومن الشعراء الذين احتج ابن هشام بشعرهم:

الشعراء الجاهليون: أمثال امرؤ القيس والنابغة والشنفرى وغيرهم، وكلهم من شعراء عصر الاحتجاج الذين استشهد بحم كبار النحاة أمثال سيبويه. واستشهد ابن هشام أيضاً بشعراء الطبقة الثانية: الأعشى وعباس بن مرداس وحسان بن ثابت. كما استشهد بالشعراء الإسلاميين، كالأخطل وعمرو بن أبي ربيعة وجرير والفرزدق.

وما ذكره ابن هشام من أبيات لشعراء الطبقات الثلاث كان الهدف منه الاستشهاد بشعرهم لإثبات قاعدة نحوية أو لدعم رأي نحوي، مع أن من بين هؤلاء الشعراء من كان يسكن الحضر، فخالف ابن هشام الزاعمين بعدم الاستشهاد بشعرهم.

أما الطبقة الرابعة، فهي طبقة الشعراء المحدثين أمثال أبي نواس و أبي العتاهية و أبي الطيب المتنبئ و أبي فراس الحمداني، وقد أورد ابن هشام لهم سبعة أبيات فقط في كتابه هذا، ولم يورد هذه الأبيات السبعة لتأصيل قاعدة نحوية، بل ذكرها من باب الاستطراف، وللتمثيل بها، كما ذكر بعضها ليوجه إليها النقد. فابن هشام من النحاة الذين أكثروا من الاستشهاد بالشعر، إلا أن بعض هذه الشواهد الشعرية التي استشهد لم يكن يصرح بقائليها مع أن بعضهم مشهورين ومن أمثلة ذلك:

- قول الحطيئة في مبحث (الاسم الموصول)(١) إذ قال:

وقصيدةٍ تأتي الملوكَ غريبةٍ قد قلتُها لِيُقَالَ من ذا قَالهَا ؟(١)

-وكذلك قول النابغة وذلك في مبحث (النواسخ كان وأخواتها)(")إذ قال:

أَمْسَتْ خَلاَءً وأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا أَخْنَى عَلَيهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبدِ (٤).

^{(&#}x27;) شرح قطر الندى ، ابن هشام، ص٩٩.

^{(&}lt;sup>۲</sup>) جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن كمال الدي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبدالسلام مُحَّد هارون، دار عالم الكتب، مصر، ط١، د.ت، ٨٤/١.

⁽^{T}) شرح قطر الندى، ابن هشام، ص: ۱۵۷.

⁽٤) النابغة، ديوان النابغة، ص: ١٦.

فابن هشام لم يشر إلى قائلي هذين البيتين بالرغم من أنهما من المشهورين؛ هذا، ويمكن القول إن تجاهله لقائلي الأبيات المعروفة يرجع إلى أنه جعلها من البدهيات المعروفة فلا داعي لذكرها سعيا للإيجاز.واستشهد ابن هشام أيضاً ببعض الأبيات المجهولة القائل، وقد بلغت هذه الأبيات عنده ثلاثة وأربعين بيتاً ،ومن هذه الأبيات:

-قول الشاعر في مبحث (نواصب المضارع)^(۱):

رَبِّ وَفِّقْنِي فَلاَ أَعْدِلَ عنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنْ (٢).

وهذا البيت من شواهد ابن عقيل والأشموني وابن هشام في (الشذور) وهو بلا نسبة أيضاً^(٣).

ويتضح لنا أن ابن هشام يجيز الاستشهاد بشواهد لا يعلم قائلها، مع إنه متردد في قبول الشواهد مجهولة القائل كما أشار إلى ذلك السيوطي في (المزهر) حيث قال: "وذكر ابن هشام في تعليقه على الألفية مثله، فإنه أورد الشعر الذي استدل به الكوفيون...وقال: والجواب عندنا أنه لا يعلم قائله فلا حجة فيه "(٤).

أما منهجه في إيراد الشاهد الشعري فإنه كان يعمد إلى الاستشهاد بأنصاف الأبيات فلا يذكر الشاهد بشطريه، ومن أمثلة ذلك:

ما ورد في مبحث (جوازم المضارع)^(ه)

متى أضع العِمامة تعرِفُوني

وقول الآخر في مبحث(التنازع)(١)

جَفَويي ولم أَجْفُ الأخلّاء إنني

إذاً ابن هشام لم يكن يورد البيت كاملاً دائماً كما سبق، وفي بعض الأحيان كان يعمد إلى إيراد مجموعة من الأبيات، ومن ذلك ما ورد في مبحث (المعرب والمبنى من الأسماء)(١)

^{(&#}x27;) شرح قطر الندى ، ابن هشام، ص٩٥.

⁽٢) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

^{(&}quot;) حنا، حداد حنا، معجم شواهد النحو الشعرية، دار العلوم الرياض،ط١، ١٩٨٤م، ص٦٨٤.

⁽ئ) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد على منصور، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م، ١٤٢/١.

^(°) شرح قطر الندى ، ابن هشام ص: ١٠٩.

 $^(^{7})$ شرح قطر الندى ، ابن هشام ، $(^{7})$

مَنَعَ الْبَقَاءَ تَقَلُّبُ الشَّمْسِ **وَطُلُوعُهَا مِنْ حَيْثُ لَا تُمْسِي وَطُلُوعُهَا مِنْ حَيْثُ لَا تُمْسِي وَطُلُسوعُهَا حَمْرَاءُ إِذْ طَلَعَتْ **وَتَغِيبُ فِي صَفْرَاءَ كَالْوَرْسِ وَتَغِيبُ تَنْظُرُ مَا تَجِيءُ بهِ **وَمَضَى بِفَصْلٍ مَضَى بِهِ أَمْسِ

والشاهد في هذه الأبيات هو العجز الأخير من البيت الأخير (أمس) حيث استشهد به على بناء (أمس) على الكسر.

وخلاصة القول إن ابن هشام اعتد بالشاهد الشعري في كتابه (شرح قطر الندى وبل الصدى) كأصل من الأصول النحوية؛ وذلك لإقامة القواعد النحوية ودعم آراءه النحوية؛ إذ استشهد بشعر الطبقات الثلاث المعتد بشعرها أما الطبقة الرابعة فقد أخذ بها ابن هشام للتمثيل واستطرافاً لمعناها. كما أخذ ابن هشام بالشواهد المجهولة القائل متبعا في ذلك قدامي النحاة.

استشهاد ابن هشام بكلام العرب المنثور:

أما عن موقف ابن هشام من الاستشهاد بكلام العرب المنثورفيلاحظ أنه استشهد بالمثل وقد بلغت الأمثال في كتابه أربعة أمثال فقط، وتعد هذه نسبة ضئيلة جداً مقارنة مع شواهده من القرآن والحديث النبوي والشعر. وهذه الأمثال هي:

-"نعم السير على بئس العير"وذلك في مبحث (أنواع الفعل وأحكامه)(٢)؛ إذ استشهد بهذا المثل على رأي ذهب إليه الفراء وجماعة من الكوفيين: وهو أن (نعم وبئس) اسمان، إذ استدلوا على ذلك بدخول حرف الجر عليهما، كما في المثل السابق، وهذا المثل الأشموني في شرحه على "ألفية ابن مالك"(٢)، وابن الأنباري في كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف"(٤)، إلا إنني لم أقف على هذا المثل في كتاب مجمع الأمثال الميداني".

^{(&#}x27;) شرح قطر الندى ، ابن هشام ص(')

 $[\]binom{1}{2}$ شرح قطر الندی ، ابن هشام ، ص: ۷۷.

⁽٢) شرح الأشموني "منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ٣٧٠/٢.

-"ما مسيء أعتب" أورد هذا في مبحث "النواسخ والأحرف العاملة عمل ليس"(١)، فابن هشام استشهد بهذا المثل على إهمال ما النافية، وذلك بسبب تقدم خبرها على اسمها.

وهذا المثل من شواهد سيبويه في كتابه "الكتاب"(٢)، على هذه الصيغة أي برفع "مسيء" وروي هذا المثل، بصيغة أخرى في "مجمع الأمثال" للميداني وهي "ما أساء من أعتب"(٢).

-"ألص من شظاظ"أورد ابن هشام هذا لمثل في مبحث (الوقف) (أ)، إذ استشهد به ابن هشام على شاذ عن القاعدة النحوية التي ذكرها،... وقد ذكره ابن هشام ليوضح أنه شاذ ولا يصح.

-"جحر ضب خرب"أورد ابن هشام هذا المثل في مبحث (النعت)^(٥)، إذ استشهد ابن هشام بهذا المثل دالاً على أن النعت يتبع المنعوت في خمسة أمور.. وقد أخذ ابن هشام بهذا المثل حتى يتناسب مع القاعدة النحوية التي ذكرها إذ قال: أما قولهم: "هذا جحر ضب خرب" فأكثر العرب ترفع خرباً، ولا إشكال فيه ومنهم من يخفضه لمجاورته المخفوض^(١).

وقد اكتفى ابن هشام بذكر هذه الأمثال فقط ولم يقم بشرحها أو توضيح معاني كلماتها، كما إنه لم يذكر روايات هذه الأمثال؛ ولعل سبب في ذلك يرجع إلى أن (قطر الندى) كتاب تعليمي مما جعله يميل إلى الإيجاز وسهولة العبارة بغية إيصال هذه المسائل إلى المتعلمين بسهولة ويسر دون إطالة.

وكما ذُكر فقد كان استشهاد ابن هشام بالأمثال ضئيل جداً، وقد أشار سعيد الأفغاني إلى قلة الشواهد النثرية عند النثرية عند كثير من النحاة، بمن فيهم ابن هشام، وذلك في قوله: "ونحن إذا قابلنا الشواهد النثرية عند هؤلاء وأولئك بالشواهد الشعرية وجدناها ضئيلة جداً "(٧). إذن فقلة الشواهد النثرية ليست عند ابن هشام فحسب، وإنما عند أغلب النحاة.

^(1, 177) (1, 177)

⁽۲) الكتاب، سيبويه، ۱/۹٥.

^{(&}quot;) مجمع الأمثال، الميداني، ٣٦١/٢.

⁽٤) ابن هشام، شرح قطر الندى ، ص: ٣٦١.

 $^{(^{\}circ})$ ابن هشام، شرح قطر الندی، ص: ۳۱۸–۳۱۹.

⁽۱) ابن هشام، شرح قطر الندى، ص: ۳۱۹.

 $^{(^{\}mathsf{v}})$ في أصول النحو، سعيد الأفغاني، ص $(^{\mathsf{v}})$

٤. منهج ابن هشام في شرح شذور الذهب:

لما فرغ ابن هشام من (شرح قطر الندى) رأى أن يضع مؤلفاً آخر بمستوى أعلى من (قطر الندى) وقد سماه (شذور الذهب في معوفة كلام العرب) وهو متن مختصر يقع في ٣٤ صفحة، وهي طبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر، وقد تمت في عام ١٣٥٧هـ – ١٩٣٨م. وهذا المختصر كتبه ابن هشام بأسلوب دقيق مركز كما هو الشأن في المتون، وقد شعر ابن هشام أنه بحاجة إلى كشف غوامضه وإكمال فوائده فألف (شرح شذور الذهب) وقال عنه ابن هشام في مقدمته: "وبعد فهذا كتاب شرحت به مختصري المُسمّى بشذور الذهب في معرفة كلام العرب تممت به شواهده وجمعت به شوارده ومكنت من اقتناص أوابده رائده قصدت فيه إلى لي إيضاح العبارة لا إلى إخفاء الإشارة وعمدت فيه إلى لف المباني والأقسام لا إلى نشر الْقَوَاعِد وَالْأَحْكَام والتزمت فيه أنني كلما مَرَرْت بِبَيْت من شَوَاهِد الأَصْل ذكرت إعرابه وَكلما أتيت على لفظ مستغرب أردفته بِكا يزيل استغرابه وَكلما أنهيت مَسْأَلَة ختمتها بآية تتَعَلَّق بَعَا من آي التَّنْزِيل وأتبعتها بِكا حَنْق المطالب وتعريفه السلوك المُنْق المطالب المالي المناه المناه المناه المناه المناه المناه المهاب المناه المطالب المناه المطالب المناه المناه المناه المناه المناه المناه المهاب المناه المن

وبهذا المنهج الواضح أغنانا عن تلمسه في ثنايا شرحه، وكأنه يسلم لكل دارس في كتبه المصباح الذي ينير، والقبس الذي يضيء به، ونظرة واحدة على هذا المنهج تدل على أنه نهج جديد في الدراسات النحوية، فهو يهتم بتضييق دائرة أقسام النحو؛ حتى لا يضل الناشئة في مسالكها العديدة وشعابها المتعددة، كما أنه يدعم مسائل النحو بالآيات القرآنية، وتجملها الشواهد الشعرية، وغرضه الذي يهدف إليه من هذا كله هو تكوين الملكة القوية التي يستطيع الدراس أن يدرسها فتهضم، ويستوعبها فتلهم (٢)، أو كما قال ابن هشام: "وقصدي بذلك تدريب الطالب وتعريفه السلوك إلى أمثال هذه المطالب". وقد جعل عبارات المختصر مسبوقة بكلمة: (قلت) وعبارات الشرح بعدها متميزة عنها، ومسبوقة بكلمة: (أقول). وهذا الشرح ورد بتحقيقات متعددة منها: ما ورد بتحقيق: مُحَدُّ مي الدين عبد الحميد، ويقع في نحو ٤٤٥ صفحة تقريباً

^{(&#}x27;) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام، ص: ٣١.

⁽۲) آدم، مصطفی حسین آدم، تطور الفکر النحوي عند ابن هشام، رسالة دکتوراه، ۲۰۰۹م، ص:۹۹.

^{(&}quot;)طبعة دار الطلائع المصرية، د.ت، تحقيق: مُجَّد محى الدين عبد الحميد.

منهجه في تناول الشواهد:

يلاحظ أن ابن هشام قد جعل القرآن الكريم المصدر الأول في الاستشهاد وبناء القواعد النحوية، وتصحيح القواعد العربية وقد أورد في كتابه (شرح شذور الذهب) حوالي ستمائة وخمسون آية أو جزء منها، ونجده أحياناً يقدم الشاهد من القرآن منفرداً لإثبات قاعدة نحوية أو لتقرير أصل، ومثال ذلك عنده: ما ورد في مبحث (المبني على شيء غير معين) (۱)، ومثال المبني من أسماء الشرط والاستفهام على السكون: من، وما، مثال المبني منهما على الفتح: أين، وأيان...ومثال الاستفهامية في الرفع قوله تعالى: ﴿أيكم يأتيني بعرشها ﴿(۲)، ﴿أيكم زادته هذه إيماناً ﴾(۳)... "(٤).

وقد يتبع الدليل من القرآن بشاهد من الشعر ومثال ذلك عنده ما ورد في مبحث (الموصولات العامة) وفي معرض حديثه عن (ذا) يقول: "و(ذا) بشرطين؛ أحدهما: أن يتقدم عليها (ما) الاستفهامية نحو: هماذا أنزل ربكم أني: ما الذي أنزل ربكم؟ أو (من) الاستفهامية، نحو: من ذا لقيت؟ وقول الشاعر:

وَغَرِيبَةٍ تَأْتِي الْمُلُوكَ حَكيمَة قَد قُلتُها لِيُقالَ مَن ذا قالَه ؟(٧)

أي: من الذي قالها؟" $^{(\wedge)}$.

كما استشهد بالحديث النبوي وجعله مصدراً من مصادر الاستشهاد مخالفاً بذلك الكثير من النحاة الذين لم يجيزوا الاستشهاد بالحديث النبوي، بحجة الرواية بالمعنى لا باللفظ، وقد أورد ابن هشام في شرحه هذا تسعاً وعشرين حديثاً، ولم يلتزم بمدرسة نحوية معينة، رغم جنوحه للبصريين، وكان كثيراً ما يميل للرأي

^{(&#}x27;) شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص: ١٥٨.

^{(&#}x27;)سورة النمل، الآية: ٣٨.

^{(&}quot;)التوبة، الآية: ٢٢.

⁽٤) شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص: ١٥٨-١٥٩.

^(°)شرح قطر الندى، ابن هشام، ص: ۱۷۷.

⁽أ)النحل، الآيتان: ٢٤:٣٠.

 $[\]binom{v}{l}$ الأعشى، ديوانه، المرجع، ص٢٣.

^(^) شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص١٧٧-١٧٩.

الأقوى. ومن أمثلة استشهاده بالحديث النبوي وما ورد في مبحث "المبتدأ"(۱)، وعند حديثه عن النكرة المخصوصة قال: "ومنها أن تكون مضافة، كقول الرسول على: "خمس صلوات كتبهن الله على العباد"(۲). ومنها أن يتعلق بما معمول، كقول الرسول على: "أمر بمعروف صدقة، ونمى عن منكر صدقة "(۳).

وقد أورد هذين الحديثين مستشهداً بمما من غير أن بشاهد آخر من القرآن أو من كلام العرب وهذا ما يثبت قولنا أن ابن هشام جعل الحديث الشريف أحد مصادر الاستشهاد عنده.

أما استشهاده بالشعر العربي فابن هشام كغيره من النحاة الذين اعتنوا بالشاهد الشعري كأصل من أصول النحو التي يدعم بها آراءه النحوية، إذ بلغ عدد الشواهد الشعرية عنده مائتين تسعة وثلاثين شاهداً شعرياً، وبذلك تأتي الشواهد الشعرية بالمرتبة الثانية بعد القرآن الكريم من حيث نسبة الاستشهاد بها وهذا يدل على مدى اهتمامه بالشاهد الشعري كدليل من الأدلة التي يعتمد عليها في إثبات القاعدة النحوية، وهذا شأن جل النحاة المتقدمين. وقد يورد الشاهد الشعري لوحده أو معضداً إياه بشاهد قرآني أو حديث نبوي، ومن أمثلة استشهاده بالشعر العربي ما ورد في مبحث (المجرورات)(٤)، حيث قال: (من أنواع المجرورات: المجرور بالإضافة. والإضافة في اللغة: الإسناد، قال امرؤ القيس:

فَلما دَخلناه أضَفنا ظُهورَنا إلى كلِّ حاريٍّ جَدِيدٍ مُشطبِ (٥).

أي: لما دخلنا هذا البيت أسندنا ظهورنا إلى كل رحل منسوب إلى الحيرة مخطط فيه طرائق"(1)، وهنا يقصد أن معنى (أضفنا): أسندنا.

تبويبه:

أما من حيث التبويب فقد اتبع ابن هشام في (شرح شذور الذهب) طريقة تختلف في معظم أبوابه عما ألفه في النحو الأخرى كقطر الندى والمغنى وشرح الألفية.

⁽١) شرح، شذور الذهب، ابن هشام، ص: ٢١٢.

⁽١) مالك، موطأ الإمام مالك، ٢٥٥١-٢٥٥.

⁽⁷⁾النووي، شرح النووي، (77. - 11/4 - 9.1). رياض الصالحين، النووي، (77.11. - 11.1)

⁽ 3) شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص: 8 7.

⁽٥) خزانة الأدب، البغدادي، ٧/ ٤١٨.

 $^(^{1})$ شرح التوضيح على التصريح ،خالد الأزهري، $(^{1})$

وقد بدأ كتابه هذا كغيره من مؤلفاته، بمقدمة عن الكلمة والكلام وغيره وجاء تبويبه لشرح شذور الذهب كالآتي:

- باب الكلمة والكلام.
 - باب الإعراب.
 - باب البناء.
 - باب النكرة.
- باب المعرفة وأنواع المعارف (الضمير، العلم، الإشارة، الموصول، المعرف بال، المضافة إلى معرفة).
- باب المرفوعات (الفاعل، نائب الفاعل، المبتدأ، الخبر، اسم كان، اسم كاد، اسم ما حمل على ليس، خبر إنَّ، خبر "لا" النافية للجنس، الفعل المضارع المجرد من النواصب والجوازم).
- باب المنصوبات (المفعول به، المنادى، المفعول المطلق، المفعول لأجله، المفعول فيه، المفعول معه، المشبه بالمفعول به، الحال، التمييز، المستثنى بليس أو بلا، خبر كان وكاد، وما حمل على ليس، خبر إنَّ، خبر لا "النافية للجنس، الفعل المضارع المنصوب.
 - باب المجرورات بالنحرف ،بالمجاورة، بالإضافة.
 - باب المجزومات، وهي فعل المضارع المجزوم.
 - باب عمل الفعل.
- باب الأسماء التي تعمل عمل الفعل "المصدر، اسم الفاعل، اسم المبالغة، اسم المفعول، الصفة المشبهة، اسم الفعل، الظرف والمجرور، المعتمدان، اسم المصدر، اسم التفضيل".
 - باب التنازع.
 - باب التوابع "التوكيد، النعت، عطف البيان، البدل، عطف النسق".
 - باب موانع الصرف.
 - باب العدد^(۱).

تحقيقه وطبعاته:

وهذا الكتاب طبع عدة مرات (١)، كما وضع له عدة حواش وتعليقات (٢)، ولعل أشهر طبعاته طبعة مُحَّد محي الدين عبدالحميد.

⁽١) ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ت: مُجَّد محى الدين عبدالحميد، دار الطلائع القاهرة.

الفصل الثاني النحوي: مفهومه وأسبابه وأنواعه

المبحث الأول: مفهوم الخلاف النحوي.

المبحث الثاني: أسباب الخلاف ومؤلفاته

المبحث الثالث: أنواع الخلاف النحوي.

^{(&#}x27;) ومن هذه الطبعات: طبعة دار الكتب العلمية بيروت تحقيق: أميل يعقوب. وطبعة دار الفكر بيروت تحقيق: يوسف هيود. و طبعة دار الجيل بتحقيق: عبدالغني الدقر.

⁽١) ومنها حاشية مُجَّد الأمير، وحاشية مُجَّد عبادة العدوي، كما شرح شواهده مُجَّد علي الفيومي ومحي الدين عبدالحميد وغيرهما.

الفصل الثاني النحوى .. مفهومه وأسبابه وأنواعه

المبحث الأول: مفهوم الخلاف النحوي

الخلاف لغة واصطلاحا

أولاً: الخلاف لغة: جاءت كلمة خلاف في معاجم اللغة بعدة معانٍ نذكر منها:

ما ورد في معجم مقاييس اللغة في مادة: "خلف": الخاء واللام والفاء أصول ثلاثة: أحدها: أن يجيء شيء بعد شيء يقوم مقامه، والثاني: خلاف قُدَّام، والثالث: التَّغيُّر.

^{(&#}x27;) أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا،معجم مقاييس اللغة ، دار الجيل ،بيروت، ،مادة (خلف).ابن منظور، مُحَدَّد بن مكرم بن منظور

الإفريقي المصري جمال الدين أبو الفضل، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي،بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة ١٩ ١٤ ١هـ، مادة(خلف).

⁽٢) الفيروز آبادي ،القاموس المحيط ،مؤسسة الرسالة: بيروت، ط٦، ١٤١٩هـ،مادة (خلف).

^{(&}quot;) انظر لسان العرب،مادة (خلف)

⁽ على التوبة :الآية: ٨١ .

^(°) انظر معجم الصحاح مادة (خلف).

خلاف أصحابي، أي: مخالفهم" (٢)، وتخالف الأمران واختلفا: وكل ما يتفق، فقد تخالف واختلف وقوله عز وجل "وَالنَّحْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفاً أُكُلُهُ" ، أي: في حال اختلاف أكله (٤)، وقوله تعالى: "ولا يزالون مختلفين" (٥)، أي: في إصابة القول الصحيح.

يمكننا القول: إن المعنى اللغوي للخلاف هو:المخالفة وعدم الاتفاق في مسألة ما.

الخلاف اصطلاحاً:

الخلاف اصطلاحا لم يختلف عن المعنى اللغوي الذي ذكرناه آنفاً، غير أنه خصص في معنى التضاد والتعارض، ومن ذلك ما ورد في (شرح الكوكب المنير) بأن الخلاف هو "منازعة تجري بين المتعارضين لتحقيق حق أو إبطال باطل" (٢) وجاء في (المصباح المنير) الخلاف هو: "أن يذهب كل عالم إلى خلاف ما ذهب إليه الآخر، وهو ضد الاتفاق" (٧) وعرفه صاحب (الكشاف) بأنه: "إما أن يكون خلافاً بين معاصرين متنازعين ، أو هو فيما بني على دليل (۱۱٬۰۰۰ ويعبر بالخلاف عموما لإرادة المسائل المختلف فيها على وجوهها المتعددة (٩) . وبناءاً على ذلك نجد أن معنى (الخلاف) يدور حول عدم الاتفاق في مسألة ما.

أما الخلاف النحوي فهو الخلاف الواقع بين النحاة في مسألة ما من حيث تخريجها لغوياً أو من حيث أبواب أصولها سماعاً أو قياساً، ويتجلى ذلك في الخلاف بين المدرستين النحويتين في البصرة

^{(&#}x27;) اللحياني هو أبو الحسن علي بن حازم اللحياني؛ فإنه كان من أكابر أهل اللغة وله كتاب النوادر.ابن الأنباري أبوالبركات عبدالرحمن بن مُجِّد بن عبيدالله الأنصاري ،نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة درا المنار ،الزرقاء الأردن، ط٣، ٥٠٤ هـ ١٩٨٥م، ١٩٧/١.

⁽٢) انظر لسان العرب مادة (خلف).

^{(&}quot;) سورة الأنعام :الآية: ١٤١ .

⁽¹⁾ لسان العرب، ابن منظور، ٩١/٩.

^(°) سورة هود، الآية: ١١٨ .

⁾ ابن النجار مُحُّد بن أحمد بن عبدالعزيز الحنبلي، شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير، ١ /٤٣، تحقيق: مُحُّد الزميلي ونزيه (٦ حماد، مكتبة العبيكان، بغداد، ١٩٩٣هـ – ١٩٩٣.

^{(&}lt;sup>۷</sup>)أحمدبن مُحِّد بن علي الفيومي ثم الحموي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٨هـ، ١٣١٥هـ (^۷)التهانوي، مُحِّد بن علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، مطبعة إقدار بدارا لخلافة العلية، ١٣١٧هـ (١٣٨٩هـ (٤٨٣/١) (^٥)الشوكاني، مُحِّد بن على بن مُحِّد بن عبدالله الشوكاني اليمني، مقدمة نيل الأوطار، دار الحديث، مصر، ط١، ١٩٩٣م: ٥/١ (

والكوفة.وما نشأ بين علمائهما من تباين في تعليل الظواهر اللغوية، ومن تمييز في استنباط الأحكام النحوية، واختلاف في فهم الأصول واستخدامها، وتقعيد القواعد وتخريجها، إلى غير ذلك مما يمت إلى علم النحو واللغة (۱).

الفرق بين الخلاف والاختلاف:

إذا أردنا التعرف على الفرق بين الخلاف والاختلاف نجد أن الاختلاف كثيراً ما يأتي بمعنى الخلاف أيضاً، فنقول: اختلف يختلف اختلافاً ،واختلف القوم ضد اتفقوا^(۲)،ويمكن استعمال كل من الكلمتين مكان الأخرى.

وعليه فيكون الخلاف والاختلاف في الاصطلاح هو: "أن يذهب كل واحد إلى خلاف ما ذهب إليه الآخر"(٦). ويرى الكفوي(٤) غير ذلك إذ أنه، فرق بين الخلاف والاختلاف، وذلك في قوله: "والاختلاف هو أن يكون الطريق مختلفاً والمقصود واحد، والخلاف هو أن كلاهما مختلف ،والاختلاف ما يستند إلى دليل والخلاف ما لا يستند إلى دليل دليل..."(٥). ويميل الباحث إلى القول الأول الذي يؤيد أن الخلاف والاختلاف يرميان إلى معنى واحد.

نشأة الخلاف النحوي

لنقف على الخلاف النحوي بصورته الجلية الواضحة، فلا بد للباحث أن يتطرق إلى نشأة النحو وتطوره حتى نضوجه واكتماله ثم برع أصحابه فيه وبحثوا في فنونه، فاختلفوا في مسائله.

نشأة النحو:

تعددت الآراء حول تاريخ نشأة النحو، وقد ورد في إنباه الرواة :"أنّ أول ثمرة في علم النحو كانت على يد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، قال أبو الأسود الدؤلي: دخلت على أمير المؤمنين عليه السلام.

^{(&#}x27;) الحموي، ياقوت الحموي، معجم الأدباء، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي: بيروت، ط١، ٩٩٣م، ص: ١٨٢.

⁽٢) ابن منظور، لسان العرب، ٩٠/٩، مادة (خلف).

⁽٣) الفيومي، أحمد بن مُحَّد ،المصباح المنير في غريب شرح الوجيز، المكتبة العلمية، بيروت، ١٧٩.

⁽٤) هو أبو البقاء أيوب بن موسى الحسين الكفوي وهو صاحب معجم في المصطلحات والفروق اللغوية توفي باستانبول سنة ٩٤ هـ ١٩٩هـ. الإعلام للزركلي ٣٨/٢٠.

⁽٥) الكفوي،أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي،الكليات، تحقيق: عدنان درويش و مُجَّد المصري، مؤسسة الرسالة:بيروت، ١٩٩٨هـ ١٤١هـ ١٩٩٨م ،ص٢٦-٦٢.

فرأيته مطرقاً مفكراً، فقلت: فيم تفكر يا أمير المؤمنين؟ قال: سمعت في بلدكم لحناً فأردت أن أضع كتاباً في أصول العربية فقلت له: إن فعلت هذا أبقيت فينا هذه اللغة العربية ثم أتيته بعد أيام، فألقى إلي صحيفة فيها: بيتي عِلللَّهِ الرَّمْ الكلام كله اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنباً عن المسمى، والفعل ما أنباً عن حركة المسمى، والحرف ما أنباً عن معنى ليس باسم ولا فعل..."(١) ، ثم قال لأبي الأسود (٢): "تتبعه وزد فيه ما وقع لك. وأعلم أن الأشياء ثلاثة ظاهر ومضمر وشيء ليس بمضمر ولا ظاهر "(٢)، وكانت هذه أول ثمرة وضعت في علم النحو.

وهناك من يرى أن أبا الأسود الدؤلي هو أول من أسس علم النحو، ومن ذلك قول أبوبكر الزبيدي: "أن أبو الأسود الدؤلي هو أول من أسس العربية ونحج سبيلها ووضع قياسها وذلك حين اضطرب كلام العرب" (في ذلك أيضاً يقول محجّل بن سلام الجمحي (في: " أول من أسس العربية وفتح بابحا وانحج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود الدئلي "(١)، ويحدثنا ابن خلدون كيف وضعت قواعد علم النحو؟ وكيف فكر العرب في المحافظة على اللغة ونطقها، بعد أن فسدت ملكات النطق السليم لديهم فيقول: " فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطردة، شبه الكليات والقواعد، يقيسون عليها سائر أنواع الكلام، ويلحقون الأشباه بالأشباه، مثل أن الفاعل مرفوع والمفعول به منصوب، والمبتدأ مرفوع، ثم رأوا الدلالة بتغير حركات هذه الكلمات، فاصطلحوا على تسميته إعراباً، وتسمية الموجب لذلك التغير عاملاً، وأمثال ذلك، وصارت كلها مصطلحات خاصة بحم "(١). بعد ما سبق فيمكننا أن نتساءل من

^{(&#}x27;) الوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، ابناه الرواة عن أبناه النحاة، تحقيق: مُجَّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي القاهرة،ط١، ٢٠٤١هـ -١٩٨٦م، ٣٩/١.

⁽٢) وهو ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل بن يعمر بن حلس بن نفاثة بن عدي بن الدئل. وكان رجل من أهل البصرة، وكان علوي الرأي

⁽٣) القفطي، إنباه الرواة، المرجع السابق، ١/٣٩/.

^{(&#}x27;) الزبيدي،أبوبكر مُحُد بن الحسن الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: مُحَّد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر:بيروت، ط٢، ١٩٧٩م، ٢٢/٢-٢٣.

⁽٥) هو مُحَّد بن سلام الجمحي صاحب كتاب طبقات الشعراء.

⁽٦) القفطي، إنباه الرواة، المرجع السابق، ١/٩٤. مُحَّد سلام الجمحي ،طبقات الشعراء، المرجع السابق، ص: ٥.

⁽٧) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، المرجع السابق، ص: ٢٠١.

الواضع الحقيقي الأول لعلم النحو؟ أهو الإمام على رضى الله عنه، أم أبو الأسود الدؤلي؟. ذهبت بعض كتب التاريخ والأدب إلى أن أول من اهتم بوضع علم النحو هو الإمام علي بن أبي طالب رضى الله عنه، وقد شاعت هذه الرواية وانتشرت بين الناس حتى أصبحت في نظر الكثيرين من الحقائق التاريخية التي لا يجوز الشك فيها. ويبدو أن هذه الرواية تحتاج إلى نظر حيث إنَّ الإمام علي رضى الله عنه. لم يأت البصرة لمثل هذه الأمور، بل جاء إليها في ثورة اجتماعية دينية، وهذه الأمور لا تقلل من شأن الإمام علي إن أنكرت عليه، وعليه يقول الأستاذ عبدالكريم الدجيلي (١١): " إن علي بن أبي طالب لم يأت البصرة مؤلفاً ومحاضراً وإنما جاء محارباً مخاصماً. كما إن جحد وإنكار الروايات التي تقول بأن علياً هو واضع النحو لا يضيره ولا ينقص قيمته... "وهناك روايات أخرى كثيرة تقول بأن واضع علم النحو هو أبو الأسود الدؤلي ومن تلك الروايات: الدؤلي. إذاً نجد بعضهم يرى أن واضعه هو علي بن أبي طالب: قال القفطي: " الجمهور من أهل الرواية على القسم الأول والذي يؤيد أن واضعه هو علي بن أبي طالب، قال أبو الأسود....ألح"(٢). وقال ابن الأنباري: " وروي أن سبب وضع علم النحو علي بن أبي طالب لهذا العلم أنه سمع أعرابياً يقرأ: لا يأكله الأنباري: " وروي أن سبب وضع علم النحو علي بن أبي طالب لهذا العلم أنه سمع أعرابياً يقرأ: لا يأكله الأنباري: " وروي أن سبب وضع علم النحو علي بن أبي طالب لهذا العلم أنه سمع أعرابياً يقرأ: لا يأكله الألباري: " وروي أن سبب وضع علم النحو علي بن أبي طالب لهذا العلم أنه سمع أعرابياً يقرأ: لا يأكله الألباري: " وروي أن سبب وضع علم النحو علي بن أبي طالب لهذا العلم أنه سمع أعرابياً يقرأ: لا يأكله الإله الخاطئين، فوضع النحو"(٢).

القسم الثاني: وفي هذا القسم نذكر بعض الروايات التي تدل على أن أبا الأسود هو الواضع الحقيقي لعلم النحو: يقول أبو الطيب عبدالواحد بن علي اللغوي—المتوفى سنة ٢٥٦ه— في كتابه مراتب النحويين: "ثم أول من رسم للناس النحو أبو الأسود الدؤلي"(٤). وقال صاحب وفيات الأعيان متحدثاً عن أبي الأسود: "هو أول من وضع النحو، وقيل: أن علياً هو الذي وضع له"(٥).

^{(&#}x27;) أديب نجفي، من الشعراء له كتب منها: " البند في الأدب العربي، تاريخه ونصوصه، ومحاضرات عن الشعر العراقي الحديث، والمرشد في الإملاء ورسم الخط العربي، صفحة في شعراء الغربي، وله كتاب "مقدمة ديوان أبي الأسود، ولم يذكره الزركلي في الأعلام توفي سنة ١٩٧٤... الأعلام للزركلي، ٢/٤٥.

⁽٢) إنباه الرواة، القفطي، ١/١.

⁽٣) نزهة الألباء، ابن الأنباري، ص٣.

⁽٤)أبو الطيب اللغوي، عبدالواحد بن علي، مراتب النحويين، تحقيق: إبراهيم مُجَّد فضل، دار نحضة مصر، د.ط، ١٩٧٤م، ص: ٥٠٦.

^(°) ابن خلكان، أحمد بن مُحِّد بن أبي بكر بن خلكان، وفيات الأعيان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، د.ط، ١٩٧٢م، ٢/٢/٢.

وفي الأغاني:" أن أبا الأسود دخل على ابنته بالبصرة فقالت يا أبتي ما أشد الحر، فرفعت كلمة (أشد) فظنها تسأله وتستفهم منه ؛ أي زمان الحر أشد؟ فقال: شهر ناجر، فقالت يا أبتي إنما أخبرتك، ولم أسالك"(١)، وقيل إثر هذه الواقعة وضع أبو الأسود باب التعجب في النحو.

هذه نماذج للروايات الكثيرة في هذا الجال، والتي تمتلئ بما كتب الأدب والنحو والتاريخ، ومهما يكن من أمر فإن بداية علم النحو وضعت إما على يد علي بن أبي طالب رفي، أو على يد أبو الأسود الدؤلي، وهذا ما نستطيع قوله مما سبق ذكره.

أسباب نشأة علم النحو:

عند مجيء الإسلام ودخول الناس فيه أفوجاً، ثم توالت الفتوحات الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم وامتدت الدولة الإسلامية حتى حوت بلاد العرب والعجم فاختلط المسلمين فيما بينهم، فالعربي يسمع من غير العربي، والأعجمي مضطر للحديث معهم فتسرب الضعف إلى العربي وسليقته"(٢)، وانتشر اللحن بين العرب، فهذا رجل يلحن في حضرة رسول الله عليه فيقول عليه الصلاة والسلام: "أرشدوا أخاكم فقد ضلّ "(٣).

ومن ذلك أيضاً ما روي عن الحجاج مع يحي بن يعمر العدواني (٤) حيث قال له الحجاج: أتسمعني ألحن قال له الأمير أفصح من ذلك ،فلما ؟ألح عليه قال: تقول في القرآن: "قل إن كان آباؤكم.....وتجارة تخشون كسادها أحب إليكم" تقرأ (أحب) بالرفع، قال الحجاج: لا جرم ،لا تسمع لي لحناً، فألحقه بخراسان والوجه أن تقرأ بالنصب خبر كان (٥).

⁽١) الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، ١١٩/١١

⁽٢) إنباه الرواة، القفطي، ١٤/١.

⁽٣) النيسابوري، أبو عبد الله مُحَدِّد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، دار الكتب العلمية: بيروت، ط٢ . . ٢ م ، ٢٠ ٢ م ، ٢٠ ٢ م . ٤٧٧/٢ . .

⁽٤) هو أبو سليمان يحي بن يعمر،ولد في البصرة ونشأ في خراسان، أخذ النحو عن أبو الأسود الدؤلي،توفي سنة ١٢٩هـ..وفيات الأعيان،١٧٣-١٧٦.

^(°) الجمحي، طبقات فحول الشعراء، ١٣/١. الزبيدي، طبقات اللغويين والنحويين للزبيدي ، ٢٨/١. نشأة النحو وأشهر النحاة ، علي طنطاوي، ص: ٧١.

والأمثلة التي دلت على انتشار اللحن في اللغة كثيرة، فخاف علماء اللغة من ضياعها ففكروا في إنشاء علم النحو، فبدأ التأليف في اللغة منذ ذلك العصر وانتشر علماء اللغة وكل ذلك خوفا من ضياعها وحفاظا عليها.

ويرى بعض المحدثين أن اللحن ليس هو السبب الوحيد لنشأة النحو، ومن ذلك: "من الظلم أن يقتصر وضع النحو على شيوع اللحن عند العرب، وإن كان كذلك لوضع هذا العلم في صورة أبسط وأيسر، لا يهدف إلا للضبط وإزالة العيب وسد الخلل" ويكمل قائلاً: "إلا أن النحو الذي يعرض لنا في بنائه الشامخ في صورة من التحليل والتمكين وإرساء القواعد بأصوله وفروعه ومنهجه دليل على تطور هذا العلم كما تطورت سائر العلوم الأخرى"(١). وبعد طور نشأة النحو وتكوينه جاء تلاميذ أبو الأسود وطوروا من علم النحو.

وإضافة للأسباب السابقة من انتشار اللحن، فإن أهل الحلوم خشوا أن تفسد تلك الملكة رأساً ويطول العهد بها فينغلق القران والحديث على المفهوم، فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة" وهب أولو الأمر من خلفاء وعلماء لحماية اللغة العربية ووضع ضوابط لها تكون نبراساً يرجع إليه، فكان النحو علماً وهداية لتلك الملكة مطردة شبه الكليات والقواعد يقيسون عليها سائر أنواع الكلام ويلحقون الأشباه بالأشباه الأشباه بالأشباه وقد ساهم في ذلك حرص العرب على لغتهم وخوفهم عليها من الذوبان في اللغات الأخرى، ورقي العقل العربي ونمو طاقاته وقدراته، ولقد كان للدين الجديد كبير أثر في رفع روح الحضارة والحياة الفكرية للعربي المسلم. هذه بعض الأسباب التي دعت إلى تأليف علم النحو.

نشأة الخلاف النحوي وتطوره:

ظهر الخلاف في لغة قبائل العرب منذ القدم في صورة خلاف الكلمات والحركات والحركات والاستعمالات، وتعدد المترادفات، والذي قد يعظم ويشتد أحيانا ويقل أحيانا أخرى، وبسببه اختلفت القراءات ونزل القرآن على سبعة أحرف. وقبل ذلك تعملق فحول الشعراء في قصائدهم الطوال وتباينت فصاحة القبائل، وتبعاً لذلك تباينت قدرات العلماء في التعرض لمنابع اللغة وتحديد غثها وسمينها وصوابحا

^{(&#}x27;) السامرائي، إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية أسطورة وواقع، دار الفكر: بيروت، ط١٠١٩ ١٠١م، ص: ١١.

⁽٢) مقدمة ابن خلدون، ابن خلدون، ص: ٥٤٦.

وخطئها، وما يقعد منها وما هو شاذ وما هو مترادف وغيره مما يخص اللغة. ومن ذلك ما ورد عن أبي عمرو بن العلاء قوله: "ما لسان حمير وأقاصى اليمن لساننا ولا عربيتهم عربيتنا "(١)

ونعلم أن الخلاف في الرأي والفكرة شيء طبيعي وأمر لا بد منه أن يقع بين الناس، ولا يمكننا إنكاره أو نفيه على الرغم من أن اللغة عنوان بارز في توحيد الأمة وعامل مهم في ترسيخ قواعدها، إلا أن الاختلاف في بعض القضايا قديم قدم البشرية. وما الترادف اللغوي والتنوع في مفردات اللغة واللهجات والقراءات القرآنية إلا ظواهر واضحة من ظواهر الخلاف.

تأريخ الخلاف النحوي:

مر النحو العربي بعدة مراحل في طور تكوينه حتى استوي على سوقه وقوي عوده وأصبحت له أصول وقواعد ثابتة ومتفق عليها بين النحاة والدارسين، وخاصة في عصر سيبويه (٢) البصري والكسائي، الكوفي واشتد الخلاف النحوي وكان سببه اختلاف الطائفتين من النحاة في الاستدلال والاحتجاج بكلام العرب والقياس عليه. وهنا ظهر اتجاهان بصرياً وكوفياً؛ لأننا عندما نذكر الخلاف النحوي لا يتعدى كونه بصري أو كوفي، أو خلافاً بين النحاة المنتمين لمدرسة نحوية واحدة أو مدارس مختلفة.

ولقد كانت البصرة منبع نشأة النحو العربي في أوائل العصر الأموي فهي صاحبة الفضل في ابتكاره وترقيته وتنسيقه بدءاً بأبي الأسود الدؤلي(توفي: ٦٩هـ) الذي دون الخطوات الأولى في علم النحو، غير أن ما جاء فيها لم يكن سوى بضعة قوانين في اللسان العربي^(١)، ثم ازدهرت دراسات النحو رويداً رويداً فدخله التعليل وتعددت أبوابه وضبطت مسائله حتى ظهر ناضجاً كل النضج عند الخليل بن أحمد(توفي: ١٨٠هـ) وتلميذه سيببويه (توفي: ١٨٠هـ)، قال ابن الأثير: "وأول من تكلم في النحو أبو الأسود الدؤلي،... ثم جاء بعده الخليل بن أحمد الأزدي، وتتابع الناس واختلف البصريون والكوفيون في بعض الدؤلي،... ثم جاء بعده الخليل بن أحمد الأزدي، وتتابع الناس واختلف البصريون والكوفيون في بعض

^{(&#}x27;) السيوطي، جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: مُحَّد جاد المولى - مُحَّد أبو الفضل إبراهيم - علي مُجَّد البجاوي ،المكتبة العصرية: بيروت، ١٧٤/١.

^{(&}lt;sup>†</sup>) هو عمرو بن عثمان بن قنبر مولى بني الحارث بن كعب ،ولد سنة ١٤٨ه في إحدى قرى شيراز بفارس،وهو إمام النحو وله كتابه الكتاب، توفي سنة ١٧٩،ابن خلكان،أبو العباس أحمد بمحمد وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: د.أحسان عباس، دار صادر بيروت، د.ط، د.ت، ٢٩٤٠.

^{(&}quot;) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي ١٧٤/١٠.

ذلك"، ونجد أن من البذور الأولى للخلاف ما يورده سيبويه في كتابه الكتاب حين يورد أقولاً ليونس،وللخليل، يخالفهما بقوله: "و زعم يونس... وزعم الخليل..." ، وقد اختلف المحدثون في تعيين بداية الخلاف النحوي المذهبي . فقد أرجعه بعضهم إلى عهد الخليل بن أحمد وأبو جعفر الرؤاسي، فذكروا أن الخلاف " بدأ بين الرؤاسي في الكوفة و الخليل في البصرة، ثم اشتد بين الكسائي في الكوفة وسيبويه في البصرة"، ولصاحب المدارس النحوية رأي آخر حيث يرى أن: الأخفش الأوسط هو إمام الخلاف في النحو والصرف ومسائلهما" ، ويقول أيضاً: "إن أبواب الخلاف النحوي فتحت على يدي الأخفش تلميذ سيبويه ، وأعد لنشأة مدرسة الكوفة النحوية وغيرها من مدارس النحو المختلفة، حيث إنه كان عالماً بلغات العرب، وكان ثاقب الذهن، حاد الذكاء، خالف أستاذه سيبويه في كثير من المسائل وحمل عليه، وحمل عنه الكوفيون ومضوا يتسعون فيه، فتكونت مدرستهم. وهو الذي فتح للفراء والكسائي أبواب الخلاف مع سيبويه والخليل على مصاريعهما وبذلك أعدهما للخلاف عليهما، وتنمية هذا الخلاف بكيث نفذ إلى مذهبهما النحوي الجديد"، ولم يكن أعدهما للخلاف عليهما، وتنمية هذا الخلاف بكيث نفذ إلى مذهبهما النحوي الجديد"، ولم يكن اتصاله بالكوفيين إلا بعد وقوع المناظرة المشهورة بين سيبويه والكسائي، ولحذل فيها سيبويه، فجاء الأخفش لينتصر لأستاذه فاستماله الكوفيون، بعد أن اطمأن إلى رغد العيش معهم فوافقهم في بعض مسائلهم" (٧).

من خلال ما سبق نجد أن البداية الفعلية للخلاف مختلف فيها، فيرى البعض أنها بدأت مع سيبويه والكسائي، ويرى آخرون أنها بدأت مع الأخفش الأوسط.

ويمكن القول أن الخلاف بدأ مع النحو وسار على نفس طريقه في التطور والتقدم.

الفرائد الجديدة، السيوطي، ٣٣/١.

۱۳۰/۳، طبعه هارون، سيبويه ۱۳۰/۲۸،۲۸۱،۲۱، ۳۹۹، ۳۹۳. ۱۳۰/۳.

[&]quot;ضحى الإسلام، أحمد أمبن، ٢٩٤/٢.

[·] هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة مولى مجاشع ،له مؤلفات عدة منها المقاييس وغيرها، توفي سنة ١٠٤هـ، . نشأة النحو ،ص١٠٤.

[°]ضيف، شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف القاهرة، ط٩، د.ت، ص١٠٧ – ١٠٨.

⁷ المدارس النحوية، شوقى ضيق، ص: ٩٥،١٥٦.

⁽V) نشأة النحو، الطنطاوي، ص: ١٠٥.

أول الخلافات النحوية ما ورد عن سيبويه والفراء:

لم يقف الباحث حسب اطلاعه على ما يؤكد أول ما ورد من الخلافات النحوية، ولكننا نجد بعض مظاهر الخلاف في كتاب سيبويه، ومن ذلك قوله: وسألت الخليل رحمه الله، عن قولهم: اضرب أيهم أفضل، فقال: القياس النصب، كما تقول: أضرب الذي أفضل، لأن أيا في غير الاستفهام والجزاء بمنزلة الذي، وحدثنا هارون أن ناساً، وهم الكوفيون الذي يقرؤونها"ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا" أ. وهي لغة جيدة، نصبوها كما جروها حين قالوا: امرر على أيهم أفضل، فأجراها هؤلاء مجرى الذي إذا قلت اضرب الذي أفضل ... " أ. وفي موضع الحز يقول سيبويه: "وتقول في فيعل من حويت وقويت: حياً وقياً ...، وتقول: منها فيعل (حي وقي) لأن العين منها واو كما هي في قلت، ... وينبغي أن يكون فيعل هو وجه الكلام فيه؛ لأن فيعلا فيما الواو والياء فيه عين. ولا ينبغي أن يكون، فيقول الكوفيون إلا فيعلاً مكسور العين، لأنهم يزعمون أنه فيعل وأنه محدود عن أصله ". وفي موضع آخر يقول:" اعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل: رأيت ريداً:قالوا: من زيدا، وإذا قال :مررت بزيد، قالوا من زيد وأما أهل الحجاز فقد فإنهم حملوا قولهم على أنهم حكوا ما تكلم به المسئول " أ. ويشير سيبويه أيضاً إلى لغويين في المدينة فيقول: " هذا باب لا تكون هو وأخواتها فيه فصلاً، ولكن يكن بمنزلة اسم المبتداً. وذلك قولك: ما أظن أحداً هو خير منك، ما أجعل رجلاً هو أكرم منك ...، وأما أهل المدينة فينزلون هو ها هنا بمنزلته بين المعرفتين، ويجعلونها فصلاً في هذا الموضع " ...

ونجد إشارات مشابحة عند الفراء في كتابه معاني القرآن، إذ يتحدث عن نحويي أهل الحجاز مرة ونحويي أهل المدينة تارة أخرى، ففي معرض حديثه عن مسألة الفصل بين المتضايفين في قوله تعالى:

١ مريم، الآية:٦٩.

۲ الکتاب، سیبویه، ۹/۱ ۳۹۹.

۳ الکتاب، سیبویه، ۲/۸۰۶ – ۶۰۹.

٤ الكتاب، سيبويه، ٢/٣/٢.

٥ الكتاب، سيبويه، ٢/٣٩٦.

"وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ"، يقول: "فإن تكن مثبتة عن الأوليين فينبغي أن يقرأ (زُينَ)، وتكون الشركاء هم الأولاد، لأنهم منهم في النسب والميراث...وإن شئت جعلت (زين) إذا فتحته فعلا لإبليس، ثم تخفض الشركاء بإتباع الأولاد. وليس قول من قال:

فَزَجَجَتُها مُتَمكِّنًا زَجَّ الْقَلوصَ أَبِي مَزَادَهُ (٢)

بشيء، وهذا مماكان يقوله نحويو أهل الحجاز، ولم نجد مثله في العربية"، ويحيل في مكان ثان إلى نحويي أهل المدينة فيقول: "نحويو أهل المدينة ينشدون:

فزججتها متمكناً زج القلوص أبي مزادة .

ومن أمثلة الخلاف أيضاً ما ورد الكتاب لسيبويه في باب(يختار فيه أن تكون المصادر مبتدأ مبنياً عليها ما بعدها). حيث ورد: وذلك قولك: الحمد لله والعجب لك، وإنما استحبوا الرفع فيه لأنه صار معرفة وهو خبر فقوي في الابتداء. ثم يقول: ومن العرب من ينصب بالألف واللام من ذلك قولك الحمد لله فينصبها عامة بني تميم وناس من العرب (٥).

الإشارات السابقة وغيرها تؤكد وجود اختلافات بين النحاة في مناقشة المسائل اللغوية، بالرغم من أنها لا تتضمن اعترافاً صريحاً من سيبويه والفراء بوجود مدرسة في الكوفة أو الحجاز ولكننا نستنج ذلك من خلال ما أوردوه من مسائل.

نماذج أخرى من الخلاف النحوي :

كما أورد الباحث سابقاً مظاهر لبدايات الخلاف النحوي، سنذكر فيما يلي بعض ملامح الخلاف التي بدأت تتسع عند علماء الطبقة الثانية من علماء البصرة ،ومنهم :(عبد الله بن أبي إسحاق ، وأبو عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر)، فقد كان علماء هذه الطبقة أوفر حظا في هذا الشأن ممن

١ الأنعام:الآية:١٣٧

⁽٢) ابن الأنباري، الإنصاف، المرجع السابق، ٢٤٩/٢. جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ،دار الساقي ، ط٤،

۲۲٤۱هـ/ ۲۰۰۱م "۱/ ۱۹۲.

٣ معاني القرآن، الفراء، ٢/٣٥٧-٣٥٨.

٤ معانى القرآن، الفراء، ١/٢٨.

⁽٥) الكتاب، سيبويه ٢٠/٩/٣.

سبقهم من علماء الطبقة الأولى، فقد ازدادت المباحث لديهم ، وأضافوا كثيرا من القواعد، ونشأت حركة النقاش بينهم ، فعبد الله بن أبي إسحاق كان أول من نشط للقياس وأعمل فكره فيه ، وخرج عليه مسائل كثيرة ، وافقه عليه عيسى بن عمر ، وخالفهما بعض معاصريهم ، فانفسح ميدان القول في هذا العلم (۱) ، فلم يقتصر الخلاف بين النحاة إلى انتقاد بعضهم بعضا ، وإنما توسع ليشمل القراء والشعراء ، ولم يتوقفوا عند معاصريهم وإنما امتد ليشمل متقدمي القراء وشعراء العصر الجاهلي ، والمخضرمين ، وقد وصل الأمر إلى أن فرض النحاة أنفسهم على معاصريهم من الشعراء (۱) ، والذي أعطى النحاة هذه السطوة والمكانة هو سعيهم إلى حفظ اللغة وسلامة القرآن بعد أن بدأ الضعف يتطرق إلى اللغة ، وبعد أن فشا اللحن بين الأقدمين اعتقد النحاة أن العربي يجوز عليه الخطأ ويصدر عنه الغريب ، فهم لذلك جديرون بأن ينظروا فيما قالت العرب ، وأن يتجهوا إلى أفصحها لسانا وأقواها بيانا (۱) ، فظهرت عند غيرون بأن ينظروا فيما عند عبد الله بن أبي إسحاق ، وعند عيسى بن عمر ظاهرة الطعن على العرب ، وإن العرب يجوز عليهم الخطأ ، فقد كان عيسى بن عمر العرب علم العرب ، وإن العرب يجوز عليهم الخطأ ، فقد كان عيسى بن عمر العرب على العرب ، وإن العرب يجوز عليهم الخطأ ، فقد كان عيسى بن عمر العرب على العرب ، وإن العرب ، وإن العرب يجوز عليهم الخطأ ، فقد كان عيسى بن عمر العرب عمر العرب ، وإن العرب عدور عليهم الخطأ ، فقد كان عيسى بن عمر العرب على النابغة الذبياني قوله :

فَبِتُّ كَأَيِّ ساوَرتني ضَئيلَةً مِنَ الرُقشِ فِي أَنياهِا السُمُّ ناقِعُ^(٥)

ويقول : وجهه أن يكون : السم ناقعا ، وقد عيب علي النابغة . قوله في داليته المشهورة : أمن ال مية رائح أو مغتدي عجلان ذا زادٍ وغير مزود (٦)

⁽١)نشأة النحو، طنطاوي، ص: ٢٨. ٢٩.

⁽٢)مدرسة الكوفة المخزومي، ص: ٣٧ ، وينظر مادار بين الخليل بن احمد ، ونحجًّد بن مناذر الشاعر فقد قال له الخليل: ((إنما أنتم معشر الشعراء تبع لي ، وأنا سكان السفينة ، إن قرضتكم ورضيت قولكم نفقتم وإلا كسدتم)) ، الأصفهاني،الأغاني : ١٩٠/١٨

^{(&}quot;)مدرسة البصرة النحوية، عبدالرحمن السيد، ص: 157.

⁽٤) ينظر:طبقات فحول الشعراء،للجمحي، المرجع السابق،: ١٦/١ ،وطبقات النحويين واللغويين،للزبيدي ،ص: ٢٦.

⁽٥) ديوان النابغة، ص٣٣

⁽٦) ديوان النابغة الزبياني، ص: ٢٣

وقوله:

زَعَمَ البَوارِحُ أَنَّ رِحْلَتَنا غَداً وبذاكَ خبرنا من الغداف الأسود(١).

فلما لم يفهمه أتى بمغنية فغنته ومدت الوصل وأشبعته ، ومطلت واو الوصل فلما أحسه عرفه واعتذر منه وغيره إلى قوله :

وبذاك تنعاب الغراب الأسود(٢)

وكان أبو عمرو بن العلاء (ت٥٥هـ) يخطئ ذا الرمة في قوله :

حَرَاجِيجُ ما تَنْفَكُ إلا مُنَاخَةً على الخسف أو نرميبها بلدًا قَفْرَا^(٣).

ويقول: "أخطأ ذو الرمة في قوله هذا ، لا تدخل إلا بعد تنفك وتزال "(٤).

ومن مؤاخذات أبي عمرو بن العلاء للشعراء قوله: "عمر بن أبي ربيعة حجة في العربية ، وما آخذ عليه شيء إلا قوله:

ثم قالوا: تحبها ؟ قلت بمرا(٥) . وله فيه عذر إن أراد الخبر لا الاستفهام))(١) .

فيما كان عبد الله بن أبي إسحاق يتتبع الفرزدق ويخطئه ، فقد خطأ الفرزدق في قوله :

وعضُّ زَمَان يا ابن مروان لم يَدَعْ من المالِ إلا مُسْحَتًا أو مُجَلَّفُ^٧

فقال له ابن أبي إسحاق : على أي شيء ترفع أو مجلف ؟فيقول الفرزدق: على ما يسوؤك وينوؤك ، فيقول أبو عمرو: أصبت هو جائز على المعنى ، أي لم يبق سواه ، ويبدو من الرواية أن أبا عمرو بن العلاء مؤيد لما جاء به الفرزدق، أن مجلفا مرفوع بتقدير فعل محذوف ، أما رأي ابن أبي إسحاق فهو أن

•

⁽١) ديوان النابغة الزبياني،ص:٢٣

[.] $(^{1})$ البيتان في ديوان ذي الرمة، المرجع السابق، ص: $(^{1})$ ، وينظر: الخصائص، لابن جني : $(^{1})$

⁽٢) البيت من شواهد المغنى، لابن هشام: ٧٣/١ ، وينظر تقدير البيت في أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري: ١٤٢٠.

⁽٤) الزبيدي، تاج العروس المرجع السابق، ٢١٢/٧ .

[.] 78: البيت : عدد النجم والحصا والتراب، ينظر: ديوانه: $(^{\circ})$

 $^(^{1})$ أمالي المرتضى، المرجع السابق، 1/0/1 ، والرواية ذكرت في الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني: $(^{1})$

[°] الإنصاف في مسائل الخلاف،لأبي البركات الأنباري ،المرجع السابق، ١٨٨/١ وما بعدها ، وذكره ابن جني في الخصائص : ١٠٠/١

كلمة (مجلف) ينبغي أن تكون منصوبة عطفا على (مسحتا) المنصوب^(١) ، وعندما يسمع الفرزدق يمدح يزيد بن عبد الملك بقوله :

يقول له : أسأت إنما هو مخهارير ، وكذلك قياس النحو في هذا الموضع، فلما ألحوا على الفرزدق قال :

مستقبلين شمالِ الشامِ تضرِبنا بحاصِبٍ كَنديفِ القطنِ مَنْثورِ على عمائمنا يلقى، وأرحلنا على زَواحِفَ تُزَجى مُخُنُّهارِيرُ (٢)

"على زواحف نزجيها محاسير"(٢) وقد كان يونس يرى أن ما قاله الفرزدق جائز حسن ، وحتى عندما يهجو الفرزدق ابن أبي إسحاق بقوله :

ولَو كَانَ عَبْدُ اللهِ مَوْلَى هَجَوْتُهُ وَلَكِنَّ عَبْدُ اللهِ مَوْلَى مَوالِيَا (٤)!

لا يسلم هذا الهجاء من انتقاد ابن أبي إسحاق ، فلا يعنيه هذا الهجاء قدر عنايته بضبط اللغة ، فيقول : لقد لحنت في هذا ، وكان ينبغي أن تقول : مولى موال^(٥) بحذف الحرف الأخير من الاسم المنقوص في حالتي الرفع والجر . فالخلاف حول ما قالت الشعراء مثل الذي سبق بين ابن أبي إسحق ويونس بن حبيب حول قول الفرزدق كان هو البذرة الأولى للخلاف في الدرس النحوي.

وما فعله نحاة الطبقة الثانية البصرية من تغليط للشعراء دفع متأخري النحاة إلى تخطئة من يحتج بشعره من الجاهليين ، فقد نقل السيوطي في المزهر عن علماء اللغة والنحو أقوالا كثيرة لنحاة ولغويين أجازوا لأنفسهم تغليط الشعراء (٦)، فقد غلط النحاس زهير بن أبي سلمي في قوله :

فتنتج لكم غلمان أشأم كلهم كأحمر عادثم ترضع فتفطم (٧)

^{(&#}x27;) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، المرجع السابق، المرجع السابق،ص: ٢٠ ، وظاهرة الشذوذ في النحو العربي، فتحي الدجني . ١٣٢٠.

^{(&#}x27;) طبقات فحول الشعراء، ابن سلام الجمحي، (')

⁽ 7) المرجع نفسه : 1 / / 1، وينظر: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين : 77.77

⁽١) الرافعي، مصطفى صادق الرافعي، تاريخ آداب العرب، مكتبة الإيمان - القاهرة، ط٢، ١٩٩٧م، ١٦٢/١.

 $^{(\}circ)$ مدرسة البصرة النحوية، عبد الرحمن السيد، (\circ)

⁽١) فقد عقد في كتابه: المزهر في علوم اللغة بابا لمعرفة أغلاط العرب ، ينظر: ٤٩٤/٢.

⁽٧) ديوان زهير، زهير، ص:٧٢ ،وينظر:طبقات فحول الشعراء لابن سلام:٨٩/١ ، وثمار القلوب في المضاف والمنسوب للثعالبي:

فزعم أنه يريد كأحمر ثمود فغلط ، وكان ابن فارس يقول : "ما جعل الله الشعراء معصومين يوقون الغلط والخطأ ، فما صح من شعرهم فمقبول ، وما أبته العربية وأصولها فمردود كقوله :

ألم يأتيك والأنباء تنمي (١) وقوله: لما جَفا إخوانُه مصْعَباً وقوله: قفا عند مما تعرفان ربوع

فكله غلط وخطأ"(٢) .وهذا ما دفع ابن فارس أن يعيب على سيبويه الأخذ عن بعض الشعراء، ولعل هذا خلاف واضح حول من يؤخذ منه، ومن لا يؤخذ منه.

أما الموقف الذي اتخذه النحاة من القراء، فلم يختلف كثيرا عن موقفهم من الشعراء، فكما لم يسلم الشعراء من تغليط النحاة وتخطئتهم، كذلك لم يسلم القراء، فقد ضعف النحاة قراءة بعضهم، واتخموا بعضهم بالجهل بأصول العربية ، كما فعلوا مع ابن عامر مقرئ أهل الشام ،وحمزة بن حبيب الزيات أحد قراء أهل الكوفة، ونافع مقرئ أهل المدينة (٢) ، فعدوا قراءة ابن عامر "وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكاؤُهُمْ "(١) ، قراءة ضعيفة وقد وهم فيها القارئ ، وإنما دعا ابن عامر إلى ذلك أنه رأى في مصاحف أهل الشام (شركائهم) بالياء ،ومصاحف أهل الحجاز والعراق (شركاؤهم) بالواو فدل على صحة ما ذهبوا إليه (٥). فقد قرأ ابن عامر وأهل الشام بضم الزاي ورفع قتل ونصب أولادهم وخفض شركائهم على أن قتل مضاف إلى شركائهم ومعموله أولادهم ، ففيه الفصل بين المصدر وما هو مضاف إليه بالمفعول (٢) ، فالسبب الذي دفع ابن عامر إلى هذه القراءة هو رسم المصحف ولم يعتمد

^{(&#}x27;) البيت لقيس بن زهير بن جذيمة بن رواحة العبسي ، وعجزه : بما لاقت لبون بني زياد ، ينظر : أسرار العربية : ١٠٣ ، ومغني اللبيب، ابن هشام، ص : ١٠٨/١ ، ٣٨٧/٢ .

⁽ $^{\mathsf{Y}}$) المزهر، السيوطي، $^{\mathsf{Y}}$ ، وينظر:مدرسة الكوفة، المخزومي، ص

⁽٣)مدرسة الكوفة، المخزومي، ص: ٥٠ .

⁽ على الأنعام : ١٣٧ .

^(°) مدرسة البصرة، عبدالرحمن السيد، ص: ٢٣١. وينظر تفصيل هذه المسألة في : الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، : ٤٣٦ - ٤٢٧/٢ .

⁽أ) الشوكاني، مُحِّد بن على بن مُحِّد، فتح القدير، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب-دمشق، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ، ١٦٥/٢.

على الرواية (١) ؛ وذلك أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه هو قبيح في القرآن ، لكنه يجوز في الشعر ، كقول ذي الرمة :

كأن أصوات من إيغالهن بنا ...أواخر الميس أصوات الفراريج $^{(7)}$

فجعلوا السبب في هذه القراءة هو إتباع القارئ للخط الذي وجده في مصاحف أهل الشام (٢) وكذلك خطئوا قراءة حمزة بن حبيب الزيات لقوله تعالى: "وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ" (٤) ، كفض الأرحام، وهو أحد القراء السبعة، وهي قراءة إبراهيم النخعي، وقتادة، ويحبي بن وثاب، وطلحة بن مصرف، والأعمش (٥). فقد عدوا هذه القراءة شاذة؛ لأغم لا يجوزون عطف الظاهر على المكني وهو هنا عطف الأرحام على المكني المخفوض، وهم لا يجوزونه إلا في ضرورة الشعر لضيق الشعر، أما الكلام، فلا شيء يضطر المتكلم إلى اختيار المكروه من النطق والرديء من الإعراب (٢)، ولم يتوقفوا عند الحكم على قراءة أحد القراء السبعة بالشذوذ، وإنما تعسف بعض النحاة في رد هذه القراءة، إذ قال المبرد : (لو صليت خلف إمام يقرأ (وَمَا أَنتُمْ بِمُصْرِخِيَّ)، و"اتَّقُواْ الله الله المارية لا يجوز إلا في اضطرار الشعر، ومضيت) (٧)، ويتابعه تلميذه الزجاج، فيصف القراءة بأنما خطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار الشعر، وأنما خطأ أيضا في أمر الدين عظيم هذ أنكروا الخفض، ولحنوا القارئ به وأبطلوه من وجوه، أحدها: أنه لا يعطف بالظاهر على مضمر المخفوض إلا بإعادة الخافض؛ لأنه معه كشيء واحد لا أحدها: أنه لا يعطف بالظاهر على مضمر المخفوض إلا بإعادة الخافض؛ لأنه معه كشيء واحد لا أحدها: أنه لا يعطف بالظاهر على مضمر المخفوض إلا بإعادة الخافض؛ لأنه معه كشيء واحد لا

^{(&#}x27;) أثر القراءات في الدراسات النحوية ، عبد العال سالم مكرم ، ص:١٠.

⁽٢)ذي الرمة، غيلان بن عقبة بن نميس، ديوان ذي الرمة،ضبط: عمر فاروق الطباع، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت-لبنان، ط١، ١٩١٩هـ ١٤١٩هـ ١٠٩٢، وفي الخصائص لابن جني، المرجع السابق،:أصوات الفراريج: ٢٠٦/٢، وينظر:شرح المفصل، لابن يعيش، ١٠٣/١.

^{(&}quot;) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص: ١٥١.١٥.

[.] ۱ :الآية: ۱ (1)

 $^{(^{\}circ})$ الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، $^{\circ}$.

⁽ 1) مدرسة البصرة، عبدالرحمن السيد، ص: 1 .

⁽V) المبرد، أبو العباس مُحَّد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: مُحَّد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف-القاهرة، ط١، ١٤١٥هـ ١٩٩٤م، (V) المبرد، أبو العباس مُحَّد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: كُمَّد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف-القاهرة، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م، (V) المبرد، أبو العباس مُحَّد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: ١٠٠/١ ، مقدمة المحقق ، والآيتان من سورة إبراهيم : الآية: ٢٢ ، والنساء :الآية: ١ .

 $[\]binom{\wedge}{2}$ مفتى، خديجة أحمد مفتى، نحو القراء الكوفيين، ماجستير، ٢٠١٥م، جامعة أم القرى مكة المكرمة، ص: ١٠٤.

ينفرد منه، ولا يحال بينه وبينه، والعلة في ذلك: أنه لما كان العطف على المضمر المرفوع قبيحا حتى يؤكد ، لم يكن بعد القبح إلا الامتناع ، وإنما يجوز في نظام الشعر ووزنه كما قال الشاعر:

فاليوم قد بِتَ هَجُونَا وَتَشتُمُنَا فاذهب فما بِكَ والأيام من عَجِبِ (١)

وليس في القرآن ـ بحمد الله ـ موضع اضطرار^(٢).

وخطاً أبو عمرو بن العلاء أهل المدينة فيما نقله سيبويه عن زعم يونس بأن أبا عمرو بن العلاء خطأهم في قراءة "هَوُلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ"(7) بنصب أطهر، وهذه القراءة هي قراءة الحسن، وزيد بن علي، وعيسى بن عمر وسعيد بن جبير، ومُحَّد بن مروان السدي. وقد أجاز الأخفش وقوع ضمير الفصل العماد بين الحال وصاحبها ، كجاء زيد هو ضاحكا ، وجعل منه (هؤلاء بناتي هن أطهر لكم) فيمن نصب $^{(1)}$ ، فيما ردها سيبويه وقال : هي لحن ، وقال أبو عمرو بن العلاء : اجتبى فيه ابن مروان في لحنه ، يعنى : تربع ، ورويت هذه القراءة عن مروان بن الحكم ، وخرجت على نصب أطهر على الحال ، فقيل: "هؤلاء مبتدأ ، وبناتي هن : مبتدأ وخبر في موضع خبر هؤلاء ، وقد روي هذا عن المبرد"($^{(0)}$) ، فكان يقول: والله إنه لعظيم جعلهم هو فصلا في المعرفة وتصيرهم إياها بمنزلة ما إذا كانت لغوا ، أما الطبري ، فكان يقول:" والقراءة التي لا أستجيز خلافها في ذلك : الرفع (هن أطهر لكم) ؛ لإجماع الحجة من قراء الأمصار عليه مع صحته في العربية ، وبعد النصب فيه من الصحة"($^{(7)}$) . وقد خطئوا نافعا

⁽۱) من شواهد سيبويه التي لم ينسبها ، الكتاب، المرجع السابق، ٣٨٣/٢ ، ابن يعيش، شرح المفصل ، المرجع السابق، ٧٨/٣ ، وفيهما (قربت تحجونا)

⁽٢) ابن خالويه،الحسن بن أحمد بن خالويه، الحجة في القراءات السبع، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، دار الشروق -بيروت، ط٤، ١٤٠١هـ، ص:١١٩، وينظر تفصيل الخلاف في: الإنصاف : ٢٦٣/٢.

^{(&}quot;) سورة هود :الآية: ٧٨ .

⁽ عنى اللبيب ، ابن هشام، ٤٩٤/٢ .

^(°)أبو حيان، مُحَّد بن يوسف بن علي، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي مُحَّد جميل، دار الفكر بيروت، د.ط، ١٤٢٠ه، ٥/١٤٢٠ .

⁽أ) الطبري، مُحَّد بن جرير بن يزيد، جامع البيان في تفسير القرآن، تحقيق: أحمد مُحَّد شاكر، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ-٠٠٠م، ١١٢/١٢ .

لقراءته (لكم فيها معائش)(١) بالهمز ؛ لأن الجمهور قرأ (معايش) بالياء وهو القياس عندهم ؛ لأن الياء في المفرد هي أصل لا زائدة ، فتهمز ، وإنما تهمز الزائدة نحو صحائف في صحيفة .

فقال المازي: "أصل أخذ هذه القراءة عن نافع ، ولم يكن يدري ما العربية، وكلام العرب التصحيح في نحو هذا " وقال الزجاج: "جميع نحاة البصرة تزعم أن همزها خطأ ، ولا أعلم لها وجها إلا التشبيه بصحيفة وصحائف ولا ينبغي التعويل على هذه القراءة "(٢) ، وحملها الفراء على التوهم بقوله: "ربما همزت العرب هذا وشبهه يتوهمون أنها فعلية فيشبهون مفعلة بفعلية "٢.

وهذه القراءة ليست قراءة نافع بمفرده وإنما هي قراءة الثقات، منهم: ابن عامر وهو عربي أخذ القرآن عن عثمان قبل ظهور اللحن، والأعرج وهو من كبار قراء التابعين، وزيد بن علي وهو من الفصاحة والعلم بالمكان الذي قل أن يدانيه في ذلك أحد، والأعمش، وهو من الضبط والإتقان والحفظ والثقة بمكان ونافع الذي لا يدري ما العربية . قد قرأ على سبعين من التابعين . وهم من الفصاحة والضبط والثقة بالمحل الذي لا يجهل (٤) .

فالنحاة من خلال النماذج التي ذكرت نقدوا القراء وضعفوا قراءاتهم واتهموهم بالجهل بأصول العربية كما فعلوا مع ابن عامر مقرئ أهل الشام، وحمزة بن حبيب الزيات مقرئ أهل الكوفة، ونافع مقرئ أهل المدينة، مع العلم بأن القراء لا يعملون بشيء من حروف القرآن على الأغلب والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، فإذا ثبتت عندهم رواية قبلوها، ولم يحل دون قبولها خروجها على القياس، ومنافاتها لحكم الأغلب؛ وذلك لأن القراءة عندهم سنة متبعة، والإسناد هو محور القبول والرفض، فما صح منه قبلوه، ولو تعارض مع مقاييس النحاة، وما لم يصح رفضوه ولو وافق أصولهم (٥٠).

^() سورة الحجر : الآية: ٢٠ .

⁽٢) البحر المحيط ، أبو حيان، ٢٧١/٤ .

٣ البحر المحيط ، أبو حيان، ٢٧١/٤.

 $^(^{1})$ البحر المحيط ، أبو حيان، $(^{1})$

^(°)مدرسة الكوفة، مهدي المخزومي، ص: ٥٠. .

أما الآية الثالثة فقد قرأ فيها عيسى بن عمر ، وهو من كبار النحويين ، ويقرها الأخفش ، كما ذكر ابن هشام ، فيجيز وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها (١) .

وأما قولهم في الآية الرابعة بأن نافعا لم يكن يدري ما العربية ، فشهادة على النفي ، فلو فرضنا أنه لا يدري ما العربية ، وهي هذه الصناعة التي يتوصل بها إلى التكلم بلسان العرب ، فهو لا يلزمه ذلك ، إذ هو فصيح متكلم بالعربية ، ناقل للقراءة عن العرب الفصحاء ، فكثير من هؤلاء النحاة يسيئون الظن بالقراء ولا يجوز لهم ذلك^(۱) .

وبعد أن غلط النحويون المتقدمون الشعراء والقراء والفصحاء من العرب، كما حدث مع أبي عمرو بن العلاء عندما سأل أبا خيرة الأعرابي عن قولهم: "استأصل الله عرقاقم" ($^{(7)}$) ، فنصب أبو خيرة التاء من عرقاقم ، فقال له أبو عمرو: هيهات أبا خيرة لان جلدك ، وذلك أن أبا عمرو استضعف الفتح ، لأنه كان قد سمعها منه بالكسر $^{(4)}$ فرواية أبي خيرة ، وهو أحد الرواة الثقات الذين كانت تؤخذ عنهم اللغة ، لم يعد مسلما بما عند النحاة؛ لضعف لسانه بتقدم السن $^{(0)}$ ، ثم غلطوا بعضهم بعضا، فهذا عيسى بن عمر ينكر على أبي عمرو بن العلاء الرفع في قوله: (ليس الطيب إلا المسك) فيقول له أبو عمرو: نمت يا أبا عمرو وأدلج الناس ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب، ولا في الأرض تميمي إلا هو يرفع وبعد أن يتأكد من مقالته يخرج خاتمه من يده ويقول: لك الخاتم بهذا والله فقت الناس ($^{(1)}$).

عليه، ومما سبق يمكن القول إن كل ما خطأ فيه بعض النحاة بعض القراءات كانت فيما بعض من المسائل الخلافية في الدرس النحوي، هل يجوز الفصل بين المتضايفين أم لا؟ هل يجوز العطف على الضمير المخفوض أم لا؟ ...إلخ.

^{(&#}x27;)مغنى اللبيب، ابن هشام، ٤٩٤/٢.

⁽¹⁾البحر المحيط، أبو حيان، (1/1) .

⁽٣) ابن الأنباري، أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء،ت:د.إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار،الأردن الزرقاء، ص٣٦. (*)أخبار النحويين البصريين،للسيرافي، المرجع السابق، ص: ٢٥ ، والخصائص، ابن جني، ١٥/٢ ، ٢٥/١ .

^(°)الزجاجي، عبد الرحمن بن اسحق البغدادي التهاوندي، مجالس العلماء، تحقيق: عبد السلام مُجَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م، المجلس الثاني ٧٠ .

⁽١) المرجع نفسه، ص: ٣.٥.

وقد استمر الخلاف هادئا إلى عهد الخليل في البصرة ، والرؤاسي في الكوفة ، اشتد بين الكسائي وسيبويه ، وأول مظهر من مظاهر الخلاف بين المدرستين ما كان من أمر مناظرة سيبويه والكسائي بحضرة يحيى بن خالد البرمكي في المسألة الزنبورية ، ومناظرة الكسائي مع الأصمعي بحضرة الرشيد في رفع (رئمان) ونصبها وجرها من قول أفنون التغلبي :

أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطِي الْعَلُوقُ به . رِئْمَانُ أَنْفٍ إِذَا مَا ضُنَّ بِاللَّبَنِ (١)

وهذه المناظرات لا تعدو أن تكون مظهرا من مظاهر التنافس بين العلماء؛ للوصول إلى الرزق أو بلوغ المنزلة عند السلطان ، فقد جاء سيبويه من البصرة؛ ليحل في بلاط الخلافة سيدا للعلماء ، وبحذا يفقد الكسائي ما يشغله في قلوب ذوي الأمر (۲) ، فالخلاف إذن بدأ مبكرا ، لكنه لم يتخذ شكل العصبية المذهبية إلا عند المتأخرين ، وذلك عندما أصبح كتاب سيبويه الأساس الذي يقوم عليه الخلاف، فهو قد ضمنه كثيرا من المؤاخذات النحوية ، فقد غلط فيه عيسى بن عمر ويونس والخليل ، واتحم بعض العرب بالوهم في بعض الأساليب التي رويت وبذلك فتح سيبويه باب المؤاخذات النحوية واسعا على مصراعيه ، ولم ينج كتابه نفسه من تخطئة النحويين (۲) ، فقد نظر فيه الأخفش ، وكان يعلق عليه تارة ويخطئ تارة وتارة يستدرك ، وكذلك فعل الكسائي والفراء والمازني وغيرهم ، فجميعهم قرؤوا الكتاب وعنوا به وعلقوا عليه ، وكانوا يختلفون مع صاحبه في بعض المسائل (٤) ثم جاء المبرد فجمع هذه التعليقات وزاد عليها شيئا في كتاب سماه (مسائل الغلط) ثم دار الخلاف في هذه التعليقات فألفت الردود والكتب (وأستد الخلاف واتخذ إطار المذهبية بعد التقاء المذهبين في بغداد فظهر نحاة متعصبون انقسموا على أنفسهم ثعلب (ت٢٩١ه) وتلاميذه، والمرد (ت٥٩٨ه) وتلاميذه ،واشتد الأمر كثيرا بمجيء السيراني (ت٣٦٨ه) وأبي على الفارسي (ت٧٩ه) ، والرماني (ت٥٩٨ه) ، إذ اتخذ الخلاف شكلا من أشكال الجدل والمنطق والفقه.

^{(&#}x27;) خزانة الأدب، البغدادي، ١٣٩/٤.

⁽۲) الحلواني، مُحَّد خير الحلواني، الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، دار القلم العربي- حلب سوريا، د.ط، ۱۹۷۰م، ص: ۱۷.

^{(&}quot;)سلطان، زهير مُجَّد سلطان، المؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة للهجرة ،أطروحة دكتوراه، ص: ١٣.

⁽٤) أبو البركات الأنباري، كمال الدين عبدالرحمن بن مُحَد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق:عبد السلام مُحَد هارون ،مكتبة المنار، الزرقاء- الأردن، ط٣، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ص:١٤٣ .

^(°) ينظر: الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة ،أطروحة دكتوراه حسن منديل، ص: ٧.

المبحث الثانى: أسباب الخلاف ومؤلفاته

هنا سنقف على أسباب الخلاف النحوي وما أُؤلف فيه، ثم سنتطرق إلى أنواع الخلاف النحوي من خلال هذا المبحث.

أسباب وجود الخلاف النحوي

نلاحظ أن الخلاف النحوي منه ما كان جماعياً والذي يتمثل في مدرستي البصرة والكوفة ومنه ما كان فردياً؛ أي بين أصحاب المذهب الواحد، وهذا يعود إلى طبيعة المادة المدروسة وإلى تفاوت قدرات العلماء في فهم تلك المادة ثم يدخل هنا بعض التعصب الذي يكون حافزاً للخلاف في الدفاع عن المذهب وتفنيد رأي لنحوي آخر؛ أما أسباب الخلاف الناجمة عن طبيعة اللغة فلم يكن للنحاة أثر في إيجادها إذ أنها موجودة بوجود اللغة نفسها قبل بدء الدراسات النحوية أي إن هذه الأسباب موجودة سواء أدرست اللغة أم لم تُدرس فاللغة العربية هي التي تكلم بها العرب الذين كانوا يسكنون الجزيرة وما حولها وكانوا يعيشون قبائل وكانت هذه القبائل تختلف في لغاتها ولهجاتها أحيانا ، وقد يكون الخلاف في الكلمة الواحدة إذ نجد لها معنى معيناً عند قبائل تسكن في موطن ما، يختلف عن معناها عند قبائل أخرى تسكن في موطن آخر فمثلا كلمة (الوثب) يستعملها الحجازيون في معنى (طَفَرَ) واليمانيون (اقعد) وهذا الاختلاف في اللغات قد يعظم ويشتد كالخلاف بين القبائل العدنانية في الحجاز واقعصي اليمن بلساننا ولا عربيتهم بعربيتنا" ولهذا الاختلاف في لغات العرب ولهجاتها ومن نتائج هذا الاختلاف ظهور القراءات القرآنية، وغير ذلك كثير، وهنا لابد لنا من العرب ولهجاتها ومن نتائج هذا الاختلاف طهور القراءات القرآنية، وغير ذلك كثير، وهنا لابد لنا من العرب ولهجاتها ومن نتائج هذا الاختلاف بين نجاة الكوفة والبصرة ، ومنها:

أ ـ الاختلاف في المدرسة النحوية أو المنهج النحوي: اتخذ الكوفيون منهجا يختلف كثيرا عن منهج البصريين، فإذا كان منهج أهل البصرة أساسه القياس على الكثير، ونبذ القليل النادر والتعليل والتأويل،

⁽۱) القاموس المحيط، الفيروز أبادي، ١٣٥/١ (وثب)٠

⁽٢) طبقات فحول الشعراء، ابن سلام، ١/ ١١. علي، جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، دار الساقي، بيروت-لبنان، ط٤، ٢٢٢هـ - ٢٠٠١م ٣٤/١.

فإن الكوفيين اعتمدوا على السماع العام قليلا كان أم كثيرا، ومن هنا زاد البعد بين الفريقين تبعا لاختلافهم في السبيل الذي أدى بحما إلى النتائج المتضادة والقواعد المختلفة ، وهذا الاختلاف المنهجي تمثل في النزعة العقلية ، والفلسفية لدى بعض النحاة، أو الاهتمام بالسماع وتغليبه على النزعة العقلية لدى بعضهم الآخر ، وتأثر بعضهم بالعلوم الأجنبية، أو الإسلامية مما ساعد على طبع درسهم النحوي بطابع وسمات مميزة (۱) . وكذلك نجد أن البصريين قد بنوا قواعدهم على المشهور من لغة العرب ومنها الأبيات الشعرية الواردة على تلك اللغة ، ويُعرف قائلوها في الغالب ، أما الكوفيون فيوسعون نطاق الرواية ويأخذون عن قبائل لم يعتد البصريون بفصاحة أهلها ، وقد بنوا قواعدهم على أبيات شعرية يعدها البصريون شاذة حتى قبل في ذلك: "إن الكوفيين لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه"(۱) .

ب: طبيعة اللغة العربية: تُعد مادة العربية التي اعتمدها النحاة سبباً رئيسياً من أسباب الخلاف بين البصريين والكوفيين بل حتى بين النحاة جميعاً؛ وذلك لأنها تمتاز بالاتساع وغزارة الألفاظ؛ لأنها تنتشر في أراض مترامية الأطراف ، في قبائل تفصل بينهم الحواجز الطبيعية، فتكون لكل منهم لغته الخاصة ، حتى يكاد بعضهم لا يميز لغة الآخرين حتى قيل: "ما لسان حمير وأقاصي اليمن بلساننا، ولا عربيتهم بعربيتنا" مما يعني وجود أكثر من عربية يترتب عليها اختلاف في استخدام بعض المفردات، فالحميريون يقولون للرجل: ثب ، أي اجلس ، على حين أن الوثب في لغة نزار الطمر (١٤)، والتميمي يقول: مصوون ومطيوب ، فيتم اسم المفعول من الأجوف والآخرون يلتزمون الحذف في هذا البناء ، والحجازي يقول: استحيي بياءين ، والتميمي يقول: استحي بياء واحدة في أبو عمرو بن العلاء أن لغة هوازن وسفلي تميم جعل العلماء يتفاوتون في تحديد اللغة الفصيحة ، إذ رأى أبو عمرو بن العلاء أن لغة هوازن وسفلي تميم

^{(&#}x27;)الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديث، حسن منديل، ص: ٩.

⁽٢) الاقتراح في أصول النحو، السيوطي، ص: ١٠٠

⁽ ابن سلام، ۱۱/۱ . الشعراء، ابن سلام، (

⁽ علوم اللغة ، السيوطي، ٣٩٦/١ .

^(°)سطام، كاطع جار الله سطام، الخلاف الصرفي في ألفاظ القرآن الكريم ،أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية العراق، ٢٠٠٠م، ص:٩ .

هي اللغة الفصيحة، ويرى الفراء وتعلب وابن فارس أن لغة قريش هي اللغة الفصيحة ، ويراها ابن جني في لغات شتى ، وعلى هذا اختلف النحويون واختلفت أقيستهم في صياغة القواعد ؛ لأن ما يصل إلى أحد النحويين من مادة لغوية أو نحوية لا يصل إلى نحوي آخر ، فيعد هذا سببا للحكم على لغة ما بالشذوذ ؛ لأنها غير مسموعة (١) ، إذ تكون الظواهر القليلة الشيوع مدعاة لاختلاف النحاة في النظرة إليها .

ج. طبيعة النحو العربي: وذلك لأنها تقوم على الاجتهاد والتعليل فتجعل النحوي يجتهد ويستخرج آراء نحوية ينفرد بها أحياناً، مما يؤدي إلى تباين وجهات نظر النحاة في التعليل والاجتهاد ؛ لأن الاجتهاد يقوده إلى طرح العلل والظواهر النحوية لتعزيز الرأي الذي يراه ، ومن الطبيعي أن يجتهد النحوي بقدر ما يمتلك من حس لغوي ونفاذ ذهني ، تمليه عليه ثقافته اللغوية واجتهاده الشخصي (٢).

د. طبيعة الاختلاف بين البشر: فقد خلق الله سبحانه وتعالى الناس مختلفين في الأجناس والألوان والتفكير، فكل إنسان له شخصيته المستقلة وتفكيره المتميز وميوله الخاصة، ومن العبث صب الناس في قالب واحد، ومحو كل اختلاف بينهم، فهذا أمر مخالف للفطرة التي فطر الله الناس عليها، فقد الله البشر متفاوتين في الإدراك والاستيعاب بما فضل الله به بعضهم على بعض من الفهم والعلم والحفظ وسعة الاطلاع وغيره من الصفات.

ه. التنافس بين العلماء: نجد هذا السبب من أهم الأسباب التي كانت وراء الخلافات النحوية في القرن الثاني الهجري ، فقد سعى علماء المصرين البصرة والكوفة إلى إظهار مقدرتهم العلمية ، بغية كسب جاه علمي أو مالي مما أدى إلى ظهور آراء متباينة ، كل رأي منها يعبر عن شخصية صاحبه ، وقد أسهم الخلفاء والأمراء في إثارة التنافس بين العلماء ، فكانت أغلب المنافسات على أيديهم ، فحكموا في كثير منها ، فنصروا وخذلوا ، ورفعوا وخفضوا ، فكان لذلك أثره في زج العلماء بأنفسهم في هذا التنافس الذي كان يأمل كل واحد فيه أن يكون الجلي (٣) .

^{(&#}x27;)العزاوي، فائزة علي العزاوي، الخلاف النحوي في كتب معاني القرآن للفراء والأخفش والزجاج، رسالة ماجستير، ص٤.

^() العزاوي، الخلاف النحوي في كتب معاني القرآن للفراء والأخفش والزجاج ،ص ٥ .

⁽)نشأة النحو، على الطنطاوي،(،)

و. الدوافع المادية والأطماع الشخصية، والعصبية للبلد ، وهذا أيضا من أكثر الأسباب التي أثارت الخلافات بين العلماء ، ولونت الخلاف بشيء من العنف، فهذا اليزيدي يقول في مدح البصريين وذم من خالفهم من الكوفيين :

في النحو حار غير مرتاد مثل سراب البيد للصادي^(۱) أما الكسائي فذاك أمرؤ وهو لمن يأتيه جهلا به

كذلك هجاء المبرد البصري لثعلب الكوفي بقوله:

ومشتكي الصّب إلى الصبِ ما زاده إلا عَمى القلبِ أقسم بالمبتسم العذب لو أخذ النحو عن الرب

فيرد عليه تعلب :

فصِنْتُ عنهُ النَّفْس والعَرْضا من ذا يعضُ الكلبُ إنْ عَضَا^(٢)

يشتُمني عبدُ بني مسمع ولم أجِبْهُ لاحتِقَارِي لهُ

ولما أصاب الكسائي الوضح (البرص) وكره الرشيد ملازمته لأولاده بلغه أن سيبويه يريد الشخوص إلى بغداد، فقلق لذلك وعزم أن يدخل عليهم من لا يخشى غائلته ، فأدخل عليهم الأحمر (الكوفي) وهو ليس بكفء لهذه المهمة (۱۳).

ح. اختلاف الاتجاه العقلي البصري عن نظيره الكوفي:

كانت نزعة المذهب البصري منذ ان أُسس نزعة عقلية فلسفية تميل إلى الأخذ بالأحكام العامة من دون النظر إلى اختلاف القبائل في بعض الظواهر اللغوية الخاصة أما الكوفيون فجوّزوا القياس على كل ما شُمِعَ عن العرب وإِنْ خالف الشائع في كلامهم ولا شك في ان هذا العامل له صداه في صنع الخلاف بين المنهجيين.

^{(&#}x27;) السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان، أخبار النحويين البصريين، تحقيق: طه مُجَّد و مُجَّد عبد المنعم خفاجي، مصطفي البابي الحلبي القاهرة، ١٣٧٣هـ ١٨٦٦م، ص ٤ ، وفي أصول النحو ، الأفغاني، المرجع السابق، ص: ٢١٩.

^() بغية الوعاة، السيوطي، ، ترجمة ثعلب: ٣٩٧/١ ، وهناك أخبار أخرى في كتاب : في أصول النحو، ابن السراج، ص: ٢٢٠ .

⁽٣) في أصول النحو، ابن السراج،، ص: ٢٢١.

خ. الاختلاف في القراءات القرآنية:

وَسَّع الاختلاف في القراءات القرآنية شقة الخلاف النحوي والفقهي إذْ ساعد ذلك على فتح باب الاجتهاد في الآراء النحوية الفردية والشخصية ، فنجد البصريين لا يحتجون بالقراءات إلا في القليل النادر الذي يناسب قواعدهم بينما يجد الكوفيون القراءات سندها الرواية ومن ثم كانت اقوي في مجال الاستشهاد من الشعر، وقد استدل الكوفيون و بعض البصريين بالكثير من القراءات الشاذة والضعيفة والمخالفة للقياس في مسائل كثيرة خالفوا فيها جمهور النحويين (١).

ط. الاستقراء الناقص للشواهد:

يعرف ابن السراج النحو بأنه: "علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب" (٢)، وفي هذا يقول الدكتور خليل بنيان: "إنّ نحونا ما زال بعيداً عن استيعاب كل ما تمثل في القرآن الكريم من الأحكام والأساليب، البعد الذي يكون من عواقبه أن دارس هذا العلم لا يعرف الكثير من ذلك، وإن بلغ فيه أعلى مراتب الدراسة "(٣). فإن كان هذا حال النحويين مع القرآن مع ما له من أهمية عظمى في حياة المسلمين، ومع عنايتهم الكبرى بعلومه، فكيف يكون حالهم مع الشعر ومع سائر كلام العرب؟ لا شك أن الأمر نفسه ينطبق بلا أدني شك على موقف النحويين من الشعر، ويظهر من الشواهد أنَّ بعض النحويين قد تسرع في جملة من مسائل النحو وأنهم لم يوفقوا في أحكامها، لذا كان هذا أحد أسباب الخلاف النحوي.

ظ . التأويل النحوي في القرآن الكريم:

الكثير من آيات القرآن الكريم لا يجوز حملها على ظاهرها لان المعنى ليس عليه ، ومن هنا كان لا بد للنحويين من أن يلجئوا إلى التأويل النحوي فكان هذا التأويل سبباً في الخلاف ذلك لأنَّ ما يحمله البصريون على التأويل في موضع (ما) مثلاً لا يحمله عليه الكوفيون حيث جاء في الاقتراح: ((إنّ مذهب

^{(&#}x27;) مكرم، عبد العال سالم مكرم، القران الكريم وأثره في الدراسات النحوية، مؤسسة جراح الصباح الكويت، ط٢٠١٩٧٨م، ص: ٧٩ - ٨٢ .

 $^(^{7})$ الأصول في النحو، ابن السراج، 7 الأصول في النحو،

^{(&}quot;) الحسون، خليل بنيان الحسون، النحويون والقرآن، مكتبة الرسالة الحديثة عمان الأردن، د.ط، ٢٠١١م، ص: ٩.

الكوفيين القياس الشاذ ومذهب البصريين إتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر))(۱) ويعلل د. المخزومي جنوح البصريين إلى كثرة التأويل بأنه: "لما لم يسعفهم القياس في كل ما كانوا يريدون فلا زالت الكثرة الكاثرة من المسائل يستعصي عليهم اندراجها في أحكامهم العامة لجئوا إلى التأويل ، والتأويل البعيد الذي يخالفه الظاهر مخالفة بعيدة"(۲).

وكان الخلاف في الفروع لا في الأصول وهذه الفروع هي التي شكلت الجبهتين (٣)

التأليف في الخلاف النحوي

هناك مؤلفات اتجه أصحابها إلى جمع المسائل الخلافية في النحو العربي، و هناك أخرى صاحب بها صاحبها نحوي من النحاة، وهنا نقف على أبرز ما ألف في هذا الشأن.

أهم كتب الخلاف النحوي: إن المتتبع للتراث النحوي العربي يجد عددا من المؤلفات التي اهتمت بالخلاف النحوي ، وليس ما نشر بعنوان الخلاف النحوي هو المصدر الوحيد لدراسة الخلاف في العربية والتأريخ له ، فقد أثبتت الدراسات التي نحض بها المحدثون أن كتب النحو والصرف ، وكتب إعراب القرآن وتفسيره ، والمعجمات اللغوية ، وكتب الأمالي والنوادر والمجالس وشروح المتون النثرية تنضوي على الكثير مما يعرف بمسائل الخلاف النحوي بين العلماء ، فكتاب سيبويه وهو أقدم كتاب وصل في النحو ، حمل في طياته الكثير من المسائل التي خالف فيها سيبويه شيوخه كذلك سار على طريقه من ألف بعده من النحاة في النحو والصرف وعلوم اللغة، فقد ذكروا في كتبهم مسائل خلافية كثيرة ، إلا أن الكثير من علماء العربية القدماء خص موضوع الخلاف بالتأليف ، فأفردوا له كتبا كثيرة ، أتى الزمن عليها، ولم يصل إلينا منها إلا القليل، وسنقدم سردا بأهم كتب الخلاف النحوي وكتب الردود والانتصارات ، وسنذكر تلك المؤلفات بحسب تاريخ وفيات أصحابها.

أ. مسائل الغلط ، أو الرد على سيبويه ، لأبي العباس مُجَّد بن يزيد بن عبد الأكبر المبرد المتوفى سنة (توفي: ٥٨٦هـ).

^{(&#}x27;) الاقتراح في علم اصول النحو، السيوطي، ص: ٢٠٨ .

⁽ $^{\mathsf{T}}$) مدرسة الكوفه ومنهجها في اللغة والنحو، المخزومي، ص: ٤٦.

⁽ المدارس النحوية، شوقى ضيف، ص(المدارس النحوية، شوقى ضيف،

[·] بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، ٢٧٠/١ .

- ب. المهذب في النحو، لأبي علي أحمد بن جعفر الدينوري المتوفى سنة ٢٨٩هـ (١)
- ج. اختلاف النحويين ،لأحمد بن يحيي بن يسار الشيباني ، ثعلب المتوفى سنة ٩١هـ^(١)
- د. المسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريون والكوفيون، لأبي الحسن مُحَّد بن إبراهيم بن كيسان المتوفى سنة ٣٢٠هـ(٣) .
- ه. الانتصار لسيبويه على المبرد ، لأبي العباس أحمد بن مُحَد بن ولاد التميمي النحوي المتوفى سنة (٣٣٢)هـ(٤) حققه الدكتور زهير عبد المحسن سلطان ، وصدر عن مؤسسة الرسالة سنة ١٩٩٦م.
- و. الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي المتوفى سنة (٣٣٧هـ)^(٥) ،قام بتحقيقه الأستاذ مازن المبارك ، وصدر عن مطبعة المدني في القاهرة سنة ١٩٥٨ ،ولأبي القاسم الزجاجي كتاب آخر هو (مجالس العلماء) يعد من أحسن الكتب التي تعرضت للمناظرات ، ومسائل الخلاف بين العلماء ، وهذا الكتاب مطبوع بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ، وصدر عن مكتبة الخانجي .
- ز. المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين ، لأبي جعفر أحمد بن مُحَّد بن إسماعيل النحاس المتوفى سنة (٦)
- ح ـ الرد على ثعلب في اختلاف النحويين، لأبي مُحَّد عبد الله بن جعفر بن درستويه المتوفى سنة ($^{(v)}$) ، وله كتب أخرى في الخلاف أكثرها ردود على النحاة منها: (الرد على ابن خالويه في

⁽۱) معجم الأدباء، للحموي، ٢٤٠/٢ . والدراسات اللغوية والنحوية في مصر منذ نشأتها حتى نهاية القرن الرابع الهجري ، لأحمد نصيف الجنابي، ص١٥٨:

⁽٢) الفهرست لابن النديم: ٨١، وبغية الوعاة، السيوطي: ٣٩٧/١، وكشف الظنون، لحاجي خليفة: ٣٣/١، ومعجم المؤلفين، كحالة: ٢٠٣/٢.

⁽٣) ابن النديم، أبو الفرج مُحَّد بن اسحق بن مُحَّد، الفهرست، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت-لبنان، ط٢، ١٤١٧هـ (٣) ابن النديم، أبو الفرج مُحَّد بن اسحق بن مُحَّد، الفهرست، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت-لبنان، ط٢، ١٢٩/١٧هـ (٣) ١٣٩/١٨.

⁽٤) بغية الوعاة، السيوطي، ٣٨٦/١.

⁽٥) بغية الوعاة، السيوطي ، ٧٧/٢ .

⁽٦) معجم الأدباء، الحموي، ٢٢٨/٤ ، وبغية الوعاة : ٣٦٢/١ . كشف الظنون، حجي خليفة، ١٨٠٩/٢ وهدية العارفين،البغدادي : ٦١/١ :

⁽٧) الفهرست، ابن النديم، ص: ٦٩.

الكل والبعض) و(الرد على أبي يزيد البلخي ت٣٢٢هـ) ، و(الرد على الفراء في المعاني) و(الرد على المفضل في الرد على الخليل) ، و(نقض كتاب الراوندي على النحويين)

ط ـ كتاب الاختلاف،لعبيد الله بن مُحَدّ بن جعفر بن مُحَدّ بن عبد الله الأزدي المتوفي سنة ٣٤٨هـ(١).

ي ـ الخلاف بين النحويين، لأبي الحسن علي بن عيسى بن عبد الله الرماني المتوفى سنة (٣٨٤هـ) وله كتاب آخر ذكر في أنباه الرواة باسم (الخلاف بين سيبويه والمبرد) ، فقال : (أما الرماني (ت٣٨٤هـ) فله كتابان أحدهما عام وهو الخلاف بين النحويين ، وأما الآخر فهو خاص ، وهو الخلاف بين سيبويه والمبرد) $^{(7)}$.

ك. كفاية المتعلمين في اختلاف النحويين، لأحمد بن فارس بن زكريا القزويني المتوفى سنة ٣٩٥هـ(٣)، وقد ذكره السيوطي في البغية باسم (اختلاف النحويين)(٤)، وذكره حاجي خليفة في كشف الظنون، وإسماعيل البغدادي في هدية العارفين باسم: (اختلاف النحاة)(٥) وله كتاب آخر في النصرة لثعلب سماه (كتاب الانتصار لثعلب)(٢).

ل. تعليق على كتاب سيبويه، لابن برهان المتوفى سنة ٢٥٦ هـ(٧).

م. إصلاح ما وقع في أبيات سيبويه ، وفي شرحها للأعلم من الوهم والخلل، لابن هشام اللخمي المتوفى سنة ٥٧٧هـ(٨) .

ن ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري المتوفى سنة٧٧٥هـ .(١)

⁽۱) الفهرست، ابن النديم، ص: ٩٣ ، ومعجم الأدباء، الحموي، ٦٢/١٢ ، وبغية الوعاة، السيوطي، ١٢٨/٢ ، وإيضاح المكنون، ٢٤/٢ ، وهدية العارفين، إسماعيل باشا البغدادي، ٦٤٦/١ .

⁽٢) انباه الرواة، للقفطي، ٢٩٥/٢.

⁽٣)معجم الأدباء، ياقوت الحموي، ٨٥/٤.

⁽٤) بغية الوعاة، السيوطي، ٢/١٣ .

⁽٥) كشف الظنون، نحاجى خليفة ، ٣٣/١ . هدية العارفين، إسماعيل باشا البغدادي، ٦٨/١ .

⁽٦) بغية الوعاة، السيوطي، ٢٥٢/١.

⁽٧) معجم المؤلفين ، عمر رضا كحالة ،٣١٦/٧ .

⁽٨)الأعلام، الزركلي، ٥/٨١ .

س. مسائل الخلاف في النحو، لعبد المنعم بن مُجَّد الغرناطي ، المعروف بابن العرس المتوفى سنة ٩٥ه (٢). ع ـ التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين العكبري المتوفى سنة ٢٦ه هـ (مسائل الحسين العكبري المتوفى سنة ٢٦هه (علي البقاء كتاب آخر حققه د. مُحَّد خير الحلواني باسم: (مسائل خلافية في النحو).

ف. التنبيه على أغلاط الزمخشري ، وما خالف فيه سيبويه ، لأبي الحجاج يوسف بن معزوز القيسي المتوفى سنة ٦٢٥ هـ ، وقد ذكره السيوطي في البغية باسم: (الرد على الزمخشري في مفصله)^(٤). ص. الإسعاف في مسائل الخلاف، لأبي مُجَّد جمال الدين الحسين بن بدر بن عبد الله بن إياز المتوفى سنة ٦٨١هـ^(٥).

ق . رؤوس المسائل في الخلاف ،لأبي إسحاق إبراهيم بن أصبح^(٦).

ر . مسائل الخلاف بين البصريين والبغداديين ،للشيخ أبي رشيد سعيد بن مُحَّد بن سعيد النيسابوري ($^{(v)}$) . وقد قال عنه الدكتور حسن منديل بأنه مطبوع بليدن ، ونسخة خطية منه في مكتبة جامعة القاهرة تحت رقم $^{(\Lambda)}$.

ش. ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ،لعبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي المتوفى سنة ٨٠٢ه ، وقد طبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتور طارق عبد عون الجنابي ، وصدر عن عالم الكتب ، ومكتبة النهضة العربية سنة ١٩٨٧م .

⁽١) وهو من أشهر كتب الخلاف النحوي بين المدرستين البصرية والكوفية حققه مُجَّد محى الدين عبد الحميد.

⁽٢) بغية الوعاة، السيوطي، ١١٦/٢ .

⁽⁷⁾ 1 min = 0.1 min

⁽٤) بغية الوعاة، السيوطي، ٣٦٢/٢ .

⁽٥) بغية الوعاة، السيوطي، ٥٣٢/١ . وفي هدية العارفين :٣١٣/١ ، الإسعاف في علم الخلاف ، وفي كشف الظنون، حجي خليفة، ٨٥/١ ،ذكر باسم (الإسعاف في الخلاف)

⁽٦)همع الهوامع، السيوطي، ١٤٨/٢.

⁽٧) وقد ذكره صاحب معجم المؤلفين : ٢٣٠/٤ ، وفي معجم المطبوعات العربية، سركيس : ٣١١/١ ، باسم : المسائل في الخلاف بين البصريين والبغداديين .

⁽٨) الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة، حسن منديل حسن العكيلي، ص: ١٥.

المبحث الثالث: أنواع الخلاف النحوي

لربط الدراسة مع بعضها، فمن الضرورة بمكان أن أقوم هنا بذكر أنواع الخلاف النحوي وصوره التي ظهر بها ومن تلك الأنواع:

النوع الأول: خلاف عام بين النحاة لا يرتبط بمذهب نحوي: وهذا النوع قد يلتقي به بصريون وكوفيون على رأي واحد، ويلتقي فيه بصريون وكوفيون آخرون على رأي مخالف للرأي الأول، ومصدر هذا الخلاف غالباً اجتهاد خاص من النحوي يجعله يخالف رأي مذهبه النحوي، وهذا الخلاف في الغالب يكون اختلافاً حول ضبط كلمة أو معنى أداة، أو ترتيب لأجزاء الجملة أو حول مصطلح نحوي أو غيره. ومثال لهذا النوع من الخلاف ما يلى:

يري جمهور النحويين إطلاق الكلام على المفيد فقط، ويرى بعضهم إطلاقه على المفيد وغيره (١). اختلفت عبارات النحويين في حد الاسم، وسيبويه لم يصرح له بحد، فقال بعضهم: ما استحق الإعراب في أول وضعه، وقال آخرون: حد الاسم ما سمي بمسماه فأوضحه وكشف عن معناه...ستة آراء "(٢).

الجمع بين تمييز نعم وفاعلها، أجازه المبرد وابن السراج والناظم، وولده للسماع الكثير، ومنعه سيبويه والسيرافي مطلقاً، وقيل: إن أفاد معنى جاز وإلا فلا^(٣).

أما مثل أو في العطف والمعنى "...وهو ما ذهب إليه أكثر النحويين، وقال أبو على وابن كيسان، وبرهان: هي مثلها في المعنى فقط ووافقهم الناظم^(٤)وهو الصحيح، ويؤيده قولهم: إنها مجامعة للواو لزوماً، والعاطف لا يدخل على العاطف، وأما قوله:

يا ليتما أمُّنا شالتْ نعامتها أيُّمَا إلى جنَّة أيُّمَا إلى نار. فشاد (٥).

^{(&#}x27;) المسائل الخلافية في النحو لأبي البقاء العكبري، رسالة مخطوطة بدار الكتب المصرية، رقم ٢٨، ص١.

⁽٢) المرجع نفسه، ورقة رقم ٢، ص٦.

⁽٣) شرح الأشموني، الأشموني، ٢٥/٢.

⁽٤) هو ابن مالك صاحب الألفية

^(°) شرح الأشموني، الأشموني، ٣٧٦/٢.

يجب أن تبع النعت المنعوت في التعريف والتنكير عند الجمهور وأجاز الأخفش نعت النكرة بالمعرفة إذا خصصت النكرة، ومن هنا جعل الأوليان صفة (لآخران) في قوله تعالى: " فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان "(١). وأجاز بعضهم صفة المعرفة بالنكرة، وأجازه ابن طراوة بشرط كون الوصف خاصاً بذلك كقول النابغة:

فبِتُ كأيّ ساوَرَتْني ضَئِيلةٌ من الرُّقْس في أنيابِها السُّمُ ناقعُ (١) والصحيح مذهب الجمهور وما أوهم خلاف ذلك فمؤول (١).

رد السهيلي بدل البعض، وبدل الاشتمال إلى بدل الكل بحجة أن العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص، ورد المبرد بدل الغلط وقال لا يوجد في كلام العرب نظماً لا نثراً، وزعم قوم منهم ابن السيد أنه وجد في كلام العرب قول ذي الرمة:

لَمْيَاءُ فِي شَفَتَيهَا حُوَّةٌ لَعَسٌ". وَفِي اللثاثِ وَفِي أَنْيَاهِا شَنَبُ (٤)

فاللعس بدل غلط، لأن الحوة: السواد، واللعس سواد يشوبه حمرة^{(ه).}

النوع الثانى: الخلاف بسبب اختلاف اللهجات: ومن أمثلة ذلك:

الخلاف حول: (هلم): عند بني تميم تتصل بها علامات التثنية والجمع والتذكير والتأنيث، وعند الحجازيين (هلم) على حالة واحدة فلا تتصل بضمائر كأسماء الأفعال (٦).

يقول ابن جني بعد أن تحدث عن قلب (الواو والياء) تاءاً إذا وقعتا فاء للافتعال: "ومن العرب من لا يبدلهما تاءاً، ويجري عليهما القلب ما تنكبه الآخرون، فيقول: أيتمد، وايتزن، ويوتعد، ياتعد ويوتزن،

⁽١) سورة المائدة، الآية:١٠٧.

⁽٢) ديوان النابغة الزبياني، شرح الأشموني، الأشموني، ٣٩٤/٢.

^{(&}quot;) شرح الأشموني، الأشموني، ٣٩٤/٢.

⁽٤) ذي الرمة، غيلان بن عقبة بن مسعود، ديوان ذي الرمة، تحقيق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٥١هـ ٩٥ هـ ١٩٩٥م، ص:٣٢. شرح الأشموني، الأشموني، ٤٣٨/٢.

⁽٥) شرح الأشموني، الأشموني، ٤٣٨/٢.

⁽١) شرح الأشموني، الأشموني، ٢/٩١-٤٩١.

وياتزن، وموقَعد، وموتزن، وسمع الكسائي: الطريق ياتسق وياتسع أي يتسق ويتسع، واللغة الأولى أكثر وأقيس وهي لغة أهل الحجاز وبما نزل القرآن الكريم "(١).

في باب الحكاية حول حكاية العلم قال أبو حيان عن العلم الذي لم يتيقن فيه عد الاشتراك: "وإن لم يتيقن فتميم لا تحكي بل ترفع مَنْ بالابتداء، وما بعده الخبر، كان ما قبله في كلام المخاطب مرفوعا أو منصوباً أو مجروراً، تقول لمن قال: قام زيد: من زيدٌ؟ ولمن قال: مررت بزيدٍ، من زيدٍ، وأهل الحجاز منهم من يحكي بعد حركة الاسم في كلام المخاطب"(٢).

يقول أبو حيان: وجعل المثنى كالمقصور، فتلزم ألفه رفعاً ونصباً وجراً لغة منقولة عن طوائف من العرب: بنو الحارث بن كعب، وزبيد وخثعم، وهمدان وكنانة، وبنو العنبر وبكر بن وائل، وبطون بن ربيعة، وإنكار المبرد ما نقله الأئمة عن هؤلاء القبائل مكابرة لا تليق بعالم"(٣).

الخلاف حول: (هيهات): أورد الأشموني عدة آراء في التكييف النحوي لهيهات، وأنها عند الجمهور اسم فعل ماض، وعند أبي اسحق بمعنى البعد، وأنها في موضع رفع في الآية، وعند المبرد ظرف غير متمكن وبني لابهامه ثم ذكر هذا الخلاف(ويفتح الحجازيون تاء هيهات، ويقفون بالهاء ويكسرها تميم ويقفون بالتاء، وبعضهم بضمها، وإذا ضمت فمذهب أبي علي أنها تكتب بالتاء، ومذهب ابن جني أنها تكتب بالهاء، وحكى المصنف فيها ستة وثلاثين لغة"(٤).

الخلاف حول: (أمس) قال الأشموني: "نظير سحر في امتناعه من الصرف، أمس عند بني تميم منه من يعربه في الرفع غير متصرف ويبنيه على الكسر في النصب والجر، ومنهم من يعربه إعراب ما لا ينصرف في الأحوال الثلاث، خلافاً لمن أنكر ذلك، وغير بني تميم يبنونه على الكسر، وحكي ابن أبي الربيع: أن بني تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف إذا رفع أو جر بمذ أو منذ فقط، وزعم الزجاج أن من العرب من

⁽١) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٢١١م-٢٠٠٠م، ١٦٥/١.

⁽٢) أبي حيان، ارتشاف الضرب من كلام العرب، مخطوطة بدرا الكتب المصرية رقم ٨٢٨، ص٦٤٣. شرح الأشموني، الأشموني، 1٤٣/٣.

⁽٣) أبو حيان، أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من كلام العرب، مخطوطة بدرا الكتب المصرية رقم ٨٢٨، ص٢٢١.

^(ُ) شرح الأشموني، الأشموني، ٢/٨٦/.

يبنيه على الفتح واستشهد بقول الراجز: إني رأيت عجباً مُذُ أمسا^(۱). وقال أبو حيان الأندلسي في شرح التسهيل: "ومدعاه غير صحيح لامتناع الفتح في موضع الرفع، ولأن سيبويه استشهد بالرجز على أن الفتح في (أمسا) فتح إعراب، وأبو إسحاق الزجاج لم يأخذ البيت من غير كتاب سيبويه، فقط غلط فيما ذهب إليه واستحق ألا يعول عليه"(٢).

نجد أن هذا الخلاف القائم على اختلاف اللهجات العربية ممتزج كما هو واضح باصطلاحات النحاة المتقدمين منهم والمتأخرين، كالبناء والإعراب، والكسر والنصب والرفع وغير ذلك، أما اللهجات في حد ذاتها فهي مجرد ضبط سمعه الرواة من أفواه العرب وقاموا بتدوينه.

النوع الثالث: الخلاف بين نحويي المذهب الواحد: وقد يخالف النحوي مذهبه لأسباب عدة، ومن أمثلة ذلك:

خالف الأخفش منهج مدرسته البصرية وتابع الكوفيين في إعراب فعل الأمر. قال ابن هشام: "وزعم الكوفيون وأبو الحسن أن لام الطلب حذفت حذفاً مستمراً في نحو: قم واقعد، وأن الأصل لتقم وتقعد، فحذفت اللام للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة "(٣).

(أو) التي ينصب بعدها المضارع: ذهب الكسائي إلى أن(أو) المذكورة ناصب بنفسها، وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالمخالفة (٤).

وهكذا انفرد الكسائي رائد المدرسة الكوفية برأي مخالف لجمهور الكوفيين.

وافق الأخفش الكوفيين في جواز رفع الوصف ظاهراً من غير اعتماد للوصف، وكذا الظرف، قال الرضي: "والأخفش والكوفيون جوزوا رفع الصفة للظاهر على أنه فاعل لها من غير اعتماد على الاستفهام أوالنفي نحو: قائم الزيدان، كما يجيزون في نحو: في الدار زيدٌ، أن يعمل الظرف بلا اعتماد"(٥).

⁽١) لسان العرب، لابن منظور ، ص٥٥١. مادة (أمس).

⁽٢) شرح الأشموني، الأشموني، ٥٣٧/٢.

⁽ 7) ابن هشام، مغنى اللبيب، ابن هشام، الباب الأول مبحث اللام الجازمة.

⁽٤) شرح الأشموني، الأشموني، ٩/٣.٥٥.

⁽٥) الرضى، مُحِّد بن الحسن الإستراباذي السمنائي النجفي الرضي، شرح الكافية، باب المبتدأ والخبر.

ذهب يونس إلى أن (لكن) حرف استدراك وليست عاطفة، وأن الواو قبلها هي العاطفة، وخالفته في ذلك مدرسته، أو خالفه جمهور النحاة الذين يقولون: أنها عاطفة (١).

يجوز عند الكوفيين أن بتقدم التمييز إذا كان العامل فعلاً متصرفاً، ووافقهم على هذا الرأي المازي والمبرد من البصريين (٢).

لا يجيز سيبويه في حتى الجارة أن تعمل في مضمر، وأجاز ذلك المبرد مخالفاً في ذلك سيبويه والمدرسة البصرية ومحتجاً بقول الشاعر:

أتتكَ حتَّاك تقصد كلَّ فج ترجى منك أنها لا تخيب (٣)

وذهب جمهور البصريين إلى أن ذلك ضرورة، ولا يقاس عليه ^{(٤).}

النوع الرابع: الخلاف بين المدرستين:

الخلاف بين مدرستي الكوفة والبصرة نشأ من اختلاف منهجيهما، واتسع مداه، فيما بعد وكان له كبير الأثر في الدراسات النحوية والأمثلة على ذلك كثيرة جدا ونذكر منها:

الاختلاف في إعراب الأسماء الستة:

ذهب الكوفيون إلى أن الأسماء الستة مثل: (أبوك، أخوك) معربة من مكانين، وذهب البصريون إلى أنها معربة من مكان واحد، والألف والياء عندهم حرف الإعراب، وقد أورد الأنباري كثيراً من حج الطرفين، وانتهى بترجيح رأي البصريين (٥)

الخلاف في وقوع (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان. ذهب الكوفيون إلى أنَّ (مِن) يجوزُ استعمالُها في الزمان والحتجُوا بأن قالوا: الدليل على أنَّه يجوز استعمالُ (من) في الزمان أنَّه قد جاء ذلك في كتاب

⁽١) شرح الأشموني، الأشموني، ٢/٢.

⁽٢) الإنصاف، أبو البركات الأنباري، مسألة رقم ١٢٠.

⁽٣) خزانة الأدب، البغدادي، ٤٧٦/٩.

⁽٤) مغنى اللبيب، ابن هشام، ١٣١/١.

⁽٥) الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، مسألة ٢

الله تعالى وكلام العرب، قال الله تعالى: "لمسجدٌ أسس على التقوى من أول يومٍ أحق أن تقوم فيه (١)"، و(أَوَّلِ يَوْمٍ) من الزمان (٢)، ومنه قول النَّابغة الذبياني (٣):

تُخُيّرنَ مِنْ أَزمانِ يومِ حَليمَةٍ إلى اليومِ، قدْ جُرِّبنَ كلَّ التَّجارِبِ

وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز استعمالها في الزمان، واحتجوا بأنْ قالوا: إنّ (مِنْ) في المكان نظير مُذْ الزمان؛ لأنّ (مِنْ) وُضِعت لتدلّ على ابتداء الغاية في المكان؛ كما أنّ (مُذْ) وضعت لتدلّ على ابتداء الغاية في الزمان، ألا ترى أنك تقول: (ما رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمُ الجُمْعة) فيكون المعنى: أنّ ابتداء الوقت الذي انقطعت فيه الرؤية يومُ الجمعة، كما تقول: (ما سِرْتُ مِنْ بَغْدَادَ) فيكون المعنى: ما ابتدأتُ بالسير من هذا المكان، فكما لا يجوز أن تقول (ما سرت مُذْ بغداد) فكذلك لا يجوز أن تقول (مَا رَأَيْتُهُ من يوم الجمعة) الخالف حول إضافة (نيف) ، وقد أجاز الكوفيون أنا إضافة النيف إلى العشرة قال الفراء: ولو نويت بخمسة عشر أن تضيف الخمسة إلى عشر في شعر لجاز، فقلت: ما رأيت خمسةً عشرٍ قطّ خيرا منها، لأنك نويت الأسماء ولم تنو العدد، ولا يجوز للمفسر (أي التمييز) أن يدخل ها هنا كما لم يجز في الإضافة، أنشدني العكلى أبو ثروان (٥):

كُلِّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهُ بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهْ "(٦).

علقَ من عنائه وشقوته وقد رأيتَ هدجاً في مشيته وقد جلاً الشيبُ عذارَ لحيته بنتَ ثماني عشرةٍ من حجته

⁽١) سورة التوبة، الآية: ١٠٨

⁽٢) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المسألة: ٥٤: ١ / ٣٧٠.

⁽٣) ديوان النابغة، النابغة، ص: ٥١.

⁽٤) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المسألة: ٥٤، ١ /٣٧٠.

⁽٤) ينظر معاني القرآن للفراء ٣٤/٢، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ، تحقيق طارق الجنابي، الرائد العربي، بيروت الطبعة الثانية . ١٩٨٦، ص ٦٣٣. والإنصاف ٣٠٩/١.

⁽٥) الرجز من شواهد الإنصاف ٣٠٩/١، وأوضح المسالك، ابن هشام، ٢٣٤/٤، وهمع الهوامع، السيوطي، ٢١٩/٣، خزانة الأدب البغدادي، ٤٣٠/٦، ولهذا البيت رواية أخرى في كتاب الحيوان ٤٦٣/٦ مع بيت آخر وهي:

⁽٦) معاني القرآن، الفراء، ٢٤/٢.

والفراء قيد جواز الإضافة بضرورة الشعر، والشاهد في البيت قوله: "ثماني عشرة" حيث أضاف "ثماني" إلى "عشرة" وهو لم ينو به العدد وإنما نوى به الاسم. وجعله أبو بكر الأنباري مما لا يقاس عليه فقال: "ومن العرب من يضيف النيّف إلى العشر، وهو مما لا يقاس عليه... وأكثر ما يفعلون ذلك في الشعر "(۱). وقد منع البصريون (۱) إضافة النيف إلى العشرة. فلا يقال في خمسة عشرة إلا في شعر "(۱) ضرورة الشعر، لأن التركيب ينافي الإضافة، قال ابن مالك: "ولا يجوز بإجماع ثماني عشرة إلا في شعر "(۱) وقالوا في البيت الذي استدل به الكوفيون: لا يعرف قائلة ولا يؤخذ به. الخلاف حول العامل في المفعول معه:حيث اختلف النحاة في عامل المفعول معه ،وكانت هناك عدة آراء للخلاف حوله وردت كما يلي: الرأي الأول: يرى الكوفيون (۱) أن المفعول معه منصوب على الخلاف (۱). لأن الفعل لا يحسن تكريره في نحو قولهم: " لو تركت والأسد لأكلك، ولو خليت ورأيك لضللت، فلا يقال: لو تركت وترك الأسد لأكلك، ولو خليت وخلي رأيك لضللت، لأنهم لا يعطفون حرفا لا يستقيم فيه ما حدث في ما قبله، فالاسم منصوب على الخلاف؛ لأن الفعل لم يعمل فيه (۱).

الرأي الثاني: يرى البصريون (٢)أن العامل في المفعول معه الفعل الذي قبله بتوسط الواو، لأن الفعل قوي بالواو، فتعدى إلى الاسم فنصبه، وذلك نحو: "استوي الماء والخشبة، وما صنعت وأباك، والمعنى: استوي الماء مع الخشبة، وما صنعت مع أبيك (١). ومن شواهدهم قول أبي ذؤيب الهذلي (٢):

(١) المذكر والمؤنث، الفراء، ص: ٦٣٣.

⁽٢) كتاب، سيبويه، ٣٧٥/٣، أوضح المسالك ، ابن هشام، ٢٣٣/٤ ، الخزانة، البغدادي،٦/٦٣٠.

⁽٣) تسهيل الفوائد، ابن مالك الطائي الجياني، ص: ١١٨.

⁽٤) معاني القرآن للفراء، ٣٣/١. الإنصاف، أبو البركات الأنباري، ٢٤٨/١. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، التبيين عن مذاهب البصريين والكوفيين، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي-بيروت، ط١، ٤٢١هـ العكبري، التبيين عن مذاهب البصريين والكوفيين، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي-بيروت، ط١، ٤٢١هـ وشرح الرضي على الكافية، ١/ ٢٧٩٠

⁽٥) ويسميه الفراء "الصرف"، قال في معانيه ٣٣/١: " وإن شئت جعلت هذه الأحرف المعطوفة بالواو نصبا على ما يقول النحويون من الصرف... أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتما على ما عطف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصرف..".

⁽٦) معاني القرآن للفراء، ، ٣٤/١.

⁽٧) الكتاب، سيبويه، ٢٩٧/١. الأصول في النحو، ابن السراج، ٢٠٩/١. الجمل في النحو، الزجاجي، ص: ٣١٧، والإيضاح ٢٠٥، وسر صناعة الإعراب ٢٠٠/٢، والمقتصد، ٢٦٠/١، وشرح ابن يعيش ٤٨/٢.

فآليتُ لا أنفَكُّ أحدُوا قَصِيدةً أكُونُ وإيَّاهَا هِمَا مَثَلا بَعْدِي

فنصب "إياها" على المفعول معه، وقال كعب بن جعيل التغلبي (٣):

وكَانَ وإِيَّاهَا كَحَرَّانَ لَمْ يُفِقْ عَنِ الْمَاءِ إِذْ لَاقَاهُ حَتَّى تَقَدَّدَا

فنصب "إياها" على أنه مفعول معه، أي كان معها، وقال شعبة بن قمير^(٤):

فَكُونُوا أَنْتُمُ وبَنِي أَبِيْكُمْ مَكَانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ

أي مع بني أبيكم.

الرأي الثالث: نُسب للزجاج (٥) أن المفعول معه منصوب بفعل محذوف، ففي نحو: استوي الماء والخشبة، التقدير: استوي الماء ولابست زيدا، التقدير: ما صنعت ولابست زيدا، والفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو.

الخلاف حول زيادة اللام الأولى في "لعل" يرى الكوفيون⁽¹⁾ أن اللام الأولى في "لعل" أصلية؛ لأنها حرف، والحروف في الحروف كلها أصلية، وحروف الزيادة التي يجمعها قولك: "هويت السمان" تختص بالأسماء والأفعال، وأما الحرف فلا يدخله شيء من هذه الحروف على سبيل الزيادة، ويدل على أنها أصلية أن اللام لا تكاد تزاد فيما يجوز فيه الزيادة إلا شاذا، فكيف يحكم بزيادتها فيما لا تجوز فيه الزيادة "لا شاذا، فكيف يحكم بزيادتها فيما لا تجوز فيه الزيادة "للام أصل وأنهما لغتان، وأن الذي يقول "لعل" غير الزيادة".

⁽١) الإيضاح، الخطيب القزويني، ص: ٢١٥، الإنصاف، الأنباري، ٢٤٨/١.

⁽٢) الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، ٢٥٨/٦.

⁽٣) من شواهد الكتاب، ٢٩٨/١، والأصول لابن السراج ،٢١١/١. الهروي، على بن مُحَّد، الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، ص: ٢٣٢.

⁽٤)) نوادر أبي زيد ص١٤١، وفي أمالي القالي ٢٧٨/٢ منسوب للأقرع القشيري، وهو من شواهد كتاب سيبويه ٢٩٨/١، والأصول في النحو لابن السراج، ٢١٠/١. ابن جني، أبو الفتح عثمان ابن جني، اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية الكويت، د.ط، د.ت، ص: ٦٠.

^(°) الإنصاف، الأنباري، ١ /٢٤٨، التبيين، العكبري، ص: ٣٧٩.

⁽أ) الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي، شرح ديوان المتنبي ،د.ط، د.ت، ١١٢/٢، وشرح الرضي على الكافية ٤/ ٣٧٤، ووافقهم أبو البركات الأنباري في الإنصاف٢٠٤/١، والزبيدي في ائتلاف النصرة ،ص: ١٧٣.

 $^{(^{\}vee})$ ينظر شرح ديوان المتنبي، المرجع السابق، 117/7، وانظر شرح الرضى على الكافية 17/7.

الذي يقول "عل".."(١). ويرى البصريون (٢) أن اللام الأولى في "لعل" زائدة. واحتجوا على زيادتها بكثرة استعمال "لعل" بدونها في الشعر كثيرا، والأصل عدم حذف الأصل، ومن شواهدهم قول نافع بن سعد الطائى (٣):

ولسْتُ بِلَوَّامٍ عَلَى الْأَمْرِ بَعْدَمَا يَفُوتُ وَلَكِنْ عَلَّ أَنْ يَتَقَدَّمَا

الخلاف في الاسم المرفوع بعد لولا: الحرف لا يعمل ألا أذا كان مختصاً ، وبهذا استدل البصريون على أن (لولا) ليست رافعة للاسم بعدها وأنه يرتفع بالابتداء ، لأنها تدخل على الفعل وعلى الاسم على حد سواء ، وحجة البصريين إنّ الحرف انما يعمل إذا كان مختصاً و (لولا) لا تختص بالاسم دون الفعل بل قد تدخل على الفعل كما تدخل على الاسم ، وخالفهم الكوفيون وقالوا: إن (لولا) هذه حرف يختص بالاسم فكان عاملاً فيه كسائر الحروف المختصة ، وإنما عمل الرفع ولم يعمل النصب والجر لأنه يستقل بالاسم فأشبه الفعل والفاعل ، وأما ما يأتي بعد ذلك فجواب للحرف وليس هو من تمام الاسم (أ) . ما سبق ذكره نماذج لأنواع الخلاف النحوي بين النحاة والمذاهب النحوية وقد أوردنا نماذج لكل نوع مما سبق ذكره .

(') شرح ابن يعيش على المفصل، المرجع السابق، $\Lambda\Lambda/\Lambda$

⁽٢) المقتضب، المبرد، ٧٣/٣، و ٢/٤، الزجاجي، عبد الرحمن بن اسحق التهاوندي، اللامات، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر- دمشق، ط٢، ٥٠٥ هـ-١٩٨٥م، ص: ٣٣، و١٣٥، و ١٤٥، وابن جني، الخصائص، المرجع السابق، ١٦/١، وسر صناعة الإعراب، ابن جني، المرجع السابق، ٢/٩٠٨.

⁽٣) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، ١١٦٢، ومن شواهد شرح ابن يعيش على المفصل ٨٧/٨، والإنصاف ٢١٩/١، ولسان العرب (ل ع ل).

⁽٤) الإنصاف، أبو البركات، ٧٣/،١.

الفصل الثالث الخلاف عند ابن هشام

المبحث الأول: طريقة ابن هشام في الخلاف المبحث الثاني: خلاف ابن هشام لآراء البصريين المبحث الثالث:خلاف ابن هشام لآراء الكوفيين المبحث الرابع: مسائل متفرقة من الخلاف عند ابن هشام

الفصل الثالث الخلاف عند ابن هشام

المبحث الأول: طريقة بن هشام في الخلاف

أورد ابن هشام صيغاً متعددة، وكانت له طريقته الخاصة عند خلافه لمسألة ما، ومن الصيغ التي أوردها ابن هشام في مؤلفاته نجد أنه أحياناً كان يخالف الرأي الآخر دون ذكر كلمة (خلاف) أو أياً من معانيها، وكان يقوي الرأي الآخر على المخالف له دون ذكر خلاف أو صيغة من صيغه، ومن مفردات الخلاف التي وردت عند ابن هشام من خلال مؤلفاته ما يلى:

خلافاً: ومن ذلك قوله:" ولا يختص بالضرورة خلافاً لسيبويه..."(١) ، ولا تضاف لنكرة خلافاً لابن عصفور..."(٢) خلافاً للأخفش والكوفيين..."(٣) ، "خلافاً للجمهور..."(٤)،" ولا يجوز ذلك في النثر خلافاً للبغداديين"(٥).

خلافاً للمبرد..."(٦)، ولا يقاس عليه خلافاً ليونس"(٧)، ولا يجوز فيه ذلك خلافاً للفراء (٨).هذه بعض النماذج التي وردت عند ابن هشام عند الخلاف في مسألة ما.

^{(&#}x27;) أوضح المسالك، ابن هشام، ١١١/١. ٢٣٣/١.

⁽٢) أوضح المسالك، ابن هشام، ١/ ١٣٨.

^{(&}quot;) أوضح المسالك، ابن هشام، ١/ ٣٢٩.١ ١٧٣.

⁽٤) أوضح المسالك، ابن هشام، ٢٩٧/١.

⁽٥) أوضح المسالك، ابن هشام، ٣١/٤.

⁽٦) أوضح المسالك، ابن هشام، ٦٦/٤.

⁽٧) أوضح المسالك، ابن هشام، ٢٥٦/٤.

 $^{(^{\}wedge})$ شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص: ۱۸۷.

المبحث الثاني: خلاف ابن هشام لآراء البصريين

كان ابن هشام إماماً في النحو مجتهداً فيه، تعمق في مذاهب العلماء وبيَّن ضعيفها من قويها، وخالف ما رأى أنه غير مناسب، ورجح ما رآه قوياً بالأدلة والبراهين، وكان يناقش كل ما يقابله من مسائل بتمحيص دقيق وشخصية واضحة، ويتضح لنا ذلك من خلال موافقته للبصريين أو الكوفيين وخلافه لهم كذلك.

وبالرغم من ميل ابن هشام البصري، ومخالفته للكوفيين في معظم مسائلهم إلا أنه قد خالف البصريين أحياناً ووقف مع الكوفيين أحياناً أُخرى.

وفي هذا المبحث سنورد نماذج من الخلافات النحوية والصرفية عند ابن هشام التي خالف فيها آراء البصريين، ومنها:

١. الترخيم بغير النداء:

ذكر ابن هشام أنه يجوز ترخيم غير المنادى بثلاثة شروط:

أحدها- أن يكون ذلك في الضرورة.

الثاني-أن يصلح الاسم للنداء؛ فلا يجوز في نحو: (الغلام).

الثالث-أن يكون إما زائداً على الثلاثة، أو بتاء التأنيث، كقوله:

طَريفُ بنُ مالٍ لَيلَةَ الجوع وَالخَصرِ (١)

ولا يمتنع لغة من ينتظر المحذوف، خلافاً للمبرد(٢)، بدليل:

وأضْحَتْ منك شَاسِعَةً أُمَامَا (٣).

والشاهد هنا في ترخيم الشاعر الاسم (أماما) في غير المنادى، ومع ذلك جاء به على لغة من ينتظر الحرف المحذوف لأجرائه على ما يقتضيه العامل فرفعه، وهو هنا يخالف المبرد والبصريين فيما ذهبوا إليه

^{(&#}x27;) امرئ القيس، جندج بن حجر، ديوان امرؤ القيس، تحقيق: مُحَّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف-القاهرة، ط٤، د.ت،، ص: ١١٠. أوضح المسالك، ابن هشام، ٢٥/٤.

⁽۲) أوضح المسالك، ابن هشام، ٢٦/٤.

^{(&}lt;sup>۳</sup>) مطلع بيت لجرير بن عطية الخطفي يمدح فيها هشاماً، وصدره: ألا أضحت حبالكم رماما، جرير بن عطية، ديوانه، د.ط، د،ت، ص:٢٠٥. أوضح المسالك، ابن هشام،٢٦/٤.

حين أوجبوا ترخيم مثل ذلك على لغة من لا ينتظر، ويعامل الباقي بعد حذف الآخر معاملة الكلمة المستقلة فيجري حركات الإعراب على آخر ما بقى منها(١).

٢. حول رفع الفعل المضارع:

قال ابن هشام: " أجمع النحويون على أن الفعل المضارع إذا تجرد من الناصب والجازم كان مرفوعاً، كقولك: (يقومُ زيدٌ) و (يقعدُ عمرو) وإنما اختلفوا في تحقيق الرافع له ما هو؟ فقال الفراء وأصحابه رافعه نفس تجرده من الناصب والجازم، وقال الكسائي: حروف المضارعة، وقال ثعلب: مضارعته للاسم، وقال البصريون: حلوله محل الاسم، قالوا: لهذا إذا دخل عليه نحو: إن، لن ، لم ، لما، امتنع رفعه؛ لأن الاسم لا يقع بعدها، فليس حينئذ حالاً محل الاسم"(٢).

علق ابن هشام على هذه المسألة قائلاً: "وأصح الأقوال الأول، وهو الذي يجري على ألسنة المعربين، يقولون: مرفوع لتجرده من الناصب والجازم"(٣).

ويورد ابن هشام هذه المسألة في شرحه للألفية- أيضاً- إذ قال فيها: "رافع المضارع تجرده من الناصب والجازم وفاقاً للفراء، لا حلوله محل الاسم خلافاً للبصريين؛ لانتقاضه بنحو: (هلا تفعل) "(٤)

من خلال ما سبق يتضح لنا خلاف ابن هشام ورفضه لرأي البصريين القائل بأن رافع الفعل المضارع هو حلوله محل الاسم، و قد أيد رأي الفراء وأصحابه الذين يمثلون مدرسة الكوفة القائلين بأن رافعه نفس تجرده من الناصب والجازم.

٣. حول (العلم):

من خلال حديث ابن هشام عن اجتماع الاسم مع اللقب ، قال: وجب كون الثاني تابعاً للأول في إعرابه: إما على أنه بدل منه، أو عطف بيان عليه، وإن كانا مفردين" كزيدٍ قفة" وسعيد كرز" فالكوفيون والزجاج يجيزون فيه وجهين؛ أحدهما: إتباع اللقب للاسم كما تقدم في بقية الأقسام، والثاني:

^{(&#}x27;) أوضح المسالك، ابن هشام، ٢٦/٤. الهامش تعليق المحقق.

⁽۲) ابن هشام ،شرح قطر الندى وبل الصدى، ت: مُجَّد محي الدين عبد الحميد،المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ٢٠١١م، ٧٩.

 $[\]binom{r}{}$ شرح قطر الندی، ابن هشام، ص: ۷۹.

⁽٤) أوضح المسالك، ابن هشام، ١٢٩/٤.

إضافة الاسم إلى اللقب، وجمهور البصريين يوجبون الإضافة، والصحيح الأول، والإتباع أقيس من الإضافة والإضافة أكثر "(١).

إذن هنا نلاحظ أن ابن هشام خالف البصريين ووافق الكوفيين فيما ذهبوا إليه، وذلك من خلال ترجيحه لرأي الكوفيين الأول، إذ قال: الصحيح الأول، والإتباع أقيس من الإضافة، وهو بذلك يخالف البصريين الذين يوجبون الإضافة، فابن هشام هنا اختار الرأي الذي يراه صحيحاً أو مناسباً دون التحيز لمدرسة بعينها.

٤. ما جاء حول (أي):

قال عنها ابن هشام في أوضح المسالك: "فأما (أيّ) فخالف في موصوليتها تعلب، يرده قوله فسلم على أيهم أفضل (٢).

ولا تضاف لنكرة خلافاً لابن عصفور، ولا يعمل فيها إلا مستقبلاً متقدم نحو: (لننزعن من كل شيعة أيهم أشد) (٣) خلافاً للبصريين، وسئل الكسائي: لم لا يجوز "أعجبني أيهم قام"؟ فقال:أي كذا خلقت "(٤). فابن هشام هنا يخالف البصريين في أن (أي) لا يعمل فيها إلا مستقبلاً متقدم كما أوردنا؛ ولعل ذلك مرجعه أنها من الأسماء التي لها الصدارة.

٥. (أم) المنقطعة ، هل تأتى بمعنى (بل) و(الهمزة)؟:

خالف ابن هشام البصريون في هذه المسألة ووافق الكوفيون فيما ذهبوا إليه حيث قال متحدثاً عن (أم): "ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين أنها بمعنى (بل) و (الهمزة) جميعاً، وأن الكوفيين خالفوهم في ذلك، والذي يظهر لي قولهم، إذا المعنى في نحو: ﴿أُم جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ ﴾ "، يتابع ابن هشام الكوفيون ويخالف البصريين قائلاً: " والذي يظهر لي قولهم (١).

^{(&#}x27;) شرح قطر الندى، ابن هشام، ص(') الندى،

⁽٢) البيت لغسان بن وعلة أحد الشعراء المخضرمين، كما عرفه المحقق، ابن هشام،أوضح المسالك، المرجع السابق، ١٣٧/١.

^{(&}quot;) سورة مريم، الآية: ٦٩.

⁽ أ) أوضح المسالك، ابن هشام، ١٣٦/١-١٣٨.

^(°) سورة الرعد الآية: ١٧.

⁽٦) مغنى اللبيب، ابن هشام، ١/٩٨.

٦. حول: جواز وقوع الفعل الماضي حالاً غير مسبوق بــ(قد):

اختلف النحاة حول وقوع الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ مثبت حالاً بدون(قد) فأوجب البصريون -إلا الأخفش- دخول (قد) على الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ مثبت الواقعة حالاً، سواء أكان دخولها ظاهراً أم مقدراً (١).

أما الكوفيون عدا الفراء فذهبوا إلى جواز وقوع الفعل الماضي المثبت حالاً بدون قد مستدلين بالسماع والقياس"(٢).

وقد وافق ابن هشام الكوفيين في هذه المسألة قائلاً: "إن الأصل عدم التقدير، ولاسيما فيما كثر استعماله"(٣)، ثم وصف رأي البصريين بالزعم حيث قال: "زعم البصريون أن الفعل الماضي الواقع حالاً لا بد معه من "قد" ظاهرة؛ نحو: " ﴿ أُومَا لَكُمْ أَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم ﴾ (١٠)أو مضمرة نحو: ﴿ قَالُوا أَنُؤُمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ ﴾ (٥) ﴿ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ (٢)، وخالفهم الكوفيون "(٧).

٦. ما جاء حول مدة الاستقبال للمضارع المقرون بالسين:

وافق ابن هشام الكوفيين الذين يذهبون إلى أن مدة الاستقبال في المضارع المقرون ب"السين" ليست بأضيق منها مع سوف خلافاً للبصريين "(^)، وهو خلاف واضح.

٧. من معاني "مِنْ": تحدث ابن هشام عن معاني "من" قائلاً: " من معاني "من" ابتداء الغاية المكانية، وهذا باتفاق النحويين، نحو: ﴿مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحُرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى ﴾ (١).

^{(&#}x27;) مغنى اللبيب، ابن هشام، ٢٢٩/١.

⁽٢) ابن مالك الطائي، مُجَدَّد بن عبدالله ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق:عبد المنعم أحمد الهريدي، جامعة أم القرى-مكة، ط١،د.ت، ٢١٣/١.

^{(&}quot;) سورة الأنعام، الآية: ١١٩.

⁽١) سورة الشعراء، الآية: ١١١

^(°)سورة النساء، الآية: ٩٠.

 $^{(^{\}mathsf{T}})$ مغني اللبيب، ابن هشام، TYT ، TYT ، TYT .

^(°) مغنى اللبيب، ابن هشام، ٢٢٢/١.

⁽٨) مغنى اللبيب، ابن هشام، ٢٢٢/١.

وذكر معنى الزمانية خلافاً لأكثر البصريين، حيث قال: "قال الكوفيون والأخفش والمبرد وابن دستويه: وفي الزمان أيضاً بدليل: ﴿مِنْ أُوَّلِ يَوْمٍ ﴾ (٢). وفي الحديث : " ومطرنا من الجمعة إلى الجمعة "(٣)، وقال النابغة:

تُخيّرنا من أزمان يوم خليمة إلى اليوم قد جُرِّبنَ كُلّ التجارب (١٤)

والخلاف بين الفريقين في أن (من) هل يجوز أن تقع موقع (منذ) فإنما لابتداء الغاية، فالبصريون يمنعون ذلك والكوفيون يجوزونه"(٥).

والذي يظهر لي أن ابن هشام قد وافق الكوفيين في كون(من) ترد بمعنى(منذ) فهي ترد للدلالة على الآية، وبذلك يكون قد خالف البصريين فيما ذهبوا إليه.

٨. هل تنوب أحرف الجر بعضها عن بعض؟:

في هذه المسألة قال ابن هشام: "مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك، وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلاً يقبله اللفظ، كما قيل في : ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّحْلِ. ﴾(١)، إن "في " ليست بمعنى على، ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء، وأما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كما ضمن بعضهم "شربن" في قوله:

شربن بماء البحر^(۷)

⁽١) سورة الإسراء ، الآية: ١

^{(&#}x27;) سورة التوبة، الآية:١٠٨.

⁽ $^{"}$) ابن هشام، أوضح المسالك، المرجع السابق، $^{"}$ $^{"}$ $^{"}$ $^{"}$. صحيح البخاري، باب الدعوات، $^{"}$ $^{"}$

⁽٤) معجم الشعراء، النابغة الذبياني، ٢٨٦/٢.

⁽٥) ابن الخطيب، مُجَّد بن علي بن الخطيب الموزعي، مصابيح المغاني في حروف المعاني، تحقيق: عائض بن نافع بن ضيف الله العمري، دار المنار ميدان الحسين، ط١، ١٩٩٣م، ص: ٤٥٧.

^() سورة طه، الآية: ٧١.

⁽٧)قائله: أبو ذوئب الهذلي، المغنى، المرجع السابق، ١٨٥/١.وتمامه: ثم ترفعت** متى لجج خضر لهن نئيج

بمعنى (روين) وأحسن في قوله تعالى: ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِي ﴾ (١)، معنى لطف، وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى، وهذا الأخير هو محمل الباب كله عند أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين، ولا يجعلونه شاذاً ، ومذهبهم أقل تعسفاً "(٢).

يتضح من قول ابن هشام: "مذهبهم أقل تعسفاً" أنه يخالف البصريين فيما ذهبوا إليه، واعتبر مذهب الكوفيين أقل تعسفاً، وهذا يعني خلافه لما جاء عند البصريين من عدم نيابة أحرف الجر بعضها عن بعض.

٩. في باب الأشياء التي تحتاج إلى رابط في كتابه "مغني اللبيب":

في حديثه الجملة الموصوف بها، ولا يربطها إلا الضمير: إما مذكوراً نحو: "حَتَّىٰ تُنَرِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرَؤُهُ "(٣). أو مقدراً إما مرفوعاً كقوله:

إنْ يقتلوك فإنّ قتْلكَ لم يكن عاراً عليك، ورُبَّ قتلٍ عارُ (١)

أي هو عار، ومنصوباً كقوله:

حميتُ حُمى قُامة بعدَ نجدٍ , وما شيءٌ حميتَ بمستباحِ

أي حميته....".

ثم يورد ابن هشام شواهد أخرى ويناقشها، ويصل إلى موطن الخلاف المعني، حيث يقول سائلاً:" وهل حذف الجار والمجرور معاً أو حذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل كما قال:

ويوماً شَهِدْناه سُلَيْماً وعامِراً قَليلاً سِوَى الطَّعْنِ النِّهَالِ نَوافِلُهْ (٧)

أي شهدناه فيه، ثم حذف منصوبا؟ قولان: الأول عن سيبويه والثاني عن أبي الحسن، وفي أمالي ابن الشجري قال الكسائي: لا يجوز أن يكون المحذوف إلا الهاء، أي أن الجار حذف أولاً، ثم حذف

^{(&#}x27;)سورة يوسف، الآية:١٠٠

⁽۲) مغنى اللبيب، ابن هشام، ۱۸٥/۱.

⁽٣) سورة الإسراء، الآية: ٩٣.

⁽٤) مغنى اللبيب، ابن هشام، ٥٧٨/٢.

⁽٥) الشاهد رقم(٧٧٥) ابن هشام، مغني اللبيب، المرجع السابق، 7/100.

⁽٦) مغني اللبيب، ابن هشام، ٧٨/٢.

⁽٧) مغنى اللبيب، ابن هشام، ٧/٩٥.

الضمير، وقال آخر: لا يكون المحذوف إلا فيه، وقال أكثر النحويين منهم الأخفش: يجوز الأمران، والأقيس عندي الأول" (١)؛ وهو يعني بالأول ما ذهب إليه الكسائي إمام الكوفيين مخالفاً رأي سيبويه والبصريين.

١١. ما جاء حول منع صرف المنصرف للضرورة:

قال ابن هشام: "وأجاز الكوفيون والأخفش والفارسي للمضطر أن يمنع صرف المنصرف، وأباه سائر البصريين واحتج عليهم بنحو قوله" (٢)

طَلَبَ الأزَارِقُ بِالكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ بِشَبِيبَ غَائِلَةُ النُّفُوسِ غَدُورُ (٣)

رد ابن هشام رأي البصريين مستشهداً بهذا البيت.

١٢. ما جاء حول إعراب اسم الزمان المضاف المبهم:

أي المقصود أن يكون المضاف زماناً مبهماً: كيوم ووقت مثلاً، البصريون يقولون بوجوب الإعراب، ويخالفهم ابن هشام بقوله:" والصحيح جواز "(٤)، ويوجه ذلك قراءة نافع "هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم"(٥)، بفتح "يوم" ... والكوفيون أجازوا البناء والإعراب، وابن هشام وافقهم، وخالف البصريين.

١٣. في الكلام على (أنَّ):

خالف ابن هشام البصريين وذهب مع الكوفيين إلى أن (أنّ) تفيد الشرط كـ(إنّ) المكسورة واستدل على ذلك بعدة أدلة هي:

أحدها - توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد والأصل التوافق، فقرئ بالوجهين قوله تعالى: "أَن تَضِلَّ إَحْدَاهُمَا" (١)، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا﴾ (١)، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا﴾ (١)، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ الذِّكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ ﴾ (١)، وقد روى بالوجهين قول

⁽١) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

⁽١) أوضح المسالك، ابن هشام، ١٣٧/٤.

^{(&}quot;) الأخطل، غياث بن غوث، ديوان الأخطل، تقديم: مهدي مُحُد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، د.ط، د.ت، ص:١١٨. أوضح المسالك، ابن هشام، ١٣٧/٤.

⁽١) مغنى اللبيب، ابن هشام، ٦٧٢/٢.

^(°) سورة المائدة، الآية: ١١٩.

^() سورة البقرة، الآية: ٢٨٢

أتغضَبُ إِن أَذُنا قُتيبة خُزَّتا.....

الثاني-مجيء الفاء بعدها كثيراً كقوله:

أَبِا خُراشَةَ أَمَّا أَنتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَومِيَ لَم تَأْكُلهُمُ الضَبعُ (٤)

الثالث - عطفها على (إن) المكسورة في قوله:

إمّا أقمتَ وأمّا أنتَ مُرتحلاً فاللهُ يكلاً ما تأتي وما تذرُ (٥)

الرواية بكسر (إن) الأولى وفتح الثانية، فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم العطف المفرد على الجملة"(١).

١٤. حول اسمية (مع):

قال: (مع): اسم؛ بدليل التنوين في قولك "معاً" ودخول الجار في حكاية سيبويه "ذهبتُ من معه" وقراءة بعضهم: (هذا ذكر من معي) (٧)، وتسكين عينه لغة غنم وربيعة، لا ضرورة خلافاً لسيبويه، وأسميتها حينئذٍ حرف بالإجماع " مردود (٨).

خالف ابن هشام سيبويه صراحة حول تسكين (مع) حيث رأي سيبويه أن تسكين عينها ضرورة، ورأي ابن هشام غير ذلك، حيث قال: "خلافاً لسيبويه".

٥١. إعراب (أعمالاً) في قوله تعالى: ﴿بِالأَحْسِرِينِ أَعْمَالاً ﴾ (٩):

قال ابن هشام: "قال سيبويه (أعمالاً) مشبه بالمفعول به ويرده أن اسم التفضيل لا يشبه باسم الفاعل؛ لأنه لا تلحقه علامات الفروع إلا بشرط، والصواب إنه تمييز"(١٠).

^{(&#}x27;)سورة المائدة، الآية: ٢

^(ٔ) سورة الزخرف، الآية: ٥.

^{(&}quot;) مغني اللبيب، ابن هشام، ٤١/١. خزانة الأدب، البغدادي، ٣٠٢/٣. وتكملته: جهارا ولم تغضب لقتل ابن خازم

⁽ عزانة الأدب، البغدادي، ١/٢٦٨.

^(°) خزانة الأدب، البغدادي، ٨٢/٢.

⁽١) مغني اللبيب، ابن هشام، ١/١٤.

⁽راجع تخريجها من كتب القرءات) ($^{\vee}$)الأنبياء، الآية: ٢٤.

^(^) مغنى اللبيب، ابن هشام، ٢٦٥/١.

^() الكهف، الآية: ١٠٣.

^{(&#}x27;') مغنى اللبيب، ابن هشام، ٦٣٤/٢.

اعترض ابن هشام على رأي سيبويه في هذه المسألة، حول إعراب (أعمالاً) مشبه بالمفعول به حيث قال: "ورده أن اسم التفضيل...والصواب أنه تمييز" (١). وعلى هذا يكون ابن هشام قد خالف البصريين وذهب إلى أنها تمييز.

١٦. نيابة الجمل عن الفاعل:

قال ابن هشام: "قال الكوفيون: الجملة فاعل، قال هشام: وثعلب وجماعة يجوز ذلك في كل جملة نحو (يعجبني تقوم)، وقال الفراء وجماعة جوازه مشروط بكون المسند إليه قلبياً، وباقترانها بأداة معلقة نحو (ظهر لي أقام زيد)، و(علم هل قعد عمرو)"(٢). ونرى هنا أن ابن هشام لم يعترض على رأي الفراء وعبر عن ذلك بقوله: "وبعد فعندي أن المسألة صحيحة ولكن مع الاستفهام خاصة "(٢). وهذا النص يدل دلالة قاطعة على موافقة ابن هشام للفراء والكوفيين وخلافه لسواهم.

١٧. ما جاء في المضاف إليه:

في حديثه عن المضاف إليه قال^(٤):"أن يكون المضاف زماناً مبهماً، والمضاف إليه فعل مبني، بناء أصلياً كان للبناء كقوله:

على حينَ عاتبتُ المَشيبَ على الصِّبا و قلتُ : ألما أصحُ والشيبُ وازعُ ؟ أو بناءاً عارضاً كقوله:

الأجتذبنَّ منهنّ قلبي تحلّما على حين يستصبينَ كلّ حليمُ ٥

رويا بالفتح، وهو أرجح من الإعراب عند ابن مالك، ومرجوح عند ابن عصفور.

فإن كان المضاف إليه فعلاً معرباً أو جملة اسمية، فقال البصريون: يجب الإعراب، والصحيح جواز البناء، ومنه قراءة نافع "هذا يوم ينفع الصادقين"(٦)، بفتح يوم، وقراءة غير أبي عمر وابن كثير "يوم لا تملك نفس"(٧).

^{(&#}x27;) مغني اللبيب، ابن هشام، ٧٠٦/٢.

⁽٢) مغنى اللبيب، ابن هشام، ٢/١٦.

^{(&}quot;) نفسه، الصفحة نفسها.

⁽٤) مغني اللبيب، ابن هشام، ٢/٢ ٥٩٥ - ٥٩٥.

٥ أمات الكتب، شرّاب، ٢٦٦/٣.

^() سورة المائدة، الآية: ٩١١

⁽Y) سورة الانفطار ، الآية ١٩.

ويتضح خلاف ابن هشام للبصريين لرده رأيهم القائل بـ"وجوب الإعراب"وذلك من خلال قوله"والصحيح جواز البناء".

۱۸.حکم (سوی):

تحدث ابن هشام عن "غير وسوى" قائلاً:" فأما الذي يخفض دائماً فغير وسوى، تقول: "قام القوم غير زيدٍ" و"قام القوم سوى زيدٍ" بخفض زيدٍ فيهما، وتعرب "غير" نفسها بما يستحقه الاسم الواقع بعد "إلا" في ذلك الكلام؛ فتقول: قام القوم غير زيدٍ" بنصب "غير" ... ثم ذكر قائلاً:" وهكذا حكم "سوى" خلافاً لسيبويه، فإنه زعم أنها واجبة النصب على الظرفية دائماً (۱). إذا ابن هشام يخالف سيبويه في حكم "سوى" ويصف كلامه بالزعم، ويرى ابن هشام أن "سوى" تأخذ حكم الاسم الواقع بعد "إلا" مخالفاً بذلك سيبويه الذي يرى أنها دائمة النصب على الظرفية.

١٩. العطف على الضمير بعد إعادة الخافض:

قال عنه ابن هشام: "ومثال العطف على الضمير المخفوض بعد إعادة الخافض، قوله تعالى: "فَقَالَ لَهُا وَلِلأَرْضِ" (٢) "قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ ثُمُّ أَنتُمْ تُشْرِكُونَ "(٢) "وَعَلَيْهَا وعَلَى الْفُلْكِ ثُحْمَلُونَ "(٤)، ولا يجب ذلك خلافاً لأكثر البصريين؛ بدليل قراءة حمزة رحمه الله "وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي السَّاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ "(٥) بخفض "الأرحام"، وحكاية قطرب، "ما فيها غيره وفرسه "(٦)، يخالف ابن هشام البصريين في وجوب خفض الأرحام ورد عليهم قولهم بالآية وبقول قطرب.

.٢٠ حذف: (لدن) أو (قط) أو (قد):

قال عنها ابن هشام: "فإن كان (لدن) أو (قط) أو (قد) فالغالب الإثبات، ويجوز الحذف فيه قليلاً، ولا يختص بالضرورة.

^{(&#}x27;) شرح قطر الندي وبل الصدي، ابن هشام، ص: ۲۰۸.

^{(&#}x27;) سورة فصلت، الآية: ١١.

^{(&}quot;) سورة الأنعام، الآية: ٦٤.

⁽¹⁾ سورة المؤمنون، الآية: ٢٢

^(°) سورة النساء، الآية: ١.

⁽١) شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص: ٤٥٥.

 $^{(^{\}mathsf{v}})$ أوضح المسالك، ابن هشام، ۱۱۱/۱.

٢١. ما جاء حول موصولية (أي):

قال عنها ابن هشام: "فأما "أيُّ" فخالف في موصوليتها ثعلب ويرده قوله: فسلم على أيهم أفضل (١). ثم قال عنها: "ولا تضاف لنكرة خلافاً لابن عصفور، ولا يعمل فيها إلا مستقبل متقدم نحو: (ولننزعن من كل شيعة أيهم أشد) (٢) خلافاً للبصريين (٣). ويرى ابن هشام أن عامل "أيّ" يجب أن يدل على الزمان المستقبل، وأن يتقدم عليها في الكلام، وهو بذلك يخالف سيبويه ومذهبه البصري.

۲۲. زیاده کان:

ذكر ابن هشام في معرض حديثه عن زيادة كان: "والثاني: كونه بين شيئين متلازمين ليسا جاراً ومجرور نحو: (ما كان أحسن زيادتها قوله:

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ ... وَجِيْرَانٍ لَنَا كَانُوْا كِرَامٍ (٤).

لرفعها الضمير خلافاً لسيبويه (٥).

موقف ابن هشام مخالف لسيبويه حيث صرح بقوله "خلافاً لسيبويه" يعني أنما لو كانت زائدة في البيت كما يقول سيبويه لم ترفع الضمير، وعلى هذا يكون ابن هشام مخالفاً لسيبويه.

هذه نماذج لخلافات ابن هشام للبصريين، على الرغم من قلتها إلا أنها تثبت شخصية ابن هشام العلمية التي تعتمد على وجود الدليل وتسير مع الرأي الراجح وتخالف الرأي الآخر وإن كان بصرياً.

⁽١) هذا عجز بيت، وصدره قوله: إذا مالقيت بني مالك، والبيت لغسان بن وعلة، أوضح المسالك، ١٣٧/١.

^() سورة مريم، الآية: ٦٩.

^{(&}quot;) أوضح المسالك، ابن هشام، ١٣٦/١-١٣٨.

⁽٤) البيت منسوب إلى هشام بن عبد الملك، المرجع نفسه، ٢٥١/١. خزانة الأدب، البغدادي، ٤/ ٣٧.

^(°) أوضح المسالك، ابن هشام، ٢٥١/١-٢٥٢.

المبحث الثالث: خلاف ابن هشام لآراء الكوفيين

خلاف ابن هشام للكوفيين أكثر من موافقته لهم، وهذا يعود إلى المنهجية التي ارتسمها لنفسه بناءاً على الأصول التي اعتمدها؛ فهو في موضع المنتقي المختار، كما يعود لسيطرة المنهج البصري لعدد من العوامل يضيق المجال لتفصيلها، ومن أبرزها أنه أقدم المذاهب، وسيتناول الباحث في هذا المبحث نماذج لخلافات ابن هشام لآراء الكوفيين، وسنعرض نماذج من المسائل التي خالفهم فيها، إذ أن استقصاء جميع المسائل يحتاج إلى مؤلف في ذلك. ومن أبرز الآراء التي خالف فيها ابن هشام الكوفيين ما يأتي:

١. القول في الفعل المتقدم على المبتدأ والخبر:

تحدث ابن هشام عن أحكام الفعل وأنه يجوز فيها الإلغاء والتعليق، فقال: "فأما الإلغاء فهو عبارة عن "إبطال عملها في اللفظ والمحل" لتوسطها بين المفعولين، أو تأخرها عنهما. ومثال توسطهما بينهما قولك "زيداً ظننت عالماً" بالإعمال، ويجوز "زيد ظننت عالمً" بالإهمال،...ثم واصل كلامه قائلاً: "ومتى تقدم الفعل على المبتدأ والخبر معاً، لم يجز الإهمال. لا تقول: ظننت زيدٌ قائم، بالرفع خلافاً للكوفيين "(۱). وقد أورد ابن هشام المسألة نفسها في (أوضح المسالك) وذلك عند حديثه عن الفرق بين الإلغاء والتعليق، فقال في الفرق الثاني: "والثاني: أن سبب التعليق موجبٌ، فلا يجوز: "ظننتُ ما زيداً قائماً" وسبب الإلغاء مجوز، فيجوز، فيجوز: "زيداً ظننتُ قائماً". ولا يجوز إلغاء العامل المتقدم، خلافاً للكوفيين والأخفش "(۲).

وقد اتفق رأي ابن هشام في كتابيه حول هذه المسألة على مخالفة الكوفيين في عدم إهمال الفعل إذا تقدم على المبتدأ والخبر.

٢. الكلام حول عمل المصدر:

قال ابن هشام عن المصدر: "هو الاسم الدال على الحدث، الجاري على الفعل، كالضرب والإكرام "(٣). وذكر أنه يعمل بثمانية شروط:

^{(&#}x27;) شرح قطر الندى، ابن هشام، ص: ۱۲۹–۱۲۱.

 $^(^{7})$ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، $(^{7})$

 $[\]binom{r}{r}$ شرح قطر الندی، ابن هشام، ص: ۲۲۱.

ثم قال في الشرط الثالث: "ألا يكون مضمراً؛ فلا تقول: "ضربي زيداً حسنٌ وهو عمراً قبيح" لأنه ليس فيه لفظ الفعل، وأجاز ذلك الكوفيون، واستدلوا بقوله:

مَا الْحَرِبُ إِلَّا مَا عَلِمتُم وَذُقتُمُ ﴿ رُومًا هُوَ عَنَهَا بِالْحَدِيثِ الْمُرَجَّمِ (١)

أي: ما الحديث عنها بالحديث المرجم، قالوا: فعنها متعلق بالضمير، وهذا البيت نادرٌ قابل للتأويل، فلا تبنى عليه قاعدة"، أي؛ تبنى عليه قاعدة" فلا تبنى عليه قاعدة"، أي؛ أن كلامهم مردود.

٣. هل يكون التمييز معرفة؟:

تحدث ابن هشام عن الصفة المشبهة وأن لها ثلاثة أحوال: الرفع والنصب والجر، وفي الوجه الثاني (النصب) قال ابن هشام: النصب؛ فلا يخلو إما أن يكون نكرة كقولك: "وجها" أو معرفة كقولك: "الوجه". فإن كان نكرة فنصبه على وجهين:

أحدهما- أن يكون على التمييز وهو الأرجح.

والثاني - "أن يكون منصوباً " على التشبيه بالمفعول به.

فإن كان معرفة تعين أن يكون منصوباً على التشبيه بالمفعول به؛ لأن التمييز لا يكون معرفة خلافاً للكوفيين "("). وهو يخالف الكوفيين في أن التمييز لا يكون معرفة.

٤. ما جاء حول وصل تاء التأنيث ومنعها:

يقول ابن هشام عن التأنيث المجازي: فقال هو "نحو: "وجمع الشمس والقمر "(٤)، ومنه اسم الجنس، واسم الجمع، والجمع، لأنهن في معنى الجماعة، والجماعة مؤنث مجازي، فلذلك جاز التأنيث، نحو: "كذلك كذبت قبلهم قوم نوح "(٥)، "وقالت الأعراب "(٦)، و "أورقت الشجر " والتذكير نحو: "أورق

^{(&#}x27;) زهير ابن أبي سلمي، ديوان زهير.، ضبط: عمر فاروق الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت-لبنان، د.ط، د.ت، ص: ٧١. ، شرح قطر الندي،ابن هشام، ص: ٢٢٣.

⁽ $^{\mathsf{T}}$) شرح قطر الندى،ابن هشام، ص $^{\mathsf{TT}}$

^{(&}quot;) شرح قطر الندى،ابن هشام، ص: ٢٣٩-٢٤٠.

^(ً) سورة القيامة، الآية: ٩.

^(°) سورة الشعراء، الآية: ١٠٥.

⁽١) سورة الحجرات، الآية: ١٤.

الشجر" "وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ"(١)، و"قام الرجال"، و"جاء الهنود" إلا أن سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح أوجبت التذكير في نحو: "قام الزيدون" والتأنيث في نحو: "قامت الهندات"، خلافاً للكوفيين فيهما، وللفارسي في المؤنث، واحتجوا بنحو: "آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ"(١)، "إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ" (٦)، وقول الشاعر:

فَبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وزَوْجَتِي (١)

وأُجيب بأن البنين والبنات لم يسلم فيهما لفظ الواحد، وبأن التذكير في "جاءك" للفصل، أو لأن الأصل النساء المؤمنات، أو لأن "أل" مقدرة باللاتي، وهي اسم جمع "(٥).

ويختلف ابن هشام مع الكوفيين في أنهم يجيزون عدم اتصال التاء بالفعل كما في "بكى بناتي " مع إن المسند إليه وهو الفاعل "بناتي " مؤنث؛ لأنه جمع مؤنث سالم واحده "بنت " فهو كما نراه قد رد رأي الكوفيين.

٥. نصب الفعل بأن مضمرة بعد لام التعليل:

قال ابن هشام معلقاً على الآية في قوله تعالى: "لَئِن بَسَطَتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ "(1): "فاللام دالة على قسم مقدر: إي والله لئن، وتمسى اللام المؤذنة والموطئة؛ لأنحا آذنت بالقسم ووطأت الجواب له، (وإن) حرف شرط، و(بسطت) فعل ماضٍ وفاعل، و(إليَّ) جار ومجرور متعلق ببسطت، و(يدك) مفعول به ومضاف إليه، واللام من (لتقتلني) لام التعليل، وهي حرف جر، والفعل منصوب بأن مضمرة بعدها جوازاً، لا بحا نفسها؛ خلافاً للكوفيين "(٧). أي خلافاً للكوفيين الذين يقولون بأن الناصب هو (لام التعليل) نفسها، ولكن ابن هشام والبصريون يرون أن الناصب هو (أن مضمرة) بعد لام التعليل.

^{(&#}x27;) سورة الأنعام، الآية: ٦٦.

^{(&}lt;sup>'</sup>) سورة يونس، الآية: ٩٠.

^{(&}quot;)سورة الممتحنة، الآية: ١٢.

 $^(^{1})$ القائل هو الشاعر: عبدة بن الطيب، أوضح المسالك، ابن هشام $(^{1})$ ١٠٤/ ١.

^(°) أوضح المسالك، ابن هشام ، ١٠٦-١٠٤.

⁽١) سورة المائدة، الآية: ٢٨.

 $[\]binom{v}{t}$ شرح شذور الذهب، ابن هشام،m: v

٦. بعض معاني (أنّ) ورودها شرطية:

يعرض ابن هشام لمعاني (أن)، ويذكر أنها جاءت شرطية كـ(إنَّ) المكسورة، ويقول مصرحاً بأن هذا المعنى قد ذهب إليه الكوفيون.

ويدعم ابن هشام قول الكوفيين بقوله: "ويرجحه عندي أمور: أحدها: توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد، والأصل التوافق، فقرئ بالوجهين أي بفتح همزة (أن) وكسرها - قوله تعالى: " أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا اللَّحْرَى "(١)" إن تضل". وهنا يؤيد ابن هشام الكوفيين إلى ما ذهبوا إليه في هذه المسألة.

٧. تمييز كم الاستفهامية:

يخالف ابن هشام الكوفيين في أن تمييز كم الاستفهامية لا يكون إلا مفرداً، وفي ذلك يقول: "ولا يكون تمييز كم الاستفهامية إلا مفرداً خلافاً للكوفيين (٢)، وهو يخالف الكوفيين صراحة في هذه المسألة. ٨-لن أصلية أم مركبة؟

يخالف ابن هشام الفراء والكوفيين قائلاً:" (لن) حرف نصب ونفي واستقبال، وليس أصله وأصل لم لا فأبدلت الألف نوناً وميماً في لم خلافاً للفراء"(٢) فهو يخالف الفراء فيما ذهب إليه إلى أنها مركبة من من (لا وأن).

ويوافق الأشموني ما ذهب إليه ابن هشام في خلافه هذا قائلاً: "وليس أصلها (لا) فأبدلت الألف نوناً خلافاً للفراء ولا (لا وأن) فحذفت الهمزة تخفيفاً، والألف للساكنين "(٤).

٩. اللام الزائدة في خبر لكنَّ:

جاء عن ابن هشام في دخول اللام في خبر لكن قوله: "ولا تدخل اللام في خبرها خلافاً للكوفيين" (٥). ويرى أن دخول اللام ليس مقيساً، وليست بعدها لام الابتداء خلافاً لهم، وكذلك خالف المبرد من البصريين في كون هذه اللام هي لام الابتداء "(١).

^{(&#}x27;)سورة البقرة، الآية: ٢٨٢.

⁽۲) المغني، ابن هشام، ۱/ ۲۰۸.

^{(&}quot;) المغني، ابن هشام، ٣٧٢-٣٧٣.

⁽ئ) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني، 7.050.

^(°) مغنى اللبيب، ابن هشام ، ٣٠٧/١.

ونجد أن ابن هشام يعد أن هذه اللام لام زائدة. ويكرر رده لمذهب الكوفيين بتعليقه على البيت الذي استدل به الكوفيين، والذي يقول:

لكنني مِنْ حبِها لعَمِيدُ^(٢).

قائلاً: "ولا يعرف له قائل ولا تتمة، ولا نظير، ثم هو محمول على زيادة اللام، أو على أن الأصل "لكن أنني" ثم حذفت الهمزة تخفيفاً ونون (لكنْ) للتخفيف "(٣).

ونجد أن الكلام حول مسألة (زيادة اللام في خبر لكن) مسألة خلافية بين نحاة البصرة والكوفة: "إذ يذهب الكوفيون إلى أنه يجوز دخول اللام في خبر (لكنَّ) كما يجوز في خبر إنَّ، ويذهب البصريون إلى أنه لا يجوز دخولها في خبر (لكنَّ) "(٤٠).

٩. حول تقدم مخصوص (نعم و بئس) على التمييز:

قال ابن هشام حول هذه المسألة: "إذا استوفت "نعم" فاعلها الظاهر، أو فاعلها المضمر و تمييزه - جيء بالمخصوص بالمدح أو الذم، فقيل: "نعم الرجل زيدٌ" و "نعم رجلاً زيدً". وإعرابه مبتدأ، والجملة قبله خبر، والرابط بينهما العموم الذي في الألف واللام. ولا يجوز بالإجماع أن يتقدم المخصوص على الفاعل، فلا يقال: "نعم زيد الرجل"، ولا على التمييز خلافاً للكوفيين، فلا يقال: "نعم زيد الرجل"، ولا على التمييز خلافاً للكوفيين، فلا يقال: "نعم زيد الرجل".

ويواصل ابن هشام قائلاً: "ويجوز بالإجماع أن يتقدم على الفعل والفاعل، نحو: "زيدٌ نعم الرجلُ" ويجوز أن تحذفه إذا دل عليه دليلٌ، قال الله تعالى: "إنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ "(٥) أي هو، أي: أيوب (٦).

وهنا نجده حذف المخصوص لوجود ما يدل عليه. خلاصة هذه المسألة نجد أن ابن هشام قد خالف الكوفيين حول" عدم جواز تقدم مخصوص ،نعم وبئس وليس" واصفاً رأيه حول هذه المسألة بقوله "خلافاً للكوفيين".

^{(&#}x27;) مغنى اللبيب، ابن هشام ، ٣٠٧/١.

⁽٢) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

^{(&}quot;) المرجع نفسه، ١/٨٠٣.

⁽ئ) الإنصاف، أبو البركات الأنباري، مسألة رقم $(0.1)^{9}$ $(0.1)^{1}$ $(0.1)^{1}$

⁽٥) سورة ص، الآية: ٤٤.

⁽٦) شرح قطر الندى، ابن هشام، ص:١٥١. وقد وردت هذه المسألة أيضاً في شرح شذور الذهب،ص ٤١٨-٤١٨.

١٠. حول أحكام اسم الفعل:

تحدث ابن هشام عن أحكام اسم الفعل قائلاً: "إن لا يتأخر عن معموله؛ فلا يجوز في "عليك زيداً" بمعنى ألزم زيداً، أن يقال: زيداً عليك، خلافاً للكسائي، فإنه أجازه محتجاً عليه بقوله تعالى: "كِتَابَ الله عَلَيْكُمْ" (١) زاعماً أن معناه: عليكم كتاب الله، أي ألزموه. وعند البصريين أن "كتاب الله" مصدر محذوف العامل و "عليكم" جار ومجرور متعلق به أو بالعامل المقدر، والتقدير: كتاب الله ذلك عليكم كتاباً، ودل على ذلك المقدر قوله تعالى: "حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَا تُكُمْ وَبَنَا تُكُمْ وَبَنَا تُكُمْ وَعَمَّا تُكُمْ وَحَالاً تُكُمْ وَبَنَاتُ اللهَ فَل المقدر قوله تعالى: "حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَا تُكُمْ وَبَنَا تُكُمْ وَبَنَا تُكُمْ وَبَنَاتُ اللهُ خَتِ" (١) لأن التحريم يستلزم الكتابة "(١).

وقد خالف ابن هشام رأي الكسائي رائد مدرسة الكوفة القائل: بأن اسم المفعول يجوز أن يتأخر عن معموله، وقد رد عليهم قولهم وخالفه مورداً رأي البصريين ومسانداً له بالأدلة.

١١. قال في المبتدأ والخبر:

قال ابن هشام: "المبتدأ اسم، أو بمنزلته، مجرد عن العوامل اللفظية، أو بمنزلته، مخبر عنه، أو وصف واقع لمكتفى به، ثم قال: ولا بد للوصف المذكور من تقدم نفى أو استفهام نحو:

خليليَّ ما وافٍ بعهدِّيَ أنتما

ونحو:

أَفَاطِنٌ قومُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعنا (٤)

خلافاً للأخفش والكوفيون، ولا حجة لهم في نحو "خبير بنو لهب" خلافاً للناظم وابنه، لجواز كون الوصف خبراً مقدماً، وإنما صح الإخبار به عن الجمع؛ لأنه على فعيل ،فهو على حد: "وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ

⁽١) سورة النساء ،الآية: ٢٤.

⁽٢)سورة النساء، الآية: ٢٣.

⁽۳) شرح قطر الندى، ابن هشام، ص:۹۱۹.

^{(&}lt;sup>1</sup>) شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص: ۱۸۱. شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، من شواهد التصريح، 1/۷۰ من المراح، ١٤٢٧. شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية،ط١، ٢١٧/٣هـ-٢٠٠٧م، ٢١٧/٣.

ظَهِيرٌ" (١). يخالف ابن هشام الكوفيون في هذه المسألة قائلا: "خلافاً للأخفش والكوفيون "وهو خلاف واضح وصريح.

١٢. ما ورد في إعمال اسم الفاعل:

قال ابن هشام عن اسم الفاعل: "هو ما دل على الحدث والحدوث وفاعله. فخرج بالحدوث نحو: (مضروب) و (قام). فإن كان صلة لأل عمل مطلقاً، وإن لم يكن عمل بشرطين: أحدهما: كونه للحال أو الاستقبال، لا الماضي، خلافاً للكسائي، ولا حجة له في: "وَكُلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ"(٢)؛ لأنه على حكاية الحال، والمعنى يبسط ذراعيه، بدليل: "ونقلبهم"، ولم يقل قلبناهم". يخالف ابن هشام الكسائي فيما ذهب إليه إلى عدم إعمال اسم الفاعل في الماضي، راداً عليه دليله في الآية: "باسط ذراعيه".

١٣. ما جاء حول جر تمييز كم الاستفهامية:

قال ابن هشام في معرض حديثه عن الفرق بين كم الخبرية والاستفهامية: "أن تمييز كم الخبرية واجب الخفض، وتمييز الاستفهامية منصوب، ولا يجوز جره مطلقاً خلافاً للفراء والزجاج وابن السراج وآخرين، بل يشترط أن تجر كم بحرف جر؛ فحينئذ يجوز في التمييز وجهان: النصب وهو الكثير، والجر خلافاً لبعضهم، وهو بمن مضمرة وجوباً، لا بالإضافة خلافاً للزجاج. ونلحص أن في جر تمييزها أقوالاً: الجواز والمنع، والتفصيل فإن جرت هي بحرف جر نحو "بكم درهم اشتريت" جاز، وإلا فلا"(٤).

يخالف ابن هشام الفراء وبعض علماء الكوفة فيما ذهبوا إليه إلى أن تمييز كم الاستفهامية يجوز جره، فيمنع ذلك.

١٤. حول إعراب الاسم المرفوع بعد أدوات الشرط:

يقول ابن هشام إن الاسم المرفوع بعد أدوات الشرط فاعلاً لفعل محذوف يفسره المذكور نحو: "وَإِنْ أَحَدُّ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ "(٥)، وليس

^{(&#}x27;) سورة التحريم، الآية: ٤.

⁽٢) سورة الكهف، الآية: ١٨

^(°) أوضح المسالك، ابن هشام، ١٩٤/٣ ١-٩٥٠.

⁽¹⁾ مغنى اللبيب، ابن هشام، ٢٤٦/١.

^(°)سورة التوبة، الآية: ٦.

مبتدأ خلافاً للأخفش الأوسط، ولا فاعلاً مقدماً خلافاً للكوفيين"(١)، حيث يقول ابن هشام في المغني: " وإنما دخلت الشرطية على الاسم في نحو"إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ"(٢)، لأنه فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير، لا مبتدأ خلافاً للأخفش"(٣).

٥١. النصب بأن مضمرة بعد حتى:

قال ابن هشام عن حتى: "وأعلم أن للفعل بعد حتى حالتين: الرفع، والنصب، فأما النصب فشرطه كون لكون الفعل متقبلاً بالنسبة إلى ما قبلها... "(أ). ثم يكمل ابن هشام قوله عن حتى الناصبة: "ولحى التي ينتصب الفعل بعدها معنيان؛ فتارة تكون بمعنى كي، وذلك إذا كان ما قبلها علة لما بعدها، نحو: "أسلم حتى تدخل الجنة" وتارة تكون بمعنى إلى، وذلك إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها، كقوله تعالى: "لَن تُبْرَح عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ "(أ)، وكقولك: "لأسيرنَّ حتى تطلع الشمس" وقد تصلح للمعنيين معاً، كقوله تعالى: "وَإِنْ طَائِقْتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَعَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأَحْرَلْفَقَاتِلُوا اللّهِ عَلَى اللهِ عَيْنَ إِلَىٰ أَمْرِ اللّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللّه يُحِبُ الْمُقْسِطِينَ "(١)، ثم معاً، كقوله تعالى: "لأنها للكوفيين قائلاً: " والنصب في هذه المواضع وما أشبهها بأن مضمرة بعد وصل ابن هشام إلى موضع خلافه مع الكوفيين قائلاً: " والنصب في هذه المواضع وما أشبهها بأن مضمرة بعد حتى حتماً، لا بحتى نفسها، خلافاً للكوفيين "(١)، ثم يواصل مبرراً سبب خلافه لهم بقوله: "لأنها قد عملت في الأسماء الجر، كقوله تعالى " سلام هي حتى مطلع الفجر "(أ)، "ثم بَدَا هُمْ مِن بَعْدِ مَا رَأُوا الْآيَاتِ لَيَسْجُئُنَةٌ حَتَّى حِينٍ "(١)، فلو عملت في الأفعال النصب لزم أن يكون لنا عامل واحد يعمل تارة في الأسماء وتارة في الأفعال، وهذا لا نظير له في العربية "(١٠).

^{(&#}x27;) شرح التصريح على التوضيح، الأزهري، ٢٧٠/١.

^{(&}lt;sup>۲</sup>) سورة الانشقاق ،الآية: ١.

^{(&}quot;) مغني اللبيب، ابن هشام، ١٥٩/١.

⁽٤) شرح قطر الندى، ابن هشام، ص٥٥.

^(°) سورة طه، الآية: ٩١.

⁽أ)سورة الحجرات، الآية: ٩.

 $[\]binom{\mathsf{v}}{\mathsf{m}}$ شرح قطر الندى، ابن هشام، ص٥٥.

^(^) القدر، الآية:٥.

^(°) يوسف، الآية: ٣٥.

⁽۱۰) شرح قطر الندى، ابن هشام، ص: ٥٥.

١٦. هل (ذا) المفردة اسم موصول أم اسم إشارة؟:

تحدث ابن هشام في شرحه لقطر الندى عن أنواع المعارف، ثم ذكر منها: الأسماء الموصولة، وقال عنها: "وهي على ضربين: خاصة ومشتركة"(١). وذكر أن الخاصة مثل: "الذي، والتي، واللذان وغيرها.

أما المشتركة: "من، وما، وأيُّ، وأل، وذو، وذا، فهذه الستة تطلق على المفرد والمثنى والمجموع، المذكر من هذه كله والمؤنث..."(٢). ثم تحدث عن (ذو) قائلاً: "وإنما تكون ذو موصولة في لغة طبىء خاصة، تقول: "جاءيي ذو قام" وسمع من كلام بعضهم: "لا وذو في السماء عرشه" وقال شاعرهم:

فإن الماء ماء أبي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت $^{(7)}$

وإنما تكون (ذا) موصولة بشرط أن يتقدمها ما الاستفهامية، نحو: "وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ "(٤) أو (مَنْ) الاستفهامية، نحو قوله:

قصيدةٍ تأتي الملوكَ غريبةٍ قد قلتُها لِيُقَالَ من ذا قَاهَا؟(٥)

أي: ما الذي أنزل ربكم؟ ومن الذي قالها؟"(٦)

ثم جاء إلى موضع خلافه مع الكوفيين حين قال: "فإن لم يدخل عليها شيء من ذلك فهي اسم إشارة، ولا يجوز أن تكون موصولة، خلافاً للكوفيين، واستدلوا بقوله:

عدسْ، ما لعبادُ عليكِ إمارةً، أمِنْتُ، وهذا تحمِلين طلِيقُ $^{(\vee)}$.

قالوا: "وهذا" موصول مبتدأ، و"تحملين" صلته، والعائد محذوف، و"طليق" خبره، والتقدير: والذي تحملين" عملينه طليقٌ. وهذا لا دليل فيه؛ لجواز أن يكون "ذا" للإشارة، وهو مبتدأ، و"طليق" خبره، و"تحملين"

⁽۱) شرح قطر الندى، ابن هشام، ص: ۸۱.

⁽٢) شرح قطر الندى، ابن هشام، الصفحة نفسها.

⁽٣) قائله: سنان الفحل الطائي،انظر لسان العرب، ١٢/٦. حرف الذال، باب ذوا. خزانة الأدب، البغدادي، ٢٧٨/٢. شرح قطر الندى، ابن هشام، ، الشاهد رقم٣١.

⁽٤) النحل، الآية: ٢٤.

^(°) القائل هو: الأعشي، خزانة الأدب، البغدادي، 7/7. شرح قطر الندى، ابن هشام، -10.0

⁽۱) شرح قطر الندى، ابن هشام، ص:١٥٣.

⁽ V) القائل هو: يزيد بن مفرغ الحميري. شرّاب، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، المرجع السابق، ١٦٣/٢. الشاهد رقم: V 7. شرح قطر الندى، ابن هشام، ص: ٨٤.

جملة حالية، والتقدير: هذا طليق في حاله كونه محمولاً لك، ودخول حرف التنبيه عليها يدل على أنها للإشارة، لا موصولة"(١). نجد أن ابن هشام هنا لم يكتفي بالخلاف فقط، وإنما فند دليل الكوفيين ورد عليهم دليلهم وأثبت عدم صحته كما ورد.

١٧. ما جاء حول نيابة الظرف عن الفاعل:

أورد ابن هشام عن نيابة الظرف عن الفاعل قوله: "ولا يجوز نيابة الظرف والمصدر إلا بثلاثة شروط: أحدها: أن يكون مختصاً، فلا يجوز "ضُرِب ضرب"، ولا صِيمَ زمنٌ، ولا اُعتُكِف مكان"، لعدم اختصاصها، فإن قلت: ضُرِب ضرب شديد، وصِيم زمن طويل، واُعتُكِف مكان حسن جاز؛ لحصول الاختصاص بالوصف. الثاني: أن يكون متصرفاً، لا ملازماً للنصب على الظرفية أو المصدرية..."(١) وورد خلافه للكوفيين في الشرط الثالث حيث قال: "الثالث: ألا يكون المفعول به موجوداً، فلا تقول: " ضُرِب اليومُ زيداً " خلافاً للأخفش والكوفيين، وهذا الشرط أيضاً جار ومجرور، والخلاف جار فيه أيضاً، واحتج المجيز بقراءة أبي جعفر "قُل لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ لِيَجْزِيَ قَوْمًا عِمَا كَانُوا يَكْسبُونَ "(٢).

وبقول الشاعر:

وإنما يرضي المنبيبُ رَبَّهُ ما دام مَعْنياً بِذِكْرِ قَلْبَهُ (١)

فأقيم (بما) و"بذكر" مع وجود"قوماً" و"قلبهُ".

وأجيب عن البيت بأنه ضرورة، وعن القراءة بأنها شاذة"^(٥).

إذا يخالف ابن هشام الكوفيين فيما ذهبوا إليه إلى أن الظرف "يمكن أن ينوب عن الفعل في حالة وجود المفعول به" وكما نراه يفند أدلة الكوفيين التي استدلوا بها قائلاً عن البيت بأنه (ضرورة) وعن القراءة بأنها(شاذة).

^{(&#}x27;) شرح قطر الندى، ابن هشام، ص: ۸۵–۸۵.

⁽۲) شرح قطر الندى، ابن هشام، ،الصفحة نفسها.

^(ٔ) سورة الجاثية: الآية ١٤

⁽٤) شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، شرّاب، ١٠٤/١. شرح قطر الندى، ابن هشام، ص١٥٤. الشاهد رقم ٧٧.

^(°) شرح قطر الندى، ابن هشام، ص: ١٥٢-١٥٤.

١٨. ما جاء حول "واو النفى أو الطلب":

تحدث ابن هشام عن الواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح أو مؤول فقال: "فالأول كقوله:

وَلُبسُ عَباءة وَتَقرَّ عَيني أَحَبّ إليّ من لُبسِ الشَفوف(١)

والثاني: شرطه أن يتقدم الواو نفي أو طلب، وسمى الكوفيون هذه الواو واو الصرف، وليس النصب بما خلافاً لهم، ومثالها: "وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ "(٢)، وقوله:

لا تَنهَ عَن خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثلَهُ عَارٌ عَلَيكَ إِذا فَعَلتَ عَظيمُ (٣).

فعلق ابن هشام على قول الكوفيين حول هذه الواو قائلاً: "والحق أن هذه واو العطف^(٤)، أي؛ خلافاً لما ذهبوا إليه بأنها واو الصرف.

١٩. في نصب المفعول معه:

قال ابن هشام: والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل أو شبهه، لا الواو، خلافا للجرجاني، ولا الخلاف، خلافا للكوفيين، ولا محذوف، والتقدير: سرت ولابست النيل، فيكون حينئذ مفعولا به (٥)، ويتضح خلافه للكوفيين في هذه المسألة.

٢٠. إنْ المكسورة المخففة:

قال: "وإن ولى إن المكسورة المخففة فعل كثر كونه مضارعاً ناسخاً نحو: "وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُنْزِلِقُونَكَ "(٢)، "وَإِن نَّطُنُكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ "(٧). وأكثر منه كونه ماضياً ناسخاً نحو: "وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرةً "(٨)، و"تَاللَّهِ إِنْ كِدْتَ لَتُرْدِينِ "(١)، "وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ "(٢). وندر كونه ماضياً غير ناسخ كقوله:

⁽١) خزانة الأدب، البغدادي، ٢٥٨/٣.

⁽٢) سورة آل عمران، الآية: ٢٤٣.

⁽") خزانة الأدب، البغدادي، ج \wedge \wedge \wedge

^(ً) مغني اللبيب، ابن هشام، ٢/٦ ٤.

^(°) أوضح المسالك، ابن هشام، ٢٤٢/٢.

⁽١) سورة القلم، الآية: ١٥.

^{(&#}x27;')سورة الشعراء، الآية: ١٨٦.

^(^)سورة البقرة، الآية: ١٤٣.

شَلَّتْ عِينُك إن قتلتَ لَمُسلِمًا (٢)

ولا يقاس عليه: إن قام وإن قعد لزيد خلافاً للكوفيين والأخفش "(٤)

وهكذا يتابع ابن هشام البصريين ويخالف الكوفيين اعتماداً على الدليل الأصوب والأرجح وعلى سلامة التخريج.

٢١. ما جاء حول حذف أداة الشرط وفعل الشرط:

قال: "المسألة الثالثة: حذف أداة الشرط وفعل الشرط. وشرطه أن يتقدم عليهما طلب بلفظ الشرط ومعناه، أو بمعناه فقط؛ فالأول نحو: "ائتني أكرمك" تقديره: ائتني فإن تأتني أكرمك، فأكرمك مجزوم في جواب شرط محذوف دل عليه فعل الطلب المذكور، وهذا هو المذهب الصحيح "وهو مذهب الخليل وسيبويه" والثاني نحو: "قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ "(٥)، أي؛ تعالوا فإن تأتوا أتل، ولا يجوز أن يقدر فإن تتعالوا؛ لأن تعال فعل جامد لا مضارع له ولا ماضي... "(٢) ثم ذكر شرط الحذف قائلاً: "وشرط الحذف بعد النهي كون الجواب أمراً محبوباً كدخول الجنة والسلامة في قولك: "لا تكفر تدخل النار" و "لا تدن من الأسد يأكلك"، تعين الرفع، خلافاً للكسائي، ولا دليل له في قراءة بعضهم "وَلا تَمَنْنُ تَسْتَكُثِرُ "(٧)؛ لجواز أن يكون ذلك موصولاً بنية الوقف وسهل ذلك أن فيه تحصيلاً لتناسب الأفعال المذكورة معه (٨). وقد خالف الكوفيين بخلافه للكسائي حين قال "خلافاً للكسائي" ورد عليه القراءة التي أوردها.

^{(&#}x27;) سورة الصافات: الآية:٥٦.

⁽٢) سورة الأعراف، الآية: ١٠٢.

^{(&}lt;sup>٣</sup>)البيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل ، وصدره: حلت عليك عقوبة المتعمد، خزانة الأدب، البغدادي، ٣٦٢/١٠. أوضح المسالك، ابن هشام، ٣٦٩/١.

⁽٤) أوضح المسالك، ابن هشام، ٣٦٨/١.

^(°) شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص: ٣٦٠.

⁽١) سورة الأنعام، الآية: ١٥١.

^() سورة المدثر، الآية: ٦.

^(^) شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص: ٣٦٢.

٢٢. ما جاء حول عمل الفعل المجرد:

قال عن الفعل المجرد إنه يعمل بشرطين:

أحدهما: أن يكون للحال أو الاستقبال، لا الماضي خلافاً للكسائي وهشام وابن مضاء، استدلوا بقوله تعالى: "وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد" (١)، وتأولها غيرهم (٢). ونلاحظ هنا خلافه لإمام الكوفة الكسائي حول أن المجرد لا يعمل إذا كان للماضي.

٢٣. العطف من غير توكيد ولا فصل:

قال ابن هشام عن هذه المسألة: "ومثال العطف من غير توكيد ولا فصل قول النبي على: "كنت وأبوبكر وعمر" و "فعلت وأبوبكر وعمر"، وقول بعضهم: "مررث برجل سواء والعدم" فـ "سواء" صفة لرجل، وهو بمعنى مستو، وفيه ضمير مستتر عائد على رجل، و "العدم" معطوف على ذلك الضمير، ولا يقاس علي هذا خلافاً للكوفيين "(٣).

ومذهب البصريين التفصيل، وحاصله أن الضمير المرفوع إما أن يكون بارزاً منفصلاً، وإما أن يكون بارزاً متفصلاً كان متصلاً،...أما مذهب الكوفيين أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع بارزاً كان أو مستتراً، منفصلاً كان أو متصلاً، مع الفصل بينه وبين المعطوف ومن غير الفصل بينهما"(٤).

٢٤. شرط الجزم بعد النهي:

قال ابن هشام: " وعن الكسائي في إجازة الجزم بأنه يقدر الشرط مثبتاً مدلولا عليه بالمعنى لا باللفظ ترجيحاً للقرينة المعنوية على القرينة اللفظية وهذا وجه حسن إذا كان المعنى مفهوماً (٥).

يتضح موقف ابن هشام من خلال موافقته للكسائي ومخالفة جمهور النحاة في عدم اشتراط تقدير "إن" بعد"لا" في جواب النهي بحيث يكون معنى الكلام مفهوماً.

^{(&#}x27;) سورة الكهف، الآية: ١٨.

 $[\]binom{1}{2}$ شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص: ۳۹۸–۳۹۸.

^{(&}quot;) شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص: ٤٥٤.

⁽٤) شرح شذور الذهب، ابن هشام، ، ص٤٥٤.

^(°) مغنى اللبيب، ابن هشام، ٧٩٨/٢.

٥٠. الاسم المرفوع بعد (لولا):

قال ابن هشام: "وليس المرفوع بعد (لولا) فاعلاً بفعل محذوف ولا بر(لولا) لنيابتها عنه، ولا بها أصالة، خلافاً لزاعمي ذلك بل رفعه الابتداء، ثم قال أكثرهم يجب كون الخبر كوناً مطلقاً محذوفاً، فإذا أريد الكون المقيد لم يجز أن تقول(لولا قيام زيد لأتيتك) أو تدخل أن على المبتدأ فتقول:(لولا أن زيد قائم) وتصير أن مبتدأ محذوف الخبر وجوباً أو مبتدأ لا خبر له، أو فاعلاً بثبت محذوفاً"(١).

وقد خالف ابن هشام الكوفيين في هذه المسألة لأنهم يقولون أن الاسم المرفوع بعد (لولا) فاعل بها^(۲)، والبصريون يقولون بأن الاسم بعد (لولا) بالابتداء^(۳)، وهو ما ذهب إليه ابن هشام وأخذ به.

٢٦. القول في أنَّ (أنْ) هي المخففة من الثقيلة:

قال ابن هشام: "وزعم الكوفيون أنَّ (أنْ) هي المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل، والصواب قول البصريين: أنها أن الناصبة أهملت حملاً على (ما) أختها المصدرية "(٤).

٢٧. حرف اللام:

قال عنها ابن هشام: "(اللام المفردة) ثلاثة أقسام: عاملة للجر، وعاملة للجزم، وغير عاملة. وليس في القسمة أن تكون عاملة للنصب، خلافاً للكوفيين. وقد خالفهم بوضوح كما سبق.

٢٨. اللام الداخلة على المضارع الناصبة له:

قال عنها ابن هشام: "ومنها اللام الداخلة لفظاً على المضارع في نحو "وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ" (٥)، وانتصاب الفعل بعدها بأن مضمرة بعينها وفاقاً للجمهور، لا بأن مضمرة أو بكي المصدرية مضمرة خلافاً للسيرافي وابن كيسان، ولا باللام بطريق الأصالة خلافاً لأكثر الكوفيين (١)، وهو يخالف الكوفيين رأيهم القائل بأنّ "اللام" تنصب المضارع بالأصالة" وليس بنفسها.

^{(&#}x27;) مغنى اللبيب، ابن هشام، ٣٠٢/١.

⁽۲) الكتاب، سيبويه، ۲۹/۲.

^{(&}quot;)الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ٧٦/١.

⁽١) مغني اللبيب، ابن هشام، ٣٨/١.

^(°) سورة النحل، الآية: ٤٤.

⁽١) مغنى اللبيب، ابن هشام، ١/ ٢٣٥.

٢٩. نيابة الظرف عن المفعول به:

قال ابن هشام: "ولا يجوز نيابة الظرف عن المفعول به إلا بثلاثة شروط، وقال في الشرط الثالث: "ألا يكون المفعول به موجوداً، فلا تقول: "ضُرِب اليومُ زيداً" خلافاً للأخفش والكوفيين، وهذا الشرط أيضاً جارٍ في الجار والمجرور، والخلاف جارٍ فيه أيضاً (١). فهو يخالف الكوفيين فيما ذهبوا في جملة "ضُرِب اليوم زيداً".

.٣. "كي": قال ابن هشام بعد حديثه عن لام الجحود: "وأما "كي" ففي نحو: "جئتك كي تكرمني" إذا قدرتما تعليلية بمنزلة اللام، والتقدير: جئتك كي أن تكرمني، ولا يجوز التصريح بأن بعدها إلا في الشعر، خلافاً للكوفيين. وقد مضى ذلك (٢). يخالف ابن هشام الكوفيين في عدم التصريح بـ "أن" بعد كي إلا في الشعر مخالفاً بذلك الكوفيين.

إذاً فيما سبق ذكرنا بعض المسائل التي خالف فيها ابن هشام الكوفيين وهي كثيرة لا يكاد هذا البحث يحصيها ولكن اكتفينا بذكر النماذج السابقة، ويلاحظ أن ابن هشام قد أكثر من خلاف الكسائي من دون بقية نحاة الكوفة.

المبحث الرابع: مسائل متفرقة من خلافات ابن هشام

لم يقف خلاف ابن هشام على البصريين والكوفيين فقط، بل خالف بعض نحاة بغداد والأندلس ونحاة مصر والمغرب، وسنورد في هذا المبحث نماذج لتلك الخلافات التي وردت عنده.

نماذج لخلافات ابن هشام لنحاة بغداد:

نشأ المذهب البغدادي من اختلاط آراء المذهبين الكوفي والبصري وإن كان إلى الكوفي أميل لتغلب الكوفيين على بغداد في بادي الأمر، وفي ذلك يعلق الدكتور يوسف الضبع قائلاً: " لا يخطئ من يقول إن المذهب البغدادي كان مزيجاً من المذهب الكوفي والبصري على أساس الترجيح بينهما واختيار أفضلهما، وكان صبغ الأول منهما بادية عليه أكثر في بادئ الأمر بسبب تغلب الكوفيين وبسط نفوذهم في بغداد"(")، ولكن مع مرور الزمان تغلبت الآراء البصرية على الكوفية في المذهب البغدادي، ويضيف

^{(&#}x27;) شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ص: ۱۵۳

⁽۲) شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص: ۳۱۸.

^{(&}quot;) ابن هشام وأثره في النحو العربي، يوسف الضبع، ص١٣٧.

الضبع قائلاً: "بيد أن الحال قد تحول بعد حين، وصار لون المذهب البصري أكثر لمعاناً في المذهب البغدادي من مذهب الكوفيين "(١). ولم يقتصر عمل البغداديين على الموازنة بين المذهبين فقط بل كونوا لهم قواعد دونوها وساعد على ذلك القياس والسماع الذي لم يجف معينه إلى أواسط القرن الرابع الهجري. وموقف ابن هشام من نحو البغداديين كموقفه من البصريين والكوفيين، ويصف الضبع موقفه قائلاً: "فهو معهم إلى البصريين إذا أحسنوا، وعلى الكوفيين إذا ندوا عن الصراط المستقيم، وهذا دأب المجتهدين وديدنهم "(٢)

١. حول إعراب (أمس):

ذكر ابن هشام أن بني تميم افترقوا على فرقتين في إعراب (أمس)، ثم ذكر الفرقة الثانية قائلاً: "ومنهم من أعربه بالضمة رفعاً، وبناه على الكسر نصباً وجراً.

وزعم الزجاجي أن من العرب من يبني (أمس) على الفتح، وأنشد عليه قوله:

مُذ أمسا

وهو وهم، والصواب ما قدناه من أنه معرب غير منصرف، وزعم بعضهم أن أمسا" في البيت فعل ماض، وفاعله مستتر، والتقدير: "مُذْ أمسى المساء" (٣). إذاً يتضح لنا في رده على الزجاجي بقوله "وهو وهم" أنه يخالفه فيما ذهب إليه.

٢. ما جاء (كُل) التي للتوكيد المعنوي:

يقول ابن هشام: "و إنما يؤكد بها بثلاث شروط:

أحدها- أن يكون المؤكد بها غير مثنى-وهو المفرد والجمع-.

الثاني - أن يكون متجزئاً بذاته، أو بعامله؛ فالأول كقوله تعالى: "فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ "(٤). والثاني كقولك: "اشتريت العبد كله" فإن العبد يتجزأ باعتبار الشراء، وإن كان لا يتجزأ باعتبار ذاته، ولا يجوز "جاء زيدٌ كله" لأن لا يتجزأ بذاته، ولا بعامله.

^{(&#}x27;) ابن هشام وأثره في النحو العربي، يوسف الضبع، ص١٣٧.

⁽٢) ابن هشام وأثره في النحو العربي، يوسف الضبع، ص١٣٧.

^{(&}quot;) قطر الندى، ابن هشام، ص١٨.

⁽١) سورة الحجر، الآية: ٣٠.

الثالث - أن يتصل بها ضمير عائد على المؤكد؛ فليس من التأكيد قراءة بعضهم: "إِنَّا كُلُّ فِيهَآ"(١) خلافاً للزمخشري والفراء"(٢). فهو هنا يخالف الزمخشري الذي يعتبر أحد أعلام المذهب البغدادي في عدم تأكيد "كلُّ" في الآية.

٣. في تعليقه على العطف بالفاء في قول امرئ القيس:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ ومَنْزِلِ بِسَقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ")

ذكر ابن هشام ما ذهب إليه الأصمعي من أن الصواب روايته بالواو، لأنه لا يجوز أن تقول: جلست بين زيد وعمرو، كما ذكر ما أجيب به من أن التقدير: بين مواضع الدخول فمواضع حومل وأردف ذلك بقوله: "وقال البغداديون: الأصل ما بين، فحذف "ما" دون "بين" كما عكس ذلك من قال:

يا أحسنُ الناس من قَرنِ إلى قَدَمِ (٤) أصله ما بين قرن، فحذف"بين" وأقام "قرنا" مقامها، ومثله: "ما بعوضة فما فوقها"(٥)، قال: والفاء نائبة عن "إلى"...وكون الفاء للغاية بمنزلة إلى غريب، وقد يستأنس له عندي بمجيء عكسه في نحو قوله:

وأَنْتِ التي حَبَّبْتِ شغبًا إلى بدًا إليَّ وأَوْطَانِي بِلادٌ سِوَاهُمَالًا)

إذ المعنى: شغفاً فبدا، وهما موضعان، ويدل على إرادة الترتيب قوله بعده:

وحلَّتْ بَعذا حلَّة ثمَّ أصبحتْ؛ بأخرى فطابَ الواديانِ كلاهما(٧)

وهذا معنى غريب، لأني لم أر من ذكره (٨).

٤. في الإشارة إلى رأيهم في إجازة نداء ما فيه (أل) في سعة الكلام لا في ضرورة الشعر فقط (١). في ضرورة الشعر ولا نرى شعرا!!)

^{(&#}x27;) سورة غافر، الآية: ٤٨.

⁽۲) قطر الندى، ابن هشام، ص٢٥٢.

⁽٢) الشنقيطي، أحمد الأمين الشنقيطي، المعلقات العشر، معلقة امرئ القيس، دار النصر-القاهرة، د.ط، د.ت، ص: ٣.

⁽ أ)أنشده الفراء لأعرابي، وعجزه: ولا حبال محب واصل تصل.

^(°)سورة البقرة، الآية: ٢٦.

⁽أ) البيت لكثير عزة. ديوان كثير عزة، ص:٣٦٣.

 $^{(^{\}vee})$ وفيات الأعيان، ابن خلكان، $^{\vee}$ ١٧٩/٤.

^(^) مغنى اللبيب، ابن هشام، ١٦١/١ - ١٦٣٠.

٥. خالف رأي البغداديين في أنهم يعدون الجمع لا المفرد في تأنيث العدد وتذكيره، ولذلك يقولون: ثلاث المطبلات وثلاث حمامات، لأن الجمع مؤنث وإن المفرد مذكراً، وقال: "ولا تقول "ثلاث" بتركها اعتباراً بالجمع خلافاً للبغداديين (٢).

٦. وفي ذكر أن المصدر إن لم يكن علماً وميمياً لا يعمل عند البصريين، ويعمل عند الكوفيين والبغداديين بحجة قول الشاعر:

وبَعْدَ عَطَائِكَ المائةَ الرِّتَاعَا(٣)

وإذا كانت هذه المسائل تدل على أن ابن هشام خالف ورجح آراء البغداديين في ما ذهبوا إليه في بعض المسائل الفرعية، وعرض بعض آراءهم دون أن يكون له موقف حيالها، فإن ما تقدم في موقفه تجاه نحاة البصرة ونحاة الكوفة يدل على أنه وافق في الأصل الذي قام عليه مذهبهم، وهو الموازنة بين آراء البصريين والكوفيين واختيار ما يكون جديراً بالإتباع.

ابن السراج: ومما أورده ابن هشام عن ابن السراج ما يلي:

. ما جاء حول (عسى): قال ابن هشام عن عسى: " وأما "عسى " فذهب الكوفيون إلى أنها حرف ترج بمنزلة "لعل "(٤)، ثم أضاف لهم رأي البغدادي ابن السراج قائلاً: "وتبعهم على ذلك ابن السراج "(٥). ثم قام ابن هشام بالرد على ما ذهب إليه الكوفيون وابن السراج الأندلسي بقوله: "والصحيح أن الأربعة أفعال " ويقصد بالأربعة: "نعم وبئس وعسى وليس " ثم يواصل قائلاً: "بدليل اتصال تاء التأنيث بمن، كقوله

عليه الصلاة والسلام: "من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل "(٦).

هل تقع "لن" للدعاء؟:قال ابن هشام متحدثاً عن لن: "(لن) حرف يفيد النفي والاستقبال، بالاتفاق... "(۱) ، ثم قال ابن هشام: "ولا تقع "لن" للدعاء خلافاً لابن السراج "(۱) ، ثم يرد على ما ذهب

^{(&#}x27;) أوضح المسالك، ابن هشام، ٣٢/٤.

⁽۲) أوضح المسالك، ابن هشام، ٤/ ٢٢٥.

^{(&}quot;) البيت للقطامي، واسمه عمير بن شييم من كلمة يمدح فيها زفر بن الحارث، وصدره: أكفراً بعد رد الموت عني. الشواهد الشعرية، شرّاب، ٧٣/٢. أوضح المسالك، ابن هشام، ٢١١/٣.

 $[\]binom{3}{2}$ شرح قطر الندى، ابن هشام، ص $\binom{3}{2}$

^(°) شرح قطر الندى، ابن هشام، الصفحة نفسها.

⁽۱) شرح قطر الندى، ابن هشام، ص٢٤.

إليه ابن السراج قائلاً: "ولا حجة له فيما استدل به من قوله تعالى: "قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَكَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ " (٣)، وهنا خالف ابن هشام ابن السراج البغدادي فيما ذهب إليه حول وقوع "لن" للدعاء.

"ليس"قال ابن هشام حول "ليس" هي فعل لا يتصرف...وزعم ابن السراج أنه حرف بمنزلة ما، وتابعه الفارسي في الحلبيات وابن شقير وجماعة ، والصواب الأول-أي أنها فعل- ويؤكد ابن هشام رأيه قائلاً: "بدليل لست ولستما ولستن وليسا وليسوا وليست ولسن "(٤).

استعمال غير المضافة: قال ابن هشام تستعمل غير المضافة لفظاً على وجهين، ثم ذكر الأول، قائلاً: أحدهما: -وهو الأصل- أن تكون صفة للنكرة نحو "نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ" فَأَو لمعرفة قريبة منها نحو "صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ "(٦) الآية، لأن المعرف الجنسي قريب من النكرة، ولأن غيراً إذا وقعت بين ضدين ضعف إبحامها، حتى زعم ابن السراج أنها حينئذٍ تتعرف، ويرده الآية الأولى "(٧)

ابن مالك: ابن مالك الأندلسي صاحب الألفية، وكان له مكانة خاصة وقد شرح له ابن هشام الألفية في كتابه: "أوضح المسالك" ومن المسائل التي أورد فيها ابن هشام رأي ابن مالك ما يلي:

قال ابن هشام في الكلام على بل: إنها حرف إضراب فإن تلاها جملة كان معنى الإضراب إما الإبطال نحو: " وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ "(^) أي: بل هم عباد، ونحو: " أَمْ يَقُولُونَ بِهِ حِنَّةُ بَلْ جَاءَهُم بِالْحَقِّ (٩) وإما الانتقال من غرض إلى آخر، ووهم ابن مالك إذ زعم في شرح كافيته أنها لا

⁽۱) شرح قطر الندى، ابن هشام، ص٤٧

 $^(^{1})$ شرح قطر الندی، ابن هشام، ص $(^{1})$

^{(&}quot;)سورة القصص، الآية:١٧.

⁽١) المغنى، ابن هشام، ١/٣٢٣.

^(°) سورة فاطر الأية: ٣٧.

⁽٦)سورة الفاتحة، الآية: ٦.

⁽۲) مغنى اللبيب، ابن هشام، ۱۸۹/ - ۱۸۰.

^(^) سورة الأنبياء، الآية: ٢٦.

^(°) سورة المؤمنون، الآية: ٧٠.

تقع في التنزيل إلا على هذا الوجه.ومثاله :" قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى *وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى"(١)، "بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا"(١) ونحو: "وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنطِقُ بِالْحُقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ"(١) وهي في ذلك كله حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح"(١).

قد ومعانيها: ابن سيده: تحدث ابن هشام عن معاني قد وقال في السادس: "النفي، حكى ابن سيده "قد كنت في خير فتعرفه" بنصب تعرف، قال ابن هشام: "وهذا غريب، وإليه أشار في التسهيل بقوله: وربما نفى بقد فنصب الجواب بعدها، ومحمله عندي على خلاف ما ذكر، وهو أن يكون كقولك للكذوب: هو رجل صادق، ثم جاء النصب بعدها نظراً إلى المعنى "(٥)، وهو بذلك يخالف ابن سيده فيما ذهب إليه ويرد عليه قوله.

مما سبق يظهر جليا أن ابن هشام يخالف من يخالف وفقا لما ثبت له من أدلة .

نماذج لخلافات ابن هشام لبعض علماء المدارس النحوية الأخرى:

كما كان لابن هشام مواقف خلاف وترجيح وتضعيف لآراء البصريين والكوفيين والبغداديين، كذلك له مواقف مع نحاة المغرب والأندلس وهنا سنعرض بعض مواقف ابن هشام لنحاة الأندلس والمغرب.

١. في الكلام حول (غير):

حيث قال: تستعمل "غير" المضافة لفظاً على وجهين:

أحدهما وهو الأصل أن تكون صفة للنكرة نحو:" نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ (٢)، أو لمعرفة قريبة منها: نحو: "صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ "(٧)، لأن المعرف الجنسي قريب من النكرة؛ ولأن غيراً إذا وقعت بين ضدين ضعف إبحامها حتى زعم ابن السراج أنها حينئذٍ تتعرف، ويرده الآية الأولى.

^{(&#}x27;) سورة الأعلى: الآية: ١٤،١٥.

^{(&#}x27;) سورة الأعلى، الآية: ١٦.

^{(&}quot;) سورة المؤمنون، الآية: ٦٢-٦٣.

⁽٤) مغنى اللبيب، ابن هشام، ١٣٠/١.

^(°) مغني اللبيب، ابن هشام، ١/ ١٩٧-١٩٨.

⁽١) سورة فاطر، الآية:٣٧.

 $[\]binom{\mathsf{v}}{\mathsf{v}}$ سورة الفاتحة ،الآية: v .

والثاني أن تكون استثناء، فتعرب بإعراب الاسم التالي إلا في ذلك الكلام فتقول: "جاء القوم غير زيدٍ" بالنصب، وما جاءي أحد غير زيد بالنصب والرفع، وقال تعالى: "لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ" (١)، يقرأ برفع "غيرُ" إما على إنه صفة لـ"القاعدين"؛ لأنهم جنس، وإما على أنه استثناء، أو بدل على حد"ما فعلوه إلا قليلاً منهم "(٢)، ويؤيده قراءة النصب.

وأن حسن الوصف في: "غير المغضوب عليهم" إنما كان لاجتماع أمرين: الجنسية والوقوع بين الضدين، والثاني مفقود هنا، ولهذا لم يقرأ بالخفض صفة للمؤمنين إلا خارج السبع، لأنه وجه لها إلا الوصف، وقرئ : "مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ" بالجر صفة على اللفظ، وبالرفع على الموضع، وبالنصب على الاستثناء وهي شاذة، وتحتمل قراءة الرفع الاستثناء على أنه إبدال على المحل مثل: لا إله إلا الله، وانتصاب "غير" في الاستثناء على كلام المغاربة كانتصاب الاسم بعد إلا عندهم، واختاره ابن عصفور "(٤).

٢. في الكلام على (حتى):

قال في الكلام على حتى (٥): "زعم المغاربة أنه لا يجوز: ضربت القوم حتى زيداً ضربته، بالخفض ولا بالعطف، بل بالرفع أو بالنصب بإضمار فعل؛ لأنه يمتنع جعل ضربته توكيداً لضربت القوم.

قال: وإنما جاز الخفض في حتى نعله؛ لأن ضمير ألقاها للصحيفة، ولا يجوز أن يقدر على هذا الوجه أنه للنعل، ولا محل للجملة الواقعة بعد حتى الابتدائية خلافاً للزجاج، وابن دستويه، زعماً أنها في محل جر بحتى ويرده أن حروف الجر لا تعلق عن العمل، وإنما تدخل على المفردات، أو ما في تأويل المفردات، وأنهم إذا أوقعوا بعدها أن كسروها فقالوا: مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه، والقاعدة أن حرف الجر إذا دخل على أنَّ فتحت همزتها، نحو: "ذُلِكَ بأنَّ اللَّهَ هُوَ الْحُقُّ "(٢).

^{(&#}x27;) سورة النساء، الآية: ٩٥.

^(ٔ) سورة النساء، آية: ٦٦.

^{(&}quot;) سورة الأعراف، الآية: ٥٩.

^() مغنى اللبيب، ابن هشام، ١/٩/١ .

^(°) مغنى اللبيب، ابن هشام، ١٤٠/١ - ١٤٩.

^() سورة الحج، الآية: ٦.

٣. في الكلام عن الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة:

ذكر ابن هشام الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة ثم وصل إلى الفرق العاشر قائلاً:" العاشر: إنه يجوز إتباع معموله بجميع التوابع، ولا يتبع معمولها بصفة، قاله الزجاج و متأخرو المغاربة، ويشكل عليهم الحديث في صفة الدجال: "أعور عينه اليمني"(١).

مهما: ورد اسم النحوي الأندلسي"السهيلي" في بعض مؤلفات ابن هشام ومن ذلك ما ورد حول "مهما" حيث قال ابن هشام: "وأما (مهما) فزعم الجمهور إنها اسم، بدليل قوله تعالى: "مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ "(٢). فالهاء من "به" عائدة عليها، والضمير لا يعود إلا على الأسماء، وزعم السهيلي وابن يسعون أنها حرف، واستدلا على ذلك بقول زهير:

وَمَهِما تَكُن عِندَ اِمْرِئٍ مِن خَليقَةٍ ﴿ وَإِن خَالَهَا تَخْفَى عَلَى الناسِ تُعلِّم (٢)

وتقرير الدليل أنهما أعربا "خليقة" اسماً لتكن، و"من" زائدة؛ فتعين خلو الفعل من الضمير، وكون "مهما" لا موضع لها من الإعراب؛ إذ لا يليق بها هاهنا لو كان لها محل إلا أن تكون مبتدأ، والابتداء هنا متعذر، لعدم رابط يربط الجملة الواقعة خبراً له، وإذا ثبت أن لا موضع لها من الإعراب؛ تعين كونها حرفاً. والتحقيق أن اسم"تكن" مستتر، و"من خليقة" تفسير لمهما، كما أن "من آية" تفسير لـ"ما" في قوله تعالى: "مَا نَسَخْ مِنْ آيَةٍ"(٤)، و"مهما" مبتدأ، والجملة خبر"(٥).

نماذج لخلاف ابن هشام لبعض النحاة:

هنا سأقوم بذكر نماذج لخلاف ابن هشام لأحد أعلام المدرسة البصرية وهو الزمخشري، كما سأورد نموذج لخلافه للكسائي الكوفي، وأبو حيان الأندلسي.

^{(&#}x27;) مغني اللبيب، ابن هشام، ١/٨٦.

⁽٢) سورة الأعراف، الآية: ١٣٢.

^{(&}quot;) شرح المعلقات السبع، الزوزني، ص: ۲۰۷.

⁽١) سورة البقرة، الآية:١٠٦.

^(°) شرح قطر الندى، ابن هشام، ص: ۳۱-۳۲.

بعض ما خالف فيه ابن هشام الزمخشري:

إن المتتبع لذكر الزمخشري في مؤلفات ابن هشام وخاصة المغني يلحظ أن النقول التي وجه إليها ابن هشام النقد وخالفه فيها أكثر من تلك التي ارتضاها واستحسنها وسأكتفى بعرض بعض منها كنماذج:

- ١. ما جاء حول اعتراض الواو بين الموصوف وصفته، حيث قال ابن هشام: "ما يمنع وصفية كانت متعينة لولا وجود المانع، ويمتنع فيه الاستئناف، لأن المعنى على تقييد المتقدم، فتعين الحالية بعد أن كانت ممتنعة، وذلك نحو قوله تعالى: "وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ حَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَن تُجُبُوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌ لَّكُمْ "(١)، "أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ "(١)،... ثم أكمل ابن هشام قائلاً: "والمعارض فيهن الواو، فإنها لا تعترض بين الموصوف وصفته، خلافاً للزمخشري ومن وافقه "(٢)...
- ٢. وصف ابن هشام الزمخشري بالسهو عندما أعرب قوله تعالى(مقامُ إبراهِيم) عطفاً على (آياتٍ بينات) من قوله تعالى: "فيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ" لأن البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره، حيث يقول: "...وأما قول الزمخشري: إن (مقام إبراهيم) عطف على (آيات بينات) فسهو "٥٠).
- ٣. وقد يصفه ابن هشام أحياناً بالوهم، وقد ورد ذلك في الباب الخامس حيث قال: "ومن الوهم في ذلك قول الزمخشري في قراءة ابن أبي عبلة "إِنَّذَٰلِكَ لَحَقُّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ "(١)، بنصب تخاصم إنه صفة للإشارة، وقد مضى أن جماعة من المحققين اشترطوا في نعت الإشارة الاشتقاق كما اشترطوه في غيره من النعوت... "(٧). ونسب إليه الوهم مرة أخرى، وذلك في موضع أن يكون البدل تابعاً للمضمر حيث قال: "وأما البدل فيكون تابعاً للمضمر بالاتفاق نحو: "وَنَرِثُهُ مَا

^{(&#}x27;)سورة البقرة، الآية: ٢١٦.

⁽١) سورة البقرة، الآية: ٢٥٩.

^{(&}quot;) المغنى، ابن هشام، ٢/ ٩٦٦ ٩٦ ٤٩٧.

^() سورة آل عمران، الآية: ٩٧.

^(°) المغني، ابن هشام، ۹۹/۲.

^(ٔ) سورة ص، الآية: ٦٤.

⁽۲) المغني، ابن هشام، ۲/،۲۳.

يَقُولُ"(۱)، "وما أَنسَانِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ"(۲) وإنما امتنع الزمخشري من تجويز كون "أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ"(۳)، بدلاً من الهاء في (به) توهماً منه أن ذلك يخل بعائد الموصول، وقد مضى رده"(٤).

ومنه أيضاً، ما ورد في الباب الخامس من المغني، ذكر بعض ما وقع فيه الوهم للمعربين: ومن الوهم قول الزمخشري في "مَلِكِ النَّاس، إِلَهِ النَّاسِ" (٥)، إنهما عطفا بيان، والصواب أنهما نعتان (٦).

- يرى ابن هشام أن جار الله الزمخشري قد غلط عندما جوز مصدرية (ما) في قوله تعالى: "وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أُتْرِفُوا فِيهِ" (٧)، مع إنه قد عاد عليها الضمير، والصحيح في نظر ابن هشام أن (ما) موصولة لا مصدرية (٨).
- ٥. ومن مظاهره نقله عن الزمخشري مستصحباً هذا النقل بقوله (خلاف الظاهر)، وقد ورد ذلك عند ابن هشام في المغني حيث قال: "قول الزمخشري في الآية:" وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا الْمُرَأَتَكَ" (٩): إن من نصب قدّر الاستثناء من "فأسر بأهلك" ومن رفع قدّره من "ولا يلتفت منكم أحد" (١٠) ويُرد باستلزامه تناقض القراءتين؛ فإن المرأة تكون مسرى بها على قراءة الرفع، وغير مسرى بها على قراءة النصب، وفيه نظر... "(١) ثم واصل ابن هشام حتى قال: "فقول الزمخشرى في الآية خلاف الظاهر "(٢).

^{(&#}x27;) المغني، ابن هشام، ٢/٢٦٥.

^{(&#}x27;)سورة الكهف الآية: ٦٣.

^{(&}lt;sup>"</sup>) سورة نوح، الآية: ٣.

⁽ أ) المغنى، ابن هشام، ٢/٢٥.

^(°)سورة الناس، الآية: ٢-٣.

⁽١) المغني، ابن هشام، ٢/٣٥٣.

 $[\]binom{v}{}$ سورة هود، الآية: ١١٦.

^(^) المغنى، ابن هشام، ١/٣٣٦.

^() سورة هود، الآية: ٨١.

^{(&#}x27;`) سورة هود، الآية: ٨١.

^{(&#}x27;) المغنى، ابن هشام، ٢/٥٨٦.

⁽۲) المغني، ابن هشام، ۲/م۸۸.

٦. ونجد أن ابن هشام يرد على الزمخشري رداً قوياً معتمداً على التحليل المنطقي ومقارعة الحجة ومن ثم الدليل، ومثال ذلك قول ابن هشام: "ولا تفيد لن النفي خلافاً للزمخشري في كشافه ولا تأبيده خلافاً له في أنموذجه، وكلاهما دعوى بلا دليل. قيل لو كانت للتأبيد لم يقيد من فيها باليوم في "فَلَنْ أُكلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا "(١)،

ولكان ذكر الأبد في "وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا"(٢)، تكراراً والأصل عدمه"(٣). وهنا نجد أن ابن هشام جاء برداً قوياً وبمخالفة صريحة للزمخشري وذلك من خلال قوله(أن الأصل عدمه)؛ أي عدم إفادة لن توكيد النفى.

٧. ناصب (إذا) الفجائية:

اختار الزمخشري رأي الزجاج في أن (إذا) الفجائية ظرف زمان، وذهب إلى أن عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة، ففي قوله تعالى: "ثمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ" والتقدير عنده: إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون"، والتقدير عنده: إذا دعاكم فاجأتم الخروج من ذلك الوقت (٥)، وقد رد ابن هشام هذا الرأي، وقال: إنه لا يعرف هذا لغير الزمخشري، وإن ناصب (إذا) هذه عند من يقول بظرفيتها هو الخبر المذكور في نحو (خرجت فإذا زيد جالس) أو المقدر في نحو: (خرجت فإذا الأسد) أي حاضر وإذا قدرت أنها الخبر فعاملها مستقر أو استقر (7).

٨. ومن خلافات ابن هشام للزمخشري أيضاً ما ورد حول "لن".

قال ابن هشام: "ولا تفيد لن توكيد النفي خلافاً للزمخشري في كشافه، ولا تأييده خلافاً له في أنموذجه، وكلاهما دعوى بلا دليل"(١)، يصف ابن هشام كلام الزمخشري حول "لن" بأنه دعوى بلا دليل.

^{(&}lt;sup>'</sup>) سورة مريم، الآية:٢٦.

^() سورة البقرة، الآية: ٩٥.

^{(&}quot;) المغني، ابن هشام، ١/٣١٣.

^() سورة الروم، الآية: ٢٥.

^(°) الكشاف، الزمخشري،٣/٣٤.

⁽٦) المغني، ابن هشام، ١/ ١١٣.

⁽۱) المغنى، ابن هشام، ۳۱۳/۱.

وهكذا — من خلال ما ذكرت من اعتراضات ابن هشام على الزمخشري ورد أقواله – وما قدمت به أولاً من نماذج ارتضاها وقبلها واستحسنها يتضح مدى شغف ابن هشام وتتبعه لهذا العالم الجليل جار الله الزمخشري وكتابه الكشاف ومبلغ ما أثاره في الفكر النحوي من آثار قوية إيجاباً وسلباً (۱). فابن هشام ليس ناقلاً فحسب بل ينقل لنتقد ويوجه ببيان وجوه الضعف أو القوة فيما ينقله واختيار أنسب الأقوال وأليقها، حسب اجتهاده؛ فهو يناقش ويحلل ليثرى، ويؤاخذ ليصحح، ويخطئ ليصوب ويصحح.

نماذج من خلافات ابن هشام للكسائي:

- 1. نجد أن ابن هشام يفسد قول الكسائي أحياناً ومن ذلك ما جاء في رافع المضارع: " أجمع النحويون على أن الفعل المضارع إذا تجرد من الناصب والجازم كان مرفوعاً، كقولك: "يقوم زيد، ويقعد عمرو" وإنما اختلفوا في تحقيق الرافع له، ماهو؟...وقال الكسائي: حروف المضارعة،..."(٢)، ثم يرد ابن هشام قول الكسائي قائلاً: "ويفسد قول الكسائي أن جزء الشيء لا يعمل فيه"(٣).
- ٢. نجد أن ابن هشام أحياناً يرد رأي الكسائي ويسميه بالزعم ومن ذلك ما ورد في مبحث المفعول به، وفي معرض حديثه عن إضماره وجوباً قال: "و قد يضمر وجوبا في مواضع: منها باب الاشتغال، و حقيقته: أن يتقدم اسم، و يتأخر عنه فعل أو وصف صالح للعمل فيما قبله، مشتغل عن العمل فيه بالعمل في ضميره أو ملابسه. فمثال اشتغال الفعل بضمير السابق "زيدا ضربته" و قوله تعالى: "و كُلَّ إنسانٍ أَلْزَمْناهُ "(۱) و مثال اشتغال الوصف "زيدا أنا ضاربه، الآن أو غدا".

⁽') ينظر النحو والتفسير، إبراهيم عبد الله، 7/7 .

 $^{(^{\}dagger})$ شرح قطر الندی، ابن هشام، ص $(^{\dagger})$

^{(&}quot;) شرح قطر الندى،ابن هشام، ص٤٧.

^{(&#}x27;) سورة الإسراء، الآية ١٣.

و مثال اشتغال العامل بملابس ضمير السابق "زيدا ضربت غلامه" و "زيدا أنا ضارب غلامه، الآن أو غدا" فالنصب في ذلك و ما أشبهه بعامل مضمر وجوبا؛ تقديره: ضربت زيدا ضربته، و ألزمنا كل إنسان ألزمناه إنما كان الحذف هنا واجبا لأن العامل المؤخّر مفسّر له، فلم يجمع بينهما.

هذا رأي الجمهور، وزعم الكسائي أن نصب المتقدم بالعامل المؤخر على إلغاء العائد^(١)... ثم قال والرد على الكسائي :"بأن الشاغل قد يكون غير ضمير السابق، كـ"ضربت غلامه" فلا يستقيم إلغاؤه"(٢).

٣. يرى ابن هشام على أن(من) تأتي على خمسة أوجه: شرطية نحو"من يعمل سوءاً يجز به"(٣)، واستفهامية نحو: " من بعثنا من مرقدنا"(٤)، وموصولة نحو: "ألم تر أن الله يسجد له من في السماوات

والأرض "(٥)، تكون نكرة موصوفة، ولهذا دخلت عليها (رب) في قوله:

رُبَّ من أنضجتُ غيظًا قلبه قد تمنى ليَ موتًا لم يُطعْ (٦)

فهنا جاءت (من) نكرة موصوفة، ودخلت عليها (رب) وكذلك في قول حسان:

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا رَحُبُّ النَّبِيّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا (٧)

ف(من) هنا من المحتمل كونها نكرة موصوفة، أو موصولية.

إذن- هذا هو رأي ابن هشام في أوجه مجيء (من) وهو بذلك يخالف الكسائي في الوجه الأخير حيث يرى الكسائي أنها لا تكون نكرة إلا في موضع يخص النكرات أي كأن تقع بعد (رب) أو في محل الحال أو التمييز مثلاً وخرّج تلك الشواهد على الزيادة، فرد عليه ابن هشام بأن ذلك لم يثبت "(١).

^{(&#}x27;) شرح شذور الذهب، ابن هشام، ۲٤٣ - ۲٤٣.

⁽۲) شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص۲٤٣.

^{(&}quot;)سورة النساء الآية: ١٢٣.

⁽ أ) سورة يس، الآية: ٥٢.

^(°) سورة الحج، الآية: ١٨.

⁽١) نماية الأرب في فنون الأدب، النويري، ٢٧٠/١

 $^{(^{\}vee})$ خزانة الأدب،البغدادي، $(^{\vee})$.

⁽۱) المغنى، ابن هشام، ۱/۹۵۳.

عند حدیثه عن (خلا) بین ابن هشام أن من معانیها أن تكون فعلاً متعدیاً، فإن لم تسبق برما) المصدریة جاز اعتبارها حرف جر فیكون ما بعدها مجروراً، وجاز اعتبارها فعلاً ماضیاً، وما بعدها منصوب على المفعولیة، فإذا سبقت ب(ما) المصدریة تعینت فعلیتها كقول الشاعر:

أَلا كُلُّ شيءٍ ما خَلا اللهُ باطِل ، وكلُّ نعيم لا مَحالة زائِل (١)

وأجاز الكسائي الجرفي هذه الصورة على تقدير (ما) زائدة – فرد عليه ابن هشام بفساد هذا الرأي وعدم صحته؛ لأن (ما) لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده (يعني الجار) نحو "عَمَّا قَلِيلٍ"(٢)، "فبما رحمة"(٣)، وإن ورد شيء من ذلك عن العرب فهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه"(٤).

عندما ساق ابن هشام قصة الرشيد حين كتب ذات ليلة إلى أبي يوسف القاضي صاحب أبي حنيفة يسأله عما يلزم القائل إذا رفع لفظة (ثلاث) وإذا نصبها في قوله:

إِنْ تَرْفُقِي يَا هِنْدُ فَالرِّفْقُ أَيْمَنُ ,وَإِنْ تَخْرِقِي يَا هِنْدُ فَالْخِرْقُ أَشْأَمُ. (٥) فَأَنْتِ طَلَاقٌ وَالطَّلَاقُ عَزِيمَةٌ , ثَلَاثٌ وَمَنْ يَخْرِقْ أَعَقُ وَأَظْلَمُ

ثم حكى أن أبا يوسف قال: إن هذه مسألة مشتركة بين النحو والفقه ولا آمن الخطأ إن قلت برأيي، فأتيت الكسائي وهو في فراشه وسألته، فأجاب بأنه إذا رفع لفظة (ثلاث) طُلقت طلقة واحدة وإن نصبها طُلقت ثلاثاً، فكتب بذلك إلى الرشيد فأرسل إلى بجوائز فوجهت بها إلى الكسائي^(٦).

لكن ابن هشام ناقش هذه القضية وأبدى رأيه فيها، ورأى أن الصواب في أن كلا من الرفع والنصب محتمل لوقوع الثلاث ولوقوع الواحدة، ثم يبدأ في توضيح وجهة نظره إلى أن يصل إلى صحة رأيه وقصور رأي الكسائى.

^{(&#}x27;)خزانة الأدب، البغدادي، ٢٤٤/١.

⁽٢)سورة المؤمنون، الآية: ٤٠.

^{(&}quot;)سورة آل عمران، الآية: ١٥٩.

⁽٤) المغني، ابن هشام، ١٥٣/١.

^(°) مجهول القائل.

⁽٦) المغني، ابن هشام ، ١/ ٦٤.

أورد ابن هشام في شرح قطر الندى خلافاً آخر للكسائي وذلك في معرض حديثه عن أحكام اسم الفعل حيث قال: "أنه لا يتأخر عن معموله؛ فلا يجوز في "عليك زيداً" بمعنى ألزم زيداً، أن يقال: "زيداً عليك، خلافاً للكسائي، فإنه أجازه محتجاً بقوله تعالى: "كتاب الله عليكم "(۱)، زاعماً أن معناه: عليكم كتاب الله، أي ألزموه (۲). وذكر أيضاً خلافاً آخر في حكم اسم الفاعل حيث قال: ومن أحكامه: أنه لا ينصب الفعل بعد الفاء في جوابه؛ فلا تقول: "مكانِك فتحمدي، وصه فنحدثك" خلافاً للكسائي.

وخلافه للكسائي واضح كما ورد، وقد وصف قوله هذا بالزعم.

هذه بعض المسائل التي خالف فيها ابن هشام الكسائي وهي كثيرة ولكننا أكتفينا بمذه النماذج لنتعرف على بعض مواقفه من العلماء كما أسلفنا.

موقف ابن هشام من أبي حيان

أبو حيان هو: أثير الدين مُحَّد بن يوسف بن علي بن يوسف الغرناطي الشهير بأبي حيان الأندلسي، إمام جليل وعالم كبير ومرجع في العربية وعلوم الشريعة، له دراية ببعض اللغات الأعجمية وله مؤلفات عديدة أشهرها: البحر المحيط، وارتشاف الضرب من لسان العرب، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل، وغيرها $(ت:0.5)^{(7)}$. إذاً هو من أبناء القرنين السابع والثامن فقد عُمّر تسعين عاماً (5.0 - 0.5) قضى حياته في التعلم والتعليم والتأليف حتى قيل عنه (وكان أمير المؤمنين في النحو، والشمس السافرة شتاء في يوم الصحو والمتصرف في هذا العلم) (3.0).

وما يعنيني هنا موقف ابن هشام من هذا العالم الجليل أبي حيان الأندلسي- إنّ المتأمل في مؤلفات ابن هشام وخاصة المغني يتضح له بجلاء أن العلاقة بين هذين الإمامين لم تكن على وفاق، بل كانت بينهما جفوة، أو شبه جفوة، وإن الإنسان ليقف حائراً في تعليل هذا التحامل من ابن هشام على أبي حيان،

^{(&#}x27;) سورة النساء، الآية: ٢٤.

⁽۲) شرح قطر الندى، ابن هشام، ص۲۱۹.

^{(&}lt;sup>۲</sup>) بغية الوعاة، السيوطي، ٢٣١/١- ٢٣٢. المرزباني، مُحَلَّد بن عمران المرزباني، معجم الشعراء، تحقيق: ف. كرنكو، دار الكتب العلمية-بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م، ٥/ ٣١٤.

⁽ 1) بغية الوعاة، السيوطي، 1 / 1 . الإعلام، الزركلي، 1 / 1

وانحرافه عنه، فابن هشام لم يلازمه، ولم يقرأ عليه؛ وإنما سمع منه ديوان صاحب الحوليات زهير بن أبي سلمى، ولا يكاد ابن هشام يذكر أبا حيان في مصنفاته إلا راداً له أو معترضاً عليه، حتى قال عنه ابن حجر: "وكان كثير المخالفة لأبي حيان، شديد الانحراف عنه "(۱)، وتتضح شدة النفور بينهما عندما ينكر ابن هشام أستاذيته، ولا يعتبره شيخاً له، وما ورد في المغني عن أبي حيان يصور هذه العلاقة غير الطيبة، فهو مثلاً عندما يتناول بالحديث إحدى المناسبات التي جمعت بينه وبين أبي حيان، يذكر أن أبا حيان سأله عن مسألة نحوية فيسأله عن إعراب بيت فيستعظم الجواب، قال في المغني (۱) (...وسألني أبو حيان وقد عرض اجتماعنا – علام عطف بـ (حقلد)؟ في قول زهير:

قلت: حتى أعرف ما الحقلد؟ فنظرناه فإذا هو سيء الخلق- فقلت: هو معطوف على شيء متوهم؛ إذ المعنى: ليس بمكثر غنيمة، فاستعظم الأمر.

ولنتأمل بدقة في قول ابن هشام (وقد عرض اجتماعنا) فهو حريص أن يفهم القارئين والسامعين أن سؤال أبي حيان له لم يكن سؤال شيخ لتلميذه، بل هو اجتماع طارئ، ولقاء عابر ليس إلا.

وقف ابن هشام موقف الند المتحدي لأبي حيان حيث انتقد مؤلفاته، وقد قام ابن هشام بشرح كتابين صغيرين لابن هشام لأبي حيان، بحدف الانتقاص منه والرد عليه، وهما: كتاب "الشذا في أحكام كذا" وكتاب اللمحة البدرية في علم العربية" وقد أعترض ابن هشام أبي حيان كثيراً في هذين الكتابين وفي أغلب مؤلفاته. ونجد أنَّ هذا الوضع المتوتر بينهما قد استمر حتى وفاة أبي حيان، وذلك لأن ابن هشام ألف مغنيه سنة (٥٦هه)(١)، ووفاة أبي حيان سنة (٥٩هه)(١)، وكانت مواقف ابن هشام تنبئ عن تنكره لأبي حيان، فجميع النقول عنه تقريباً، ما ذكرها إلا لتكون عرضاً لأخطائه، وحرصاً منه على

^{(&#}x27;) بغية الوعاة، السيوطي، ٢٣٣/١.

⁽۲) المغني، ابن هشام، ۲/۲.

^{(&}quot;) مقاييس اللغة، ابن فارس، ١١٦/٢.

⁽٤) بغية الوعاة، السيوطي، ٢٣٣/١.

^{(&#}x27;) المرجع نفسه، ٢٣٣/١.

تضعيف آرائه وأقواله، وقد رد كثيراً منها، بل وقد علق في بعض الأحيان بألفاظ ساخرة أو موحية بالسخرية، ومن ذلك:

١. قال ابن هشام راداً على أبي حيان: في معرض حديثه عن أوجه (كل) وترد كل باعتبار كل واحد مما قبلها وما بعدها على ثلاثة أوجه فأما أوجهها باعتبار ما قبلها: ثم ذكر الوجه الثاني: قائلاً: والثاني: أن تكون توكيداً لمعرفة، قال الأخفش والكوفيون: أو لنكرة محدودة، وعليهما ففائدتهما العموم، وتجب إضافتها إلى اسم مضمر راجع إلى المؤكد نحو" فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ "(١)، قال ابن مالك قد يخلفه الظاهر كقوله:

كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكِ لَوْ أُجْزَى بِذِكْرِكُ مَيا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاس بِالقَمَرِ (٢)

وخالفه أبو حيان وزعم أن "كل" في البيت نعت مثلها في "أطعمنا شاة كل شاة" وليست توكيداً، وليس قوله بشيء؛ لأن التي ينعت بها دالة على الكمال لا على عموم الإفراد"(٣)، ويتضح الرد الحاد لابن هشام على أبي حيان وذلك بقوله"وليس قوله بشيء" فهو يتفه قوله ويصفه بأنه ليس شيء ولا يستحق حتى الرد عليه.

٢. ويرد قول أبي حيان في موضع آخر من تناوله لـ "كل" حيث قال وهذا الذي ذكرناه -من وجوب مراعاة المعنى مع النكرة - نص عليه ابن مالك ورده أبو حيان بقول عنترة:

جادَت عَليهِا كُلُّ عَيْنِ ثَرَّة فَتَرَكنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالدِرهَمِ (٤)

فقال "تركن" ولم يقل تركتَ؛ فدل على جواز "كل رجل قائم، وقائمون"

ثم رد عليهما ابن هشام قائلاً: "والذي يظهر لي خلاف قولهما"(١) وهو يعني ابن مالك وأبي حيان.

^{(&#}x27;) سورة ص، الآية:٧٣.

 $[\]binom{1}{2}$ المغني، ابن هشام، الشاهد رقم $\binom{1}{2}$ المغني، ابن هشام، الشاهد رقم $\binom{1}{2}$

^{(&}quot;) المرجع نفسه، ١/ ٢١٨ - ٢١٩.

⁽٤) المغنى، ابن هشام، الشاهد رقم ٣٢٦، ١/ ٢٢٢.

^{(&#}x27;) المغنى، ابن هشام ،١/٢٢/.

٣.وفي الباب السابع، قال ابن هشام: "وقال لي بعضهم: كيف تتوهم أنَّ ابن مالك اشتبه عليه الأمر في الاسم والفعل والحرف؟ فقلت: كيف توهم ابن مالك أن النحويين كافة غلطوا في قولهم: إن الفعل يخبر به ولا عنه، وممن قلد ابن ابن مالك في هذا الوهم أبو حيان "(١)، فهو يرى أن ابن مالك واهم وأن أبا حيان تابع له في وهمه هذا.

٤. وتزداد لهجة ابن هشام حدة مع أبي حيان عندما يرميه بالغلط في النقل، والغلط في الفهم كذلك في المسألة التالية: "قال أبو حيان في تفسير قوله تعالى: "وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ" (أوأجاز سيبويه: جاءني زيد ومن أخوك؟ العاقلان، على أن يكون (العاقلان) (العاقلان) وإنما قال: واعلم إنه لا يجوز (من عبد الله وهذا رفعت أو نصبت؛ لأنك لا تثني إلا على من أثبته وعلمته، ولا يجوز أن تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة (على الله على الله على الله وعلمته، ولا يجوز أن تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة (على الله على الله وعلمته الله واحدة).

ه. وأختم هذه النماذج من المؤاخذات على أبي حيان بما ذكره ابن هشام من أن الزمخشري قد جعل متعلق اللام كوناً خاصاً محذوفاً في قوله تعالى :"فطلقوهن لعدتمن" أي: مستقبلات لعدتمن، وقد رده أبو حيان متوهماً أن الخاص لا يحذف وقال: الصواب أن اللام للتوقيت، وحذف المضاف؛ لأن الأصل عنده – لاستقبال عدتمن، ثم عقب ابن هشام بقوله: (وقد بينا فساد تلك الشبهة) $^{(1)}$ ، ويقصد بما عدم جواز حذف الكون الخاص مع وجود الدليل عند جماعة من النحاة. إلى غير ذلك من النقول التي توضح تلك العلاقة غير الحميمة بينهما، ونجد أن هذه العلاقة في كل مؤلفات ابن هشام التي تعرضت لآراء أبي حيان تقوم على هذا المنهج المتعمد للبحث عن الأخطاء والهفوات التي وقعت من أبي حيان $^{(1)}$ ، فهو له بالمرصاد لم يهادنه إلا قليلاً،

^{(&#}x27;) المغني، ابن هشام، ٢/٩٦٧.

^() سورة البقرة، الآية: ٢٥.

^{(&}quot;) البحر المحيط، أبو حيان، ٧/ ١٥٠ - ١١١/١

^() المغنى، ابن هشام ٢/٥٥٨.

^(°) سورة الطلاق، الآية: ١.

⁽۱) المغني، ابن هشام، ۲/۷۱ - ۵۱۸.

 $^{(^{}V})$ نقلاً عن النحو وكتب التفسير، أبو حيان النحوي، $(^{V})$.

وقد انتقده كثيراً، ولم يترك له قولاً دون تزييف ونبذ هذا القول^(۱)، ولذا نجد أن ابن هشام لم يشر إلى مؤلفات أبي حيان كالبحر المحيط والنهر الماد، والارتشاف مع أنها من الكتب العظيمة التي تزخر بالعلوم النافعة.

ولعل السبب في كل ذلك كما ذكر الإمام الشوكاني في كتابه "البدر الطالع" فعلل هذا الموقف مرجحاً بطبيعة ميل ابن هشام الشديد إلى المنافسة في مجال النحو، وبالتالي محاولته مزاحمة من تفرد قبله "أبو حيان" بعلم النحو في عصره... "(٢).

ويضيف صاحب كتاب "المدارس النحوية" تعليلاً آخر وهو: "احتمال أن يكون السبب كامناً في المتعاض ابن هشام الشديد من تجاوز شيخه أبي حيان له في التقدير والإطراء، مع تخصيصه ذلك بالمقابل بابن عقيل دونه في المجلس. قال يروي الواقعة عن الصدفي قال... "وممن ظفروا بهذا التقدير تلميذه ابن عقيل. فقد قال عنه: "ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل" ولم يظفر ابن هشام على الرغم من صفاته النادرة وحسن استعداده بجزء من هذا التقدير الذي ظفر به ابن عقيل مما جعله،أي؛ -ابن هشام يشيد بابن المرحل (أحد شيوخه) ويحط في المقابل من قدر أبي حيان "(٣).

^{(&#}x27;) قليل من المواضع التي وافق فيها ابن هشام أبي حيان وقد حصرت له ثلاث مواقف من خلال المغني.

⁽٢) البدر الطالع، الشوكاني، ص٠٠٠.

[&]quot;) المدارس النحوية، شوقى ضيف، ص $^{"}$ 0 المدارس

الفصل الرابع: الترجيح النحوي

المبحث الأول: مفهوم الترجيح النحوي وتطوره وأسسه

المبحث الثاني: أنواع الترجيح النحوي

المبحث الثالث: أنواع أخرى من الترجيح

الفصل الرابع

الترجيح النحوي

المبحث الأول: مفهوم الترجيح النحوي وتطوره وأسسه

نستعرض في هذا المبحث مفهوم الترجيح النحوي، وتطوره وتأريخه ونشأته، وسنبدأ بمفهوم الترجيح من حيث اللغة والاصطلاح.

مفهوم الترجيح لغة:

قال صاحب معجم مقاييس اللغة: "الراء والجيم والحاء، أصل واحد يدل على رزانة وزيادة، يقال: رجح الشيء وهو راجح إذا رزن (١)، ويقال: "رجحت بيدي شيئاً وزنته ونظرت ما ثِقْلُهُ" (١)، الترجيح مصدر من رَجّح الشّيء يرجّح ترجيحاً، يقال: رَجَحَ الشّيء بيده: وَزَنَه، ونَظَرَ مَا يُتقله، والرَّاجح: الوَازن، وأَرْجَح الشّيء يرجّح ترجيحاً، يقال: ورَجَح الشّيء بيده: وَزَنَه، ونَظَرَ مَا يُتقله، والرَّاجح: الوَازن، وأَرْجَح الميزان أي: أَثْقله حتى مَال، ورَجَحَ في مُجْلسه يَرجُح: إذا ثَقُل فَلم يَخفُ (٣). وذكر صاحب القاموس الحيط: "رجح الميزان يرجح رجوحاً ورجحاناً مال وأرجح له ورجّح أعطاه راجحاً، وترجّح تذبذب (١) فالمعنى اللغوي العام الذي تدور حوله كلمة (رجح) جعل الشيء راجحاً، أي زائداً على غيره ومفضلُ عليه، ومنها أيضاً الرزانة والتفضيل والتذبذب والتقوية والميل والنظر إلى الثقل، وغيرها.

مفهوم الترجيح اصطلاحاً:

أما مفهوم الترجيح اصطلاحاً، فلم أعثر في كتب أصول النحو على تعريف محدد للترجيح بين الأدلة النحوية، لكننا يمكن أن نأخذ بعض الأقوال ونستنج منها اصطلاح الترجيح ومن ذلك قول ابن الأنباري:"إعلم أن الترجيح يكون في شيئين: أحدهما الإسناد، والآخر المتن. فأما الترجيح في الإسناد فأن يكون أحد الناقلين أعلم من الآخر. وأما الترجيح في المتن فكأن تكون إحدى الروايتين موافقة للقياس

⁽١) ابن فارس، أحمد بن فارس، مقاييس اللغة ،تحقيق:عبدالسلام هارون، ط١، القاهرة دار الفكر، ١٩٧٩م،مادة: (رجح).

^{(&}lt;sup>۲</sup>) ابن أبي حديد، عبدالحميد بن هبة الله الحسيني، شرح نهج البلاغة، تحقيق: مُجُّد إبراهيم،ط۱، دار الفكر بيروت، ۲۰۰۷م،مادة: (رجح).

^{(&}quot;) انظر لسان العرب لابن منظور، مادة :(رجح).

⁽٤) الفيروز أبادي، مجد الدين أحمد بن يعقوب القاموس المحيط، الهيئة العامة للكتاب المصرية، ط٣، ١٩٧٩م، مادة (رجح).

والأخرى مخالفة... وأما الترجيح في القياس فأن يكون أحدهما موافقاً لدليل آخر من نقل أو قياس" (١)، ومن قول الأنباري نستنتج أنه إذا تعارض دليلان في القياس فإن الترجيح يكون بتغليب أحدهما على الآخر من وجهين:

أن يرجح الدليل بمؤازرة دليل آخر يقويه ويسانده، أو أن يرجح الدليل بمؤازرة وصف تابع له.

أما الأصوليون فإنهم ينظرون إلى الترجيح من خلال دليل الترجيح نفسه؛ لأنهم وجدوا أن الأدلة قد تتعارض، والتعارض ، كما هو معروف، ليس في أصل الدليل، بل في نظر المرجح وهو نتيجة عن فهمه له، لذلك؛ فرقوا بين الأدلة في حال التعارض وأثبتوا مراتبها من جهة قوتها وضعفها وذكروا صفة الأدلة واختلافاتها وقالوا: الترجيح هو: "تقوية أحد الإمارتين على الأخرى لدليل" (١)، ويرى الرازي أن الترجيح هو: " تقوية أحد الطريقين على الآخر ليُعلم الأقوى فيعمل به ويطرح الآخر " عير أن هناك كثيراً ممن اعترض على تعريف الرازي قائلاً: إن الترجيح ليس تقوية الدليل وإنما هو بيان القوة الكامنة في الدليل (١)، لذا حاول البيضاوي (٥) أن يضع تعريفاً بعيداً عن الاعتراضات التي وجهت إلى تعريف الرازي: " فقال: "الترجيح هو تقوية أحد الأمارتين على الأخرى ليعمل به "١).

وجاء في معجم التعريفات بأن الترجيح هو: "إثبات مرتبة في أحد الدليلين على الآخر $^{(V)}$.

^{(&#}x27;) الأنباري، الأغراب في جدل الإعراب، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر بيروت، ط٢، ١٩٧١م، ص٥٥-٧٠٠.

⁽۲) التعریفات، الکفوي ، ص: ۷۸.

^{(&}lt;sup>٣</sup>)الرازي، فخرالدين نُجَّد بن عمر ابن الحسين الرازي، المحصول في علم الأصول، ت: د.طه جابر فياض العلواني، طبعة جامعة الإمام مُجَّد بن سعود الرياض، ط١، ٠٠٠ هـ، ١٩٨٠م، ٢٩/٢م.

⁽٤) عبدالمجيد مُحَدِّد إسماعيل السوسوة، منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث وأثره في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر، ٩٢ م، ٣٣٧.

⁽٥) تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيي السبكي و ولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب، توفي سنة ٧٨٠.. ترجمة المؤلف: في كتابه.

⁽أ) البيضاوي، تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي، المنهاج في شرح الإبحاج، دار الكتب العلمية بيروت ، ١٤١٦ه - ٩٥ ام، د.ط، ٢٠٨/٣ - ٢٠٩.

⁽٧) الجرجاني، على بن مُحَدَّد السيد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تحقيق: مُحَّد صديق المنشاوي، دار الفضيلة القاهرة، د.ط، د.ت، ص٥١.

ويعرف الآمدي الترجيح بأنه:" اقتران أحد الصالحين للدلالة على المطلوب مع تعارضهما بما يوجب العمل به وإهمال الآخر" (١)، ولعل تعريف الآمدي جامع لمصطلح الترجيح لأنه؛ يرى أن الترجيح هو اقتران دليلين وكل منهما صالح للاستدلال به، ولكن هناك تعارضاً بينهما فنعمل بالراجح ونترك الآخر. و مُلَّحَص ما أفادته هذه التعريفات أنها تدل على إجراء المعاني اللغوية السابقة في الشيئيين وهما هنا الدليلان محل الترجيح، وتعبيرهم الترجيح ببيان القوة أو إثبات المزية ليس ببعيد عن معانيه اللغوية من الزيادة والنظر إلى الثقل والميل والتفضيل والتقوية.

مفهوم الترجيح عند المفسرين والفقهاء:

لا يخفى على الباحثين تأثر النحاة بالأصوليين في كل أصول النحو من سماع وقياس واستصحاب حال وغيرها.. وإذا بحثنا هذا التأثر في تعريف الترجيح نجد أن هناك صلة كبيرة بين تعريفه عند علماء اللغة و عند علماء التعريفات عند علماء التفسير والفقهاء وغيرهم، من العلوم ذات الارتباط بأصول النحو، ومن تلك التعريفات نذكر:

الترجيح عند المفسرين: "هو تقوية أحد الأقوال في تفسير الآية لدليل، أو قاعدة تقويه، أو لتضعيف أو ردِّ ما سواه " (٢) أي؛ بمعنى تقوية أحد الأقوال في تفسير الآية لدليل يدل على قوته أو على ضعف ما سواه من الأقوال. والترجيح في الشرع هو: "اقتران الأمارة بما تقوى عليه معارضها، فيجب تقديمها للقطع عنها بذلك " (٦)، ومن تعريفات الفقهاء للترجيح أيضاً، تعريف البخاري وهو لكثير من الحنفية – "بأنه إظهار قوة لأحد الدليلين المتعارضين لو انفردت عنه لا تكون حجة معارضة " (٤). بعد أن أورد الباحث نماذج لتعريف الترجيحات لدى العلوم الأخرى يمكننا أن نصل إلى أن؛ الترجيح هو تقوية أحد الدليلين والعمل به، مع بقاء الثاني وعدم إبطاله.

⁽١) الآمدي، سيف الدين علي بن أبي علي بن مُجَّد الآمدي، الأحكام في أصول الأحكام ، طبعة دار الحديث المصرية القاهرة، د،ت ، د.ط،٤/٠٣.

⁽٢) السبت، خالد السبت، قواعد التفسير، دار ابن عفان-القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٥/١.

^{(&}quot;) الرهوبي، أبي زكريا يحي بن مُجَّد الرهوبي، تحفة المسئول في شرح مختصر منتهي السول، ط١، ٢٠٠٠م، ص٣٠٤.

⁽١) البخاري، كشف الأسرار، مكتبة الصنائع، د.ط، ١٣٠٧هـ،١١٩٨/

العلاقة بين المعنى اللغوي للترجيح والمعنى الاصطلاحى:

نلاحظ أن العلاقة بين المعنيين هي العموم، والخصوص المطلق، في اللغة على النقل ، والميلان والتغلب والتقوية، بينما هو خاص في اصطلاح الأصوليين ببيان قوة أحد الدليلين، أو إظهار قوة لأحد الدليلين على الآخر مثلاً.

نشأة الترجيح:

لم يقف الباحث حسب علمه، على زمن محدد لظهور الترجيح في كتب أصول النحو ولكن كما نعلم ،أن الخلاف والترجيح وجهان لعملة واحدة فحينما يوجد خلاف، يأتي ترجيح لرأي من الآراء التي أختُلِف فيها، لذا كان ظهور الترجيح مع ظهور أول خلاف وكما أورد سعيد الأفغاني فإن أول خلاف بين الكوفيين والبصريين ما أثبته سيبويه في (الكتاب) من حكاية أقوال (الكوفي) أبي جعفر الرؤاسي للخليل في القراءة على عيسى بن عمر جعلت بينهما نوعاً من الإنس سمح للخليل أن يطلب من الرؤاسي كتابه، فروى منه أقوال لتلميذه سيبويه، فأثبتها هذا في كتابه"(١).

ونجد نموذجا للترجيح ما ورد في كتاب الاقتراح للسيوطي: "وذلك كأن يستدل الكوفي على النصب بـ(كما) بقول الشاعر:

اسْمَعْ حديثًا كَمَا يوما تُحَدِّثَهُ عن ظهر غيب إذا ما سائلٌ سَأَلَا اللهُ

فيقول له البصري المانع للنصب: " الرواة اتفقوا على أن الرواية: كما يوماً تحدِّثُهُ

استدل به الكوفيون على أن (كما) تأتي بمعنى (كيما) ينصبون بها الفعل المضارع، ولا يمنعون جواز الرفع، وذهب البصريون إلى أن (كما) تأتي بمعنى (كيما) ولا يجوز نصب المضارع الواقع بعدها بها، لأن؛ الكاف في (كما) كاف التشبيه، أُدخلت على (ما)... وأما الترجيح في المتن فبأن يكون أحد النقلين على وفق القياس، والآخر على خلافه (١).

^{(&#}x27;) الأفغاني، سعيد الأفغاني، في أصول النحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، ١٤١٤هـ -١٩٩٤م،١٧٦.

⁽٢) البغدادي، خزانة الأدب، المرجع السابق، ٩١/٣ ه. ابن الأنباري،الإنصاف في مسائل الخلاف،ت: مُحِلَّد محي الدين عبدالحميد، ١٩٨٢م، ١٩٨٢م.

^{(&}quot;) الاقتراح، السيوطي، ص:٣٩٨.

التطور التاريخي للترجيح النحوي:

تطور الترجيح النحوي في الظهور علناً عندما انتقل العلم والعلماء من البصرة والكوفة إلى بغداد، ويصف ذلك الترجيح النحوي في الظهور علناً عندما انتقل العلم والعلماء من البصرة والكوفة إلى بغداد، ويصف ذلك سعيد الأفغاني قائلاً: "كانت بغداد حاضرة الخلافة العباسية هي السوق التي كان يروج فيها العلم والأدب، فكان يرتحل إليها العلماء من الأقطار كافة، كل يحمل إليها طابع بلده الخاص، أو بتعبير آخر مدرسة بلده في الفن المختص به، فالتقت لكل علم وفن ألوان وطوابع مختلفات، احتكت وتمازجت وكان منها ألوان جديدة مطبوعة بالسمة البغدادية العامة. وذلك ما كان النحو، فقد نشر الكوفيون فيها نحوهم وقصدها نحاة بصريون أيضاً، ونشأت طبقة جديدة في بغداد اختارت من المذهبين وكونت ما عُرف بالمذهب البغدادي" (أ) . إذاً تكون المذهب البغدادي نتاج ترجيحات آراء الكوفيين والبصريين، الذي أطلق عليه بعض علماء أصول النحو المحدثين (طور الترجيح) (أ)، وفيه يقول الشيخ الطنطاوي: "سلف أن أطلق عليه بعض علماء أصول النحو المحدثين (طور الترجيح) أن أساسه المفاضلة بين المذهبين: البصري والكوفي وإيثار المختار منهما. وأمعنوا في هذا الاختيار، فاصطفوا مسائل ذات بال مزيجاً من المذهبين" (أ) . فالاختيار والاصطفاء هنا هو الترجيح الذي نعنيه.

حتى تكتمل صورة التطور التاريخي للترجيح النحوي سنأخذ هنا نماذج من ترجيحات المدرستين المصرية والأندلسية في النحو، وذلك لأنهما تأسستا على استعراض أقوال السابقين من النحاة والمقارنة بين أقوالهم. الترجيح النحوي عند نحاة المدرسة المصرية:

تأسست المدرسة النحوية في مصر على استعراض أقول السابقين والمقارنة بينها، وقد ظهرت الدراسات النحوية في مصر في وقت مبكرٍ عقب الفتح الإسلامي (٤)، وتكاد المراجع تتفق على أن أول من أدخل الدراسات النحوية إلى مصر هو الوليد بن مُحِدٌ التميمي المشهور ب(ابن ولاد) وقد نشأ بمصر

^{(&#}x27;) الأفغاني، سعيد الأفغاني، في أصول النحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، ١٤١٤هـ - ٩٩٤ م،ص: ٢٢٩.

⁽٢) الطنطاوي، الشيخ مُحِّد الطنطاوي،نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف القاهر، ط٢، د.ت، ص١٨٥.

^{(&}quot;) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

^{(&}lt;sup>1</sup>) حسن، علي إبراهيم حسن، مصر في العصور الوسطى من الفتح العربي إلى الفتح العثماني، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٧م، ص: ٢٦.

ثم رحل إلى العراق وأخذ العلم عن الخليل بن أحمد، وبعد عودته اشتغل بتدريس النحو ونشر علم الخليل، وكان له عظيم الأثر في تقدم الدراسات النحوية في مصر $^{(1)}$ ، وقد شاركه في ذلك أبو الحسن الأعز، الذي أخذ العلم عن الكسائي إمام الكوفيين، وعلى ذلك نستطيع أن ندرك أن منهج النحويين في مصر قد اتصل في مراحله الأولى بمذهبي البصريين والكوفيين. ومن ذلك أن السيوطي كان كثيراً ما يأخذ بآراء البصريين ويقتفي أثرهم ويعتمد على أصولهم في ترجيحاته فتراه كثيراً ما يقول:" الأصح وعليه البصريين" $^{(7)}$ ، وهو بهذا يرجح مذهب البصريين، وأحياناً يستخدم مصطلحات البصريين ومن ذلك، مصطلح(الضمائر) $^{(3)}$ والكوفيون يسمونه الكناية، و(ضمير الشأن والقصة) $^{(0)}$ والكوفيون يسمونه المبنية أو الغايات، و(المضارع)) والكوفيون يسمونه الحلات المبنية أو الغايات،

ويعلق شوقي ضيف على أبي جعفر النحاس النحوي المصري قائلاً: "ومن يرجع إلى مختصره الذي سماه كتاب التفاحة في النحو... يجده يمزج في وضوح بين آراء البصريين والكوفيين، فهو في الصورة العامة للكتيب بصري، وهو في بعض آرائه وفي بعض المصطلحات كوفي، وقد يختار رأياً لقطرب أو للأخفش مخالفاً جمهور البصريين. ومن أول ما يلقانا في الكتيب مخالفاً لهم فيه ذهابه إلى أن الأسماء الخمسة :أباك وأخواتها معربة بحروف العلة نفسها متفقاً في ذلك مع قطرب وهشام من الكوفيين والزجاجي من البغداديين "أبي ويرى ضيف أيضاً أن مصر أخرجت نحاةً يوازنون ويرجحون بين المدرستين ولعل في ذلك كله ما يدل على أن مصر أخرجت نحوياً بغدادي النزعة في وقت مبكر فهو يمزج بين النحو البصري

(') طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، ص:٣٣٣.

⁽٢) همع الهوامع، السيوطي، ١٣٣/١.

^{(&}quot;) همع الهوامع، السيوطي، 1/1 ($^{\mathrm{T}}$) همع الهوامع، السيوطي، $^{\mathrm{T}}$

⁽٤) همع الهوامع، السيوطي، ١٩٠/١.

^(°) همع الهوامع، السيوطي، ٢١٨/١.

⁽أ) همع الهوامع، السيوطي، ١٠٢/١.

^{(&}lt;sup>۷</sup>) همع الهوامع، السيوطي، ۳۱/۱.

^(^) المدارس النحوية، شوقي ضيف ،ص: ٣٣٢. أبو جعفر النحاس، كتاب التفاحة في النحو، تحقيق: كوركيس عواد، مطبعة العايي-بغداد، د.ط، ١٩٦٥، ص: ١٥

والكوفي وهو ينفذ إلى آراء جديدة"(١)، كل ما سبق ذكره يؤكد ما أن المدرسة المصرية قامت على أكتاف البصرة والكوفة ترجح وتخالف ما تراه مناسباً ومتماشياً مع مناهج نحاتها ومع أدلتهم وآراءهم. وترجيحات المدرسة المصرية سنتطرق لها بالتفصيل في حينها ألا لأنها من موضوعات دراستنا هذه والتي تتحدث عن ترجيحات ابن هشام الأنصاري الذي يعد أحد أعمدة المدرسة المصرية في النحو.

الترجيح النحوي عند نحاة المدرسة الأندلسية:

كانت الأندلس ذات صلة وثيقة بالمشرق العربي فانتقل إليها كثير من علوم المشرق وآدابه، وكان النحو من بين تلك العلوم التي انتقلت إليها منه، وقد مر النحو في الأندلس بنفس المراحل التي مر بحا في المشرق العربي، إذ يقول أحمد أمين: "أما النحو فقد بدأ في الأندلس كما بدأ كما بدأ في المشرق عبارة عن قطعة مختارة فيها لفظ غريب يشرح، ومشكلة نحوية توضح، على النحو الذي نراه في أمالي القالي والكامل للمبرد، ثم ألفوا في مسائل جزئية، كما فعل أبو علي القالي نفسه في (فعلت و أفعلت) والمقصور والممدود)، وكما فعل ابن القوطية في كتاب (الأفعال)، فلما انتقل إلى الأندلس كتاب الكسائي وكتاب سيبويه ألف الأندلسيون في النحو في جميع الأبواب" (آ)، ثم أخذت دراسة النحو تزدهر منذ عصور الطوائف وأخذ نحاتها يخالطون جميع النحاة السابقين من بصريين وكوفيين، وإذا هم ينتهجون نحج الاختيار من آراء نحاة البصرة والكوفة، ويضيفون إلى ذلك اختيارات من آراء البغداديين وخاصة أبا علي الفارسي وابن جني (أ)، وإضافة إلى ذلك فقد عكف نحاة الأندلس على كتاب سيبويه حتى "صار كتابهم المقدس في العربية، وإليه تؤول فضيلة النهضة الأندلسية المغربية" (أومن اختياراتهم وترجيحاتهم ما ورد عن القاسم السهيلي الذي فضل قول سيبويه على الزجاجي حيث قال: "هذه العبارة على طولها واهية مردودة وعبارة سيبويه على إيجازها صحيحة ومفيدة" (آ)، ومن ترجيحات السهيلي أيضاً ما ورد أنه رجح

^{(&#}x27;) المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص: ٣٣٤.

٢ الفصل الخامس من البحث، وفيه ترجيحات ابن هشام الأنصاري والذي يمثل المدرسة المصرية في النحو.

^{(&}quot;) أمين، أحمد أمين، ظهر الإسلام، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م، ٧٠/٣.

⁽٤) المدارس النحوية، شوقى ضيف، ص: ٢٩١-٢٩٢.

^(°) نشأة النحو، مُجَّد الطنطاوي، ص:٢٢.

^{(&}lt;sup>†</sup>) أبوالقاسم السهيلي، نتائج الفكر في النحو،ت:عادل أحمد عبدالموجود وعلى مُحَّد معوض، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ٩٢ م،ص٩٤.

رأي سيبويه على رأي الأخفش في إحدى المسائل، مع أن رأي الأخفش هو الذي يثبت عند النظر، حسبما قال: "لولا الوحشة من مخالفة الإمام(أبي بشر) لنصرت قول الأخفش نصراً مؤزراً، وجلوت مذهبه في منصة التحقيق مفسراً، ولكن النفس إلى نصرة سيبويه أميل" (أ)، ومن خلال ما سبق نلاحظ أن ترجيحه الأول كان على أساس موضوعي، كون عبارة سيبويه أوضح من عبارة الزجاجي، أما ترجيحه في المسألة الثانية لم يكن لأسباب موضوعية بل كان تعصباً لمذهب سيبويه.

أسس الترجيح النحوي

اعتمد النحاة في ترجيحاتهم واختياراتهم للآراء النحوية على مجموعة من الأسس والمبادئ التي تقوي ما ذهبوا إليه، وقد اعتمدوا في ذلك على أدلة النحو والتي تعتمد على السماع والقياس، ويعتبران أهم ركنين في أصول النحو، وقد ملئت بهما كتب أصول النحو، وهنا سأتناول هذه الأسس باختصار ما أمكن ذلك:

أولاً: السماع:

السماع هو أول أصول النحو التي يعتمد عليها الأصوليون، وهو على درجة كبيرة من الأهمية، إذ يمثل الأساس الذي اعتمد عليه النحاة الأوائل في الاستدلال والاحتجاج ووضع قواعد النحو العربي، وقد عرفه الأنباري (٢) بقوله: "هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة "(١)

كما عرفه السيوطي قائلاً: "وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن وكلام العرب قبل بعثته وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً أو نثراً، عن مسلم أو كافر" (أنه المولدين الشريف، فهو القرآن الكريم، ثم الحديث الشريف، فهو أبلغ كلام بعد كلام الله عز وجل، إلا أنه لم يجد الاهتمام الكافي من النحاة، ومن أسباب ذلك ما أشار

⁽١) أبوالقاسم السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص:١٨٥.

⁽٢) هو أبي البركات عبدالرحمن كمال الدين بن مُحَّد الأنباري، ولد سنة ١٣٥هـ وتوفي سنة٧٧هـ.ترجمة المحقق سعيد الأفغاني.

^{(&}lt;sup>٣</sup>) ابن الأنباري،أبي البركات عبدالرحمن كمال الدين بن مُجَّد الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو،ت:سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية،١٣٧٧هـ -١٩٥٧م،ص: ٨١.

⁽١) الاقتراح، السيوطي ،ص: ٧٤.

إليه السيوطي بقوله: "وأما كلامه على فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جداً، وإنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضاً، فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى، وقد تداولها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه عباراتهم، فزادوا ونقصوا، وقدموا وأخروا، وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ" (١).

والمصدر الثالث للسماع هو كلام العرب وقد احتج النحاة بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم، شعرا ونثرا، ووضعوا ضوابط للأخذ بالمادة اللغوية، وعينوا قبائل معينة للأخذ منها، كما حددوا زمنا معينا للاحتجاج سمي فيما بعد بعصر الاحتجاج: "يقصد به عصر منتصف القرن الثاني الهجري، وبكلام أهل البادية حتى نهاية القرن الرابع الهجري (7)، وقد كان علماء النحو وخاصة علماء البصرة حريصين على انتقاء الأساليب الفصيحة، والشواهد الصحيحة " لقد سمعوا عن العرب كثيرا، ولكنهم لم يقبلوا كل ما سمعوا، ولم يعتمدوا كل ما روي لهم، ولم تقم قواعدهم على الرواية العابرة، أو البيت النادر أو القولة النابية، إنهم أرادوا أن يضعوا أسس علم، وأرادوا لهذه الأسس أن تكون قوية، فلا بد في شواهدها من أن تكون متواترة، أو قريبة من التواتر حتى ترسخ قواعدها فلا تزلزل، وحتى يقوى أساسها فلا يلين (7).

ونرى أن أهمية السماع هي في كونه الطريق الطبيعي للتعرف على اللغة ومعرفة خصائصها، ويُعدُ أقرب الطرق إلى ضبط العربية ومعرفة المستعمل منها؛ لأن اللغات في أصلها نقلية سمعية وأساس معرفتها السماع"(³). وهناك قواعد للاحتجاج بالسماع وقد وردت في كثير من كتب أصول النحو ونذكر منها: اللغات كلها حجة حجازية أو غيرها^(٥).

١٠٩ من المراب ال

^{(&#}x27;) الاقتراح، السيوطي ،ص٩٠٠.

⁽٢) شعبان،خالد سعد شعبان، أصول النحو عند ابن مالك، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧-٢٠٠٦.م، ص١١١.

⁽٣) السيد، عبد الرحمن السيد، مدرسة البصرة النحوية ، دار المعارف، الطبعة الأولى، ص١٤٦.

⁽٤) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص١٣٤.

⁽٥) الشاوي، يحي بن مُحَّد الشاوي، ارتقاء السيادة علم أصول النحو، تحقيق: عبد الرازق عبدالرحمن السعدي، مطبعة النواعير – الأنباري، د.ط، ١٩٩٠م، ص: ٥٣.

يقبل ما ينفرد به الفصيح، لاحتمال أن يكون سمع لغة قديمة باد المتكلمون بها. لا يحتج بمصنوع كما صنع فعال من أحاد إلى عشار ('). يقبل الفرد من الألفاظ الذي لم يوجد ما يوافقه ولا ما يخالفه كشنئي من شنوءة ('). لا يحتج في اللغة العربية بكلام المولدين والمحدثين. لا تشترط العدالة في العربي المروي عنه وإنما تشترط في الراوي. لا يجوز الاحتجاج بشعر ولا نثر لا يعرف قائله، إلا إذا رواه عربي ممن يحتج بكلامه، مخافة أن يكون لمن لا يوثق بفصاحته. ويتميز السماع بكونه دليلاً للقاعدة قبل استخدامها، وشاهداً على صحتها بعد ذكرها (').

ثانياً.القياس:

يأتي القياس وهو الأصل الثاني الذي اعتمده علماء العربية في تثبيت قواعدهم، وقد عرفه الأنباري بقوله: "اعلم أن القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياساً: قدرته ومنه المقياس أي المقدار " $^{(3)}$ ، وجاء في الإغراب في جدل الأعراب بأنه "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه " $^{(0)}$ ، ويكاد ظهور القياس مقترنا بعبدالله بن أبي إسحق الحضرمي الذي قيل عنه أنه هو: "أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل " $^{(7)}$ ، وكان إمام النحاة سيبويه من المهتمين بالقياس، ومن ذلك ما ورد في كتابه قوله: "إذا سميت رجلاً باسم فعلت به ما فعلت ب(ابن) إلا أنك لا تحذف الألف لأن القياس كان في (ابن) أن لا تحذف منه الألف كما لم تحذفه في التثنية " $^{(7)}$

و تأكيداً لأهمية القياس أيضاً ما جاء في الخصائص نقلاً عن الفارسي إذ يقول: أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة في القياس $^{(\Lambda)}$ ، ويرى الأنباري أن: "إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن

⁽١)) ارتقاء السيادة علم أصول النحو، الشاوي، ص:٥٢.

⁽٢) ارتقاء السيادة علم أصول النحو، الشاوي، ص٥٢.

^{(&}quot;) في أصول النحو، الأفغاني، ص: ١٠٤.

⁽¹⁾ لمع الأدلة، الأنباري، ص: ٩٣.

 $^{(^{\}circ})$ الأغراب في جدل الأعراب، الأنباري، ص: ٥٥.

⁽١) المزهر، السيوطي، ٣٩٨/٢. طبقات النحويين، أبوبكر الزبيدي، ص: ٣١.

^(°) الكتاب، سيبويه، ۲۰۰/۳.

^(^) الخصائص، ابن جني، ٢/٨٧.

النحو كله قياس ومن أنكره فقد أنكر النحو" (١٠٠ كل ما سبق يؤكد ما للقياس من أهمية لدى النحاة وعلماء اللغة.

أ- أركان القياس:

للقياس أربعة أركان هي: أصل وهو المقيس عليه، وفرع وهو المقيس، وحكم، وعلة جامعة $^{(7)}$ والشرط في المقيس أن لا يكون شاذاً خارجاً عن سنن القياس، ولا يشترط فيه الكثرة، فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس $^{(7)}$ ، " كما لا يقاس على الشاذ نطقاً، ولا يقاس عليه تركاً $^{(7)}$ ،

وينقسم المقيس عليه إلى نوعين :المطرد من المسموع عن العرب، والقواعد والأحكام النحوية التي وضعها النحاة (٥).

أما المقيس أي؛ (الفرع) فقد عبر عنه ابن جني بقوله: " ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول، وإنما سمعت البعض وقست على غيره" (٦).

العلة الجامعة؛ فالمقيس لا يلحق بالمقيس عليه إلا إذا كانت بينهما صلة، وهذه الصلة إما أن تكون علة، أو طرد (٢)،

ثم يأتي الركن الأخير وهو (الحكم) للمقيس نتيجة لإلحاقه بالمقيس عليه، وأحكام النحاة الناتجة عن القياس ستة أقسام هي: الواجب، والممنوع، والحسن، والقبيح، وخلاف الأولى، وجائز على السواء $^{(\Lambda)}$.

^{(&#}x27;) لمع الأدلة، الأنباري، ص: ٩٥.

⁽٢) الاقتراح، السيوطي، ص٢٠٨.

^{(&}quot;) الاقتراح، السيوطي، ،ص ٢٠٩. في أصول النحو، سعيد الأفغاني،ص: ١٠٨ - ١٠٩.

⁽١) الاقتراح، السيوطي،ص: ٢١٥.

^(°) على أبو المكارم،أصول التفكير النحوي، دار غريب للطباعة والنشر-القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م، ص٩٥.

⁽٦) الخصائص، ابن جني، ١/١ ٤٣١.

 $[\]binom{V}{}$ أصول التفكير النحوي، على أبو المكارم، ص: ۱۰۸.

^(^) أصول التفكير النحوي، على أبو المكارم، ص: ١١٥-١١٦.

وتمثيل لهذه الأركان، ما ورد عن السيوطي في الاقتراح وذلك في رفع ما يسم فاعله، فإنما حكم عليه بالرفع لأنه أسند الفعل إليه مقدماً عليه قياساً على الأصل وهو الفاعل، فالمقيس عليه الفاعل، والفرع ما لم يسم فاعله، والحكم الرفع والعلة الجامعة الإسناد (١) ومن هنا جاءت أنواع القياس النحوي.

ب - أنواع القياس النحوي حسب العلة الجامعة:

ينقسم القياس بحسب العلة الجامعة إلى ثلاثة أضرب، هي:

1. قياس العلة: وهو كما ورد عند الأنباري قوله: "أعلم أن قياس العلة أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل" (٢)، وهو يقوم على اشتراك المقيس والمقيس عليه في العلة التي تكون سبباً حقيقياً في ثبوت الحكم لطرفي القياس، ينقسم قياس العلة إلى ثلاثة أقسام هي:

أ. قياس المساوي: وفيه تكون العلة في الفرع والأصل سواء.

ب. قياس الأولى: وفيه تكون العلة في الفرع أقوى منها في الأصل.

ج. قياس الأدنى: وفيه تكون العلة في المقيس أضعف منها في الأصل.

٢. قياس الطرد: والطرد هو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة (7)، ومعنى كون الطرد جامعاً بين الطرفين ، الفرع والأصل ،أن يوجد الحكم في الطرفين مع فقدان العلة المناسبة (3).

٣. قياس الشبه: عرفه الأنباري قائلاً: "أعلم أن قياس العلة أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلّة التي علق عليها الحكم في الأصل (٥)، نجد أن العلاقة بين طرفي القياس في قياس الشبه، لا تعد أن تكون مجرد مشابحة، وليس هي السبب في ثبوت الحكم للمقيس عليه، مثلما في قياس العلة، فالحكم في المقيس عليه في قياس الشبه يثبت بعلة أخرى غير المشابحة" (١).

⁽١) الاقتراح، السيوطي، ص: ٢٠٨.

⁽٢) لمع الأدلة، الأنباري، ص:٥٠٥.

^{(&}quot;) لمع الأدلة، الأنباري، ص١١٠.

⁽٤) أصول التفكير النحوي، على أبو المكارم، ص: ١١١

^(°) الأنباري، لمع الأدلة المرجع السابق،ص: ١٠٧.

⁽٦) ابن مالك،أصول النحو عند ابن مالك، ت:خالد سعد مُجَّد عثمان، مكتبة الآداب:القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ -٢٠٠٦م، ص١٦٦٠.

ثالثاً. الإجماع:

أول من تطرق للإجماع هو ابن جني في قوله: "اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده إلا يخالف المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك يكون إجماعهم حجة عليه... "(١) ، يعنى البصرة والكوفة، ثم جاء السيوطي فلم يزد على ما قاله ابن جني، فقال: "والمراد به إجماع نحاة البصرة والكوفة"(١)،

وعلى ذات النهج ذهب المحدثون الذين كتبوا في أصول النحو فلم يخرجوا في تعريف الإجماع عما سبق ^(۱) ، إذ عرفه بعضهم بقوله: "اتفاق النحاة على أمر ما دون خلاف مذهبي أو فردي ينقض هذا الاتفاق المجمع عليه" (٤).

ويرى المبرد أن إجماع العرب حجة على من خالفهم، "...قد اجتمع النحويون على أن هذا لا يجوز، وإجماعهم حجة على من خالفه منهم (0,0)، وقال في موضع آخر رداً على استشهاد أحدهم بقول إعرابية: "لا يترك كتاب الله وإجماع العرب على قول إعرابية رعناء (0,0)

ويجوز الخروج عن الإجماع، كما قال بذلك ابن جني: هو يرى أن مقولة: "هذا جحر ضب خرب" قد أُجمع على أنها غلط وأنها من الشاذ الذي لا يحمل عليه، ولا يجوز رد غيره إليه، لكن يرى عكس ذلك؛ لأن في القرآن مثل هذا الموضع نيفاً على ألف موضع، ويجعله على حذف المضاف لا غير"(٢).

^{(&#}x27;) الخصائص، ابن جني، ١ /٢٤٧.

⁽۲) الاقتراح، السيوطي، ص: ۱۸۷.

^{(&}lt;sup>T</sup>) ينظر: مثلا: في أدلة النحو د.عفاف حسانين ص٢٦٧. أصول النحو د. مُحَّد خير الحلواني، ص١٢٧. مناهج الصرفيين ومذاهبهم، د. حسن هنداوي، المرجع السابق، ص٣٨١.

⁽٤) اللبدي، مُحَّد سمير اللبدي، معجم المصطحات النحوية والصرفية،مؤسسة الرسالة:بيروت، ط١، ٥٠٥هـ، ص٤٩.

^(°) المبرد، المقتضب ،ت: مُحَدّ عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت، ١٧٥/٢.

⁽١) الزجاجي، مجالس العلماء،ت: عبدالسلام هارون، الخانجي والرفاعي، ط٢، ١٤٠٣هـ، ص١١٩.

^(°) الخصائص، ابن جني، ۲۶۹/۱.

المبحث الثاني: أنواع الترجيح النحوي

يمكن تصنيف أنواع الترجيح النحوي حسب الدراسة إلى ما يلي:

أولاً: ترجيح سماع على سماع:

وذلك وفق القاعدة التي تقول: "إذا تعارض نقلان أُخذ بأرجحهما، والترجيح يكون في شيئين أحدهما: الإسناد، والآخر المتن "(١). إذا سيكون أمامنا نوعان من ترجيح السماع على سماع، هما:

الترجيح عن طريق المتن: ويكون بعدة أمور أهمها:

أ-ترجيح أحد السماعين لفصاحته: والسماع الأفصح هو الذي يكون على ألسنة الفصحاء من العرب الموثوق بعربيتهم، وهم له أكثر استعمالاً"(٢). ويأتي مصطلح الفصاحة كثيرا عند النحاة في الترجيح بين قراءتين، و لغة على لغة، ومن أمثلة ترجيح القراءتين ما ورد عن الزمخشري ترجيحه للقراءة المشهورة في قوله تعالى:" لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِي أَن يُصِيبَكُم "(٣)، على قراءة ابن كثير بضم الياء (يُجُرِمنكم)، إذ جعله (جارماً) أي (كاسياً).

ومن أمثلة ترجيح النحاة لإحدى لغات العرب على غيرها لفصاحتها، ما جاء عن سيبويه قوله: "أعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل: (رأيت زيداً): من زيداً؟، وإذا قال: (مررثُ بزيدٍ) من زيدٍ؟، وإذا قال هذا عبدالله قالوا: من عبدُالله؟ أما بنو تميم فيرفعون على كل حال وهو أفصح القولين"(٤).

ب-ترجيح السماع الذي يؤيد القياس: يكون الترجيح في المتن أيضاً بكون أحد النقلين وفق القياس والآخر على خلاف القياس⁽⁰⁾، وذلك لأنه "حينما تتعارض الروايتان فالرواية الراجحة هي التي يشهد لها القياس وتوافق النظائر "⁽¹⁾.

^{(&#}x27;) لمع الأدلة، الأنباري ،ص: ١٣٦.

⁽۲) الكشاف، الزمخشري، ۲/۳۳۰.

^{(&}quot;)سورة هود، الآية: ٩٨.

⁽¹⁾ الكتاب، سيبويه، ٢/٤١٤

^(°) لمع الأدلة، الأنباري، ص: ١٣٧

⁽أ) الحجة على القراءات السبع، الفارسي، ١/١٠-٢١٦.

ومن أمثلة ترجيح سماع على سماع لموافقة القياس، إنه قد يأتي الشيء على وجهين في كلام العرب فيؤخذ بالأكثر قياساً .ومن ذلك ما ورد عن سيبويه في قوله: "ونقول :هذه ناقة وفصيلها راتعين، وقد يقول بعضهم: هذه ناقة وفصيلها راتعان، وهذا شبيه بقول من قال: (كل شاة وسخلتها بدرهمين) وإنما يريد كل شاة وسخلة لها بدرهم، وهذه ناقة وفصيلها راتعين؛ لأن هذا أكثر في كلامهم وهو القياس والوجه الآخر قد قاله بعض العرب"(۱)، والوجه الآخر الذي يشير إليه سيبويه هنا هو الذي لا يوافق القياس.

ج. - ترجيح سماع على سماع لموافقة أحدهما للمعنى: يرى النحاة أن من عوامل ترجيح النصوص أن تكون ملائمة للمعنى، ومن ذلك ترجيح الأخفش للقراءة في قوله تعالى: "من المصدِّقين" من المصدِّقين" بتشديد (الصاد) فقال: "وليس للثقيل معنى، أنما معنى الثقيل (المتصدقين) وليس هذا بذاك المعنى، إنما المعنى هذا من (التصديق) وليس من (التصدُّق)"(").

ومن ذلك أيضاً ما ورد حول قول الله تعالى: "وَلاَ يَسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيماً. يُبَصَّرُونَهُمْ يَوَدُّ الْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِي مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذِ بِبَنِيهِ "(٤) ، فقد قرأ الكوفيون (ولا يسأل) بفتح الياء بالبناء للفاعل، لأنهم في شغل في أنفسهم عن أن يلقى قريب قريبه، فكيف أن يُسأل "(٥). وعليه ف(حميم) فاعل مرفوع. أما قراءة من قرأ (ولا يُسأل) فقد قرأ بها أبو عبيدة عن إسماعيل بن جعفر عن أبي جعفر وشيبة. وذكر ابن مجاهد أنها غلط (٦). وقال الفراء عن قراءة (يُسأل) بالبناء للمجهول: "ولست اشتهي ذلك؛ لأنه مخالف للتفسير؛ ولأن القُراء مجتمعون على يَسْأل "(٧).

٢. الترجيح عن طريق السند:

ويكون ترجيح سند سماع على سند سماع آخر بأمور عدة أهمها:

^{(&#}x27;) الكتاب، سيبويه، ٢/٢.

⁽٢) سورة الصافات، الآية: ٥٦.

^{(&}quot;) معاني القرآن، الأخفش، ١/ ٤٥١-٢٥٤.

^(ً) سورة المعارج، الآية: ١ - ١ ١

^(°) نحو القراء الكوفيين، خديجة المفتي، ص١٧٢.

⁽أ) ابن مجاهد، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، السبع في القراءات، دار المعارف-مصر، ط٢، ٠٠٠ هـ، ص: ٢٥٠.

^{(&#}x27;) معاني القرآن، الفراء، ٣/٨٤/.

أ-ترجيح الرواية المشهورة على غيرها: وهي أن يرجح النحوي أشهر الروايات وأقربها سنداً ومثال ذلك ما فعله البصريون (١)، حين قالوا إن (إن) المخففة من الثقيلة تعمل النصب في الاسم فيما يمنع ذلك الكوفيون (٢). وقد استدل البصريون بقول الشاعر:

وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَحْرِ كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ (٣)

حيث أعمل الشاعر (كأنْ) مخففة فنصب بها (ثدييه) وبقول الشاعر:

كأنْ وَرِيدَيْهِ رشاءاً خُلْبِ (١٤)

حيث أعمل (كأنْ) مخففة نصب بها (وريديه). وقد وردت رواية للشاهد الأول برفع (ثدييه)^(٥). وجاءت للشاهد الثاني رواية أخرى برفع (وريديه)^(٦). غير أن الأنباري يرجح روايتي النصب لأنهما المشهورتان^{(٧).}

ب-كثرة رواة أحد السماعين المتعارضين من رواة السماع الآخر: ويكون ذلك وفقاً للقاعدة التي تقول (^):"إذا تعارض منقولان فينبغي أن يرجح ما كثر رواته؛ لأن احتمال وقوع الغلط والكذب على العدد الأكثر، أقل من احتمال وقوعهما على العدد الأقل. يقول ابن جني :" والغلط إلى الواحد أسرع منه إلى الجمع"(^). ومن أمثلة الترجيح بكثرة رواة الشاهد ما ورد عن الأنباري في الإنصاف، استدلال الكوفيون على النصب ب(كما) إذا كانت بمعنى (كيما) كما في قول الشاعر:

^{(&#}x27;) منهم سيبويه والأخفش والأنباري ، الكتاب، سيبويه، ١٣٦/٢. معاني القرآن، الأخفش ٣٤١/٢. الإنصاف، الأنباري ، ٩٩/١.

⁽۲) الإنصاف، الأنباري، ۱۹٥/۱.

^{(&}quot;) الكتاب، سيبويه ، ٢/٠١. الإنصاف، الأنباري، ١٩٧/١.

⁽٤) خزانة الأدب، البغدادي، ٣٩٣/١٠.

⁽٥) الكتاب، سيبويه ، ١٣٥/١.

⁽٦) خزانة الأدب، البغدادي، ٩٥/١٠.

⁽٧) الإنصاف، الأنباري، ١٩٩/١.

⁽٨) لمع الأدلة، الأنباري، ص: ١٣٦.

⁽٩) المنصف، ابن جني ،١/١٦.

اسْمَعْ حديثا كَمَا يوما تُحَدِّثَهُ عن ظهر غيب إذا ما سائلٌ سَأَلَا (١).

فرد عليهم البصريون أن الرواة اتفقوا أن الرواية (كما يوماً تحدِّثُه) بالرفع، ولم يروه أحد بنصب (تحدثه) إلا المفضل بن سلمة، ومن رواه بالرفع كثيرون، ولذلك فلا ترجح رواية راوٍ واحدٍ، على رواية رواةٍ كثيرين المفضل بن سلمة، ومن رواه بالرفع كثيرون، ولذلك فلا ترجح رواية راوٍ واحدٍ، على رواية رواةٍ كثيرين المفضل بن سلمة الكثيرين أولى (٢).

ج- ترجيح رواية من عُرِف عنه العلم والحفظ والضبط على رواية غيره: ومن ذلك اختلاف الروايتين للبيت الواحد :أحدهما لسيبويه وهو:

ألاً أضْحَتْ حِبَالُكُمُ رِمَامًا وَأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمَامًا (٣)

حيث جعل الشاعر (أُماما) مرخمة في غير النداء لما اضطر، ويرفض المبرد هذه الرواية ،وينشد رواية أخرى للبيت هي:

وما عهد كعهدك يا(أماما)^(٤). على أن الشاعر رخم(أماما) للنداء. يقول الأعلم في البيت: (وأنحت منك شاسعة أماما). "الشاهد فيه ترخيم (أمامة) في غير النداء ضرورة، وتركها مفتوحة وهي موضع رفع ب (أضحت) كما في (أثالة)^(٥) والقول فيهما واحد، ولكن المبرد يرد هذا ويزعم أن الرواية فيه: وما عهد كعهدك يا أماما. ويرد محي الدين على ذلك بقوله: سيبويه أوثق من أن يتهم فيما رواه^(٢).

وهنا نرجح رواية سيبويه لأنه ثقة ولايتهم فيما رواه كما يقول أبو علي الفارسي: "إذا اختلفت الرواية وكان أحد الفريقين أضبط وعضَّد الضبط القياس كان الأخذ بما جمع هذين الوصفين أولى وأرجح "(٧). وهو ما سبق ذكره.

د- ترجيح الرواية المعروف إسنادها على الرواية التي لا يعرف إسنادها: ونجد ذلك حول ما ورد عن عن عباس بن مرداس في قوله:

⁽١) الإنصاف، الأنباري ،٥٨٨/٣٠.

⁽۲) المرجع نفسه، ۲/۲ ۹٥.

⁽٣) قائل هذا البيت؛ هو جرير بن عطية ، سيبويه، الكتاب ،٢٧٠/٢. البغدادي، الخزانة: ١/ ٣٨٩، وديوان جرير،ص ٥٠٢.

^(ً) الانتصاف مطبوع مع الإنصاف، مُحِدُّ محي الدين ، ٣٥٣/١.

^(°)الكتاب، سيبويه، ٢٧٠/٢.

⁽أ) الانتصاف مطبوع مع الإنصاف، مُجَّد محى الدين، ٣٥٣/١.

 $^{(^{}V})$ الحجة في علل القراءات السبع، أبو على الفارسي، $(^{V})$

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَع (١).

استدل به الكوفيون على جواز ترك صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر، على حين منع البصريون ذلك (٢). وبناءاً على شاهد الكوفيين ف(مرداس) منصرف، ولكنه مُنع من الصرف في هذا الشاهد، مما يجيز وقوع ذلك في ضرورة الشعر.

وقد جاء المبرد برواية أخرى للبيت هي:

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ (شيخي) فِي مَجْمَعِ (٣)

وقد تفرد بها المبرد، وهنا يعلق ابن مالك قائلاً: "وللمبرد إقدام في رد ما لم يرو، مع أن البيت يذكر (مرداس)، بنقل العدل عن العدل في صحيح البخاري ومسلم، وذكر (شيخي) لا يُعرف له سند صحيح، ولا سبب يدينه من التسوية، فكيف يرجح "(٤).

ثانيا: ترجيح السماع على القياس:

يعتبر السماع أهم الأدلة النحوية، وأعلاها رتبة، حسب ما يرى الأنباري حين عدَّ أقسام النحو فقال: "أقسام أدلة النحو ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب الحال ومراتبها كذلك "(٥).

في قوله: "ومراتبها كذلك" إشارة بينة إلى الأهمية الكبرى للسماع، ويليه القياس. وذلك لأن قواعد النحو وقياساتهم تؤخذ من استقراء كلام العرب فالقياس وحده غير كاف إذا لم يسنده السماع الصحيح... ويؤيد قولنا هذا ما ورد عند سيبويه، حيث يرى أن القياس دون تأييد السماع قياس مردود وذلك حين قال: "أما قول النحويين قد أعطاهوكي وأعطاهوني فإنما هو شيء كان، ولم تكلم به العرب، فوضعوا الكلام

⁽١) الإنصاف، الأنباري، ٩٩/٢. البيت لعباس بن مرداس في ديوانه، ص٨٤؛ خزانة الأدب، البغدادي، ١/ ٤٧، ١٤٨، ٣٥٣؛ والدرر ١/ ١٠٤. أبو عبيد البكري، سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، دار الكتب العلمية بيروت، د.ط، د.ت، ص: ٣٣؛ شرح التصريح، الأزهري، ٢/ ١١٩، وشرح المفصل ابن يعيش، ١/ ٦٨، والشعر والشعراء، ابن قتيبة ١/ ١٠٧، ٣٠٦، ٢/ ٢٥٢؛ لسان العرب، وابن منظور، ٦/ ٩٧ "ردس".

⁽٢) المرجع نفسه، ٢/٩٣٪.

⁽٣) الإنصاف، الأنباري، ٢/٥٠٠.

⁽٤) الكتاب، سيبويه، ٢٧٠/٢.

^(°) لمع الأدلة، الانباري، ص: ٨١.

في غير موضعه. وقياس هذا لو تكلم به العرب هيناً"(١). سيبويه يرى أن القياس غير مقبول ما لم تسنده نصوص سماعية.ويؤيد هذا ما ذهب إليه أبو حيان نقلاً من كتابه (التذييل والتكميل) ما قاله حول أولوية السماع وهو يتحدث عن مسألة (كذا) إذ قال: "فلما أطّلعنا على مذاهب الناس في هذه المسألة، لاختلافهم فيها، رجعنا عند الاختلاف إلى السماع من العرب فما وجدناه منقولاً عنهم أخذنا به، وما لم ينقل من لسائهم أطرحناه... فلا نثبت الأحكام بالقياس وإنما نثبتها بالسماع من العرب، ويكون في الأقيسة، إذ ذاك تأنيس وحكمة لذلك السماع "(٢).

أما السيوطي فيقدم السماع على غيره من الأدلة ويرى أن السماع هو الأصل وأن الأدلة النحوية الأخرى تستند إليه، وفي ذلك يقول: "وكل من الإجماع والقياس لا بد لهما من مسند إلى السماع "(٣).

نلاحظ مما سبق ذكره أن السماع مرجح على القياس عند التعارض، ولكن يكون ذلك وفق قواعد وقوانين معينة.

ومن أمثلة ترجيح السماع على القياس إذا تعارضا ما ورد عن أبو عثمان المازي أنه سمع قول الشاعر: وأنا الذي قتلتُ بكراً بالقَنا. وتركتُ تغلِبَ غير ذاتِ سِنام (٤)

ورأى فيه العائد من الصلة يعود إلى (أنا)، لا إلى (الذي) وهو مخالف للشائع المعروف، فأجازه وقال: "لو لم أسمعه لم أجزه "(٥). وتتضح قوة السماع مقارنة بالقياس أن السماع الواحد قد يرجح على قياسين اثنين، فقد ذهب ابن جني إلى أن (الحواء) عينه (واو) ولامه (ياء) ،وأما (الحية) فهي من مضاعف (الياء) لأن سيبويه حكى أن العرب يقولون في النسبة إلى (حية بن بهدَلة) : (حيوي)(٢) يقول ابن جني: " فظهور الياء عينا في (حيوي) قد علمنا منه كون العين (ياء)، وإذا كانت العين ياءاً واللام معتلة فالكلمة من مضاعف الياء البتة، ألا ترى أنه ليس في كلامهم نحو (حيوت) وهذا واضح، ولولا هذه الحكاية لوجب

^{(&#}x27;) الكتاب، سيبويه، ١/٨٤/١.

⁽١) الشاهد وأصوله في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، ص: ٤١١.

⁽٣) الاقتراح، السيوطي، ص: ٤.

⁽٤) البيت لمهلهل بن ربيعة الملقب ب(الزير سالم)... شرح المفصل، المرجع السابق، ج ٤/ ٢٥.

^(°) ابن الدهان، شرح لمع ابن جني، اللوحة ١٩٨. نسخة مصورة عن نسخة دار الكتب في جامعة بغداد نقلا عن الحلواني الاحتجاج، ص٣٠٠٠.

⁽٦) الإنصاف، الأنباري، ٢/٢٥.

أن تكون (الحية) و(الحواء) في لفظ واحد لضربين من القياس، أما أحدهما فلان(فعالاً) في المعاناة إنما يأتي من لفظ المعاني نحو: (عطّار) من(العطر)و (عصّاب) من (العصب)، وأما الآخر فلأن ما عينه(واو) و(لامه) ياء أكثر مما (عينه) و(لامه) ياءان، إلا ترى أن باب(حويت) و(شويت) أكثر من باب(حييت) و(عييت)، وإذا كان الأمر كذلك علمت قوة السماع وغلبة القياس، ألا ترى أن سماعاً واحداً غلب قياسين اثنين"(۱).

ومن ترجيح كثرة الاستعمال على القياس ما جاء عند الأنباري في مسألة: (جواز ترك ما ينصرف في ضرورة الشعر) (٢). إذ كانت شواهد الكوفيين على جواز ذلك من الكثرة بمكان. أما البصريون فرفضوا تجويز صرف ما لا ينصرف مطلقاً (٣). يواصل الأنباري قائلاً: "والذي أذهب إليه في هذه المسألة، مذهب الكوفيين لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ، لا لقوته في القياس (٤). ومن خلال ما سبق يمكننا القول أن: أنه إذا تعارض الكثير في الاستعمال المخالف للقياس فإنه يرجح الكثير في الاستعمال، ولا ينظر إلى ما قل في الاستعمال وقوي في القياس القوي، ويحظر الأخذ به والبناء عليه (٥).

إن عُرف (بما يحفظ ولا يقاس عليه من النصوص) حفظ الكثير من الشواهد وحماها من سطوة القياس. إذا تعارض السماع الكثير مع القياس القوي فإنه يرجح بالمسموع على ما جاء عليه، ويحظر اتخاذه أساساً لقياس جديد.

ترجيح قياس على قياس:

إذا تعارض قياسان أُخذ بأرجحهما والقياس الراجح هو ما وافق دليلاً آخر من نقل أو قياس (٦). أما ترجيح القياس الذي يوافق النقل ،نذكر منه:

^{(&#}x27;) الخصائص، ابن جني، ٢/٢٤.

⁽٢) الإنصاف، الأنباري ، ٤٩٣/١.

^{(&}quot;) الإنصاف، الأنباري ، ٢ / ٩٣ .

⁽٤) الإنصاف، الأنباري ، ٢/٢ ٥.

⁽٥) ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، الشيخ يحي الشاوي، ص: ١٠٦.

⁽٦) لمع الأدلة، الأنباري، ص١٣٨-١٣٩

ذهب الكوفيون إلى أن(ما) في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر، بل هو منصوب بحذف حرف الخفض، وذهب البصريون إلى أنها تعمل في الخبر ،وهو منصوب بها^(١)، استدل كل من الكوفيين والبصريين على رأييهما بالقياس.

ذهب الكوفيون إلى أن القياس في (ما) أن لا تكون عاملة البتة، لأن الحرف يكون عاملاً إذا كان مختصاً، فحرف الخفض اختص بالأسماء فعمل فيها، وحرف الجزم (لّما) اختص بالأفعال وعمل فيها، أما إذا كان غير مختص وجب أن لا يعمل كحروف الاستفهام (٢).

أما البصريون فقاسوا (ما) على (ليس) وشبهوها بها في وجهين:

أحدهما: الدخول على المبتدأ والخبر.

والثاني: اشتراكهما في نفي (ما) في الحال.

ويقوي الشبه بينهما دخول (الباء) في كل منهما، وبما أنه يثبت شبههما فيجب أن تعمل عملها فترفع الاسم وتنصب الخبر (٣).

ويرجح الأنباري قياس البصريين لأن النقل يؤيده (٤)، ويؤيده بقوله تعالى: "ما هذا بشراً" (٥)، وقوله تعالى أيضاً: "ما هن أمهاتهم" (٦).

ترجيح قياس على قياس لموافقة أحدهما لقياس آخر:

وقد ورد ذلك كثيراً ومن أمثلته:

استدل الكوفيون على أن (أنَّ) تعمل في (الاسم) النصب ولا تعمل في (الخبر) الرفع حيث احتجوا بأنها فرع على الفعل من العمل فضعفت على درجته، فعملت في (الاسم) النصب، ولم تعمل في (الخبر) الرفع

⁽١) الإنصاف، الأنباري،١٦٥/١.

⁽٢) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

⁽٣) الإنصاف، الأنباري، ١/٥٥١ -١٦٦.

⁽٤) الإنصاف، الأنباري، ١٦٦/١

⁽٥)سورة يوسف، الآية: ٣١.

⁽٦)سورة المجادلة، الآية:٢.

لأنها لم تقوَ على ذلك. فبقى (الخبر) مرفوعاً بما كان يرتفع به قبل دخولها(١).

وكان رد البصريون عليهم بأن القياس ؛أنها ترفع الخبر كما تنصب الاسم، وذلك لمشابحة اسمها بالمفعول وخبرها بالفاعل، ولمشابحتها هي بالفعل(٢).

وعزز البصريون قياسهم هذا بقياس آخر هو: "أنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الاسم النصب ألا ويعمل في الاسم النصب ألا ويعمل في الخبر الرفع "(٢).

^{(&#}x27;) الإنصاف، الأنباري، ١٧٦/١.

⁽٢) الإنصاف، الأنباري، ١٧٧/١-١٧٨.

⁽٣) الإنصاف، الأنباري، ١٨٥/١.

⁽٤) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

المبحث الثالث: أنواع أخرى من الترجيح

هناك أنواع متفرقة من الترجيحات وهي لا تخضع لأسس الترجيح المعروفة بل تخضع لعوامل أخرى ومن تلك الترجيحات:

ترجيح أحد القولين للعالم الواحد في مسألة واحدة:

أورد ابن جني ظاهرة تعدد الآراء عند العالم الواحد في مسألة واحدة وأورد في ذلك باباً سماه:"باب في اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم متضادين"(١). ووضع في هذا الباب القواعد التي يمكن من خلالها استنتاج الرأي المقبول المرتضى وهذه القواعد هي:

أ. إسقاط الرأي الذي صرح به العالم برجوعه عنه، وترجيح الرأي الآخر عليه:

فإذا ورد اللفظان عن العالم متضادين، غير أنه قد نص في أحدهما على الرجوع عن القول الآخر، فيعلم بذلك أن رأيه مستقر على ما أثبته ولم ينفه وأن القول الآخر مطروح من رأيه (٢). ومن أمثلة ذلك:

رجوع المبرد عن رأي له ذكره في : "الرد على سيبويه" وذلك في قول الشاعر :

إن الكريم وأبيك يَعتمِلإن لم يَجِدْ يوما على مَنْ يتَّكِلْ (٣)

والشاهد في ذلك حذف العائد على (مَنْ) في قوله: (يتكل)، وسيبويه يرى أن العائد محذوف والتقدير: من يتكل عليه (عُن الشاعر مل ذلك على الاستفهام، والتقدير: عليه (عُن الشاعر حمل ذلك على الاستفهام، والتقدير: إن لم يجد يوماً شيئاً، ثم يبتدئ فيقول مستفهماً: على من يتكل؟ أعلى هذا؟ أم على هذا؟ (٥).

قال البغدادي معقباً: " وكان المبرد يذهب إليه قديماً وذكره في كتاب (الرد على سيبويه) ثم رجع عنه (٢)، وفي قول البغدادي هذا إشارة إلى أن المبرد تبنى رأي سيبويه في هذه المسألة بعد رجوعه عن رأيه الأول، وعلى هذا يرجح الرأي الأخير للمبرد على الرأي الأول، وهذا ما أشرنا إليه آنفاً.

⁽١) الخصائص، ابن جني، ٢٠٠/-٢٠٠٧.

⁽٢) الخصائص، ابن جني، ٢٠٦/١.

⁽٣) الكتاب، سيبويه، ٨١/٣. خزانة الأدب، البغدادي، ١٤٣/١٠. شرح المشكل من شعر المتنبي لابن سيده، ٩٥/١.

⁽٤) الكتاب، سيبويه، ،٨١/٣٠.

⁽٥) الكتاب، سيبويه، ٨١/٣.

⁽٦) خزانة الأدب، البغدادي، ١٤٦/١٠.

ب. ترجيح المتأخر من القولين في حالة تعارضهما:

وفي ذلك يقول ابن جني "فإن تعارض القولان مرسلين غير مبان أحدهما من صاحبه بقاطع يحكم عليه به بُحث في تاريخهما فعلم أن الثاني هو ما اعتزمه وأن قوله به انصراف منه عن القول الأول إذ لم يوجد في أحدهما ما يمتاز به عن صاحبه. فإن استبهم الأمر فلم يعرف التاريخ وجب سبر المذهبين وإنعام الفحص عن حال القولين. "(۱)، ومثال ذلك ما أورده مُحَد عبد الخالق عضيمة محقق كتاب المقتضب للمبرد، فقد أورد للمبرد آراء متعارضة في كلا كتابيه: المقتضب وكتاب الرد على سيبويه، ومن ذلك:

ذكر المبرد في مسائل الغلط أن "حديداً" في قولهم: (هذا خاتمك حديداً) حالٌ $^{(7)}$. ثم اختار في المقتضب أن يكون (حديداً) تمييزاً وهو ما يُعتمدُ عليه في الترجيح، لأنه المتأخر في القولين، و ما أميل إليه أن الرأي صواب لأن الأصل في الحال أن يكون مشتقاً.

مثّل سيبويه لوقوع (إلا) صفة بقوله: "لوكان معنا رجل إلا زيد لهلكنا "(٤)، فرد عليه المبرد بأن إلا لا تكون صفة، إلا إذا صح الاستثناء، وهو لا يصح في هذا المثال (٥).

ولكنه في المقتضب يمثل لوقوع(إلا) صفة بهذا المثال: "لوكان معنا رجل إلا زيد لهلكنا"(٦). ورأي المبرد هذا هو ما يعتمد في الترجيح لأنه المتأخر من القولين.

مما سبق يتضح لنا مدى تأثر النحاة بعلماء أصول الفقه في ترجيح أحد القولين للعالم الواحد في المسألة الواحدة. وقد أشار إلى ذلك ابن جني إذ ذكر أنه أقتفى منهج الشافعي، وطريقته في ترجيح أحد القولين الصادرين عن العالم الواحد في المسألة الواحدة (٧).

⁽١) الخصائص، ابن جني، ٢٠٦/١.

⁽٢) الانتصار، انظر ابن ولاد، ص١٠٥-١٠٠. نقلاً عن مُجَّد عبدالخالق عظيمة المرجع السابق٢/١٩٠.

⁽٣) المقتضب، المبرد، ، ٣/٢٧٦.

⁽٤) الكتاب، سيبويه، ٢/١٣٣.

⁽٥) الانتصار، ابن ولاد، ص١٨٦-١٨٣. نقلا عن مُجَّد عبدالخالق عضيمة، مقدمة تحقيق المقتضب، ٩٢/١.

⁽٦) المقتضب، المبرد، ٤٠٨/٤.

⁽٧) الخصائص، ابن جني، ٢٠٦/١.

ترجيح أهون القبيحين:

خصص ابن جني لهذه القضية باباً أسماه (الحمل على أهون القبيحين) فقال: "أعلم أنّ هذا من مواضع الضرورة المميلة، وذلك أن تحضرك الحال ضرورتين لا بد من ارتكاب إحداهما، فينبغي حينئذٍ أن تحمل الأمر على أقربهما وأقلهما فُحشاً "(٢).

ويبدو أن ما ورد عن ابن جني شبيه بالقاعدة الفقهية التي تقول: "إذا لم يكن هناك بدٌ من ارتكاب أحد أمرين ضارين، وجب ارتكاب أقلهما ضرراً، ولهذا جاز التفريق بين المرأة وزوجها جبراً عنه إذا ضارها. ولو ابتلعت دجاجة لؤلؤة أو أدخل حيوان رأسه في قدر وتعذر إخراجه منه، قدمت مصلحة صاحب الأكثر قيمة على صاحب الأقل قيمة، وضُمن الأقل لمالكه... "(٦). وهكذا أيضا في أصول النحو إذا تعارضت الشواذ، كان الأخذ بما فيه شذوذ واحد على القياس، أولى من الأخذ بما فيه شذوذان.

ومن ترجيح أهون القبيحين ما يجئ إذا قلنا: "فيها قائماً رجل" فنحن وقتئذ سنقع في أحد القبيحين. فأما أن نرفع (قائمٌ) فنقدم الصفة على الموصوف، وهذا ضعيف. وإما أن ننصبه حالاً من النكرة. وهذا لا يجوز إلا على قلة. ويرجح في ذلك حمله على الحال على قبح. وفي ذلك يقول سيبويه: "وهذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده يُبني عليه ما قبله وذلك قولك: "هذا قائمٌ رجلٌ" و "فيها رجل قائم" كما لم يجز أن توصف الصفة بالاسم، وقبُح أن تقول: "فيها قائمٌ" فتضع الصفة موضع الاسم، كما قبح (مررت بقائمٍ) و (أتاني قائم) جعلت القائم حالاً وكان المبني على الكلام الأول ما بعده...وحمل هذا النصب على جواز (فيها رجل قائم) وصار حين أُخر وجه الكلام فراراً من القبح (على ضرورة قبيحة. القول إلى أن الحمل على ما يؤدي إلى ضرورة قبيحة.

⁽١) الخصائص، ابن جني، ٢١٣/١.

⁽٢) الخصائص، ابن جني، ٢١٣/١.

⁽٣) أصول التشريع الإسلامي، على حسب الله، ص٩٠٩.

⁽¹⁾ الأصول، ابن السراج، ٧٥/٢.

ج: ترجيح المجمع عليه على المختلف فيه:

في ذلك يقول السيوطي: "إذا تعارض مجمع عليه ومختلف فيه، فالأول أولى"(١). ومن ذلك أنه إذا اضطر في الشعر إلى قصر الممدود، أو مد المقصور، فارتكاب قصر الممدود أولى. لأنه لا خلاف بين البصريين والكوفيين على جوازه في ضرورة الشعر، لأنه رجوع إلى الأصل، إذ الأصل القصر، بدليل أن الممدود لا تكون ألفه زائدة، وألف المقصور قد تكون أصلية، والزيادة خلاف الأصل (٢). وفيه يقول ابن مالك :

وقصر ذي المد اضطراراً مجمع عليه، والعكس يخلفه يقع (٣).

أما مد المقصور فقد أجازه الكوفيون ومنعه البصريون (٤). وبذلك فإن ترجيح قصر الممدود كان أولى من مد المقصور؛ لأن الأول مجمع عليه الثاني مختلف فيه^{(٥).}

وإجماع النحاة من أهل المصرين حجة إذا أعطاك خصمك يده إلا يخالف المنصوص أو المقيس على المنصوص^(٦). وبما أن ذلك الإجماع قد تحقق في جواز قصر الممدود في ضرورة الشعر، فإن قصر الممدود يقدم على مد المقصور إذا تعارضا.

د. ترجيح المانع على المقتضى عند تعارضهما:

يقول السيوطي: "إذا تعارض المانع والمقتضى قدم المانع " $^{(v)}$. وهذا يشبه إلى حد بعيد ما ورد في أصول الفقه حيث يقدم الحظر على الإباحة عند تعارضهما. وذلك لأن الحظر أحوط، ففي ارتكاب المحظور إثماً، بخلاف ترك المباح، فكان الحظر أولى أن يؤخذ به"(^)

ولكن في أصول النحو فالظن أن الحكم حتى يعتمد عليه يجب أن يكون سليماً من الموانع، فإذا وجد المانع توقف العمل بالحكم حتى ينتهى ذلك المانع أو يزول.

⁽١) الاقتراح، السيوطي، ص٨١.

⁽ $^{\mathsf{T}}$) الإنصاف، الأنباري، $^{\mathsf{T}}$ ($^{\mathsf{T}}$ الاقتراح، السيوطي، ص: ۸۱.

⁽۲) شرح ابن عقیل، ابن عقیل، ص: ۲۲۸.

⁽ئ) شرح ابن عقیل، ابن عقیل، ص: ٦٢٨.

^(°) لاقتراح، السيوطي، ص٨١.

⁽١) الخصائص، ابن جني، ١٨٩/١.

 $[\]binom{\mathsf{v}}{\mathsf{l}}$ الاقتراح، السيوطي، ص: ۸۱.

^(^) الأسنوي، التمهيد على تخريج الفروع والأصول،ت: مُحَّد حسن هيتو، ط٢، مؤسسة الراسالة، بيروت،١٩٨١م، ١٩٠/٣.

ومثال ذلك: "المضارع المؤكد" بالنون وجد فيه سبب الإعراب، ومنعته منه (النون) التي هي من خصائص الأفعال، فبنى تقديماً للمانع (١١). فالفعل المضارع يلحقه ثلاثة أشياء:

النون الخفيفة، والنون الشديدة، ونون جماعة النسوة، فإذا لحقته إحدى النونات الثلاث بُني وزال إعرابه $^{(7)}$. وكذلك اسم الفاعل إذا وجد شرط إعماله وهو اعتماده على نفي أو استفهام، أو موصوف، أو موصول، أو ذي خبر أو حال عند البصريين $^{(7)}$. ثم عارضه وصف أو تصغير قبل العمل به فامتنع إعماله $^{(3)}$.

ه. إذا تعارض الأصل والغالب أيهما نرجح؟:

يقول السيوطي: "إذا تعارض أصل وغالب في مسألة جرى قولان، والأصح العمل بالأصل "(٥).

يتضح من قول السيوطي السابق، أن النحاة انقسموا عند تعارض الأصل والغالب إلى قسمين:

فمنهم من رجح الأصل ومنهم من رجح الغالب. ومثال على ذلك:

مسألة (فُعَلَ) العلم إذا لم يُعلم أصرفوه أم لا؟ ولم يعلم له اشتقاق ولا قام عليه دليل (كَصُرد) و (ثُقب) فقد ورد في ذلك مذهبان:

أحدهما: مذهب سيبويه، الذي يرى صرفه جرياً على الأصل في الأسماء حتى يثبت أنه معدول، لأن الأصل في الأسماء أن تكون مصروفة، غير معدولة^(٦).

والآخر: مذهب السيوطي وهو المنع من الصرف جريٌ على الغالب والأكثر من كلام العرب^(٧) و: ترجيح الأصل والظاهر على مجرد الاحتمال:

أورد ابن جني باباً في الخصائص عن تعارض الأصل والظاهر بعنوان: (باب في الشيء يرد فيوجب له القياس حكماً، ويجوز أن يأتي السماع بضده، أنقطع بظاهره، أم نتوقف إلى أن يرد السماع بجلية حاله"(١).

^{(&#}x27;) الاقتراح، السيوطي، ص٨١.

⁽۲) البسيط، ابن أبي ربيع، ۲۰٥/۱.

 $^(^{7})$ همع الهوامع، السيوطي، 7 ، شرح الأشموني، الأشموني ، 7 ، 7

⁽ئ) الاقتراح، السيوطي، ص٨١.

^(°) الاقتراح، السيوطي، ص٧٩.

⁽٦) الكتاب، سيبويه، ٢٢٢/٣-٢٢٣.

 $[\]binom{\mathsf{V}}{\mathsf{I}}$ الاقتراح، السيوطي، ص ۸۰. همع الهوامع، السيوطي، ۹/۱ .

ثم يوضح ابن جني أن الحكم في ذلك أن يعمل بظاهر القياس ولا نتوقف إلى أن يرد السماع بشيء (٢)، ويذهب إلى ذلك أيضاً السيوطي في الاقتراح (٣).

ومن الأمثلة على ذلك:

ما ورد في كلمة (عنسل) هل اللام فيها زائدة لأنها جاءت بمعنى (عنس)؟ أم لامها أصلية - كما رأى سيبويه - (٤) ؟ لأنها مشتقة من (العسلان) وهو (عدو الذئب)، والنون زائدة لأن زيادة النون أسهل من زيادة اللام واشتقاقه واضح لا تكلف فيه.

ومثال ذلك أيضاً ما جاء حول كلمة (عنبر) هل نحكم أن النون فيها أصل، لوقعها موقع الأصل؛ أم نتوقف لاحتمال أن يرد دليل على زيادتها (٥)

والمرجح عند ابن جني $^{(1)}$ والسيوطي $^{(2)}$ ، في هاتين المسألتين الأخذ بالأصل حتى يرد دليل بخلاف الأصل. وأحسب أن حديث ابن جني والسيوطي في هذه المسألة من قبيل الفلسفة العقلية التي لا طائل من ورائها. وذلك لأن الدليل الذي يتوهمون تعارضه مع والظاهر غير موجود أصلاً .. فحول ماذا يتناقشون؟ علماً بأن أحد أركان المعارضة وجود دليلين متعارضين، لا دليل واحد والآخر متخيل لا وجود له.

و. ترجيح أحد الأصلين المتعارضين:

عقد ابن جني لذلك باباً في الخصائص أسماه (باب في مراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد عنك) (١). ومثال ذلك قولهم في ضمة (الذال) في (ما رأيته (مُذُ) اليوم) إن أصلها السكون، فلما حركت لالتقاء الساكنين إتباعاً لضمة (الميم) فأصلها الأول وهو الأبعد (السكون)، وأصلها الثاني وهو الأقرب (الضم) فضمت (الذال) من (مُذْ) عند التقاء الساكنين، رداً إلى الأصل الأقرب، وهو ضم (منذُ)، دون

^{(&#}x27;) همع الهوامع، السيوطي ، ص٨١.

⁽۲) الخصائص، ابن جني، ٦٨/٣.

^{(&}quot;) الاقتراح، السيوطي، ص٧٩.

⁽٤) الكتاب، سيبويه، ٣٢/٤.

⁽٥) الخصائص، ابن جني، ٦٨/٣ ،الاقتراح، . السيوطي ص:٧٩.

⁽أ) الخصائص، ابن جني، ٣/٨٦. الاقتراح، السيوطي، ص:٧٩.

⁽V) الاقتراح، السيوطي، ص: ٧٩.

⁽١) الخصائص، ابن جني، ٢/٤٤٣.

الأبعد الذي هو سكونها قبل أن تحرك المقتضي مثله للكسر لا للضم (١). إذ لو حمّل (منذ) قبل ضمه لكان فيه التقاء ساكنين فيكون أصله التخلص بالكسر لا بالضم، لكنه حمل على (منذ) المضموم الأقرب من (مُذْ) الساكن (الذال).

ومن ذلك قولهم: (بعث) و(قلث) فهذه معاملة على الأصل الأقرب دون الأبعد، لأن أصلهما (فَعَل) بفتح العين، ثم نقلاً منه إلى (فعِل) و(فعُل) ثم قُلبت (الواو) و(الياء) في (فَعَلْت) فالتقي ساكنان، العين المعتلة المقلوبة ألفاً، و(لام) الفعل، فحذفت (العين) لالتقائها، فصار التقدير، قلتُ وبعث، ثم نقلت الضمة والكسرة إلى (الفاء) لأن أصلها قبل القلب (فعُلت) و(فعِلت)، وذلك مراجعة إلى الأصل الأقرب، ولو روجع الأبعد وهو فتح المفتوح فيهما، لقيل: (قُلْتُ) و(بَعْتُ) بفتح الفاء، لأن أول أحوال هذه العين إنما هو الفتح الذي أُبدل منه الضم والكسر (٢).

ح. ترجيح ماله نظير من كلام العرب على ما لا نظير له:

أورد ابن جني أن(النظير) مما يؤنس به، غير أنه إذا دل الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظير. وذلك لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأنس به، لا حاجة إليه (٢).

وذلك لأن القياس إذا أجاز شيئاً وسمع ذلك الشيء عينه فقد ثب قدمه، وأخذ من الصحة والقوة مأخذه، ثم لا يقدح به ألا يوجد له نظير. لأن إيجاد النظير وإن كان مأنوساً به فليس في واجب النظر إيجاده. ومثاله ذلك قولهم في (شنوءة) (شنئي) فلما قبل القياس ذلك لم يقدم فيه عدم النظير^(٤).

أما إذا لم يقم الدليل فنحن بحاجة إلى إيجاد النظير. كما في قولنا(عِزْويت) لما لم يقم الدليل على أن (واوه) و(تاءه) أصلان احتجنا إلى التعلل بالنظير، فيمنع ساعتئذٍ أن يكون (فِعْويلا) لما لم نجد له نظيراً، وحمل على (فَعْليت) لوجود النظير، وهو (عِفْريت) و(نِفْريت)^(۱)

وترجيح ماله نظير على ما لا نظير له مثاله:

⁽١) الخصائص، ابن جني، ٢/٤٤٣-٥٣٥. الاقتراح، السيوطي، ص:٨٠.

⁽٢) الخصائص، ابن جني، ٥/١ ٣٤٦-٣٤٦. الاقتراح، السيوطي، ص: ٨٠.

⁽٣) الخصائص، ابن جني، ١٩٩/١-١٩٩

⁽٤) الخصائص، ابن جني، ١٣٧/١.

⁽١) الخصائص، ابن جني، ١٩٨/١.

ما جاء عن الأنباري في الإنصاف عند الحديث عن الأسماء الستة ، هل هي معربة من مكان واحد أو مكانين. فالكوفيون ذهبوا إلى أن الأسماء الستة معربة من مكانين. ف(أبوك) مرفوعة من مكانين أحدهما: (الضمة) التي هي على (الباء) في (أبوك) وثانيهما: (الواو). وذهب البصريون إلى أنها مرفوعة من مكان واحد. ف(أبوك) عندهم مرفوع بالواو حسب(١).

ويستدل البصريون على صحة ما ذهبوا إليه وفساد ما ذهب إليه الكوفيون، أن ما ذهب إليه الكوفيون لا نظير له في كلام العرب، فإن كل معربٍ في كلامهم ليس له إلا إعراب واحد، وأن ما ذهبوا إليه لا نظير له في كلام العرب. فليس في كلام العرب معرب له إعرابان "والمصير إلى ماله نظير، أولى من المصير إلى ما ليس له نظير"^(۲).

⁽١) الإنصاف، الأنباري، ١٧/١.

⁽¹⁾ الإنصاف، الأنباري، 1/1-1.

الفصل الخامس: ترجيحات ابن هشام

المبحث الأول: طريقة ابن هشام في الترجيح المبحث الثاني: ترجيحات ابن هشام لآراء البصريين المبحث الثالث: ترجيحات ابن هشام لآراء الكوفيين المبحث الرابع: آراء لم يرجحها ابن هشام

الفصل الخامس

ترجیحات ابن هشام

المبحث الأول: طريقة ابن هشام في الترجيح

سنتناول في هذا الفصل نماذج لترجيحات ابن هشام لآراء البصريين والكوفيين، مع العلم أن استقصاء جميع المسائل يحتاج إلى مؤلف في ذلك، لذا في هذا المبحث سنقصر الحديث في أبرز المسائل التي رجح فيها ابن هشام رأي البصريين أو الكوفيين من خلال مؤلفاته المشهورة: أوضح المسالك وشرح شذور الذهب وشرح قطر الندي وبل الصدى ومغني اللبيب، وسنبدأ بالمسائل التي رجح فيها رأي البصريين، وقبل ذلك سنتعرف على الصيغ التي استعملها عند ترجيحه لرأي على آخر.

صيغ الترجيح النحوي والصرفي التي استعملها ابن هشام:

استعمل ابن هشام في ترجيحاته لآراء النحاة من خلال مؤلفاته مصطلحات وصيغ عدة لبيان موقفه وترجيحه لما يراه مناسباً حسب معاييره، غير إن تلك المصطلحات لم تكن ثابتة، وإنما كانت متعددة من حيث القوة والضعف من مسألة لأخرى ومن تلك الصيغ:

1 – قوله على الأرجح ، أو الراجح أو الترجيح: ومن ذلك قوله: "وذلك على الأرجح في...، ويرجحه قولهم...، وهو الأرجح...، ويرجحه أن فيه...، فيرجح بذلك...، وهذا أرجح من الأول..."(١)، وهو الأرجح في القياس والأكثر في كلامهم..."(١)، الوصل أرجح في الصورة الأولى...، الفصل أرجح في القياس والأكثر في كلامهم..."(١)، ويترجح النصب..."(١)، فلذلك رجح النصب..."(١)، وإنما

^{(&#}x27;) مغني اللبيب، ابن هشام، صفحات: ٢/١٥، ٢/١، ١/٢٤١، ٢٢٤١١، ٢٣٤/١ ، ٢٦٥١، ٢٦٥١٠.

⁽۲) شرح قطر الندى، ابن هشام، ص:٥٢.

⁽٣) شرح قطر الندى، ابن هشام، ص: ٧٧.

⁽٤) شرح قطر الندى، ابن هشام ، ص: ١٤٠.

⁽٥) شرح قطر الندى، ابن هشام ، ص:١٥٦.

⁽٦) شرح قطر الندى، ابن هشام ، ص: ١٥٨.

يترجح الرفع في ذلك ...ولا مرجح غيره"(١)، وإن كان اسماً فالفصل أرجح..."(٢)، فالأرجح عند الجمهور الفصل..."(٣)،

وفي الأرجح من الوجه الخلاف المذكور... "(٤)، ويجوز نصبها ورفعها، والأول أرجحها... "(٥)

Y – قوله: على الأصح: وقد ذكر ابن هشام هذه الجملة في مواضع متعددة ومن ذلك قوله: "والمجرور معرفة على الأصح...، والأصح أيضاً أنما موصول...، والصحيح إنه لا يصح التعليق...، وهذا هو الصحيح... " $^{(1)}$ ، هذا هو الصحيح... " $^{(2)}$ ، ولهذا يمتنع العطف على الأصح... " $^{(3)}$

وقد تبين صحة قولنا..."(١)، وهذا هو المذهب الصحيح..."(١)، قوله أيضاً:" على الأصح عن النصب"(١١)، والصحيح أن الأربعة أفعال..."(١)، وأصح الأقوال الأول وهو الذي يجري على ألسنة المعربين..."(١)، والصحيح الأول..."(١)، وهو الصحيح..."(١)، وما فسرناه به التمام هو الصحيح..."(١)، وزعم البصريون أنه فعل ماضي، وهو الصحيح..."(١)، وقوله: والصحيح أن الخبر في الحقيقة..."(١)، والأصح جواز تعدد الخبر..."(١)، والصحيح جواز ذكره..."(١)

⁽۱) شرح قطر الندى، ابن هشام ، ص: ١٦٠.

⁽٢) أوضح المسالك، ابن هشام، ٨٩/١.

⁽٣) أوضح المسالك، ابن هشام، ابن هشام، ٩١/١.

⁽٤) أوضح المسالك، ابن هشام، ٩٣/١.

⁽٥) أوضح المسالك، ابن هشام، ٢٣٥/١.

⁽٦) أوضح المسالك، ابن هشام، صفحات:١١٥/١ .١١١/١ .١١٥/١

⁽٧) أوضح المسالك، ابن هشام، ١/ ١٦٥ -١٩٦

⁽٨) أوضح المسالك، ابن هشام، ٢٠٨/١.

⁽۹) شرح قطر الندى، ابن هشام، ص: ۲٤٦.

⁽۱۰) شرح شذور الذهب، ابن هشام،ص: ۱۸۷. ص:۳٦٠.

⁽۱۱) شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص: ۲۰۷.

⁽۱۲) شرح قطر الندى، ابن هشام، ص: ۲٤.

 $[\]binom{1^r}{r}$ شرح قطر الندى، ابن هشام، ص $\binom{1^r}{r}$

⁽۱٤) شرح قطر الندی، ابن هشام، ص: ۷۹.

⁽۱۵) شرح قطر الندي، ابن هشام، ص: ۱۰۵.

⁽۱٦) شرح قطر الندى، ابن هشام، ص: ١٠٩.

٣-والذي يظهر لي: نحو: "والذي يظهر لي قولهم...، والذي يظهر لي إنما أراد...، والذي يظهر لي خلاف قولهم..."(٥).

3 – قوله: والصواب...وذلك نحو قوله:" والصواب أن...عند الخليل، والصواب قول البصريين...، والصواب ما قدمنا...، والصواب قول بعضهم...، وأقول أن الصواب أن كلا من...، وأن الصواب قول سيبويه... والصواب أن الضمير لا يعود إليها..."(٢).،وهو الصواب في القياس..."(٧)، وقال البصريون:... وهو الصواب"(٨).أو وهو الحق، كقوله: "ومذهب البصريين – وهو الحق – ... "(٩). وقوله: وهو المختار (١٠٠).

٥-لأولى أو وكان الأولى: نحو قوله: "...والرفع غني عنه، فكان الأولى..."(١١)، وفاقاً للخليل وسيبويه..."(١٢).

7. - وأحياناً نجده يضعف رأي ويؤيد رأي آخر كقوله: فمردود، مثال: "أما قول...فمردود..."(١٣). ونجده أحياناً يضعف رأياً مخالفاً، كقوله: "وهو مذهب البصريين..."(١٤).

⁽۱) شرح قطر الندى، ابن هشام، ص: ۲۷۸.

⁽٢) أوضح المسالك، ابن هشام، ١٨٢/١.

⁽٣) أوضح المسالك، ابن هشام، ٢٠٦/١.

⁽٤) أوضح المسالك، ابن هشام، ٢٥٦/١.

⁽٥) مغني اللبيب، ابن هشام، صفحات: ١/٥٦، ١/٨٠، ٢٢٢٢.

⁽٦) مغني اللبيب، ابن هشام، ٢/٤١، ٣٤/١، ٣٨/١، ١/٧١، ٢٢٤١، ١/٦٤، ٢٢٤١.

⁽٧) شذور الذهب، ابن هشام، ص: ٤٣١.

⁽٨) شذور الذهب، ابن هشام، ص: ٥٩.

⁽٩) شذور الذهب، ابن هشام، ص: ٢٦٩.

⁽١٠) أوضح المسالك، ابن هشام، ٢٩٠/١.

⁽١١) شذور الذهب، ابن هشام، ص: ٤٣٤.

⁽۱۲) أوضح المسالك، ابن هشام، ۱٦١/١.

⁽۱۳) المغني، ابن هشام، ۱/۸۳.

⁽١٤) شذور الذهب، ابن هشام، ص: ١٩٥.

وهناك صيغ أخرى كثيرة أوردها ابن هشام من خلال مؤلفاته ومن ذلك: أنه يورد الخبر ثم يعلق قائلا: هذا قول الجمهور⁽¹⁾، وعند جماهير النحويين⁽¹⁾، أو هذا قول البصريين⁽¹⁾،وهذا رأي الجمهور...⁽²⁾ وقوله: ما اخترناه نحو:ووجه ذلك ما اخترناه ...⁽⁶⁾. وكذلك إضعاف رأي مقابل رأي آخر نحو قوله: ولا يجوز سرت إلى أدخلها، وإنما قلنا إن النصب بأن مضمرة لا ينفسها كما يقول الكوفيون...⁽⁷⁾. وأجازه أكثر النحويين...^(۷).

وجوز النحويون في (هو)... "(^)، ودفعت هذا الوهم بقولي: وهو أصل البناء... "(٩) ونجد أن هناك كثيراً من صيغ الترجيح التي وردت في مؤلفات ابن هشام النحوية والصرفية ولكن الباحث اكتفى بذكر النماذج السابقة كعينة لما سيورده من ترجيحات خلال الدراسة.

(۱) المغنى، ابن هشام، ٦٨/١.

⁽٢) شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص: ٤٤٠.

⁽٣) المغني، ابن هشام، ١٤٩/١.

⁽٤) شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص: ٢٤٣.

⁽٥) المغنى، ابن هشام، ١٢٤/١، ١٣٤.

⁽٦) المغني، ابن هشام، ١٤٤/١.

⁽٧) شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص: ٤٣٥.

⁽٨) شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص: ٤٤٧.

⁽۱) شرح قطر الندى، ابن هشام ص: ۲۲.

المبحث الثاني: ترجيحات ابن هشام لآراء البصريين

نجد أن ترجيح ابن هشام للبصريين أكثر من مخالفته لهم، وهذا يعود إلى المنهجية التي ارتسمها لنفسه بناءاً على الأصول التي اعتمدها فهو في موضع المنتقي المختار عنده، وبعد الاطلاع على مؤلفات ابن هشام، وكتبه توقف الباحث عند العديد من المسائل التي رجح فيها ابن هشام رأي البصريين وخالف فيها الكوفيين وهو جزء من مجال دراستنا في هذا البحث وسأحاول هنا أن أذكر نماذج لهذه الترجيحات عنده، مع علمي أن الإحاطة بها كلها أمر ليس باليسير؛ لأنه يتطلب دراسة كتب السابقين له والمعاصرين وهي كثيرة جداً تحتاج دراستها وحدها إلى سنوات طوال، ولكن حسبي أبي سأبذل قصارى جهدي في سبيل الوصول إلى بعض النماذج من مؤلفاته، وعلي أن أسعى وليس علي إدراك المسعى، إذاً من المسائل التي رجح فيها ابن هشام رأي البصريين ما يلى:

١. (إنْ) بكسر الهمزة وسكون النون:

ذكر ابن هشام أن(إنْ) ترد على أربعة أوجه:

أحدها: أن تكون شرطية نحو:"إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَمُمْ مَا قَدْ سَلَفَ"(١)، "وَإِن تَعُودُوا نَعُدْ"(٢)، وقد تقترن بلا النافية، فيظن من لا معرفة له إنها الاستثنائية (٣)، نحو "إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ"(٤)، و "إِلَّا تَنفِرُوا يُعَذِّبُكُمْ "(٥) وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُنْ مِنَ الْجَاهِلِين "(١)، وقد بلغني أن بعض من يدعي للفضل سأل في "إلا تفعلوه"(٧)، فقال: ما هذا الاستثناء، أمتصل أم منقطع (٨).

الثاني: أن تكون نافية فتدخل على الجملة الاسمية (٩)، نحو: "إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُم "(١).

^{(&#}x27;)سورة الأنفال الآية:٣٨.

⁽٢) سورة الأنفال الآية: ٩ ١ .

^{(&}quot;) مغنى اللبيب، ابن هشام، ٢٦/١.

⁽١) سورة التوبة ، الآية: ٠٤.

^(°) سورة التوبة الآية: ٣٩.

⁽٦) سورة يوسف، الآية:٣٣.

⁽٧)سورة الأنفال ،الآية:٧٣.

⁽۸) المغني، ابن هشام، ۲۷/۱.

⁽٩) المغني، ابن هشام، ٢٧/١.

الثالث: أن تكون مخففة من الثقيلة فتدخل على الجملتين، فإن دخلت على الاسمية جاز إعمالها خلافاً للكوفيين، ولنا في قراءة الحرمين وأبي بكر^(۲)"وَإِنَّ كُلَّا لَّمَّا لَيُوفِيِّنَةُهُمْ"^(۳)، وحكاية سيبويه: إن عمرو للكوفيين، ولنا في قراءة أخو: "وَإِنَّ كُلَّا لَمَّا لَيُوفِيِّنَةُهُمْ"^(۵). ورابعاً:أن تكون زائدة^(۱). يعرض ابن هشام في هذه المسألة رأي الكوفيين، ورأي البصريين مشيراً إلى نحاة البصرة بالجمهور وقد اختار مذهب البصريين فيما ذهبوا إليه، ونجد أنه أضاف نفسه معهم حين قال: "ولنا.

۲. ناصب المضارع بعد (حتى):

قال ابن هشام: إنها تستعمل على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون حرفاً جاراً بمنزلة (إلى) في المعنى والعمل، ولكنها تخالفها في ثلاثة أمور:

أحدها: أن يكون لمخفوضها شرطين:

أحدها عام، وهو أن يكون ظاهراً لا مضمراً خلافاً للكوفيين، فأما في قوله:

وأنت حتَّاكَ تقصدُ كلَ فج ترجى منها أنك لا تخيبُ (٧)، فضرورة (٨).

واختلف النحويون في عامل النصب في (حتى) فذهب الكوفيون إلى أن حتى تكون حرف نصب ينصب الفعل المستقبل من غير تقدير (أن)، وذهب البصريون إلى أنها حرف جر والفعل بعدها منصوب بتقدير (أن) والاسم بعدها مجرور بها^(٩).

ويرى ابن هشام أن النصب بعد حتى يكون بـ(أن) مضمرة لا بنفسها كما يقول الكوفيون، لأن (حتى) قد ثبت أنها تجر الأسماء، وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال وكذلك العكس^(١).

⁽١) سورة المجادلة، الآية: ٢.

⁽٢) المغني، ابن هشام، ١/٩٦

⁽٣) سورة هود،الآية: ١١١.

⁽٤) المغني، ابن هشام، ٢٩/١.

⁽٥) سورة هود، الآية: ١١١

⁽٦) مغني اللبيب، ابن هشام، ٣٦/١-٣٩.

 $^{(^{\}vee})$ خزانة الأدب، البغدادي، $(^{\vee})$ عنائة الأدب، البغدادي،

^(^) مغنى اللبيب، ابن هشام، ٧/٧١.

⁽٩) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: جودة مبروك ومُجَّد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م، ص١٧١

وقد أورد هذه المسألة في شرح قطر الندى وبل الصدى وقال فيها عن الناصب بعد حتى: "والنصب في هذه المواضع وما أشبهها بأن مضمرة بعد"حتى" حتماً لا "بحتى" نفسها خلافاً للكوفيين؛ لأنها قد عملت في الأسماء الجر كقوله تعالى: "حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ" (٢)، و"حَتَّى حِينٍ" (٣)، فلو عملت في الأفعال النصب لزم أن يكون لنا عامل واحد، يعمل تارة في الأسماء وتارة في الأفعال، وهذا لا نظير له في العربية "(٤). وبالنظر إلى ما ذكره ابن هشام عن (حتى) نجد أنه يرجح رأي البصريين فيما ذهبوا إليه في أن المضارع منصوب بأن مضمرة بعد (حتى) ، وهنا يخالف الكوفيين في رأيهم الذي يقول إن المضارع منصوب بالعامل (حتى) (٥).

٣. في الكلام على (أَنْ) بفتح الهمزة وسكون النون:

قال ابن هشام: "قد يرفع الفعل بعدها كقراءة ابن محيصن: " لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ "(٢)، وقول الشاعر: أَنْ تَقْرآنِ على أَسُّاءِ وَيَحْكُما . مِنّى السلامَ وأن لا تُشْعرا أَحَدا(٧)

وزعم الكوفيون أن (أن) هذه هي المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل والصواب قول البصريين؛ لأن أن الناصبة أهملت حملاً على (ما) أختها المصدرية (٨).

إذًا نجد أن ابن هشام قد أيد رأي البصريين ورجحه على رأي الكوفيين.

٤. في الكلام على : (أيمن) المختص بالقسم) :

ذهب الكوفيون إلى أن قولهم في (أيمن الله) جمع يمين، وذهب البصريون إلى أنه ليس جمع يمين، وأنه اسم

⁽١) مُحَّد، عوني أحمد مُحَّد، ابن هشام الأنصاري، رسالة ماجستير، ص: ١١٨-١١٩.

⁽٢) سورة القدر، الآية:٥.

⁽٣)سورة يوسف، الآية: ٣٥.

⁽٤) شرح قطر الندى، ابن هشام، ص:٧٧.

⁽٥) شرح الرضي على الكافية، الرضي الاستراباذي، ٢٤١/٢.

⁽٦) سورة البقرة، الآية ٢٣٣.

 $^{(^{\}vee})$ لم يسم قائله، شرح شواهد المغنى، ص $(^{\circ})$

^(^) المغنى، ابن هشام، ص: ٣٦/١.

مفرد مشتق من (اليمن)^(۱). ويرى ابن هشام أن (أيمن) اسم لا حرف خلافاً للزجاج والرماني، مفرد مشتق من اليمن وهو البركة، وهمزته وصل لا جمع يمين وهمزته قطع خلافاً للكوفيين، ويرده جواز كسر همزته وفتح ميمه، ولا يجوز مثل ذلك في الجمع من نحو: أفلس و أكلب^(۲).

ما يأتى بعد إنّ المخففة من الثقيلة:

قال ابن هشام: وإن ولى إن المكسورة فعل كثُر كونه ماضياً ناسخاً "، نحو قوله تعالى: "وَإِنْ كَادُوا لَيُوْلِقُونَكَ لَيَفْتِنُونَكَ "(٤)، ودونه أن يكون مضارعاً ناسخاً، نحو قوله تعالى: "وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُوْلِقُونَكَ بَالْمُ الْمُونِينَ "(١)، وقوله تعالى: "وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ "(١)، فلا يجوز دخولها على غير نواسخ الابتداء على خلاف الكوفيين الذين يجيزون ذلك قياساً على قول الشاعر:

شَلَّتْ عِينُك إِنْ قتلتَ لَمسلماً حَلَّتْ عليك عقوبةُ المتعمِّدِ(٧).

فلا يقاس عليه فهو من الشذوذ^(٨).

هكذا نجد أن ابن هشام يرجح رأي البصريين، لا إتباعاً ولا تقليداً ولكن اعتماداً على الأرجح والأصوب مع ذكر الدليل وسلامة التخريج.

٦. في الكلام على (ثم):

يرى البصريون أن "ثم" حرف عطف يفيد التشريك في الحكم، الأمر الذي منعه الكوفيون. فأما التشريك فزعم الأخفش والكوفيون أنه قد يتخلف وذلك بأن تقع زائدة، فلا تكون عاطفة البتة، وحملوا على ذلك

^{(&#}x27;) الإنصاف ، ابن الأنباري، ص" . "

 $^{(^{\}mathsf{T}})$ مغني اللبيب، ابن هشام، $(^{\mathsf{T}})$ مغني اللبيب، ابن هشام،

^{(&}quot;) مغنى اللبيب، ابن هشام، ٢٩/١.

⁽١) سورة الإسراء الاية،٧٣.

^(°) سورة القلم، الآية ٥١.

⁽١٨٦) سورة الشعراء، ١٨٦.

 $^{(^{\}vee})$ خزانة الأدب، البغدادي، ٤/ ٣٤٨

^(^) خزانة الأدب، البغدادي، ١ / ٩ ٧.

قوله تعالى: "حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظُنُّوا أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا"(١).

وقول زهير:

أَرَانِي إِذَا أَصْبَحتُ أَصْبَحْتُ ذَا هَوًى فَثُمَّ إِذَا أَمْسَيْتُ أَمْسَيْتُ غَادِيَا (٢).

وقد ردَّ ابن هشام الأدلة التي استدل بها الكوفيين قائلاً: "خرجت الآية على تقدير الجواب، والبيت على زيادة الفاء"(٢)

وابن هشام يوافق البصريين حيث يقول عن ثم: هي حرف عطف يقتضي ثلاثة أمور:

تشترك في الحكم والترتيب والمهلة (٤) ، وفي كل منهما خلاف... (٥): وهو مذهب البصريين، وهذا ما ذهب إليه ابن هشام في ترجيحه.

٧. الكلام في ما لزم البناء على الفتح:

قال ابن هشام: الكلام في البناء على الفتح وهو سبعة أنواع: والنوع السادس الزمن المبهم المضاف لجملة وأعني بالمبهم ما لم يدل على وقت بعينه، وذلك نحو: الحين والوقت والساعة والزمان؛ فهذا النوع من أسماء الزمان تجوز إضافته إلى الجملة، ويجوز لك فيه حينئذ الإعراب والبناء على الفتح، ثم تارة يكون البناء أرجح من الإعراب وتارة يكون العكس؛ فالأول إذا كان المضاف إليه جملة فعلية فعلها مبني كقوله:

على حِينَ عاتبتُ المَشيبَ على الصِّبا، وقلتُ :ألما أصحُ والشيبُ وازعُ ؟(٦)

(يروى على حين) بالخفض على الإعراب، و(على حين) بالفتح على البناء وهو الأرجح؛ لكونه مضافاً إلى مبني، وهو عاتبت. والثاني: إذا كان المضاف إلى جملة فعلية فعلية فعلها معرب، أو جملة اسمية، فالأول كقوله تعالى: "هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ "(١)، فيوم: مضاف إل ينفع، وهو فعل مضارع، والفعل

 $^(\ \)$ سورة التوبة ، الآية \wedge ۱۱ .

⁽۲) المغنى، ابن هشام، ۱۲۰/۱

^{(&}quot;) المغني، ابن هشام، ١٣٥/١.

^(ً) أبي حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ت:رجب عثمان أحمد، مكتبة الخانجي،د.ط، د.ت، القاهرة،٥/٩٨٩.

⁽٥) المغني، ابن هشام، ١٣٥/١.

⁽أ) البيت للنابغة الذبياني، خزانة الأدب، البغدادي، ٤٤٤/٢.

^{(&#}x27;)سورة المائدة، الآية: ١١٩.

المضارع معرب كما تقدم، فكان الأرجح في المضاف الإعراب، فلذلك قرأ السبعة كلهم إلا نافعاً برفع اليوم على الإعراب، لأنه خبر المبتدأ وقرأ نافع وحد بفتح اليوم على البناء، والبصريون يمنعون في ذلك البناء ويقدرون الفتحة إعراباً مثلها في "صمتُ يوم الخميس" والتزموا لأجل ذلك أن تكون الإشارة ليست لليوم وإلا لزم كون الشيء ظرفاً لنفسه، والثاني كقول الشاعر:

تذكّر ما تذكّر من سُليمي على حين التواصلُ غيرُ دانِ (١)

وروي بفتح (حين) على البناء، والكسر أرجح على الإعراب، ولا يجيز البصريون غيره. وهو ما ذهب إليه ابن هشام وقد رجح رأي البصريين فيما سبق.

٨. في الكلام عن المنصوبات:

قال ابن هشام: وأقول: "السادس من المنصوبات": المشبه بالمفعول به وهو المنصوب بالصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي إلى واحد وذلك نحو قولك: (زيد حسن وجهه) بالرفع؛ فزيد: مبتدأ، وحسن: خبر ، ووجهه: فاعل بحسن، لأن الصفة تعمل عمل الفعل، وأنت لو صرحت بالفعل فقلت: (حَسن) - بضم السين وفتح النون - لوجب رفع الوجه بالفاعلية، فكذلك حق الصفة إنما يجب معها الرفع، لكنهم قصدوا المبالغة مع الصفة، فحولوا الإسناد عن الوجه إلى ضمير مستتر في الصفة راجع إلى زيد؛ ليقتضي ذلك أن الحسن قد عمه بجملته، فقيل: "زيد حسن" إلى هو، ونصب وجهه وليس ذلك على المفعولية؛ لأن الصفة (إنما) تتعدى تبعاً لتعدي فعلها، وحسن الذي هو الفعل لا يتعدى، فكذلك صفته التي هي فرعه، ولا على التمييز، لأنه معرفة بالإضافة إلى الضمير ، ومذهب البصريين -وهو الحق - أن التمييز لا يكون معرفة (٢).

إذاً نجد أنَّ ابن هشام يرجح رأي البصريين فيما ذهبوا إليه إلى أن: (التمييز لا يكون معرفة) مؤكداً رأيه ومرجحا لهم بقوله: "وهو الحق".

٩. في الكلام على حذف الموصوف:

قال"... وأختلف في المقدر مع الجملة في نحو: (منا ظعن ومنا أقام) فأصحابنا يقدرون موصوفاً، أي فريق، والكوفيون يقدرون موصولاً، أي: الذي أو من. وما قدرناه أقيس، لأن اتصال الموصول بصلته أشد من اتصال الموصوف بصفته لتلازمهما، ومثله: "ما منهما مات حتى لقيته" نقدره بأحد ويقدرونه بمن

⁽١) شذور الذهب، ابن هشام، ص: ١١٥.

⁽۱) شذور الذهب، ابن هشام، ص۲۶۸ - ۲۶۹.

: "وَإِن مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ" (١) أي إلا الإنسان، أو إلا من، وحكى الفراء عن بعض قدمائهم أن الجملة القسمية لا تكون صلة، ورده قوله تعالى: "وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ "(٢).

١٠. حول عامل الرفع في اسم كان وأخواتها:

وفي عمل كان وأخواتها قال ابن هشام معلقاً على كلام أبي حيان في "اللمحة البدرية": وأقول: هذا خامس المرفوعات وهو اسم كان وأخواتها الاثني عشر (كذا) المذكورة فإنها كلها تدخل على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ ويسمى اسمها وفاعلها وتنصب الخبر ويسمى خبرها ومفعولها، وتسمى الأفعال أنفسها نواسخ، لأنها قد نسخت الحكم الثابت قبل دخولها، وهذا بالنسبة للخبر متفق عليه، ولا خفاء فيه، لأنه قد انتصب بعد الرفع، وأما الاسم فإنه في ظاهر الأمر لم يتغير عن الرفع الذي كان عليه قبل دخولها، وعلى هذا الظاهر بني أهل الكوفة على عاداتهم، فقالوا: إن ذلك الرفع بعينه باق كما كان لم يتغير، وقال أهل البصرة: إن هذا رفع غيره تجدد بدخول العامل اللفظي ويدل لهم أمران: أحدهما: أن كل فعل يرفع، وقد ينصب وقد لا ينصب، فأما أن ينصب ولا يرفع فلا. الثاني: اتصاله بها إذا كان ضميراً نحو: "كانوا هم الظالمين"(٢). والضمير بالاستقراء إنما يتصل بعامله (أي البصريين هو ما ذهب إليه ابن هشام ورجحه.

١١. في المسألة الزنبورية:

قالت العرب: قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي، وقالوا أيضاً: فإذا هو إياها، وهذا هو الوجه الذي أنكره سيبويه البصري، لما سأله الكسائي إذ قال: فإذا هو هي ولا يجوز النصب، وسأله عن أمثال ذلك نحو: خرجت فإذا عبد الله القائم بالرفع، أو القائم بالنصب، فقال له: كل ذلك بالرفع إلى أن قال: وأما سؤال الكسائي فجوابه: ما قاله سيبويه، فإذا هو هي، هذا هو وجه الكلام، مثل: "فَإِذَا هِيَ بَيْضَاء"(١)، "فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ"(٢). وأما فإذا هو إياها إن ثبت فخارج عن

^{(&#}x27;) سورة النساء الآية:١٥٧.

⁽٢) سورة النساء، الآية: ٧٢. مغنى اللبيب، ابن هشام، ص: ٧١٩-٧١٠.

^{(&}quot;)سورة الزخرف، الآية:٧٦.

⁽١) شرح اللمعة البدرية، ابن هشام ،ص:٧٠.

^{(&#}x27;) سورة الأعراف، الآية:١٠٨.

القياس واستعمال الفصحاء كالجزم بلن والنصب بلم والجر بلعل، وسيبويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك، وإن تكلم بعض العرب به"(٢). وكما ورد فإن ابن هشام قد قام بالرد على الكسائي على زعمه انتصاراً لرأي سيبويه.

١٢. في الكلام عن أحكام ما يشبه الجملة:

قال ابن هشام: لا بد من تعلقها بالفعل ،أو ما يشبهه، أو ما أول بما يشبهه، أو ما يشير إلى معناه، فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجوداً قدر كما سيأتي، وزعم الكوفيون وابنا طاهر وخروف أنه لا تقدير في نحو: زيد عندك وعمر في الدار.

ثم اختلفوا فقال ابنا طاهر وخروف الناصب المبتدأ، وزعما أنه يرفع الخبر إذا كان عينه نحو: زيد أخوك، وينصبه إذا كان غيره، وإن ذلك مذهب سيبويه.

وقال الكوفيون: الناصب أمر معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدأ، ولا معول على هذين المذهبين^(٣). وكما نراه فهو يدحض فكرة المذهب الكوفي ويؤيد ويرجح رأي سيبويه وجماعته.

١٣. قال في تأنيث الفعل:

يجوز أن تلحق تاء التأنيث الفعل إذا كان مجازي التأنيث، وألا تلحقه، قال ابن هشام: نحو: "وجمع الشمس والقمر" (٤)، ومنه اسم الجنس واسم الجمع لأنهن في معنى الجماعة، والجماعة مؤنث مجازي فلذلك جاز التأنيث، نحو "كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ "(٥)، "قَالَتِ الأَعْرَابُ "(٦)، وأورقت الشجرة، والتذكير نحو: أورق الشجر "وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ "(١)، "وَقَالَ نِسْوَةٌ "(٢) وقام الرجال وجاء الهنود، إلا أن سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح أوجب التذكير في نحو: قام الزيدون، والتأنيث في نحو: قامت الهندات، خلافاً

^{(&#}x27;)سورة طه الآية: ٢٠.

⁽۲) مغنى اللبيب، ابن هشام، ۱۰۳/۱-۲۰۱.

^{(&}quot;) مغنى اللبيب، ابن هشام، ٢/ ٧٢.

^(ٔ) سورة القيامة، الآية: ٥.

^(°) سورة القمر، الآية: ٩.

⁽١) سورة الحجرات، الآية: ١٤.

^{(&#}x27;)سورة الأنعام، الآية: ٦٦.

^() سورة يوسف، الآية: ٣٠.

للكوفيين فيها وللفارسي في جمع المؤنث، واحتجوا بنحو: "إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ"(١)،"إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ"(٢).

وقوله: فبكي بناتي شجونهن وزوجتي (٣)،

وأُجيب بأن البنين والبنات لم يسلم فيها لفظ الواحد، وبأن التذكير في جاءت للفصل، أو لأن الأصل: النساء المؤمنات، أو لأن (أل) مقدرة باللائي وهو اسم جمع (٤).

إذاً نجد أن ابن هشام يرد رأي الكوفيين مرجحاً رأي البصريين الذي يقول: بأن "بنات" وإن كان جمع مؤنث سالما؛ فقد أشبه جمع التكسير؛ في عدم سلامة لفظ مفرده ... فلما أشبه جمع التكسير؛ في هذا، أخذ حكمه، كما أن "بني" لما لم يسلم فيه لفظ مفرده، أشبه جمع التكسير؛ فلما أشبهه في هذا، أخذ حكمه، وساغ دخول تاء التأنيث في فعله في الآية السابقة: "آمَنْتُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ به... "(٥).

١٤. الكلام في حكم المستثنيات المكررة بالنظرة إلى المعنى:

قال: هو نوعان: ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض كزيد ، وعمرو ،وبكرن وما يمكن نحو: له عندي عشرة إلا أربعة إلا اثنين إلا واحد، ففي النوع الأول: إن كان المستثنى الأول داخلاً وذلك إذا كان مستثنى من غير موجب فما بعده داخل، وإن كان خارجاً وذلك إذا كان مستثنى من موجب فما بعده خارج.

وفي النوع الثاني: اختلفوا، فقيل: الحكم كذلك، وإن الجميع مستثنى من أصل العدد، وقال البصريون والكسائي: كل من الأعداد مستثنى مما يليه، وهو الصحيح؛ لأن الحمل على الأقرب متعين عند التردد^(۱). يرجح ابن هشام رأي البصريين في هذا المسألة، وذلك بقوله(وهو الصحيح) ويعني بذلك رأي البصريين.

^{(&#}x27;) سورة يونس، الآية: ٩٠.

⁽٢) سورة المتحنة، الآية: ١٢.

⁽٢) شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص: ٢٠٤. شرح التصريح، خالد الأزهري، ١/ ٢٨٠

⁽ئ) أوضح المسالك، ابن هشام، ١٠١/٢...

^(°) سورة يونس ، الآية: ٩٠. أوضح المسالك، ابن هشام، ١٠٢/٢.

^{(&#}x27;) أوضح المسالك، ابن هشام، ص: ٦١.

٥١. في الكلام عن الإلغاء والتعليق:

قال ابن هشام ولا يجوز إلغاء العامل المتقدم خلافاً للكوفيين والأخفش، واستدلوا بقوله:

أين رأيتُ مِلاكُ الشيمةِ الأدبُ^(١) ومَا أخال لَديْنَا مِنْكِ تَنويلُ^(٢)

وأجيب بأن ذلك محتمل لثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون التعليق بلام الابتداء المقدرة والأصل لملاك، وللدينا، ثم حذفت وبقى التعليق.

والثاني: أن يكون من الإلغاء لأن التوسط المبيح للإلغاء ليس التوسط بين المعمولين فقط بل توسط العامل في الكلام مقتضى أيضاً، نعم الإلغاء للتوسط بين المعمولين قوى والعامل هنا قد سبق بأني وبما النافية، ونظيره متى ظننت زيداً قائماً؟ فيجوز فيه الإلغاء.

والثالث: أن يكون من الإهمال على أن المفعول الأول محذوف، وهو ضمير الشأن، والأصل: وجدته، و أخاله، كما حذف في قولهم: أن بك زيد مأخوذ (٢). يخالف الكوفيين في هذه المسألة قائلاً: "ولا يجوز إلغاء العامل المتقدم خلافاً للكوفيين" وهذا ترجيح واضح لرأي البصريين.

١٦. الكلام في المبتدأ والخبر:

قال ابن هشام: "المبتدأ اسم، أو بمنزلته، مجرد عن العوامل اللفظية، أو بمنزلته، مخبر عنه، أو وصف واقع لمكتفى به، ثم قال: ولا بد للوصف المذكور من تقدم نفى أو استفهام نحو:

خَلِيلَيَّ ما وافٍ بِعَهْدِي أَنْتُمَا^(٤)

ونحو:

أَقَاطِنُ قومُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعنا (١)

^{(&#}x27;) خزانة الأدب، البغدادي، ٣١٩/٣.

⁽١) البيت لكعب بن زهير، الخزانة، البغدادي، ٤/ ٧

⁽^{$^{\circ}$}) أوضح المسالك، ابن هشام، $^{\circ}$)

⁽ئ) التخريج بلا نسبة لقائله، وهو من شواهد: التصريح للازهري: ١/ ١٥٧. شرح قطر الندي، ابن هشام، ص: ٩٥.

⁽۱) ابن هشام، شرح قطر الندى، ص: ٩٦.

خلافاً للأخفش والكوفيين ولا حجة لهم في نحو: "خبير بنو لهب" خلافاً للناظم وابنه، لجواز الوصف خبراً مقدماً، وإنما صح الإخبار به عن الجمع؛ لأنه على فعيل فهو على حد: "وَالْمَلائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ "(١) ويرى ابن هشام أن الكوفيين لا حجة لهم فيما ذهبوا إليه في عدم جواز الوصف أن يكون خبراً مقدماً، مرجحاً بذلك رأي البصريين.

١٧. في الكلام على(رب):

قال ابن هشام: إنها حرف جر خلافاً للكوفيين في دعوى اسميته، وقولهم أنه أخبر عنه في قوله (٢): الله عنه في قوله (٣): عاراً عليك، ورُبَّ قتل عارُ (٣)

ويذهب الكوفيون إلى أنه اسم والبصريون إلى أنه حرف جر⁽²⁾، وحجة الكوفيون على اسمية(رب) أنهم حملوه على (كم) لأنها للعدد والتكثير، و(رب) للعدد والتقليل، فكما أن (كم) اسم فكذلك(رب)⁽⁰⁾ ممنوع بل عار خبر لمحذوف، والجملة صفة للمجرور، أو خبر للمجرور إذ هو موضع المبتدأ⁽¹⁾ أما البصريون فحجتهم في التدليل على حرفيته أنه لا يحسن فيها علامات الأسماء، ولا علامات الأفعال، وأنها جاءت لمعنى في غيرها كالحروف، وهو تقليل ما دخلت عليه نحو: رب رجل يفهم، أي؛ أن ذلك قليل"^(۷). ويذكر ابن هشام أن مجرور (رب) واجب التنكير، ونعته إن كان ظاهراً، وإفراده وتذكيره وتمييزه عليا بطابق المعنى أن كان ضميراً^(۸).

⁽۱) سورة التحريم الآية: ٤. شرح المفصل، ابن يعيش، $^{/}$ (۱)

⁽٢) هو ثابت قطنة يرثى المهلب بن أبي صفرة.

⁽٣) خزانة الأدب، البغدادي، ٤٤٤/٣.

⁽٤) الكتاب، سيبويه، ٢/٥٥.

⁽٥)الإنصاف، الأنباري، ٨٣٢/٨ -٨٣٣.

⁽٦) مغنى اللبيب، ابن هشام، ١١٦/١.

⁽٧) الأنباري، الإنصاف، ٨٣٣/١.

 $^{(^{\}wedge})$ مغنى اللبيب، ابن هشام، $(^{\wedge})$

ونجد أن ابن هشام بقوله بوجوب تذكير مجرورها يتبع البصريين ويرجح رأيهم نافياً ومفنداً رأي أقرائهم الكوفيين قائلاً: "بأن ما ذهب إليه الكوفيون من جواز مطابقة الضمير المجرور بـ(رب) للتمييز في التأنيث والتثنية والجمع، حيث قال: وليس بمسموع "(١)

١٨. في الكلام على (إلاً) بالكسر والتشديد:

ذكر ابن هشام أن إلا تكون على أربعة أوجه، فقال: "أحدها أن تكون للاستثناء، نحو: "فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلّا قَلِيلًا مِنْهُمْ" (٢)، وانتصاب ما بعدها في هذه الآية ونحوها على الصحيح، ونحو: "مَّا فَعَلُوهُ إِلّا قَلِيلًا مِنْهُمْ" (٣)، وارتفاع ما بعدها في هذه الآية ونحوها على أنه بدل بعض من كل عند البصريين يبعده أنه لا ضمير معه في نحو: "ما جاءيي أحدٌ إلا زيد "كما في [نحو] "أكلت الرغيف ثُلثه" وأنه مخالف للمبدل منه في النفي والإيجاب، وعلى أنه معطوف على المستثنى منه و "إلا" حرف عطف عند الكوفيين، وهي عندهم بمنزلة "لا" العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها، لكن ذاك منفي بعد إيجاب، وهذا موجب بعد نفي، ورُدّ بقولهم: "ما قام إلا زيداً" وليس شيء من أحرف العطف يلي العامل، وقد يجاب بأنه ليس تاليها في التقدير، إذ الأصل "ما قام أحد إلا زيد".

الثاني: أن تكون بمنزلة غير فيوصف بها وبتاليها، وجمع منكر أو شبهه فمثال الجمع والمنكر" لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُ لَا الله لَهُ لَفَسَدَتًا "(٥)، فلا يجوز في إلا هذه أن تكون للاستثناء من جهة المعنى، إذ التقدير حينئذ لو كان فيهما آلهة ليس فيهما الله لفسدتا، وذلك يقتضي بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا. وليس ذلك المراد، ولا من جهة اللفظ، لأن الآلهة جمع منكر في الإثبات فلا عموم له، لا يصح الاستثناء منه، فلو قلت "قام رجال إلا زيد" لم يصح اتفاقاً، ... "إلا" في هذه الآية للاستثناء، وأن ما بعدها بدل، محتجاً بأن "لو" تدل على الامتناع، وامتناع الشيء انتفاؤه، وزعم أن التفريغ بعدها جائز، وأن نحو: "لو كان معنا إلا زيد" أجود كلام، ويرده أنهم لا يقولون "لو جاءني ديار أكرمته" ولو كانت بمنزلة النافي لجاز كان معنا إلا زيد "أجود كلام، ويرده أنهم لا يقولون "لو جاءني ديار أكرمته" ولو كانت بمنزلة النافي لجاز

^{(&#}x27;) ابن هشام النحوي، سامي عوض، ص: ٩٦.

⁽٢) سورة البقرة، الآية: ٩٤٩.

^{(&}quot;) سورة النساء، الآية: ٦٦.

⁽¹⁾ مغنى اللبيب، ابن هشام، ١٩٣٨.

^(°)سورة الأنبياء، الآية: ٢٢.

ذلك كما يجوز "ما فيها ديار" و" ما جاءني من أحدٍ" ولما لم يجز ذلك دل على أن الصواب قول سيبويه إن إلا وما بعدها صفة "(١). وهنا يرجح ابن هشام قول سيبويه والبصريين قائلاً: دل على أن الصواب قول سيبويه" وهو يستعمل أساليب متعددة للترجيح.

١٩. إعمال اسم الفاعل الماضي:

ذكر ابن هشام في شذور الذهب(٢) عند حديثه عن إعمال اسم الفاعل المجرد من (أل) بشرطين:

أحدهما: أن يكون للحال أو الاستقبال، لا للماضي خلافاً للكسائي وهشام وابن مضاء، واستدلوا بقوله تعالى: "وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد" (٣)، و تأولها غيرهما.

وقال في المغني: "وسمع أعرابي يقول بعد انقضاء رمضان "يا رب صائمه لن يصومه ويا رب قائمه لن يقومه" وهو مما تمسك به الكسائي على إعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي"(١٤١).

وفي قطر الندى(٥)، جاء تعليق ابن هشام على قوله تعالى: "وَكُلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ"(١) التي استدل بها الكسائي ومن تبعه على إعمال اسم الفاعل: قال وأجيب بأن ذلك على حكاية الحال، ألا ترى أن المضارع يصح وقوعه هنا، تقول وكلبهم يبسط ذراعيه، ويدل على إرادة حكاية الحال أن الجملة الحالية، والواو وواو الحال في قوله تعالى: "ونقلبهم" ولم يقل قلبناهم. وقد خالف ابن هشام الكسائي ورد عليه كما أسلفنا ورجح رأي البصريين المانعين.

٠٠٠. الكلام حول العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض:

حينما يتحدث ابن هشام عن العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض، أراه لا يجيزه إذا يمنع ذلك إلا أن تأتي بالخافض مرة أخرى، وحينئذ يجاز العطف، ويقول ابن هشام في قراءة الآية"وصَدُّ عَنسَبِيل اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ"(٧)، مبعداً أن يكون (المسجد) عطف على الضمير المخفوض

^{(&#}x27;) المغني، ابن هشام، ۱/ ۸۳–۸٤.

 $^{(^{\}mathsf{T}})$ شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص:۳۸۷.

^{(&}quot;) سورة الكهف، الآية:١٨.

⁽٤) مغني اللبيب، ابن هشام، ١٧٩/١.

^(°) شرح قطر الندى، ابن هشام، ص٣٨١.

⁽١) سورة الكهف، الآية:١٨.

⁽٧) سورة البقرة الآية:٢١٧.

قبلها، بل هو عطف على سبيل الله. ويقول: والصواب أن خفض (المسجد) بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها، لا بالعطف. ومجموع الجار والمجرور عطف على (به) ولا يكون خفض المسجد بالعطف على الهاء؛ لأنه لا يعطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض"(١) وما ذهب إليه ابن هشام هو رأي نحاة البصرة، لأنهم ذهبوا إلى عدم جواز ذلك، وحجتهم أن الجار والمجرور شيء واحد، إذا أن عطف الاسم على الحرف لا يجوز، ومنهم من قال: إن الضمير صار عوضاً عن التنوين، فينبغي أن لا يجوز العطف على التنوين، فينبغي أن لا يجوز ويشير الباحث حسن الشاعر إلى تطور رأي ابن هشام العطف عليهن كما لم يجز العطف على التنوين. ويشير الباحث حسن الشاعر إلى تطور رأي ابن هشام في هذه المسألة(٢)، قائلاً: فقد كان لابن هشام رأي في كتابه "شرح شذور الذهب" أنه يجوز ذلك متابعاً فيه الكوفيين (٣)، وكذلك في "أوضح المسالك" فقد قال ابن هشام: "وليس بلازم وفاقاً ليونس و الأخفش والكوفيين (١)، ويشير الأستاذ الشاعر إلى أن ابن هشام عاد وتابع البصريين في المغني "(٥)، وهو ما أوردناه

٢١. "هل تأتي إليك بمعنى خذ؟ في قوله تعالى: "واضمم إليك "(١):

ذهب ابن هشام إلا أنه لا يجوز أن تأتي بمعنى خذ، وهذا هو مذهب البصريين (٧)، كما صرح به في المغني، راداً على ابن عصفور بقوله: " ولا على قول ابن عصفور إن إليك في "وَاضْمُمْ إِلَيْكَ "(٨)، إغراء، والمعنى: خذ جناحك، أي: عصاك، لأن إلى تكون بمعنى خذ عند البصريين، ولأن الجناح ليس بمعنى العصا، إلا عند الفراء وشذوذ المفسرين "(٩). فذهب ابن هشام مذهب الفراء.

⁽١) مغنى اللبيب، ابن هشام، ٧٠٠/٢.

⁽٢) الشاعر، حسن موسى الشاعر، تطور الآراء النحوية عند ابن هشام الأنصاري، ص: ٩٦-٩٠.

⁽٣) شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص: ٩٤٩.

⁽٤) أوضح المسالك، ابن هشام، ٦١/٣.

⁽٥) تطور الآراء النحوية عند ابن هشام، حسن الشاعر، ص:٩٧.

^{(&}quot;)سورة القصص، الآية: ٣٢.

^(°) الكتاب، سيبويه، ٢٥٠-٢٤٩.

^(^)سورة القصص:الآية: ٢٢.

⁽٩) مغنى اللبيب، ابن هشام، ١٩٥/١.

٢٢. المضارع بعد فاء السببية:

يرى ابن هشام أنَّ "فاء السببية" حرف مهمل في نحو: "ما تأتينا فتحدثنا" فابن هشام يذهب مذهب البصريين وإن لم يصرح بذلك علناً ولكنه يذهب مذهبهم لأنهم يرون أن الناصب للفعل المضارع بعد فاء السببية هو (أن) المضمرة. ومن ذلك قول سيبويه: "أعلم أن ما انتصب في باب الفاء ينصب على إضمار أن "($^{(7)}$). وساق سيبويه كلاماً كثيراً على ذلك $^{(7)}$) ويذهب الكوفيون إلى أن المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الأشياء الستة، التي هي: الأمر والنهي...ينتصب بالخلاف، والبصريون إلى أنه ينتصب بإضمار (أن) ، و رأي البصريين هو ما ذهب إليه ابن هشام.

٢٣. المضارع بعد(أو) التي للاستثناء:

يذكر ابن هشام أن من معاني (أو) أن ترد بمعنى (إلا) التي للاستثناء، والمضارع بعدها ينتصب بإضمار (أن) (ه)، وهذا رأي البصريين وفي ذلك يقول سيبويه: "اعلم أن ما انتصب بعد أو فإنه ينتصب على إضمار أن كما انتصب في الفاء والواو على إضمارها، ولا يستعمل إظهارها كما لم يستعمل في الفاء والواو ، والتمثيل هاهنا مثله ثم. تقول إذا قال لألزمنك أو تعطيني، كأنه يقول: ليكونن اللزوم أو أن تعطيني "($^{(r)}$)، ويذكر شواهد كثيرة تدل على ما ذهب إليه... "($^{(v)}$)، إذا نجد أنه يرجح رأي البصريين فيما ذهبوا إليه.

٢٤. مسألة (لا يعمل ما في حيز الشرط فيما قبله):

أورد ابن هشام في هذه المسألة كلاماً على (إذ) فأورد بيت الخنساء القائل:

كَأَنْ لَم يكونوا حِمِيً يُتَّقَى إِذِ النَّاسُ إِذْ ذَاكَ مَنْ عَزَّ بَزَّا (٨)

^{(&#}x27;) مغني اللبيب، ابن هشام، ٢١٣/١.

⁽۲) الکتاب، سیبویه ،۲۸/۳۰.

⁽") الكتاب، سيبويه ، (الكتاب، سيبويه ،

⁽¹⁾ الإنصاف، الأنباري، ٢/٥٥٧.

^(°) مغني اللبيب، ابن هشام، ٩٣/١.

⁽۱) الكتاب، سيبويه، ۲/۳٤.

 $^{(^{\}vee})$ المرجع نفسه، سيبويه، $(^{\vee})$ المرجع

^(^) شرح شواهد المغنى، 1/9/1. أمالي الشجري، المرجع السابق، 1/0/1.

فمن مبتدأ موصول لا شرط؛ لأن بز عامل في إذ الثانية، ولا يعمل ما في حيز الشرط فيما قبله عند البصريين، وبز: خبر من، والجملة خبر (الناس)(١).

وقول ابن هشام: " ولا يعمل ما في حيز الشرط قبله عند البصريين" فلو كانت (من) شرطية لزم عليه أن(بز) فيما قبله، وهو (إذ) وهو ممنوع، فتعين أنها موصولة، وهذا خلاف الكوفيين^(٢)وامتنع عمل ما في حيز الشرط فيما قبله؛ لأن الشرط له حق الصدارة، فيمتنع عمل ما بعد الشرط فيما قبله، وقد أيد ابن هشام ما ذهب إليه البصريون، فقد أورد تقدم الجواب على الشرط مجوز عند الكوفيين، أما عند البصريين فهو خطأ، فقال: "وهو خطأ عند أصحابنا؛ لأن الشرط له الصدر "(٣) ففي كلمة أصحابنا يعد نفسه من البصريين مرجحاً رأيهم ومعتبراً نفسه منهم.

٢٥. العطف بــ(حتى):

يقول ابن هشام: إن العطف بها قليل، وينكره أهل الكوفة البتة، ويحملون بدل العطف على أنها ابتدائية، وأن ما بعدها تقدير عامل^(٤). وابن هشام لم يرد قول الكوفيين رداً صريحا إلا أنه فيما أرى رد عليهم بطريقة أخرى وهو إقراره بمجيئها عاطفة ولو كان قليلاً، وفي إعراضه عن قولهم يتبع البصريين دون تصريح منه بذلك؛ لأن البصريين أقروا بورودها عاطفة. يقول سيبويه:" ومما يختار فيه النصب لنصب الأول ويكون الحرف الذي بين الأول والآخر بمنزلة الواو والفاء وثم قول: لقيت القوم كلهم حتى عبدالله لقيته. وضربت القوم حتى زيداً ضربت أباه ومررت بالقوم حتى زيداً مررت به. فحتى تجري مجرى الواو وثم، وليست بمنزلة أما لأنها إنها تكون على الكلام الذي قبلها ولا تبتدئ. وتقول: رأيت القوم حتى عبدالله، وتسكت فإنما معناها أنك قد رأيت عبدالله مع القوم كما كان رأيتُ القوم وعبدالله على ذلك. وكذلك ضربت القوم حتى زيداً أنا ضاربه"(٥).

^{(&#}x27;) مغنى اللبيب، ابن هشام، ١١٨/١.

 $[\]binom{1}{2}$ حاشية الدسوقي، الدسوقي

^{(&}quot;) ابن هشام، المرجع السابق، ٧٠٦/٢.

⁽ئ) المغني، ابن هشام، ١٧٣/١.

^(°) الكتاب، سيبويه، ١/٩٦.

ففي قول سيبويه ما هو واضح في أن "حتى" ترد عاطفة، وقد أقر ابن هشام بمجيئها عاطفة مرجحاً رأي البصريين.

٢٦. (قط) تضمنت معنى مذ وإلى:

يقول ابن هشام إنما بنيت لتضمنها معنى مذ وإلى، ويذكر وجوه لفظها^(۱).ويذكر الدسوقي أنه قال ذلك، ولم يقل من وإلى؛ لأن (من) عند البصريين لا تكون لابتداء الغاية في الزمان حيث إن (مذ) تكون له (۱٬۰) وبناء (قط) على الضم، وتضمنها معنى منذ قد جاء عند سيبويه: "وحركوا قط وحسب بالضمة لأنما غايتان، فحسب للانتهاء، وقط كقولك: منذ كنث (۱٬۰). ويعرض ابن هشام وجه آخر لا (قط) في أنما تكون بمعنى حسب (۱٬۰). قد ذكر سيبويه ذلك قبله حيث قال: "وقط كحسب، وإن لم تقع في جميع مواقعها، ولو لم يكن اسماً لم تقل: قطك درهمان، فيكون مبنياً عليه، كما أن (على) بمنزلة فوق، وإن خالفتها في أكثر المواضع. سمعنا من العرب من يقول: نمضت من عليه، كما تقول: نمضت من فوقه (۱٬۰) وكذلك يقول: "واعلم أنم إنما قالوا: حسبك درهم، وقطك درهم، فأعربوا حسبك لأنما أشد تمكناً. ألا ترى أنما تدخل عليها حروف الجر، وتقول بحسبك، وتقول: برجل حسبك، فتصف به. وقط لا تمكن ترى أنما تدخل عليها حروف الجر، وتقول بحسبك، وتقول: برجل حسبك، فتصف به. وقط لا تمكن (۱٬۰) إذا من خلال هذا السرد نجد أن ابن هشام وافق البصريين وسيبويه إلى ما ذهبوا إليه.

يرى ابن هشام بوجوب إضمار (أنْ)بعد (كي) ويرى أن (أن) لا تظهر بعد كي إلا في الضرورة (١٠) وهذه موافقة منه لمنهج البصريين، الذين قالوا بذلك. يقول سيبويه: "وأعلم أن (أن) لا تظهر بعد حتى وكي، كما لا يظهر بعد أما الفعل في قولك: أما أنت منطلقاً انطلقت...واكتفوا عن أظهار أن بعدهما بعلم المخاطب أن هذين الحرفين لا يضافان إلى فعل، وأنهما ليسا مما يعمل في الفعل، وأن الفعل لا

^{(&#}x27;) المغنى، ابن هشام ٢٣٣/١.

⁽٢) الحاشية، الدسوقي ١/٧٧١.

^{(&}quot;) الكتاب، سيبويه، ٢٨٦/٣.

⁽ئ) المغنى، ابن هشام، ٢٣٣/١.

^(°) الكتاب، سيبويه ٢٦٨/٣.

⁽١) الكتاب، سيبويه، ٢٦٨/٣.

⁽ مغنى اللبيب، ابن هشام (۲٤۱/ مغنى اللبيب، ابن هشام (

يحسن بعدهما إلا أن يحمل على أنْ، فأن هاهنا بمنزلة الفعل في أما، وماكان بمنزلة أما لا يظهر بعده الفعل فصار عندهم بدلاً من اللفظ بأن"(١).

نجد أن ابن هشام قد تبع منهج البصريين في هذه المسألة، ورفض ما جاء عند نحاة الكوفة الذين يجيزون ظهور (أنْ) بعد كي. وقد ورد في الإنصاف إن الكوفيين أجازوا نحو"جئت لكي أن أكرمك" وانتصاب أكرمك بكي، وأن توكيد لها، وبعضهم ذهب إلى أن العامل اللام، وكي وأن توكيدان لها. واحتجوا بالنقل والقياس"(٢).

۲۸. كلا وكلتا:

يقول ابن هشام بأنهما مفردان لفظاً، ومثنيان معناً. وهما مضافان أبداً لفظاً ومعنى إلى كلمة واحدة معرفة دالة على اثنين (٣).

نجد أنه بقوله مفردان ردَّ مذهب الكوفيين-وأخذ بمذهب البصريين الذي يرى أنهما مفردان من حيث اللفظ، والكوفيون يقولون بتثنيتهما لفظاً"(٤).

ونجد أن ابن هشام تبع البصريين أيضاً في القول بإفرادهما لفظاً، وهو أيضاً تبعهم حينما ذكر أنهما يضافان إلى كلمة واحدة معرفة دالة على اثنين، فقد أورد أن الكوفيين يجيزون إضافتهما إلى النكرة المختصة نحو "كلا الرجلين عندك محسنان" فقد تخصص رجلين بوصفهما في الظرف(٥)"

نجد أن ابن هشام لم يذكر أنه رجح مذهب البصريين صراحة، لكنه رد كلام الكوفيين في قوله أنهما على يضافان أبداً إلى كلمة واحدة معرفة دالة على اثنين. فإضافة كلا وكلتا إلى معرفة ردّ بهما على الكوفيين (١).

^{(&#}x27;) الكتاب، سيبويه، ٧/٣.

 $^{(^{&#}x27;})$ الإنصاف، أبو البركات، مسألة $(^{(})$ $^{(})$

^{(&}quot;) المغنى، ابن هشام ٢٦٨/١.

⁽¹⁾ الإنصاف، الأنباري، مسألة (٦٠) ٢٩٩/٢ . ٤٥٠ .

^(°) المغنى، ابن هشام، ٢٦٩/١.

^{(&#}x27;)حاشية الدسوقى،المرجع السابق، (10/1).

٢٩. ناصب المضارع بعد (لام) الجحود:

يشير ابن هشام إلى أن هذه اللام عند الكوفيين حرف زائد مؤكد، غير جار، فهو الناصب، إذ لو كان جاراً لم يتعلق عندهم بشيء لزيادته، فكيف به وهو غير جار؟ فأصل(ما كان ليفعل) ما كان يفعل. وهذا عند الكوفيين كما أورد ابن هشام. ثم ينقل عن البصريين قولهم في أصل(ما كان ليفعل) ما كان قاصداً للفعل. فهي عندهم حرف جر معد متعلق بخبر كان المحذوف، والنصب إنما يكون للمضارع بأن مضمرة وجوباً"(۱).

وفي نقل ابن هذا لكلام الكوفيين والبصريين نجد أنه لم يرجح رأياً على آخر، ولكنه عندما تحدث عن حرف اللام في بداية الأمر ظهر ترجيحه لرأي الكوفيين حيث قال: "وليس في القسمة أن تكون عاملة للنصب" (٢) قاصداً حرف اللام.

فالمضارع عند سيبويه الواقع بعد لام الجحود منتصب على إضمار (أنْ) وجوباً، فهو يقول في باب الحروف التي تضمر فيها (أن): "واعلم أنَّ اللام قد تجيء في موضع لا يجوز فيه الإظهار وذلك: ما كان ليفعل، أي ما كان زيدٌ لهذا الفعل. فهذا بمنزلته، ودخل فيه معنى نفي كان سيفعل. فإذا قلت: ما كان ليفعل..."(٣). وهو ما ذهب إليه ابن هشام في ترجيحه.

٣٠. (كأي) مركبة أم بسيطة ؟

يقول ابن هشام:" اسم مركب من كاف التشبيه وأي المنونة، ولذلك جاز الوقف عليها بالنون، لأن التنوين لما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية، ولهذا ترسم في المصحف نوناً، ومن وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه في الأصل وهو الحذف في الوقف"(۱). نجد أنه رجح البصريين على رأيهم القائل على لسان سيبويه:" وسألت الخليل عن كأن، فزعم أنها إنَّ، لحقتها الكاف للتشبيه، ولكنها صارت مع إنَّ بمنزلة كلمة واحدة، وهي نحو كأي رجلاً، ونحو له كذا وكذا درهماً"(۲).

^{(&#}x27;) المغني، ابن هشام، ٢٧٩/١.

⁽۲) المغني، ابن هشام ۲۷۶/۱.

⁽^{T}) الكتاب، سيبويه، (T)

^{(&#}x27;) المغنى، ابن هشام، ٢٤٦/١.

⁽۲) الكتاب، سيبويه، ۱٥١/۳.

ونجد أن ابن هشام بالرغم من قبوله بتركيب كأي بما جاء في كلام سيبويه، فإنه لم يقبل تركيب (كأنّ) وذلك في قوله: "والملخص عندي من الإشكال أن يدعى أنها بسيطة" (١). ومن كلامه هذا يتضح أن ابن هشام لم يكن مقلداً للبصريين في كل آراءهم بل، يستنتج من ذلك أنه كان يرجح ما يراه مناسباً.

٣١. المرفوع بعد (لولا):

يقول ابن هشام: "وليس المرفوع بعد لولا فاعل بفعل محذوف، و لا بلو لنيابتها عنه، ولا بها أصالة، خلافاً لزاعمي ذلك، بل رفعه بالابتداء، ثم قال أكثرهم: يجب كون الخبر كوناً مطلقاً محذوفاً "⁽⁷⁾. فابن هشام بهذا القول ينفي رأي الكسائي والفراء، ويتبع رأي البصريين في القول بأن المرفوع ارتفع بالابتداء "⁽⁷⁾. وليس خاف للنظر بأن مذهب البصريين يقول بارتفاع الاسم على الابتداء وهو أحد آراءهم النحوية المشهورة، وذلك كما عند سيبويه: " ولولا تبتدأ بعدها الأسماء "(٤) وكذلك قوله: " وارتفع بالابتداء كما يرتفع بعد ألف الاستفهام "(٥)، وقد ورد هذا تعليقاً على جملة: (لولا عبدالله لكان كذا وكذا) في حديثه عن ارتفاع عبدالله، وهنا نجد أنَّ ابن هشام يتبعهم في قولهم هذا وإن لم يشر بقول صريح على أن هذا مذهب البصريين.

ونجد أن (لولا) عند البصريين ترفع بالابتداء، وعند الكوفيين ترفع بلولا(١).

٣١.هل تعمل(لكن) في الخبر:

يقول ابن هشام في لكن: "حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر"(١)، فهو يذهب إلى ما ذهب إليه البصريون في قولهم إن (إنّ) وأخواتها تعمل عملين، والكوفيون يرونها لا تعمل في الأخبار شيئاً ونجد ابن هشام رجح رأي البصريين وذهب إلى ما ذهبوا إليه حول عمل"لكن".

^{(&#}x27;) المغني، ابن هشام ٢٥٣/١.

⁽۲) المغني، ابن هشام ۹/۱ ۳۵۹.

 $[\]binom{r}{}$ حاشية الدسوقي، الدسوقي، ۲۷۸/۱.

⁽٤) الكتاب، سيبويه، ٣٩/٣ -١٤٠.

^(°) الكتاب، سيبويه، ٢٩/٢.

⁽١) الإنصاف، الأنباي، مسألة (١٠) ٧٠/١٠.

^{(&#}x27;) المغنى، ابن هشام ، ١/٣٨٣.

٣٢. العطف بــ(لكنْ) المخففة:

يرفض ابن هشام رأي الكوفيين القائل بجواز العطف ب(لكن) إن لم تسبق بنفي، مثل جملة "قام زيد لك عمرو" (١). وفي رفضه لهذه المسألة يتضح أنه كان مؤيداً للبصريين، وفي ذلك يقول سيبويه: "وأما (لكنْ) خفيفة وثقيلة فتوجب بها بعد نفي "(٢). وكذلك فهي لا تقع إلا بعد نفي، يقول أيضاً: " فإن قلت: مررت برجلٍ صالح ولكن طالح، فهو محال؛ لأن لكن لا يُتدارك بها بعد إيجاب، ولكن يثبت بها بعد نفي "(٦). فقد ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف بها في الإيجاب، نحو (أتاني زيد لكن عمرو) وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك، فإذا جيء بها في الإيجاب وجب أن تكون الجملة التي بعدها مخالفة للجملة التي قبلها نحو (أتاني زيد لكن عمرو لم يأت)، وما أشبه ذلك، وأجمعوا على أنه يجوز العطف بها في النفي "(٤). وإني أرى صواب ما ذهب إليه ابن هشام متجها إلى نحو البصريين في ذلك، لا مقلداً لهم من دون تبصر، إذ في حجة البصريين ما يقتنع للأخذ برأيهم.

٣٣. في القول أنَّ:ما النافية لها الصدر:

يقول ابن هشام: "بأن (ما) النافية لها الصدر مطلقاً بإجماع البصريين، وذلك في رده على من رأى أن إذا غير شرطية، وإن عاملها ما بعد(ما) النافية، وقد قاس (ما) على (لا) النافية. وذلك في الآية: "وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ "(۱). ولا يجوز تقديم معمول ما بعد (ما) النافية عند البصريين، وأجازه الكوفيين (٢). إذاً نجده يؤيد مذهب البصريين ويرجحه.

٣٤. (كيف) الشرطية لا تجزم فعلين: فعل الشرط وجوابه:

يورد ابن هشام حول مسألة استعمال (كيف) في الشرط، فيذكر أنها تقتضي فعلين متفقي اللفظ والمعنى غير مجزومين. ثم يذكر عن البصريين قولهم:أنه لا يجوز (كيف تجلس اجلس) بالجزم إلا قطرباً وحجتهم

^{(&#}x27;) مغنى اللبيب، ابن هشام ، ٣٨٥/١.

⁽۲) الكتاب، سيبويه، ۲۳۲/٤.

^{(&}lt;sup>"</sup>) الكتاب، سيبويه، ١/٤٣٥.

⁽¹⁾ الإنصاف، الأنباري، مسألة (٦٨) ٤٨٤-٤٨٨.

^{(&#}x27;)سورة الجاثية ،الآية: ٢٥.

⁽¹⁾ الإنصاف، الأنباري، مسألة(1)، (1)1 - (1)

في ذلك أنها خالفت أدوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها. ثم يعرض ابن هشام لرأي جوز أن تجزم (كيف) فعلين تجويزاً مطلقاً، ثم نسب هذا الرأي لقطرب والكوفيين، وذكر ابن هشام رأياً ثالثاً يجوّز جعلها شرطية بشرط اقترانها بما فقالوا: من ورودها شرطاً: "ينفق كيف يشاء"(١)، "يصوركم في الأرحام كيف يشاء"(١) وجوابها محذوف في كل ذلك لدلالة ما قبلها، وهذا يشكل على إطلاقهم أنَّ جوابها يجب مماثلته لشرطها"(١)، نجد أن ابن هشام يوجب أن يكون الفعلين غير مجزومين، ثم يذكر إنه لا يجوز جزمهما عند البصريين، فهو يأخذ برأيهم، ثم يذكر رأياً نسبه للكوفيين ولقطرب أنهم يجوزون ذلك، وعلى هذا يكون ابن هشام قد ردَّ على الكوفيين فيما ذهبوا إليه وإن لم يصرح برده، ولكنه اختار رأي البصريين ورجحه.

٣٥. ما المتصلة بـــ(إنَّ) وأخواتما:

نجد أن ابن هشام فند رأي الكوفيين في هذه المسألة وذلك في قولهم بأنَّ (ما) إذا اتصلت بإنَّ وأخواتها تكون اسماً مبهماً بمنزلة ضمير الشأن في التفخيم والإبحام، وفي أن الجملة بعده مفسرة له، ومخبر لها عنه، ويرد ابن هشام قائلاً: " بأنها لا تصلح للابتداء بها، ولا لدخول ناسخ غير (إنَّ) وأخواتها. ويذهب إلى أنها كافة عن عمل النصب والرفع "(٤). وقوله اسم مبهم أي؛ فإذا قلت إنما زيد قائم كان المعنى أن الشخص العظيم وهو زيد قائم، فلا يقال ذلك إلا في مقام التفخيم (١). وفي هذا يقول سيبويه: " وقال الخليل (إنما) لا تعمل فيما بعدها "(٢). وهذا دليل على أن (ما) كفت (إنّ) عن عملها للنصب والرفع، وكذلك قوله: "... كما جعلوا (ما) و (إنّ) حرفاً واحداً حين قالوا: " إنما "(٣). وهو ما ذهب إليه ابن هشام مرجحاً البصريين وراداً على الكوفيين رأيهم.

^{(&#}x27;)سورة المائدة، الآية: ٢٤.

^{(&#}x27;) سورة آل عمران، الآية:٦.

 $[\]binom{r}{r}$ المغني، ابن هشام $\binom{r}{r}$

⁽٤) المغني، ابن هشام ١/٤٠٤.

^{(&#}x27;) حاشية الدسوقي، المرجع السابق، (') . (')

⁽۲) الکتاب، سیبویه، ۲/۸۳۸.

^{(&}quot;) المرجع نفسه، ۲/ ۱۷-۱۸-۶.

٣٦. (ما) الزائدة:

ينقل ابن هشام عن الزجاج قوله:"(ما) حرف زائد للتوكيد عند جميع البصريين"(۱)، ويؤيد ابن هشام رأي البصريين بحجة أنها تسقط في قراءة ابن مسعود في قوله تعالى: "مثلاً ما بعوضة "(۲)، وبعوضة بدل، وقيل: إن (ما) اسم نكرة صفة لمثلاً أو بدل منه، وبعوضة عطف بيان على (ما)، و رُؤبة (۱) يقرأ برفع بعوضة، والأكثرون على أن (ما) موصولة، إي الذي هو بعوضة (۱). ولقد ورد عن سيبويه قوله بزيادة (ما) في الآية، وذلك في قوله: "وسألت الخليل عن قول العرب: ولا سيما زيدٍ، فزعم أنه مثل قولك: ولا مثل زيدٍ، وما لغوٌ، وقال ولا سيما زيد كقولهم دعْ ما زيدٌ. وكقوله: "مثلاً ما بعوضة "(۱)"

ومما سبق نجد أن ابن هشام يؤيد ما ذهب إليه البصريون في أن (ما) في الآية الكريمة زائدة.

٣٧. (مِن) تقع لابتداء الغاية الزمانية:

يورد ابن هشام عن الكوفيين وعن الأخفش والمبرد وابن درستويه أنها تكون للزمان. ويذكر رد السهيلي عليهم بأنه يحتاج إلى تقدير الزمان، فكأني بابن هشام قد أورد رد السهيلي بغاية الارتضاء منه أنها لا تقع في الزمان "(۱)، وفي ذلك يقول سيبويه: "وأما (مِن) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وذلك قولك: من مكان كذا إلى مكان كذا وكذا. وتقول إذا كتبت كتاباً: من فلان إلى فلان "(۲). وتقول رأيته من ذلك الموضع، فجعلته غاية رؤيتك كما جعلته غاية حيث أردت الابتداء والمنتهى "(۲).

وهذا دليل على أنّ البصريين إنما جعلوا (مِن) للمكان من غير الزمان. والكوفيون يجوزن استعمال (مِنْ) في الزمان والمكان، بحجة ورودها في القرآن الكريم وكلام العرب للزمان. أما البصريون فإنهم منعوه؛ لإجماعهم

^{(&#}x27;) مغني اللبيب، ابن هشام، ٤١٣/١.

^{(&#}x27;)سورة البقرة، الآية: ٢٦.

⁽ r) هو رؤبة ابن العجاج من أفصح الرجاز، احتج العلماء بشعره ولغته.

⁽١) المغني، ابن هشام، ١/٢١٤.

^(°)سورة البقرة الآية: ٢٦. الكتاب، سيبويه، ٢٨٦/٢.

⁽١) المغني، ابن هشام، ١٩/١ ٤-٠٤٠.

⁽۲) الكتاب، سيبويه، ٤/٢٢.

^{(&}quot;) المرجع نفسه، ٢٢٥/٤.

أنَّ (مِنْ) في المكان نظير (مُذ) في الزمان. ووضعت لتدل على ابتداء الغاية في المكان، كما أن (مذ) وضعت لتدل على ابتداء الغاية في الزمان"(١).

ويجب أن نلفت الانتباه هنا إلى إشارة أحد الباحثين المحدثين الذي أورد قولاً في هذه المسألة وهو" أن ابن هشام كان رأيه متجها مع البصريين، إذ يقول في أوضح المسالك: "لـــ(مِنْ) سبعة معانٍ؟... والثالث: ابتداء الغاية المكانية باتفاق، نحو "من المسجد الحرام" (٢)، والزمانية خلافاً لأكثر البصريين، ولنا قوله تعالى: "من أول يوم "(٢)» (٤).

وقد لاحظ الباحث أن ابن هشام قد عدل عن ذلك في المغني، وتبع البصريين. ويمكن الاستدلال أيضاً بقول المحقق مُحَّد محي الدين عبدالحميد في تحقيقه لأوضح المسالك، إذ يقول: " والظاهر من عبارة المؤلف في المغني اختيار مذهب البصريين، خلافاً لما اختاره هنا "(٥).

ثم إن ابن هشام يؤكد رأيه بأن (مِن) لا تكون لابتداء الزمان في قوله بدخولها على: قبل وبعدُ. فإنه ما غير متأصلين في الظرفية، وإنما هما في الأصل صفتان للزمان، فمعنى "جئت قبلك" جئتُ زمناً قبل زمن مجيئك "(١).

٣٨. حول هاء التأنيث:

يقول ابن هشام: "هاء التأنيث نحو (رحمة) في الوقف، وهو قول الكوفيين، زعموا أنما الأصل، وأن التاء في الوصل بدلاً منها، وعكس ذلك البصريون، والتحقيق أن لا تعد، ولو قلنا بقول الكوفيين؛ لأنما جزء كلمة لا كلمة لا كلمة "(٢). وقول ابن هشام في إن البصريين قد عكسوا؛ أي لأن الأصل في الكلام عدم الوقف؛ فأبدلت التاء في الوقف هاءً، فالتاء أصل والهاء فرع؛ لأن الوصل أصل بالنسبة للوقف، ويرد ابن هشام

^{(&#}x27;) الإنصاف، أبوالبركات الأنباري، مسألة(٤٥)، ٣٧٦-٣٧٠.

⁽١) سورة الإسراء، الآية: ١.

^{(&}quot;) سورة التوبة، الآية:١٠٨.

⁽٤) أوضح المسالك، ابن هشام ١٢٨/٢٠-١٢٩.

^(°) أوضح المسالك، ابن هشام، ١٢٩/٢.

^{(&#}x27;) المغنى، ابن هشام ٢/٢٣٤.

⁽٢) المرجع نفسه، ١/٥٥٥.

قول الكوفيين في قوله: "والأصل أن لا تعد، أي؛ هاء التأنيث من أقسام الهاء المفردة "(۱). وفي ذلك يقول سيبويه: "وجميع هذا إذا كان بعده كلام ذهب منه الهاء؛ لأنه قد استغنى عنها. وإنما احتاج إليها في الوقف لأنه لا يستطيع أن يحرك ما يسكت عنده "(۲). ورأي سيبويه وجماعته البصريين هو ما ذهب إليه ابن هشام ورجحه في هذه المسألة.

٣٨. حول مسألة: هل يجوز أن تكون جملة "زيدٌ قام" فعلية؟:

يقول ابن هشام معلقاً على هذه الجملة: " فالجملة اسمية لا غير، لعدم ما يطلب الفعل، هذا قول الجمهور "(٣). ثم يذكر بعض النحاة الذين يرون فيها جواز كونها فعلية على الإضمار والتفسير، والكوفيون يجوزون فعليتها على التقديم والتأخير "(٤).

نجد أن ابن هشام عندما صرح بأنها جملة اسمية لا غير، فقد طرح ما ذهب إليه النحاة من قولهم بجواز فعليتها، وكذلك رد رأي الكوفيين، والقول باسميتها يبني عليه أن زيد: مبتدأ، وجملة قام خبره. وقوله الكوفيون: أي لأنه يجوز عندهم تقدم الفاعل"(٥). وقد نقل ابن هشام عن بعض النحاة قوله عن البصريين أنهم لا يجيزون تقدم الفاعل لا في شعر ولا نثر"(٦).

ثم يصرح ابن هشام بأنه مع الجمهور في اعتبارهم جملة (زيدٌ قام) فالجملة اسمية لا غير، لعدم ما يطلب الفعل. هذا قول الجمهور "(١). وبقوله الجمهور هنا يعني البصريين.

⁽١) حاشية الدسوقي، المرجع السابق، ١٢/٢.

⁽۲) الكتاب، سيبويه، ١٦٢/٤.

^{(&}lt;sup>"</sup>) المغني، ابن هشام ، ۲/۲ ۹.

^{(&}lt;sup>3</sup>) المرجع نفسه، ۲/۲۹۹-۹۹۷.

^(°) الحاشية، الدسوقي، ٢٩/٢.

⁽٦) المغني، ابن هشام، ١/٤٠٤.

^{(&#}x27;) المرجع نفسه، ۲/۲۹۶.

٣٩. حول ناصب الظرف إذا وقع خبراً:

يقول ابن هشام:" لابد من تعلق الظرف بالفعل أو ما يشبهه أو ما أول بما يشبهه أو ما يشير إلى معناه فإن لم يكن من هذه الأربعة موجوداً قُدر "(١). وما يشبه الفعل هو ما عمل عمله من الأسماء المشتقة، وما أول بما يشبهه هو الاسم الجامد المؤول بمشتق، وما يشير إلى معناه هو العلم المشتهر مسماه بوصف فيشار به حال العلمية للوصف كحاتم، فإنه يشير إلى معنى الفعل وهو الحتم"(١).

ويرد ابن هشام على الكوفيين زعمهم من أن الناصب للظرف أمر معنوي، ويرد من قال إن الناصب هو المبتدأ"(٣).

ومهما يكن من أمر فإن ابن هشام تبع البصريين ووافقهم فيما ذهبوا إليه، إذ يرون أن هناك تقديراً لفعل هو (استقر) أو اسم فاعل (مستقر) "(٤).

٤٠. الأصلُ (مُنذ)، و(مُذ) فرعٌ عليها:

عرض ابن هشام رأي بعض الكوفيين في أصل (مُذ) قائلاً: "إنها مركبة عندهم من :(مِن)و(ذو الطائية)"(١)، مغفلاً ما زعمه البصريون في أصلهما. ثم إن ابن هشام قد تكلم على أصل(مُذ) منساقاً في هذا التأصيل على مدرسة البصرة في رأيها، وفي ذلك يقول: "وأصل مُذ مُنذ؛ بدليل رجوعهم إلى ضم ذال مُذ عند ملاقاة الساكن، نحو:(مُذُ اليوم) ولولا أنَّ الأصل الضم لكسروا، ولأن بعضهم يقول ﴿مُذ رَمن طويلٍ) فيُضم مع عدم الساكن"(٢).

وخلاصة القول إن ابن هشام انساق في هذه المسألة وراء رأي نحاة البصرة وذلك لأنهم يقولون بأن (مُذ) فرعٌ على (مُنذ) وفي ذلك يقول سيبويه: "فلما اضطروا إلى التحريك جاءوا بالحركة التي في أصل الكلام وكانت أولى من غيرها حيث اضطررت إلى التحريك كما قلت في (مُذُ اليوم) فضُممت ولم تكسر، لأن

^{(&#}x27;) المغني، ابن هشام، ٢/٢٥.

⁽۲) الحاشية، الدسوقي، ۲/۲.

^{(&}quot;) المغنى، ابن هشام ،٢/٢٥.

 $^(^{1})$ الإنصاف، الأنباري، مسألة (٢٩) ٢٥٥/١ - ٢٤٨.

^{(&#}x27;) المغنى، ابن هشام، ١/١٤٤-٤٤.

⁽¹) المرجع نفسه، ۲/۱ ٤٤.

أصلها أن تكون النون معها وتُضمُّ. هكذا جرت في الكلام "(١). ويذكر سيبويه كُره العرب كسرة بعدها ضمة فقالوا: (مُذُ اليوم يا فتى) "هذا أجدر؛ لأنه ليس في الكلام حرف أوله مكسور والثاني مضموم "(٢). وقد استأنس ابن هشام لما جاء عند سيبويه، ويقول مؤيداً ذلك ما أوردناه سابقاً "(٣).

٤١. إذا التقت نون الوقاية ونون الرفع. أيهما أحق بالحذف:

ذهب سيبويه إلى أن المحذوفة هي نون الرفع، ورجح رأيه ابن مالك لأن هذه النون قد تحذف دون سبب، ولم يعهد ذلك في نون الوقاية، وحذف ما عهد حذفه أولى (٤).

وذهب كثير من النحاة مثل الأخفشين الأوسط والصغير، والمبرد وأبي على الفارسي، وابن جني إلى أن المحذوف هو نون الوقاية؛ لأنها تدل على إعراب فكانت أولى بالحذف، ولأنها إنما جيء بما لتقي الفعل من الكسر، وقد أمكن ذلك بنون الرفع فكان حذفها أولى، ولأنها دخلت لغير عامل، ونون الرفع دخلت لعامل (٥).

أما ابن هشام فقد اختار رأي سيبويه وجمهور البصريين في أن المحذوف في مثل: (تأمروني)^(٦)، نون الرفع لا نون الوقاية^(١).

٤٢. وجوب تعلق الجار والمجرور والظرف بمحذوفه:

يقول ابن هشام: " لابد من تعلقهما بالفعل، أو ما يشبهه، أو ما أول ما يشبهه، أو ما يشير إلى معناه، فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجوداً قدر كما سيأتي، وزعم الكوفيون وأبناء طاهر وخروف أنه لا

⁽١) الكتاب، سيبويه، ١٩٤/٤.

⁽٢) المرجع نفسه، ١٤٦/٤.

⁽٣) مغنى اللبيب، ابن هشام ٢/١٤.

⁽ئ) سيبويه، الكتاب، ٣٦٩/٣، ٣١٩٥٠.

^(°) توفيق، أميرة علي توفيق، نظرات في الفعل وتقسيماته، مطبعة السعادة، ص٢٧٤.

⁽١) سورة الزمر، الآية: ٦٤.

^{(&#}x27;) المغنى، ابن هشام ٢٩٠/٢.

تقدير في نحو:" زيد عندك وعمرو في الدار"^(١). وقد وافق ابن هشام البصريين في وجوب تعلق الجار والمجرور والظرف بمحذوف"^{(٢).}

٤٢. حول مسألة: هل يحذف جواب الشرط إذا كان فعل الشرط ماضياً؟:

يرى البصريون أن الجواب لا يحذف إلا إذا كان فعل الشرط ماضياً"($^{(7)}$) أما ابن هشام فإنه يقول: إن سيبويه وغيره من الأئمة نصوا على أنه لا يحذف الجواب إلا وفعل الشرط ماض، تقول: أنت ظالم إن فعلت، ولا تقول: أنت ظالم إن تفعل إلا في الشعر، وأما قول أبي بكر ($^{(3)}$ في كتاب الأصول: إنه يقال: (آتيك إن تأتني) $^{(6)}$ ، فنقله من كتب الكوفيين، وهم يجيزون ذلك لا على الحذف بل على أن المتقدم هو الجواب، وهو خطأ عند أصحابنا؛ لأن الشرط له الصدر " $^{(7)}$.

ويقول ابن هشام معلقاً على قول ابن معط: اللفظ أن يفد هو الكلام... ففيه ضرورة؛ وهي حذف الجواب مع كون الشرط مضارعاً"(٧). وبهذا يتضح موقف ابن هشام من هذه المسألة وانضمامه إلى البصريين فيما ذهبوا إلى إليه.

٤٣. هل يجوز دخول اللام على خبر لكن؟:

منع البصريون دخول اللام على خبر (لكن) وأجاز ذلك الكوفيون مستدلين بقول الشاعر:

يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ (١)

وقالوا: أنما جاز دخول اللام هنا كما جاز دخولها على خبر (إن) والأصل في (لكن) (إنَ) زيدت عليها (لا) والكاف، ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال، فصارت حرفاً واحداً، وكما جاز دخول اللام في

^{(&#}x27;) ابن هشام، المرجع السابق، ٧٥/٢.

⁽٢) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان مُجَّد و رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي القاهرة، ط١، ١٨ ١هـ ١٩٩٨هم، ٢/٢٥.

⁽٣) همع الهوامع، السيوطي، ٣٣٦/٤.

⁽٤) هو أبو بكر مُجَّد بن السري المعروف بابن السراج، احد أئمة اللغة، من كتبه(الأصول في النحو).

⁽٥) الأصول لابن السراج، ١٥٨/٢.

⁽٦) المغني، ابن هشام، ٣٢٧/٢.

⁽٧) المغنى، ابن هشام، ٣٢٧/٢.

⁽١) مجهول القائل.

خبر (إنّ) وخبر (أنّ) في قراءة سعيد بن جبير "إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ" (١) بفتح الهمزة وتخفيف اللام من كلمة (ألا) وفتح الهمزة من كلمة (إنهم) — فكذلك يجوز دخولها في خبر (لكن) "(٢).

ويرى البصريون أن شاهد الكوفيون الذي اعتمدوا عليه مجهول القائل وليس له تتمة، ولا نظير، ثم هو محمول على اللام، ويذهب ابن هشام مذهب البصريين فنجده يقول: "ولا تدخل اللام في خبرها،... ويواصل ابن هشام قائلاً بأن شاهد الكوفيين ليس له قائل ولا تتمة ولا نظير، ثم هو محمول على زيادة اللام، أو على أن الأصل: (لكن إنني) ثم حذفت الهمزة تخفيفاً ونون (لكن) للساكنين "(").

٤٣. ما المحذوف في قولهم: (منا ظعن ومنا أقام)؟:

في هذه المسألة نجد أن البصريون يقدرون موصوفاً محذوفاً، أي: فريق ظعن وفريق أقام.

والكوفيون يقدرون موصولاً، والتقدير: منا من ظعن ومنا من أقام.

وابن هشام يوافق أصحابه البصريين في هذه المسألة حيث يقول: "واختلف في المقدر مع الجملة في نحو: منا ظعن ومنا أقام، فأصحابنا يقدرون موصوفاً إي: فريق، والكوفيون يقدرون موصولاً أي: مَنْ، وما قدرناه أقيس، لأن اتصال الموصول بصلته أشد من اتصال الموصوف بصفته لتلازمهما "(٤).

وهاهو يرجح مذهب البصريين بقول (ما قدرناه أقيس وهو يقصد رأي البصريين).

٤٤.ما جاء على وزن (أفعل) للتعجب:

قال ابن هشام: "وأما (أفعل) فزعم الكوفيون أنه اسم بدليل أنه يصغر، قالوا: ما أحيسنه، وما أميلحه، وزعم البصريون أنه فعل ماض، وهو الصحيح لأنه مبني على الفتح، ولو كان اسماً لارتفع على أنه خبر "(۱). ويرد الأنباري على البصريين قولهم إذ قال: "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا الدليل على أنه اسم أنه جامد لا يتصرف، ولو كان فعلاً لوجب أن يتصرف؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال، فلما لم

⁽١)سورة الفرقان، الآية: ٢٠.

⁽٢) الإنصاف، أبو البركات الأنباري، ٢١٣/١. المغني، ابن هشام، ٣٤٩/١.

⁽٣) مغني اللبيب، ابن هشام، ١٩٣/١.

⁽¹⁾ مغنى اللبيب، ابن هشام، ٢٩٩/٢.

^{(&#}x27;) شرح قطر الندى، ابن هشام، ص: ۲۷۸

يتصرف وكان جامداً وجب أن يلحق بالأسماء، ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنه يدخله التصغير، والتصغير من خصائص الأسماء"(١).

أما حجة البصريون فإنهم قالوا:" الدليل على إنه فعل أنه إذا وصل بباء الضمير دخلت عليه نون الوقاية نحو"ما أحسنني عندك،...ما أعلمني في ظنك" ونون الوقاية إنما تدخل على الفعل لا على الاسم، ألا ترى أنك تقول في الفعل:"أرشدني، أسعدني، وأبعدني" ولا تقول مرشدني ولا مسعدني".

إذن نلاحظ هنا أن ابن هشام علق على هذه المسألة بقوله: "وهو الصحيح"(٢)، وأخذ بعد ذلك يعلل سبب ترجيحه لرأي البصريين إذ قال: "لأنه مبني على الفتح ولو كان اسماً لارتفع على أنه خبر "(٤). فهذا القول يدل على موافقة ابن هشام للمدرسة البصرية في هذه المسألة.

٥٤. حول مسألة: أي الموصولة معربة أم مبنية؟:

في هذه المسألة ذهب سيبويه والبصريون عدا الخليل ويونس إلى القول بأن (أي) الموصولة تبقى إذا أضيفت، وحذف صدر صلتها، نحو "أيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا"(٥)، محتجين بأن القياس يقتضي أن تكون مبنية في كل حال لوقوعها موقع حرف الجزاء والاستفهام والاسم الموصول كما بينت "من وما" لذلك في كل حال، إلا أنهم أعربوها حملاً على نظيرها وهو "بعض" وعلى نقيضها وهو (كل) وذلك خلاف القياس، فلما دخلها نقص بحذف العائد ضعفت فردت إلى أصلها من البناء"(١). ويرى الكوفيون أن "أيهم" إذا كان بمعنى الذي وحذف العائد من الصلة معرب، نحو قولهم: "لأضربن أيهم أفضل" وأن الضمة في الآية المذكورة "أيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا"(١) إنما هي ضمة إعراب لا ضمة بناء، مرفوع لأنه الضمة في الآية المذكورة "أيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا"(١)

⁽١) الإنصاف، الأنباري، ١٠٤/١.

⁽٢) الإنصاف، الأنباري، ١٠٦/١.

 $[\]binom{r}{}$ شرح قطر الندی، ابن هشام، ص۲۷۸.

⁽٤) شرح قطر الندى، ابن هشام، ص٢٧٨.

^(°) سورة مريم، الآية: ٦٩.

⁽۱) سيبويه، الكتاب، ۲۹/۳. -۲. ٤٠٠/٠

^{(&#}x27;)سورة مريم، الآية: ٦٩.

مبتدأ، ولا يصح أن تكون مبنية، لأن المفرد من المبنيات إذا أضيف أعرب نحو "قبل، بعد" فالإضافة توجب إعراب الاسم "(١).

أما ابن هشام فقد اختار مذهب البصريين حيث قال: "وذلك أي الموصولة، فإنها لا تبنى إلا إذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميراً محذوفاً، (نحو أيهم أشد) "(٢).

٤٦. حذف جواب الشرط:

ردَّ ابن هشام الزمخشري في قول: " ... "أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ "(٣)، أنه يجوز كون الشرط متصلاً بما قبله، أي ولا تظلمون فتيلاً أينما تكونوا، فيكون الجواب محذوفاً مدلولاً عليه بما قبله، ثم يبتدئ (يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة "(٤). وقد رد ابن هشام على الزمخشري بقول سيبويه وغيره من أئمة البصرة الذين نصوا على أنه لا يحذف الجواب إلا وفعل الشرط ماض، وقد ذكر ذلك ابن هشام مصرحاً به، إلا أن ما يجري في الشعر لا ينطبق على اختيار الكلام هنا "(٥).

يقول سيبويه في حذف جواب الشرط:" وسألت الخليل عن قوله تعالى: "حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا "(٦). أين جوابحا ؟... فقال إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر في كلامهم، لعلم المخبر لأي شيء وضع الكلام "(٧). ومما سبق نرى أن ابن هشام يستند إلى أقوال البصريين في تخريجه، وتوجيهه للوجهة الإعرابية، فهو إلى حد كبير متأثر بما جاء عند سيبويه.

^{(&#}x27;) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ت:مصطفى أحمد النماسي، ط١، ١٩٨٤م، ١٥٣٥.

⁽۲) المغني، ابن هشام، ۲۰۹/۲.

^{(&}quot;)سورة النساء،الآية: ٧٨

⁽¹⁾ سورة النساء، الآية: ٧٨.

^(°) المغنى، ابن هشام ٢٠٦/٢.

^(ٔ) سورة الزمر الآية:٧٣.

 $[\]binom{v}{1}$ الکتاب، سیبویه، $\binom{v}{1}$ ال

٧٤. حول مسألة فصل الضمير عن الاسم أو الفعل:

يورد ابن هشام في هذه المسألة قاعدة تقول: "أنه متى تأتي اتصال الضمير لم يعدل إلى انفصاله؛ فنحو: (قُمتُ) و (أكرمتُ إياك)... "(١). ثم يواصل قائلاً: "ويستثنى من هذه القاعدة مسألتان:

إحداهما: أن يكون عامل الضمير عاملاً في ضمير آخر أعرف منه مقدم عليه وليس مرفوعاً؛ فيجوز حينئذٍ في الضمير الثاني الوجهان، ثم إن كان العامل فعلاً غير ناسخ، فالوصل أرجح كالهاء من (سلنيه) قال تعالى: "فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ" (٢) " أَنُلْزِمُكُمُوهَا" (١) " إِنْ يَسْأَلْكُمُوهَا" (١) ، ومن الفصل: "إن الله ملككم إياهم" (٥) ، وإن كان اسماً فالفصل أرجح، نحو: "عجبت من حبي إياها" ومن الوصل قوله: لقد كانَ حُبيّك حَقّا يَقِينا (١) .

وإن كان فعلاً ناسخاً نحو : (خِلْتنِيه) فالأرجح عند الجمهور الفصل، كقوله: أخي حسبتك إياه (٧). ويرى سيبويه في هذه المسألة أن الانفصال أرجح من الاتصال (٨). وهو ما ذهب إليه هشام ورجحه من خلال ما أوردنا سابقاً.

٤٨. الكلام حول (امرئ و ابنم):

ورد عن ابن هشام حول اسمي (امرئ و ابنم) قوله :"اختلف أهل البلدين في هذين الاسمين، فقال الكوفيون: إنهما معربان من مكانين، وإذا فرعنا على قولهم فلا يجوز الاحتراز عنهما، بل يجب إدخالهما

^{(&#}x27;) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف: مُجَّد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية:صيدا بيروت، د.ط،

٣٢٤١ه -٣٠٠٢م، ١/٧٨.

⁽٢)سورة البقرة، الآية:١٣٧.

^{(&}quot;) سورة هود، الآية: ٢٨.

⁽١) سورة مُحَد، الآية:٣٧.

^(°) وهذا جزء من حديث تتمته" ولو شاء لملكهم إياكم" الأزهار الزينية، أحمد زيني، ص٥٠.

⁽أ) وهذا عجز بيت صدره: لئن كان حبك لي كاذباً. وهو من كلمة أختارها أبو تمام ولم ينسبها لأحد.. ابن هشام، أوضح المسالك، ٨٩/١

 $^{(^{\}vee})$ ولم أعثر لهذا البيت على نسبة لقائل، أوضح المسالك، ابن هشام، $(^{\vee})$.

 $[\]binom{\wedge}{}$ أوضح المسالك، ابن هشام، $\binom{\wedge}{}$.

في الحد، وقال البصريون: وهو الصواب: إن الحركة الأخيرة هي الإعراب، وما قبلها إتباع لها، على قولهم فلا يصح إدخالها في الحد"(١).

أورد ابن هشام رأي البصريين معلقاً عليه بقوله: (وهو الصواب) وهذا ترجيح واضح منه لرأيهم. ٤٩. في الحديث عن (الزمن المبهم المضاف لجملة):

أورد ابن هشام في باب : فيما لزم البناء على الفتح، وذكر أنه سبعة أنواع، وقال عن النوع السادس، "الزمن المبهم المضاف لجملة، وأعني بالمبهم ما لم يدل على وقت بعينه، وذلك نحو: الحين والوقت والساعة والزمان؛ فهذا النوع من أسماء الزمان تجوز إضافته إلى الجملة، ويجوز لك حينئذ الإعراب والبناء على الفتح، ثم تارة يكون البناء أرجح..."(١). ثم واصل قائلاً: "والثاني: إذا كان المضاف إليه جملة فعلية فعلها معرب، أو جملة اسمية؛ فالأول كقوله تعالى: "هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم"(١). فيوم: مضاف إلى ينفع، وهو فعل مضارع، والفعل المضارع معرب كما تقدم، فكان الأرجح في المضاف الإعراب، فلذلك قرأ السبعة كلهم إلا نافعاً وحده بفتح اليوم على البناء.

والبصريون يمنعون في ذلك البناء، ويقدرون الفتحة، إعراباً مثلها في (صمت يوم الخميس)، والتزموا لأجل ذلك أن تكون الإشارة ليست لليوم، وإلا لزم كون الشيء ظرفاً لنفسه كقول الشاعر:

تذكّر ما تذكّر من سُليمي على حين التواصلُ غيرُ دانِ (٤).

روى الحين على البناء، والكسر أرجح على الإعراب، ولا يجيز البصريون غيره"(٥)

أما الكوفيون فنجد أنهم يجيزون الوجهين: الإعراب والبناء، واحتجوا على جواز البناء بنحو قراءة نافع السابقة الذكر،وراية (حين) بالفتح في البيت السابق، ووافقهم الفارسي، وابن مالك"(١)

^{(&#}x27;) شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص:٥٩.

⁽۱) شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص: ۱۱۲.

^{(&}quot;) سورة المائدة، الآية: ١١٩.

⁽١) قال المحقق: لم أقف على نسبة إلى قائل هذا البيت. شرح شذور الذهب، ص ١١٤.

^(°) شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص: ۱۱۳-۱۱۰.

^{(&#}x27;) ابن عقیل، المساعد علی تسهیل الفوائد،ت: مُحَّد کامل برکات، جامعة أم القری، مکة المکرمة، ط۱، ۱٤۰۲هـ – ۱۹۸۲م، ۱/ ۲۰ م. ۱/ ۳۵۰ م. ۱/ ۳۵

إذا يرجح ابن هشام رأي البصريين في هذه المسألة، ملمحاً إلى ما ذهب إليه بقوله: "ولا يجيز البصريون غيره".

٥٠. الضمير (إياه) في جملة (رأيته إياه) بدل أم توكيد؟:

يقارن ابن هشام الفرق بين عطف البيان والبدل، فيذكر من هذه الفروق: "أن عطف البيان لا يكون مضمراً، ولا تابعاً لمضمر، أما البدل فيكون تابعاً لمضمر بالاتفاق"(١). ثم يقف ابن هشام عند مسألة هل يجوز أن يكون البدل مضمراً تابع لمضمر، نحو: "رأيته إياه" وجواز كونه تابعاً لظاهر، نحو: "رأيت زيداً إياه". والبدل في كلتا الحالتين مضمرٌ "(١).

فابن هشام يورد رأي النحويين القائلين بإجازته في كلتا الحالتين، ويورد مخالفة ابن مالك لهم. فابن مالك يرفض أن يأتي البدل مضمراً ويرجح إن كان البدل مضمراً تابعاً لمضمر فهو يخرج إلى التوكيد، يصوب ابن مالك رأي الكوفيين في ذلك؛ إذ يرونه على التوكيد. وموقفه من إجازة النحاة في كون إتيان البدل مضمراً تابعاً لظاهر يتمثل بقوله كما نقله ابن هشام عنه :"إن الثاني لم يُسمع"⁽⁷⁾. يقصد إتيان البدل مضمراً تابعاً لظاهر وهنا نجد أن ابن مالك قد خالف سيبويه فيما ذهب إليه في عدم إتيان البدل مضمراً، لأنه جائز الإتيان عند سيبويه. وذلك في قوله:" واعلم أن هذا المضمر يجوز أن يكون بدلاً من المظهر"⁽³⁾. وفي تصويب ابن مالك لرأي الكوفيين القائلين بأن المضمر التابع لمضمر في :(كنت أنتَ) هو توكيد، يخالف به هو والكوفيون ما جاء عند البصريين وسيبويه من أنه بدل، وفي ذلك يقول سيبويه:" فإن أردت أن تجعل مضمراً بدلاً من مضمر قلت: رأيتُكَ إياك، ورأيته إياه. فإذا أردت أن تبدل من المرفوع، قلت: فعلتَ أنتَ، وفعل هُو. فأنت وهو وأخواتهما ونظائر (إياه) في النصب"^(٥).

ولعلك تسأل عن سبب إيراد الباحث لهذه المسألة في ترجيحات ابن هشام المؤيدة لرأي البصريين مع عدم تصريح ابن هشام وعدم ذكره لرأيهم وخلو كلامه من ترجيح البصريين.

⁽۱) المغنى، ابن هشام، ۲/۹۳-٥-٤٥.

⁽٢) المغني، ابن هشام، ٢/٢ ٥٥.

^{(&}lt;sup> 7 </sup>) المغنى، ابن هشام، 7 9 ه. التسهيل ابن مالك ، 7

⁽¹⁾ الكتاب، سيبويه، ٢/٢٨٦.

^(°) الكتاب، سيبويه، ٣٨٦/٢.

يكون الجواب: أن ابن هشام لما عقد المقارنة بدأاً بين عطف البيان والبدل، قد عقدهما عن البدل لا عن التوكيد. فاتضح نزوعه وترجيحه لما ورد عن البصريين، من أنه بدل لا توكيد.

وابن هشام يشير إلى ذلك في موضع آخر من المغني ويذكر الخلاف بين البصرة والكوفة، حول اعتبار هذا الضمير، هل هو توكيد، أم بدل؟ وينسب رأي كل فريق لصاحبه دون ترجيح لرأي أحدهما"(١).

ولم يتحدث ابن هشام عن أصل الضمير في (إياه) في هذا الموطن، لكنه تكلم عليه في باب الهاء، وقد تبع البصريين في ذلك كما ذكرنا آنفاً.

٥١. وجوب نصب ما يأتي بعد (ماعدا – ما خلا):

في باب المنصوبات ذكر أن المستثنى يجب نصبه في خمس مسائل..."(٢).

وذكر في المسألة الثالثة: "أن تكون الأداة (ماخلا) كقولك: جاء القوم ما خلا زيداً، وقول لبيد بن ربيعة العامري الصحابي:

ألا كُلُّ شيءٍ ما خَلا اللهُ باطِلُ وكلُّ نعيم لا مَحالة زائِلُ^(٣)

ثم ذكر الرابعة: أن تكون الأداة (ماعدا) كقولك: جاء القوم ما عدا زيداً، وكقول الشاعر:

فالياء في موضع نصب؛ بدليل لحاق نون الوقاية قبلها، وحكى الجرمي ، والربعي ، والأخفش الجر بعد ماخلا وما عدا، وهو شاذ؛ فلهذا لم أحفل بذكر في المقدمة. فإن قلت: لم وجب عند الجمهور النصب بعد (ماخلا) و (ماعدا)؟ وما وجه الجر الذي حكاه الجرمي والرجلان؟

قلت: أما وجوب النصب فلأن(ما) الداخلة عليهما مصدرية و(ما) لا تدخل إلا على الجملة الفعلية، وأما جواز الخفض فعلى تقدير (ما) زائدة لا مصدرية، وفي ذلك شذوذ؛ فإن المعهود في زيادة (ما) مع حرف الجر أن لا تكون قبل الجار والمجرور، بل بينهما، كما في قوله تعالى: "عَمَّا قَلِيلِ لَّيُصْبِحُنَّ حرف

^{(&#}x27;) المغني، ابن هشام ٦٤٣/٢.

 $^(^{7})$ شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص: ۲۸۳

^{(&}quot;) شرح شذور الذهب، ابن هشام ، ص٢٨٤:. لَبِيد بن ربيعة بن مالك، ديوان لبيد، دار القاموس، د.ط، د.ت، ص:١٣٠.

⁽١) شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص٢٨٥.

نَادِمِينَ (١)، "فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ "٢)، "مِّمَّا حَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَارًا فَلَمْ يَجِدُوا لَهُم مِّن دُونِ اللَّهِ أَنصَارًا "(٣). وقولي (مطلقاً) راجع إلى المسائل الأربع، أي: سواء تقدم الإيجاب أو النفي أو شبهه. بالرغم من عدم ترجيح ابن هشام لرأي البصريين في هذا المسألة إلا أن ذلك يظهر من خلال تضعيفه ورده للكوفيين وقوله بأن رأيهم (شاذ).

٢٥. حول المنقوص المستحق لمنع الصرف:

قال ابن هشام حول هذه المسألة: "المنقوص المستحق لمنع الصرف؛ إن كان غير علم حذفت ياؤه رفعاً وجراً، ونُونِ باتفاق، ك(جوار) و(أُعيم)، وكذا إن كان علماً كـ(قاض)، علم امرأة، وكـ(يرمي) علماً، خلافاً ليونس وعيسى والكسائي؛ فإنهم يثبتون الياء رفعاً ومفتوحة جراً كما النصب، احتجاجاً بقوله:قَدْ عَجِبَتْ مِنِي وَمِنْ يُعَي لِيا^(٤).

وكما أوردنا في هذه المسألة قد اختار ابن هشام مذهب سيبويه والبصريين ورجح رأيهم على غيرهم من البغداديين والكوفيين.

٥٣. الكلام حول (نعم، وبئس، ليس ، عسى):

قال ابن هشام: "ولما كان الأفعال الماضية ما اختلف في فعليته نصصت عليه، ونبهت على أن الأصح فعليته، وهو أربع كلمات: نعم، بئس، عسى، ليس.

فأما "نعم وبئس" فذهب الفراء وجماعة من الكوفيين إلى أنهما اسمان واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجر عليهما في قول بعضهم قد بُشر ببنت - "والله ماهي بنعم الولد" وقول آخر - وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء - "نعم السير على بئس العير".

وأما"ليس" فذهب الفارسي في الحلبيات إلى أنها حرف نفي بمنزلة"ما" النافية، وتبعه على ذلك أبوبكر

^{(&#}x27;)سورة المؤمنون، الآية: ٠٤.

⁽٢) سورة المائدة، الآية: ١٣.

^{(&}quot;)سورة نوح، الآية: ٢٥.

⁽١) أوضح المسالك، ابن هشام، ١٢٨/٤.

بن شقير^(۱). وأما "عسى" فذهب الكوفيون إلى أنها حرف ترج بمنزلة"لعل" وتبعهم على ذلك ابن السراج.

والصحيح أن الأربعة أفعال بدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة بمنّ، كقوله عليه أفضل الصلاة والسلام: "من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل "(٢)...وتقول: "بئست المرأة حمالة الحطب، وليست هند مفلحة، وعست هند أن تزورنا". وأما ما استدل به الكوفيون فمؤول على حذف الموصوف وصفته، وإقامة معمول الصفة مقامها، والتقدير: ما هي بولد مقول فيه نعم الولد، ونعم السير على عير مقول فيها بئس العير، فحرف الجر في الحقيقة إنما يدخل على اسم محذوف كما بينا"(٣). يتضح رد ابن هشام رأي الكوفيون وقبوله لرأي البصريين وذلك في قوله: "والصحيح أنما أفعال" كما ذهب إليها البصريين.

٥٥. حلول أسماء الإشارة محل أسماء الموصول:

رفض ابن هشام رأي الكوفيين القائل بأن أسماء الإشارة تحل محل أسماء الموصول ووافق البصريين في ذلك وعلق على الشاهد:

عَدسْ ما لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إمارَةٌ أَمِنْتِ وَهَذَا تَحْملِينَ طَلِيقُ (٤)

قال ابن هشام: "فإن لم يدخل عليها شيء من ذلك فهي اسم إشارة، ولا يجوز أن تكون موصولة، خلافاً للكوفيين، واستدلوا بقوله "هذا تحملين طليق". قالوا: هذا موصول مبتدأ، و "تحملين" صلته، والعائد محذوف، و "طليق" خبره، والتقدير: والذي تحملينه طليق، وهذا لا دليل فيه، لجواز أن يكون "ذا" للإشارة ، وهو مبتدأ، و "طليق" خبره، و "تحملين" جملة حالية، والتقدير في حالة كونه محمولاً لك، ودخول حرف التنبيه عليها يدل على أنها للإشارة لا موصولة "(٥). وقد رفض ابن هشام رأي الكوفيين موافقاً للبصريين ومؤيداً لهم.

^{(&#}x27;) أوضح المسالك، ابن هشام ، ٢٣/١

⁽۲) شرح قطر الندى، ابن هشام،ص: ۲٤.

^{(&}quot;) شرح قطر الندى، ابن هشام، ص٢٤.

⁽¹⁾ خزانة الأدب، البغدادي، ٢٨١/٢.

^(°) شرح قطر الندى، ابن هشام، ص١٨٠.

٥٥. حول: التمييز لا يكون معرفة:

يقول ابن هشام: "والسادس من المنصوبات: المشبه بالمفعول به، وهو المنصوب بالصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى إلى واحد، وذلك في نحو قولك "زيد حسن وجهه" بنصب الوجه، والأصل "زيدٌ حسن وجهه" بالرفع؛ فزيدٌ: مبتدأ، حسنٌ: خبر، ووجهه: فاعل بحسن، لأن الصفة تعمل عمل الفعل، وأنت لو صرحت بالفعل فقلت: حَسنَ-بضم السين وفتح النون- لوجب الوجه بالفاعلية...ومذهب البصريين في قولهم وهو الحق- أن التمييز لا يكون معرفة..."(١). وقد ذهب ابن هشام إلى ما ذهب إليه البصريين في قولهم بأن التمييز لا يكون معرفة، معلقاً على رأي البصريين بقوله: "وهو الحق".

٥٦. التنازع:

قال عن تنازع الفعل والاسم: "ومثال تنازع الفعل والاسم: "هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَه" (٢)، واتفق الفريقان على جواز إعمال أي العاملين شئت، ثم اختلفوا في المختار: فاختار الكوفيون إعمال الأول لتقدمه، والبصريون إعمال المتأخر لمجاورته المعمول، وهو الصواب في القياس، والأكثر في السماع "(٣).

٥٧. ما المصدرية:

وأما "ما" المصدرية؛ فهي التي تسبك مع ما بعدها بمصدر، نحو قوله تعالى: " وَدُّوا مَا عَنِتُمْ "(³⁾، أي ودوا عنتكم، وقول الشاعر:

يَسُرُّ المرءَ ما ذَهَبَ الليّالي وكَانَ ذَهَاكِمُنَّ لَهُ ذَهابَا (٥)

أي يسر المرء ذهاب الليالي.

وقد أختلف فيها؛ فذهب سيبويه إلى أنها حرف بمنزلة"أن" المصدرية، وذهب الأخفش وابن السراج إلى أنها اسم بمنزلة"الذي" واقع على ما لا يعقل وهو الحدث، والمعنى: ودوا الذي عنتموه، أي العنت الذي

^{(&#}x27;) شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص: ٢٦٩.

^{(&#}x27;) سورة الحاقة، الآية: ١٩.

⁽ $^{\mathsf{T}}$) شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص $^{\mathsf{T}}$ 3.

⁽ عمران، الآية: ١١٨.

^(°) شرح المفصل، ابن يعيش، ١/ ٩٧

عنتموه، ويسر المرء الذي ذهبه الليالي، ويرد على هذا القول أنه لم يسمع "أعجبني ما قمته وما قعدته" ولو صح ما ذكر لجاز ذلك؛ لأن الأصل أن العائد يكون مذكوراً، لا محذوفاً (١)

٥٨. في المشبه بالمفعول به:

يقول في المشبه بالمفعول به: نحو "زيد حسن وجهه"، وهو المنصوب بالصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي إلى واحد، وفاعل "حسن" ضمير مستتر، أي هو، ثم نصب وجهه، وليس ذلك على المفعولية، لأن الصفة إنما تتعدى تبعاً لتعدي فعلها، و"حسن" الذي هو الفعل لا يتعدى، فكذلك صفته هي فرعه، ولا على التمييز، لأنه معرفة بالإضافة إلى الضمير...

إلى أن يقول: ومذهب البصريين هو الحق، أن التمييز لا يكون معرفة وإذا بطل هذان الوجهان تعين ما قلنا من أنه مشبه بالمفعول به"(٢).

٥٩. في ألفاظ التوكيد:

قال: من ألفاظ التوكيد: "أجمع، وجمعاء، وجمعهما وهو أجمعون، وجمع. وإنما يؤكد بهما غالباً بعد"كل" فلهذا استغنت عن أن يتصل بها ضمير يعود على المؤكد. إلى أن يقول:

وقد فهم من قولي: أجمع وجمعاء، وجمعهما أنهما لا يثنيان فلا يقال: أجمعان ولا جمعاوان. وهذا هو مذهب جمهور البصريين، وهو الصحيح لأن ذلك لم يُسمع"(٣).

٦٠. في صيغ المبالغة:

قال في إعمال فعّال، ومفعال، وفعول من صيغ المبالغة: "وإعمال هذه الثلاثة كثير؛ فلهذا اتفق عليه جميع البصريين"... ثم بين أن إعمال الصيغتين الأخربين فعيل، وفعل عندهم قليل"(٤)، واستشهد للجميع . ثم قال في المقابل: "وأما الكوفيون فلا يجيزون إعمال شيء من الخمسة، ومتى وجدوا منها قد وقع بعده منصوب أضمروا له فعلاً، وهو تعسف"(٥).

^{(&#}x27;) شرح قطر الندى، ابن هشام، ص: ٣٢-٣٣.

⁽ $^{\mathsf{T}}$) شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص: TE 5.

 $[\]binom{7}{}$ شرح قطر الندى، ابن هشام، ص: ۲۵۳–۲۵۶.

⁽٤) شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص: ٣٩٢-٣٩٣.

^(°) شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص٩٦.

ويتضح من قوله "وهو تعسف" أنه يرجح رأي البصريين مضعفاً ما ذهب إليه الكوفيين.

٦١. في دعوى ترافع كل من المبتدأ والخبر:

قال ابن هشام: "...ولكون أسماء الشرط في قوة كلمتين بطل الاستدلال بهما على صحة دعوى الترافع، وحقيقة هذه المسألة أن الكوفيون زعموا أن المبتدأ والخبر ترافعا؛ أي أن كل منهما رافع للآخر ويرد عليه أصحابنا، أي؛ (البصريين) باستلزامه أن يكون كل منهما مستحقاً للتقديم والتأخير لما علم من أن العامل رتبته التقديم والمعمول رتبته التأخير "(۱). ونجد أن موقف ابن هشام من هذه المسألة واضح وصريح فهو يوافق البصريين، ويرى ابن هشام أن المبتدأ والخبر مستحقاً للتقديم والتأخير لما علم أن العامل رتبته التقديم والمعمول رتبته التأخير.

77. - 20 قوله تعالى: "أينما تكونوا يدرككم الموت $^{(7)}$:

قول الزمخشري في "أينما تكونوا..." فيمن رفع يدرك: إنه يجوز كون الشرط متصلاً بما قبله، أي ولا تظلمون فتيلاً أينما تكونوا؛ يعني فيكون الجواب محذوفاً مدلولاً عليه بما قبله، ثم يبتدئ "يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ" (٣) وهذا مردود بأن سيبويه وغيره من الأئمة نصوا على أنه لا الجواب إلا وفعل الشرط ماض، تقول "أنت ظالم إن فعلت" ولا تقول "أنت ظالم أن تفعل" إلا في الشعر، وأما قول أبي بكر في كتاب الأصول: إنه يقال "آتيك إن تأتيني" فنقله من الكوفيين، وهم يجيزون ذلك، لا على الحذف، بل على أن المتقدم هو الجواب، وهو خطأ عند أصحابنا، لأن الشرط له الصدر "(٤).

وقد رجح رأي البصريين كما هو واضح وقد أشار إليهم بقوله "وهو خطأ عند أصحابنا" ويعني البصريين، وكثيراً ما يشير ابن هشام إليهم بقوله "أصحابنا".

^{(&#}x27;) ابن هشام الأنصاري، رسالة المباحث المرضية المتعلقة بمن الشرطية، تحقيق: مازن المبارك، دار ابن كثير دمشق، ط١، ١٤٠٨ه - ١٩٨٧م، ص: ٢.

^{(&#}x27;) سورة النساء، الآية: ٧٨.

^{(&}quot;)سورة النساء، الآية: ٧٩.

⁽۱) المغنى، ابن هشام، ۲/ ۲۲۶ - ۲۲۰.

٦٣. ما جاء حول (سواء):

قال ابن هشام: "(سواء) تكون بمعنى مستو "ويوصف به المكان بمعنى أنه نصف بين مكانين"(۱)، ثم واصل قائلاً: "وبمعنى مكان أو غير، على خلاف ذلك؛ فتمد مع الفتح وتقصر مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر، وتقع هذه صفة أو استثناء كما تقع غير، وهو عند الزجاجي وابن مالك كغير في المعنى والتصرف؛ فتقول "جاءين سواك" بالرفع على الفاعلية، و"رأيت سواك" بالنصب على المفعولية؛ "وما جاءين أحد سواك" بالنصب والرفع وهو الأرجح وعند سيبويه والجمهور أنها ظرف مكان ملازم للنصب، ولا يخرج عن ذلك إلا في الضرورة، وعند الكوفيين وجماعة أنها ترد بالوجهين، ورد على نفى ظرفيتها بوقوعها صلة..."(۱). وابن هشام هنا يرجح ما ذهب إليه البصريين ويرد على من نفى ظرفية "سواء" من الكوفيين وغيرهم.

٦٤. إعراب "ذلك هو الضلال "(٣):

قال ابن هشام حول من أعرب "ذلك هو الضلال" "على أن ذلك موصول، وما بعده صلة وعائد، والتقدير يدعو الذي هو الضلال البعيد، وهذا الإعراب لا يستقيم عند البصريين؛ لأن "ذا" لا تكون عندهم موصولة إلا إذا وقعت بعد ما أو من الاستفهاميتين "(٤). ونجد أن ابن هشام يصف من قال بهذا القول بأنه لا يستقيم عند البصريين، بل نجده يعلل للبصريين رأيهم الذي ذهبوا إليه.

٥٥. إعراب قوله تعالى: "بَلَىٰ قَادِرِينَ عَلَىٰ أَن نُسَوِّيَ بَنَانَهُ"(٥):

قال ابن هشام: "وأما القيامة فالصواب فيها قول سيبويه إن "قادرين" حال، أي بلى نجمعها قادرين، لأن فعل الجمع أقرب من فعل الحسبان، ولأن بلى إيجاب للمنفي وهو في الآية فعل الجمع، ثم يرد ابن هشام

^{(&#}x27;) المغني، ابن هشام، ١٦١/١

⁽۲) المغني، ابن هشام، ۱/ ۱۶۱–۱۶۲۰.

^{(&}quot;) سورة الحج، الآية: ١٢.

⁽١) المغنى، ابن هشام ٢٦١/١.

^(°) سورة القيامة، الآية: ٤.

على الفراء قائلاً: "ولو سلم قول الفراء فلا يسلم أن الحسبان في الآية ظن، بل اعتقاد وجزم، وذلك لإفراط كفرهم"(١).

٦٦. صاحب الحال في قول الشاعر: "يلوح كأنه خلل "(١)

أورد ابن هشام البيت القائل:

لميّة موحشاً طلل يلوح كأنّه خِلل^(٣)

ونجد أن صاحب الحال في هذا البيت عند سيبويه هو النكرة "طلل"، وهو عنده مرفوع بالابتداء، وليس فاعلاً كما يقول الأخفش والكوفيون، والناصب للحال الاستقرار الذي تعلق به الظرف^(٤). إذاً يثبت قول سيبويه وينفى قول الكوفيين القائلين بأنه "فاعل".

يمكن القول أن هذه نماذج لترجيحات ابن هشام لآراء البصريين، إذ أن حصر كل آراءه من خلال مؤلفاته لا يسعه المكان هنا، لأنه كما ذكرنا سابقاً يحتاج إلى مؤلفات عدة وبحوث متعددة في كل كتب أصول النحو.

^{(&#}x27;) المغني، ابن هشام، ٦٩٧/٢.

⁽۲) المغني، ابن هشام، ۲/۹٥٧.

^{(&}quot;) المغنى، ابن هشام، ٢٥٩. ٧/. الخزانة، البغدادي، ١/ ٥٣٣

⁽١) المغنى، ابن هشام، ٢/٩٥٧.

المبحث الثالث: ترجيحات ابن هشام لآراء الكوفيين

على الرغم من أن ابن هشام كان يميل إلى البصريين في أغلب آرائه، إلا أنه رجح للكوفيين بعض المسائل على حساب نظرائهم البصريين، وهذا إن دل إنما يدل على سعة إدراكه وإنصافه وسيره مع صحيح القول وقوي الدليل والإسناد.

وبالرغم من قلة تلك الآراء والتي أشار إليها بعض الباحثين المحدثين أمثال: عمران عبدالسلام والذي يقول عن آراء ابن هشام الكوفية في مغني اللبيب:" وبلغت نقوله عن الكوفيين عشرة ومائة نقل، أيد من بينها ثمانية نقول، وضعف منها واحداً وأربعين نقلاً، أما النقول التي أغفل ترجيحها أو تضعيفها فعددها واحد وستون نقلاً، فتكون نسبة الآراء التي أيدها بين مجموع الآراء سبع بالمئة"(۱)، وهو هنا يشير إلى آرائه في المغني والذي يعد أبرز وأهم كتبه النحوية والصرفية.

ويضيف الدكتور سامي عوض أن ابن هشام وافق الكوفيين في تسعة آراء منها ستة في المغني، ويشير أيضاً إلى أخذ ابن هشام عن الكسائي والفراء وثعلب، دون أن يذكر الآراء التي وافقهم فيها"(٢). ولكني بعد الاضطلاع على مؤلفات ابن هشام والاستقصاء والبحث وجدت أنَّ ابن هشام قد أيد ورجح رأي الكوفيين في مسائل ليس بالقليلة كما ذكرها الباحثين السابقين؛ وقد وجدتُ له كثيراً من الترجيحات الكوفية التي لم يذكرها صراحة بل أوماً إلى ذلك عن طريق تضعيف الرأي الآخر، أو تقوية الرأي الكوفي الموافق له، وذلك من خلال مؤلفاته النحوية.

وفيما يلي من هذا المبحث سنتناول المسائل التي رجح فيها ابن هشام رأي الكوفيين.

١. هل تقع (أن) تفسيرية؟ :

في هذه المسألة يؤيد ابن هشام ما ذهب إليه الكوفيون من إنكارهم(أن) التفسيرية البتة، إذ يقول في قول الكوفيين هذا، "وهو عندي متجه؛ لأنه إذا قيل" كتبت إليه أن قم" لم يكن (قم) نفس (كتبت) كما كان الذهب نفس العسجد في قولك: هذا عسجد أي ذهب؛ ولهذا لو جئت ب(أي)

⁽١) منهج ابن هشام الأنصاري، عمران عبد السلام، ص١٦٨٠.

⁽٢) ابن هشام الأنصاري، سامي عوض، ص٩٣-٩٦.

مكان(أن) في المثال لم تجده مقبولاً في الطبع"(١). لكن ابن هشام -مع قوله بقول الكوفيين- إلا أنه لم ينكر وقوعها البتة، كما أنكره الكوفيين، وهنا لا أقول إنه كان متجها كل الاتجاه مع الكوفيين في إنكاره لما أنكروه، وفي ذلك يقول أحد الباحثين: "إنكار الكوفيين وجود (أن) المفسرة، ويستدل لرأيهم بأنه لا يصح في الطبع أن تجيء بأي مكان(أن) في أي مثال يدعي أنّ (أن) فيه مفسرة، وإذا كان قد تعقبه بعض الشُّراح، وبعض أصحاب الحواشي، كالأنطاكي والدسوقي في هذه الموافقة، ودافع بعضهم عن كالأمير، ...المهم عندي من حيث المبدأ هو أن هذا من أمثلة تأييده للكوفيين بغض النظر عن صوابه أو خطئه "(٢).

ولكني تراءي لي دقة وصواب ما ذهب إليه الأستاذ حسن الشاعر، الذي يرى أن هذا الرأي لابن هشام، كان قد تردد فيه، أي حول وقوع(أن) مفسرة، واستحسنت تعبيره القائل "بالتردد" وقد تتبع حسن الشاعر تطور هذا الرأي عند ابن هشام، إذ كان قد سبق لابن هشام أن أجاز وقوع (أن) مفسرة في عدد من مصنفاته"(٤).

وبهذا يكون ابن هشام قد تبع البصريين ثم عدل عن رأيه إلى متابعة الكوفيين كما أسلفنا.

٢. من معاني حرف العطف(أو) الجمع المطلق كالواو:

يقول ابن هشام أن من معاني حرف العطف(أو) الجمع المطلق كالواو ويوضح ذلك قائلاً: "قاله الكوفيون، والأخفش والجرمي، واحتجوا بقول توبة:

وقد زعمتْ ليلى بأيِّيَ فاجرٌ لنفسي تقاها أَوْ عَلَيْهَا فجورُها(٥).

وقيل أو فيه للإبمام ... "(٦).

⁽۱) المغنى، ابن هشام، ۱/٤٧-٨٤.

⁽ $^{'}$) منهج ابن هشام من خلال المغنى، عمران عبدالسلام شعيب، ص: 179.

 $[\]binom{r}{}$ ابن هشام النحوي، سامي عوض، ص: ۹۳.

⁽٤) تطور الآراء النحوية عند ابن هشام الأنصاري، حسن موسى الشاعر، ص: ٩٩-١٠٠.

^(°) هذا البيت لتوبة بن الحمير بن حزن، ديوانه، ص: ١٠.

⁽۱) المغني، ابن هشام ۱/۸۸-۹۸.

ثم يعرض ابن هشام الشواهد الشعرية التي احتج بها الكوفيون على مجيء(أو) فيها بمعنى الواو التي للجمع المطلق"(١).

وإن لم يؤيد ابن هشام رأي الكوفيين صراحة، ولكنه يحمل على الأخذ به؛ وذلك لأن ابن هشام ساق هذا المعنى على محمل الرضا به، وعند إعادة النظر في هذه المسألة فنجد أن ابن هشام قد قبل بما قال الكوفيون والأخفش والجرمي. و في ذلك يضيف قائلاً:" وقد تخرج إلى معنى بل، وإلى معنى الواو"(٢). وقول ابن هشام: (الجمع المطلق) أي الذي لم يقيد بمصاحبة أو قبلية أو بعدية. وقوله:(للإبحام) أي فهو يعلم حال نفسه، واتصافه بأحد الأمرين ولكن أبرز الكلام في صورة الشك إيهاماً على السامع حتى لا يعلم الوصف الذي هو عليه، والأول أظهر؛ لأن كون التقي للنفس والفجور عليها أمران مجتمعان في الواقع"(٣). إذاً من خلال ما سردنا نجد أن ابن هشام قد مال ورجح الرأي الكوفي القائل: بأن أو تجيء بمعنى الواو"(٤).

٣. فعل الأمر معرب أم مبنى؟:

يقول ابن هشام بأن الأمر من (وأى) بمعنى وعد، الذي مضارعه يئي، هو (إه) بحذف اللام للأمر وبالهاء للسكت في الوقف^(٥). وفي قوله هذا يتضح أنه يتماشى مع الكوفيين، الذين يرون أن الأمر محذوفة، فعل معرب مع أنه لم يصرح بذلك في هذا الموضع - كما سيأتي، فهو يرى أن هناك لاماً للأمر محذوفة، أي حُذفت لام الفعل. ويقول الدسوقي معلقاً وشارحاً لقول ابن هشام السابق: "قوله بحذف اللام" أي وهو الياء، والأصل: أوئي، كـ(ارمي)، ثم حذفت الياء بلام الأمر الداخلة على الفعل تقديراً؛ لأنه مقتطع من المضارع، وهذا هو مذهب المصنف، أو لأن الأمر المعتل مبني على حذف حرف العلة ثم حُذفت الواو التي هي فاء الكلمة لحذفها في المضارع، فتبعتها همزة الوصل للاستغناء عنها حينئذٍ، وألحقت بقية

^{(&#}x27;) الدسوقي، عمران عرفة ،حاشية الدسوقي وبهامشه مغني اللبيب، ط٢، منشورات الرضي ومنشورات زاهدي، مطبعة أمير قم إيران،

⁽۲) المغني، ابن هشام ۱/۹٥.

⁽٢) حاشية الدسوقي، المرجع السابق، ٦٦/١.

⁽٢) الكنغراوي، سيد صدرالدين الاستنبولي، الموفر في النحو، شرح مُجَّد بحجة البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق سوريا، د.ت، ص٥٥٠.

⁽٥) المغني، ابن هشام، ٢٧/١.

الكلمة بهاء السكت وجوباً، فإذا أسندت هذا الأمر للمخاطبة تقول: إي يا هند، فهو فعل أمر مبني على حذف النون والياء فاعل لأنها ياء المخاطبة..."(١). ومن خلال كلام الدسوقي يتضح أن مذهب المصنف(ابن هشام) يقوم على أن الأمر جزء من المضارع، دون أن يبين أن هذا الرأي هو مذهب الكوفيين. لكن من يدرس المغني لا يصعب عليه أن يقر بأن ابن هشام كان مع الكوفيين في هذه المسألة، إذ إنه يصرح في موضع آخر بأنه وقف إلى جانب رأيهم وفي ذلك يقول:" وزعم الكوفيون وأبو الحسن أن لام الطلب حذفت حذفاً مستمراً في نحو: قم، أقعد، وأن الأصل لتقم ولتقعد، فحذفت اللام للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة، وبقولهم أقول لأن الأمر معنى حقه أن يؤدى بالحرف، ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل، وكونه أمراً أو خبراً النهى ولم يدل عليه إلا بالحرف، ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل، وكونه أمراً أو خبراً خارج عن مقصوده..."(٢). وهنا يظهر قول ابن هشام وترجيحه الصريح في قوله: "وبقولهم أقول" وهذا ما ذهب إليه في ترجيحه لرأي الكوفيين.

٤. أن تأتي (إلا) عاطفة:

مثل ابن هشام إلى أن (إلا) تأتي عاطفة بقوله تعالى: "وما فعلوه إلا قليلٌ منهم" (٢)، ويبعد قول البصريين في أن المرفوع بعدها في هذه الآية ونحوها على أنه بدل بعض من كل، بحجة أنه لا ضمير معه، وكذلك إنه مخالف للمبدل منه في النفي والإيجاب، ويذهب إلى أنه معطوف على المستثنى منه، ثم يذكر أن (إلا) حرف عطف عند الكوفيين، وهي بمنزلة(لا) العاطفة، في أن ما بعدها مخالف لما قبلها، وهو منفى بعد إيجاب، وهذا العطف بـ (إلا) موجب بعد نفى "(٤).

يقول الكنغراوي معلقاً على هذه المسألة: " فابن هشام يأخذ برأي الكوفيين في اعتبار (إلا) حرف عطف، وذلك لم يرد عند سيبويه، فالكوفيون يقولون بورود (إلا) عاطفة "(٥).

ويشير الدكتور على فودة بإيجاز شديد إلى وقوف ابن هشام إلى جانب الكوفيين في هذه المسألة"(١).

⁽١) حاشية الدسوقي، الدسوقي، ١٦/١.

⁽۲) المغني، ابن هشام، ۲/۰۰/۱.

⁽٣) سورة النساء، الآية: ٦٤.

⁽٤) المغني، ابن هشام، ٩٨/١.

⁽٥) الموفي في النحو، الكنغرواي، ص: ١٥٣.

إذاً كما أوردنا فقد ذهب ابن هشام في هذه المسألة مع الكوفيين ورجح رأيهم.

٥. عامل النصب للمستثنى بـــ(إلا):

يقول ابن هشام:" إن من وجوه (إلا) أن تكون للاستثناء، ويصرح بأن ما ينصب بعدها بحا على الصحيح"($^{(7)}$. ولم يذكر ابن هشام أن هذا هو رأي الكوفيين. والحق أن الكوفيين اختلفوا فيما بينهم في تحديد عامل النصب في المستثنى، إذ يذهب بعضهم إلى أن العامل فيه(إلا)، وإل هذا ذهب المبرد والزجاج من البصريين، وذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين – وهو المشهور من مذهبهم إلى أن (إلا) مركبة من (إن) و (لا)، ثم خففت(إنَّ) وأدغمت في (لا)، فنصبوا بحا الإيجاب اعتباراً بـ(إنّ)، وعطفوا بحا في الإيجاب اعتباراً بـ(لا)، وقبل بعد (لا)، وقبل المستثنى، وحكى عنه أنه قال: ينصب المستثنى لأنه مشبه بالمفعول، والبصريون يذهبون إلى أن العامل في المستثنى هو الفعل، أو معنى الفعل بتوسط إلا"($^{(7)}$).

وقد اختار ابن هشام مذهب الكوفيين الذي يقول بأن العامل (إلا) وحدها مستقلة، تضمنت معنى الاستثناء. وهو ما رجحه ابن هشام وهو بهذا الاختيار يكون قد اختار مذهب الكوفيين بشكل عام، معرضاً عما جاء عند البصريين على الأغلب

٦. جواز وقوع الماضي حالاً غير مسبوق بـــ(قد):

يقف ابن هشام عند هذه المسألة الخلافية بين البصريين والكوفيين، وذلك في حديثه عن معاني (قد)، إذ ينقل عن البصريين إلا الأخفش قولهم: بوجوب دخول (قد) على الفعل الماضي الواقع حالاً، وتكون إما ظاهرة إما ظاهرة أو مقدرة، ويصرح بمخالفة الكوفيين والأخفش للبصريين، حيث يقول: "وخالفهم الكوفيون والأخفش، فقالوا: لا تحتاج لذلك؛ لكثرة وقوعها حالاً بدون(قد)، والأصل عدم التقدير، لا سيما فيما كثر استعماله"(٤).

⁽١) ابن هشام الأنصاري، على فودة نيل، ص٤٠٩-٤١.

⁽۲) المغني، ابن هشام، ۹۸/۱.

⁽٣) الإنصاف، أبوالبركات الأنباري، مسألة(٣٤) ٢٦١-٢٦١.

⁽٤) المغني، ابن هشام، ٢٢٩/١.

والمقصود من ذلك الفعل، هو الماضي الذي يكون هو وفاعله في محل انتصاب على الحال، وفي هذا يتبع ابن هشام الكوفيين الذين لم يوجبوا دخول(قد) على الماضي، وإن كان غير واضح ميله للكوفيين، فمن أين يحكم الباحث على ترجيح ابن هشام لرأي الكوفيين في هذه المسألة؟

والجواب: أن العبارة المنقولة عن الكوفيين والأخفش في المغني هي ليست كلها للكوفيين، وليست الحجج الواردة فيها دفاعاً عن المضمون من وضع نحاة الكوفة، إذ إن العبارة لكشف الغموض واللبس الذي قد يحصل وهي من كلام الكوفيين متضمنة بكلام ابن هشام نفسه ولنوضح ذلك أكثر إليك الجملة المصوغة بأسلوب الباحث على لسان ابن هشام: (وخالفهم الكوفيون والأخفش فقالوا: لا تحتاج لذلك؛ لكثرة وقوعها أي الجملة الفعلية من الفعل الماضي وفاعله حالاً بدون قد. انتهى. وبقولهم أقول؛ لأن الأصل عدم التقدير، ولاسيما فيما كثر استعماله"(۱). فكان حري بان هشام فصل حجته عن حجة الكوفيين، كي لا يقع في اللبس، وكان يمكن أن يضع فاصلا بين كلامهم، ثم يبدأ كلامه، مثلاً يضع (أقول انتهى). وللتأكيد على إيراد ابن هشام لهذه المسألة من ترجيحاته الكوفية، ما أورده الباحث عمران شعيب حيث إنه ذكر هذه المسألة وأدرجها ضمن المسائل التي أيد فيها ابن هشام رأي الكوفيين ورد على البصريين قولهم"(۱)، لكنه اكتفى بذكرها فقط دون تفصيل للمسألة. ونما سبق يتضح لنا ترجيح ورد على البصريين قولهم"(۱)، لكنه اكتفى بذكرها فقط دون تفصيل للمسألة. ونما سبق يتضح لنا ترجيح ابن هشام لمذهب الكوفيين في هذه المسألة.

٧. جملة(البسملة) هل هي اسمية؟ أم فعلية؟:

في الباب الثاني من كتابه مغني اللبيب الذي يتعلق بذكر ابن هشام لتفسير الجملة وأقسامها، وتحت عنوان: "ما يجب على المسئول في المسئول عنه" وذلك لاحتمال اسمية وفعلية الجملة؛ لأن التقدير قد يختلف، أو يختلف النحاة. ثم يذكر جملة البسملة، فهل هي اسمية أم فعلية؟ "(٣).

يورد ابن هشام قول البصريين باسميتها؛ وذلك لتقديرهم (ابتدائي باسم الله) تاركاً ابن هشام رأيهم دون تضعيف أو رد، فهو وإن لم يردهم صراحة إلا أنه يقبل قول الكوفيين في المسألة نفسها، حيث يذكر عنهم إنهم يرونها - أي جملة البسملة - فعلية؛ وذلك لتقديرهم (ابدأ باسم الله)، ثم يصف قول الكوفيين

^{(&#}x27;) المغني، ابن هشام، ٩٨/١.

 $^{(1 \}times 1)^{T}$ منهج ابن هشام من خلال المغنى، عمران عبدالسلام، ص

^{(&}quot;) مغنى اللبيب، ابن هشام، ٢ /٤٩٤

بأنهم المشهور في التفاسير والأعاريب، حتى إنَّ الزمخشري لم يذكر غيره، ولكن الزمخشري يقدر الفعل مؤخراً ومناسباً لما جُعلت البسملة مبتدأ له. ويرتضي ابن هشام قول الزمخشري معززاً إياه بحديث شريف"(١). وقد أورد بعض الباحثين ميل ابن هشام وترجيحه لرأي الكوفيين في هذه المسألة(٢).

ومن خلال ما سبق نجد أن وصْف ابن هشام لرأي الكوفيين وتعقيبه عليه بأنه هو المذكور في التفاسير فهذا القول يدل على ترجيحه لرأي الكوفيينعلى الرغم من أنَّ حجته كانت بالحديث الذي لا يرتضيه بعض النحاة كمصدر للاستشهاد، إلا إنني أقف مع من يرون أن الحديث الشريف مصدر من مصادر الاحتجاج.

٨. حول وقوع عطف البيان في النكرات:

يُجُوِّزُ ابن هشام أم تكون(جنات) في الآية وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبِ. جَنَّاتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّمُمُ الْأَبْوَابُ" (جنات) عطف بيان؛ وذلك لأنه الْأَبْوَابُ" بدلاً أو بياناً" (في وذلك لأنه الله وذلك الله عن البيان في النكرات" (في عندهم أن يقع عطف البيان في النكرات" (في النكرات) .

أقول بناءاً على ما تقدم: إن ابن هشام باختياره لصحة ورود (جنات) بدلاً، قد وافق الكوفيين وإن لم يشر إلى ذلك صراحة لأنهم يجوزون أن يكون عطف البيان ومتبوعه نكرتين. ويوضح هذا القول البيطار في شرحه قائلاً: "إن أكثر النحويين ذهبوا إلى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين، وأثبته الكوفيون وجماعة، ومنهم ابن مالك، قال: قد يكونان منكرين كما يكونان معرفين "(١).

ويشرح الدسوقي كلام ابن هشام في اختياره للبدل أو البيان بقوله: "ولا شك أن البدل يقع في النكرات. وأما وقوله أو بيان: أي على الراجح من أن البيان كالنعت مخصص في المعارف، وموضح في النكرات. وأما على قول البصريين إن البيان إنما يكون مخصصاً فلا يصح أن يكون بياناً "(٧).

^{(&#}x27;) المغنى، ابن هشام، ٤٩٥/٢-٤٩٦. والحديث هو"باسمك ربي وضعت جنبي"

⁽ 1) ابن هشام الأنصاري، على فودة، ص: ٤٠٥-٢٠٤.

^{(&}quot;) سورة ص، الآية: ٩ ٤ - ٠ ٥ .

⁽ئ) المغنى، ابن هشام، ٢/٨٥٨-٩٥٩.

^(°) المغنى، ابن هشام، ٢/٩٥٦.

⁽١) الموفر في النحو، الكنغرواي، ص: ٦٢.

^(°) الحاشية، الدسوقي، ٢/٠٥١.

ويرد الدسوقي حجة البصريين القائلة بأن النكرة غير مبينة في ذاتما فلا تبين غيرها. بقوله: "وجوابه إن النكرات تتفاوت فتبين بماكان واضحاً منها فتبين به غير الواضح. قال تعالى: "مِن مَّاءٍ صَدِيدٍ" (١). يتضح ما سبق ذكره إن ابن هشام رجح مذهب الكوفيين في هذه المسألة.

٩. حول رافع الفعل المضارع:

قال ابن هشام: "أجمع النحويون على إن الفعل المضارع إذا تجرد من الناصب والجازم كان مرفوعاً، كقولك: "يقومُ زيدٌ" و "يقعدُ عمروٌ" وإنما اختلفوا في تحقيق الرافع ما هو؟ فقال الفراء وأصحابه: رافعه نفس تجرده من الناصب والجازم، وقال الكسائي: حروف المضارعة، وقال ثعلب: مضارعته للاسم، وقال البصريون: حلوله محل الاسم، قالوا: ولهذا إذا دخل عليه نحو: إن، لن، لم ، لما "امتنع رفعه، لأن الاسم لا يقع بعدها، فليس حينئذٍ حالاً محل الاسم "(٢).

وأضاف ابن هشام حول هذه المسألة قائلا: " وأصح الأقوال الأول، وهو الذي يجري على ألسنة المعربين، يقولون: مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، ... ويرد قول البصريين ارتفاعه في نحو "هلا يقوم" لأن الاسم لا يقع بعد حروف التحضيض "(٣). نجد أن ابن هشام يرد رأي البصريين القائل: بأن رافع المضارع هو حلوله محل الاسم، ورجح ابن هشام رأي الفراء وأصحابه القائل: "بأن رافع المضارع هو نفس تجرده من الناصب والجازم" وبذا يكون قد ذهب مع أعلام الكوفة الفراء وأصحابه.

ولكن ابن هشام تراجع عن هذه المسألة واختار مذهب البصريين في المغني وذلك في الباب السادس "في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها"، حيث قال:والتاسع قولهم في المضارع في مثل "يقوم زيد" فعل مضارع مرفوع لخلوه من ناصب وجازم. والصواب أن يقال: مرفوع لحلوله محل الاسم، وهو قول البصريين. وكأن حاملهم على ما فعلوا إرادة التقريب، وإلا فما بالهم يبحثون على تصحيح قول البصريين في ذلك، ثم أعربوا أو عربوا قالوا خلاف ذلك؟(٤).

^{(&#}x27;) سورة إبراهيم، الآية: ٦٦.

⁽۲) شرح قطر الندی، ابن هشام ،ص: ۷۹.

⁽^{†}) شرح قطر الندی، ابن هشام، ص: ۷۹.

⁽٤) مغنى اللبيب، ابن هشام، ٢/٢ ٧٥. تطور الآراء النحوية عند ابن هشام ،حسن الشاعر، ص: ٩٨ - ٩٩.

١٠. حول إنابة أحرف الجر بعضها عن بعض:

أورد ابن هشام في المغني: "مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أن أحرف الجزم، وأحرف النصب كذلك، وما أوهم ذلك فهو عندي أما مؤول...كما قيل في "وَلاَّصَلِبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النخل..."(١)، أن في ليست بمعنى على، ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء. وأما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف ضمن بعضهم شربن في قوله: شَربْنَ بماءِ البَحْو"(٢).

معنى: روين. وأحسن في (وَقَدْ أَحْسَنَ بِي) معنى لطف. وإما على شذوذ إنابة كلمة أخرى. وهذا الأخير معنى: الباب كله عند أكثر الكوفيين، وبعض المتأخرين، ولا يجعلون ذلك شاذاً، ومذهبهم أقل تعسفاً"(٣). أي؛ من مذهب البصريين، وقد رجح الرأي الكوفي في هذه المسألة كما هو واضح.

١١. تقدم خبر ليس عليها:

هل يمتنع تقديم خبر (ليس) عليها؟ حول هذه المسألة قال ابن هشام: "أما امتناع ذلك في خبر (ليس) فهو اختيار الكوفيين والمبرد، وابن السراج، وهو الصحيح؛ لأنه لم يسمع مثل: ذاهباً لست، ولأنها فعل جامد، فأشبهت عسى، وخبرها لا يتقدم باتفاق "(٤). وحيث إن الكوفيين ومعهم المبرد وابن السراج يمتنعون ويرفضون تقدم خبر ليس عليها وعلى اسمها، ومما سبق يتضح أن ما ذهب إليه الكوفيون وابن هشام ومن تابعهم هو الأصح لأنه لم يرد في كلام العرب وأمثلتهم تقدم خبر ليس عليها وعلى اسمهما.

١٢. حول اجتماع الاسم واللقب:

قال ابن هشام:" إذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب في الأفصح تقديم الاسم وتأخير اللقب، ثم إن كانا مضافين: كعبدالله زين العابدين، أو كان الأول مفرداً، والثاني مضافاً: كزيد زين العابدين، أو كان الأمر بالعكس: كعبدالله قفة، وجب كون الثاني تابعاً للأول في إعرابه، إما على أنه بدل عنه، أو عطف بيان عليه. وإن كانا مفردين: كزيد قفة، وسعيد كرز، فالكوفيون والزجاج يجيزون فيه وجهين:

^{(&#}x27;) سورة طه، الآية: ٧١.

⁽٢) البيت لأبي ذويب الهزلي، البغدادي، الخزانة، المرجع السابق، ٣/ ٩٣.

⁽٣) مغنى اللبيب، ابن هشام، ١٢٢/١-١٢٣٠.

⁽٤) شرح قطر الندى، ابن هشام، ص: ١٠٥.

أحدهما: إتباع اللقب للاسم كما تقدم في بقية الأقسام.

الثاني: إضافة الاسم إلى اللقب^(۱). وجمهور البصريين يوجبون الإضافة والصحيح الأول، والإتباع أقيس من الإضافة، والإضافة أكثر "(^{۲)}.

١٢. الزمان المحمول على (إذا) أو(إذ):

قال ابن هشام في الزمان المحمول على (إذا) أو (إذ): إنه يجوز فيه الإعراب على الأصل والبناء حملاً عليهما فإن كان ما وليه فعلاً مبنياً فالبناء أرجح للتناسب، كقوله:

حينَ عاتبتُ المَشيبَ على الصِّبا(٣)

وقوله:

على حينَ يستصبين كلَّ حليم (٤).

وإن كان فعلاً معرباً، أو جملة اسمية فالإعراب أرجح عند الكوفيين وواجب عند البصريين واعترض عليهم بقراءة نافع" هذا يوم ينفع"(٥) بالفتح.

وقوله: على حين التواصلُ غيرُ دانِ (٦).

إذاً يتضح ترجيح ابن هشام لرأي الكوفيين ورده رأي البصريين بقراءة نافع السابقة.

١٤. حول الكلام على معنى (أم) المنقطعة:

قال ابن هشام في الكلام على أم المنقطعة: " ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين أنها أبداً بمعنى: بل والهمزة جميعاً، وأن الكوفيين خالفوهم في ذلك والذي يظهر لي قولهم إذ المعنى في "أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ "(١).

⁽۱) شرح قطر الندى، ابن هشام، ص: ۷۹.

⁽٢) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

^{(&}quot;) النابغة الذبياني، ديوان النابغة، تحقيق: عباس عبد الستار، دار الكتب العلمية بيروت، ط٣، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م، ص:٣٢.

⁽١٤) لم يقف المحقق على قائل له، أوضح المسالك، المرجع السابق، ١٢١/٣.

^(°) سورة المائدة، الآية: ١١٩.

⁽٦) أوضح المسالك، ابن هشام، ١٢٢/٣.

⁽١)سورة الرعد، الآية: ١٦.

ليس علة الاستفهام؛ ولأنه يلزم البصريين دعوى التوكيد في نحو:" أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ"(١)، وفوله: ونحو: "أماذا كنتم تعملون"(٢)، "أَمْ مَنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ"(٢). وقوله:

أَنَّ جَزَوا عامرا سُوءَيْ بفعلهم ...أم كيف يُجْزُونَنِي السُّوءَي من الحَسَن أَنَّ جَزَوا عامرا سُوءَيْ بللبن (٤). أم كيف ينفع ما تعطى العلوقُ به ...رئمان أنفِ إذا ما ضَنّ باللبن (٤).

يتضح ترجيح ابن هشام لرأي الكوفيين في هذه المسألة وذلك من خلال قوله:" وأن الكوفيين خالفوهم في ذلك والذي يظهر لي قولهم"(٥).

٥١. (ما) مصدرية في قوله تعالى: "بما غفر لى ربي" (يس: ٢٦):

يؤيد ابن هشام رأي الكسائي بأن(ما) مصدرية في الآية، وليست استفهامية، وكان الكسائي قد ردَّ قول المفسرين بأنها استفهامية"(٢).

١٦. الكلام حول معنى (ذات):

أخذ ابن هشام برأي الفراء وأصحابه القائل بأن ذات تأتي بمعنى "التي" وفي ذلك قال ابن هشام عن ألفاظ الإشارة الخاصة بالمفردة المؤنثة:"...وذات هي أغربها، وإنما المشهور استعمال "ذات" بمعنى "صاحبة"، كقوله: ذات جمال، أو؛ بمعنى التي في لغة بعض طي: حكى الفراء:"بالفضل ذو فضلكم" الله به، والكرامة ذات أكرمكم الله بها" أي التي أكرمكم الله بها"(٧).فترجيحه لرأي الفراء والكوفيين واضح في هذه المسألة وقد رد رأي البصريين.

⁽١) سورة الرعد، الآية: ١٦.

⁽٢) سورة النمل، الآية: ٨٤.

⁽٣) سورة الملك، الآية: ٢٠.

⁽٤) مغنى اللبيب، ابن هشام، ٩٦/١. خزانة الأدب، شاهد رقم: ٩٠٦.

⁽٥) مغني اللبيب، ابن هشام، ٩٦/١.

⁽١) المرجع نفسه، ١/٤٩٣.

⁽۷) شرح قطر الندی، ابن هشام، ص۱۱۰

١٧. ما جاء حول لام الطلب:

يرى الكوفيون أن لام الطلب حُذفت قبل لام الأمر في نحو: "قُم، واقعد" وأن الأصل التقم والتقعد" فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة.

وفي ذلك يقول ابن هشام: " وزعم الكوفيون وأبو الحسن الأخفش أن لام الطلب حذفت حذفاً مستمراً في نحو قم واقعد، وأن الأصل لتقم ولتقعد، فحذفت اللام للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة.

وبقولهم أقول؛ لأن الأمر معنى حقه أن يؤدي بالحرف، ولأنه أخو النهي لم يدل عليه إلا بالحرف، ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل، وكونه أمراً أو خبراً خارج عن مقصوده، ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقوله:

لتقم أنتَ يا ابنَ خير قُريشِ كي لِتَقضِي حوائجَ المُسلِمينَا(١)

وكقراءة الجماعة "فبذلك فليفرحوا" (٢).

ففعل الأمر عند ابن هشام معنى ومن حقه أن يؤدى بالحرف مضافاً إلى الفعل، وهذا ما جعله يؤيد رأي الكوفيين ويرجحه قائلاً: "وبقولهم أقول".

١٨. ما جاء حول"إنَّ":

وذلك في مبحث "الجملة وأقسامها وأحكامها" (٢)، حيث قال: "روى بكسر" إنَّ" فهذه الجمل في محل نصب اتفاقاً، ثم قال البصريون: النصب بقول مقدر، وقال الكوفيون: بالفعل المذكور، ويشهد للبصريين التصريح بالقول في نحو: "وَنَادَى نُوحٌ رَّبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابُنِي مِنْ أَهْلِى "(١)، ونحو: "إذْ نَادَىٰ رَبَّهُ نِدَاءً حَفِيًّا التصريح بالقول في نحو: "وَنَادَى نُوحٌ رَّبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابُنِي مِنْ أَهْلِي "(١)، ونحو: "إذْ نَادَىٰ رَبَّهُ نِدَاءً حَفِيًّا قَالَ رَبِّ إِنِّ وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِي "(١)، ... فعلق ابن هشام قائلاً: " وإنما يصح على هذا قول الكوفيين "(١).

^{(&#}x27;) مجهول القائل، شرح أبيات المغنى، ٣٤٤/٤.

^{(&#}x27;) سورة يونس، الآية:٥٨.

^{(&}lt;sup>"</sup>) المغنى، ابن هشام، ٢/ ٤٧٥.

⁽¹) سورة هود، الآية: ٥٤.

^(°)سورة مريم، الآية: ٣،٤.

⁽٦) المغني، ابن هشام، ٢/٤٧٥.

١٩. في حركة حرف فاء الفعل المبنى لما لم يسم فاعله:

قال: "وأوجب الجمهور ضم فاء الثلاثي المضعف نحو: شدّ ومدَّ. والحق قول بعض الكوفيين: إن الكسر جائز، وهي لغة بني ضبة وبعض تميم، وقرأ علقمة "رُدَّتْ إِلَيْنَا"(١)، "وَلَوْ رُدُّوا"(٢)، بكسر الراء فيهما"($^{(7)}$) وترجيح ابن هشام الكوفيين واضح من خلال قوله: "والحق قول بعض الكوفيين".

٢٠. في الزمان المحمول على إذا أو إذ:

قال أنه يجوز فيه الإعراب على الأصل والبناء حملاً عليهما، فإن كان ما وليه فعلاً مبنياً فالبناء أرجح للتناسب كقوله:

على حينَ عاتبتُ المَشيبَ على الصِّبا(٤)

وقوله:

على حينَ يستصبِينَ كُلَّ حليم^(٥)

وإن كان فعلاً معرباً أو جملة اسمية فالإعراب أرجح عند الكوفيين، وواجب عند البصريين، واعترض عليهم بقراءة نافع: "هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ "(٢)، بالفتح، وقوله (٧):

على حينِ التواصلُ غيرَ دان^(٨).

وقد اعترض ابن هشام على رأي البصريين وهو ما جعله يرجح ما ذهب إليه الكوفيون في أن الإعراب أرجح وليس واجب.

^{(&#}x27;) سورة يوسف: الآية: ٦٥.

^{(&#}x27;) سورة الأنعام، الآية: ٢٨.

^{(&}quot;) أوضح المسالك، ابن هشام، ١٥٨/١.

⁽١) البيت للنابغة الذبياني، وعجزه: فقلت ألما تصح والشيب وازع، أوضح المسالك، ١٣٣/٣-١٣٤.

^(°) لم يسم قائله، وصدره: لاجتذبن منهن قلبي تحلماً، أوضح المسالك، ١٣٥/٣.

⁽١) سورة المائدة، الآية: ١١٩.

⁽ $^{\lor}$) لم يسم قائله، وصدره،وما تذكر من سليمي، أوضح المسالك، $^{\lor}$ 1 - 1 $^{\lor}$ 7.

^(^) أوضح المسالك، ابن هشام، ١٣٣/٣ - ١٣٦.

٢١. في توكيد النكرة:

قال ابن هشام: " إنه إذا لم يفد لم يجز باتفاق، وإن أفاد جاز عند الكوفيين وهو الصحيح. وتحصل الفائدة بأن يكون المؤكد محدداً والتوكيد من ألفاظ الإحاطة:

ك (اعتكف أسبوعاً كله)

وقوله:

يا ليت عِدَّةَ حولٍ كلِّهِ رَجَبُ^(١).

وقد رجح رأي الكوفيين قائلاً : "وهو الصحيح".

٢٢. في العطف على الضمير المخفوض:

قال ابن هشام في العطف على الضمير المخفوض: إنه لا يكثر إلا بإعادة الخافض، حرفاً كان أو اسماً، نحو: "فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ" (٢)، "قَالُوا نَعْبُد إلْهَك وَإِلَه آبَاءَك إبْرًاهِيم (٣)، وليس بلازم وفقاً ليونس والأخفش والكوفيين بدليل قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما "تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ (٤) بالجر، وحكاية قطرب ما فيها غيره وفرسه بجر المعطوف، قيل ومنه: "وَصَدُّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ" (١٥) إذ ليس العطف على السبيل؛ لأنه صلة المصدر وقد عطف عليه كفر، ولا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته (٢).

^{(&#}x27;) أوضح المسالك، ابن هشام، ٣٣٢/٣.

⁽٢) سورة فصلت، الآية: ١١.

^{(&}quot;)سورة البقرة، الآية:١٣٣.

⁽¹⁾ سورة النساء، الآية: ١.

^(°) سورة البقرة، الآية: ٢١٧.

⁽١) أوضح المسالك، ابن هشام، ٣/ ٢٥٤.

وتابع ابن هشام أيضاً الكوفيين في شرح شذور الذهب حيث قال: "ومثال العطف على الضمير المخفوض بعد إعادة الخافض قوله تعالى: " فقال لها وللأرض "(١)، "قُلِ اللّهُ يُنجِيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كُرِّ اللّهُ يُنجِيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كُرْبٍ "(٢). "وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ "(٣)، ولا يجب ذلك خلافاً لأكثر البصريين، بدليل قراءة حمزة رحمه الله "وَاتَّقُوا اللّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ "(٤)، بخفض الأرحام "(٥).

ولكن يبدو أن ابن هشام قد تراجع عن رأيه في هذه المسألة وذلك في كتابه المغني (٦) حيث تابع البصريين فقال في قراءة حمزة "وَصَدُّ عَن سَبِيلِ اللهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ"(٧): الصواب أن خفض "المسجد" بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها، لا بالعطف، ومجموع الجار والمجرور عطف على "به" ولا يكون خفض المسجد بالعطف على الهاء، لأنه لا يعطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض "(٨).

وهنا قد تابع ابن هشام البصريين.

٢٣. منع الصرف للضرورة:

قال في منع صرف المنصرف للضرورة: وأجاز الكوفيون والأخفش والفارسي للمضطر أن يمنع صرف المنصرف وأباه سائر البصريين واحتج عليهم بنحو قولهم:

طَلَبَ الأزَارِق بِالكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ ...بِشَبِيبَ غَائِلَةُ النُّفُوسِ غَدُورُ (٩).

وها هو يحتج على رأي البصريين بمذا البيت مثبتاً ما ذهب إليه.

^{(&#}x27;)سورة فصلت، الآية: ١١.

⁽٢) سورة الأنعام ،الآية: ٦٤.

^{(&}quot;) سورة المؤمنون، الآية: ٢٢.

^{(ً).} سورة النساء، الآية: ١ .

 $^{(^{\}circ})$ شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص: ٤٤٩

⁽١) المغني، ابن هشام، ٢/ ٦٢٠.

 $[\]binom{\mathsf{v}}{\mathsf{v}}$ سورة البقرة، الآية: v ۲۱۷.

^(^) حسن الشاعر، تطور الآراء النحوية عند ابن هشام الأنصاري،المرجع السابق، ص٩٧.

⁽ ٩) القائل هو الأخطل، أوضح المسالك، المرجع السابق، ١٣٧/٤. ديوان الأخطل، المرجع السابق، ص: ٤٠٨.

٢٤. الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في "نعم" و "بئس":

قال ابن هشام: "وأما إجازة المبرد ومن وافقه (نعم الرجل رجلاً زيد) فمردود "(١). وقال في أوضح المسالك حول الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر: "الجواز مطلقاً وهو: مذهب المبرد (٢)، وابن السراج والفارسي واختاره ابن مالك، وابن عصفور وصححه المرادي، وكما نلاحظ فقد اعترض ابن هشام على هذه المسألة راداً رأي المبرد بقوله "فمردود".

٢٥. "إذا" الفجائية حرف أم اسم:

قال ابن هشام: "وهي حرف عند الأخفش، ويرجحه قولهم (خرجت فإذا إن زيداً بالباب) كسر (إن) لأن (إن) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وظرف مكان عند المبرد، وظرف زمان عند الزجاج واختار الأول والثانى ابن عصفور والثالث الزمخشري"(٣).

رجح ابن هشام رأي الكوفيين والأخفش في أن (إذا) الفجائية حرف دال على المفاجأة، وذلك في قوله"ويرجحه قولهم..." وبناءاً على هذا فإن موقف ابن هشام مخالف للبصريين ومرجح للكوفيين، وهو يرى أن إذا ظرف مكان.

٢٦. الواو الزائدة:

حكى ابن هشام أن الواو الزائدة: أثبتها الكوفيون (٤) والأخفش وجماعة وحمل على ذلك "حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا" (٥)، بدليل الآية الأخرى. وكذا البحث في "وَنَادَيْنَاهُ أَن يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّوْقِيَا إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ "(١) الأولى أو الثانية زائدة على القول الأول أو هما عاطفتان والجواب محذوف على الثاني " ويرى ابن هشام أن الزيادة الظاهرة في قوله:

فَمَا بَالُ مَنْ أَسْعَى لأَجْبُرَ عَظْمَهُ حِفَاظًا وَيَنْوي مِنْ سَفَاهَتِهِ كِسْرَى (٢).

^{(&#}x27;) مغنى اللبيب، ابن هشام، ٢٩٦/٢.

⁽¹⁾ أوضح المسالك، ابن هشام، (2×1) ۲ .

^{(&}quot;) مغنى اللبيب، ابن هشام، ١٠٢/١.

⁽١) مغنى اللبيب، ابن هشام، ٢/٧١٤.

^(°)سورة الزمر، الآية: ٧٣.

^{(&#}x27;)سورة الصافات، الآية: ١٠٣.

 $^{(1)^{1}}$ البيت $(1)^{1}$ البيت لابن الذئبة، خزانة الأدب، المرجع السابق، $(1)^{1}$

الواو زائدة لأن جملة (ينوي) حال مِن.

وقوله:

فَلَقَد رَمَقُتك فِي الجَالِسِ كلِّهَا ...فَإِذَا، وأنتَ تُعِينُ من يَبْغِيني (١).

يتضح في هذه المسألة عدم موافقة ابن هشام للبصريين على إنكارهم مجيء الواو زائدة وقد استدل على مجيئها وفاقاً للكوفيين وترجيحاً لرأيهم بأبيات من الشعر.

٢٧. حاشا في الاستثناء هل هي حرف جر:

قال ابن هشام: أن تكون للاستثناء، فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنما حرف دائماً بمنزلة (إلا) لكنها تجر المستثنى، وذهب الجرمي، والمازي، والمبرد والزجاج والأخفش وأبو زيد والفراء وأبو عمر الشيباني إلى أنها تستعمل كثيراً حرفاً جاراً، وقليلاً فعلاً متعدياً جامداً لتضمه معنى (إلا)(٢).

وقد اعترض ابن هشام على سيبويه حرفية (حاشا) التي للاستثناء (٢)، حيث قال وهي عند المبرد وابن جني والكوفيون فعل، وهو بذلك يرجح رأي الكوفيين.

٢٨. في قوله تعالى: "وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْيَزِيدُونَ "(١٠):

قال ابن هشام: "واختلف في "وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْيَزِيدُونَ "(٥)، فقال الفراء: بل يزيدون، وهكذا جاء في التفسير مع صحته في العربية وقال بعض الكوفيين بمعنى الواو، وللبصريين فيها أقوال، قيل: للإبحام وقيل للتخيير، أي إذا رآهم الرائي تخير بين أن يقول هم مائة ألف أو يقول هم أكثر نقله ابن الشجري عن سيبويه، وفي ثبوته عنه نظر، ولا يصح التخيير بين الأشياء الواقع أحدها..."(١).

وقد رجح ابن هشام رأي الكوفيين وخالف البصريين فيما ذهبوا إليه حيث صرح بذلك قائلاً: "فقال الفراء: بل يزيدون، وهكذا جاء في التفسير مع صحته في العربية "(٢).

^{(&#}x27;) أبي البعال الهزلي، ديوانه، ص907. خزانة الأدب، البغدادي، 177/7.

⁽۲) مغنى اللبيب، ابن هشام، ۱۲۰/۱.

^{(&}lt;sup>"</sup>) الكتاب، سيبويه، ٣٤٩/٢.

⁽ أ) سورة الصافات، الآية: ١٤٧.

^(°) سورة الصافات، الآية: ١٤٧.

^{(&#}x27;) مغنى اللبيب، ابن هشام، ٧٧/١.

⁽۲) مغنى اللبيب، ابن هشام، ۱/ ۷۷.

٢٩. حول محل الضمير:

قال ابن هشام: "زعم البصريون أنه لا محل له، ثم قال أكثرهم: إنه حرف، فلا إشكال، قال الخليل: اسم ونظيره على هذا القول أسماء الأفعال فيمن يراها غير معمولة لشيء، وأل الموصولة، وقال الكوفيون: له محل، ثم قال الكسائي: محله بحسب ما بعده، وقال الفراء: بحسب ما قبله؛ فمحله بين المبتدأ والخبر رفع، وبين معمولي ظن نصب، وبين معمولي كان رفع عند الفراء، ونصب عند الكسائي. وبين معمولي إنَّ بالعكس"(۱). وقد رجح ابن هشام رأي الكوفيين وفصل آراء علماءهم، في حين أنه أورد رأي البصريين مسمياً إياه بالزعم مضعفاً وهذا يدل على تأييده للكوفيين فيما ذهبوا إليه.

٣٠. من معاني لعل الاستفهام:

يتحدث ابن هشام عن معاني "لعل" فيذكر أنها للتوقع، أي؛ ترجي المحبوب والإشفاق من المكروه، وأنها للتعليل وكذلك الاستفهام (٢).

ويقول في المعنى الأخير لها: أي الذي للاستفهام بأن الكوفيين قد أثبتوه، وإن لم يصرح هو بقبول أو رد لما نقله عنهم، إلا إنني أرى أنه قد أيدهم؛ وذلك لأنه قد أورد كلام الله تعالى على سبيل الاحتجاج لما ورد عنهم. إذ يقول^(٣): "ولهذا عُلق بها الفعل في نحو: "لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْراً "(١) ونحو " وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ اللهَ يُرَكِّى "(١)، وهذه الأدلة التي أوردها ابن هشام فكأنما هي دليل على قبوله مذهب الكوفيين في أن "لعل" ترد للاستفهام.

^{(&#}x27;) مغنى اللبيب، ابن هشام، ١/١٥.

⁽۲) مغني اللبيب، ابن هشام، ۳۱۷/۱.

^{(&}quot;) مغنى اللبيب، ابن هشام، ٣١٧/١.

⁽١) سورة الطلاق، الآية: ١.

^{(&#}x27;) سورة عبس، الآية: ٣.

٣١. قد:

قال ابن هشام متحدثاً عن شروط قد: "أحدها :أنها لا تدخل على ليس وعسى ونعم وبئس لأنهن للحال..."

الثاني: "وجوب دخولها عند البصريين إلا الأخفش على الماضي الواقع حالاً إما ظاهرة نحو "وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا "(١) أو مقدرة نحو "لهذه بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا "(٢) ونحو "أَوْ خَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ "(٣) وخالفهم الكوفيون والأخفش، فقالوا: لا تحتاج لذلك؛ لكثرة وقوعها حالاً بدون قد، والأصل عدم التقدير، لا سيما فيما كثر استعماله "(٤)، ويتضح وقوف ابن هشام مع الكوفيين في عدم تقدير "قد" كما قال بذلك البصريين، وهو بهذا الموقف يرجح رأي الكوفيين.

٣٢. (لعل) تفيد الاستفهام:

أورد ابن هشام معاني "لعل" وذكر من معانيها (٥):

أحدها: التوقع وهو: ترجى المحبوب والإشفاق من المكروه...

الثاني: التعليل، أثبته جماعة منهم الأخفش... ثم ذكر ابن هشام المعنى الثالث من معاني "لعل" قائلاً: "الثالث: الاستفهام، أثبته الكوفيون، ولهذا علق بها الفعل في نحو "لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحُدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا" (١) ونحو "وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَىٰ "(٢)، ونجد أنه قد أثبت المعنى الثالث من معاني لعل، وأورد له الشواهد ترجيحاً وتأكيد لما ذهب إليه الكوفيون.

^{(&#}x27;) سورة البقرة، الآية: ٢٤٦.

^{(&#}x27;) سورة يوسف، الآية: ٦٥.

^{(&}quot;) سورة النساء، الآية: ٩٠.

⁽٤) مغني اللبيب، ابن هشام، ١/ ١٩٥.

^(°) مغنى اللبيب، ابن هشام، ٣١٧/١.

^{(&#}x27;) سورة الطلاق، الآية: ١.

^{(&#}x27;) سورة عبس، الآية: ٣.

٣٣. حذف قد:

قال ابن هشام عن حذف "قد" ازعم البصريون أن الفعل الماضي الواقع حالاً لا بد معه من "قد" ظاهرة نحو "وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكُرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم "(٢) أو مضمرة نحو "أَنُوْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ "(٣) "أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ "(٤) وخالفهم الكوفيون، واشترطوا ذلك في الماضي الواقع خبراً لكان كقوله عليه الصلاة والسلام لبعض أصحابه "أليس قد صليت معنا"(٥)، وقول الشاعر:

وكُنَا حسبِنَا كُلِّ بيضاء شحمةٍ عشيةَ لاقينا جُذاماً وحميْرَا(٢).

نجد أن ابن هشام يصف رأي البصريين بالزعم، ويورد مخالفة الكوفيين لهم ثم يأتي بأدلة الكوفيين مرجحاً لرأيهم بطريقة غير مباشرة.

٣٤. ذكر حرف النداء أو حذفه من اسم الإشارة واسم الجنس:

ورد في هامش أوضح المسالك، اختلف الكوفيون والبصريون في اسم الإشارة واسم الجنس لمعين إذا نوديا: هل يجب ذكر حرف النداء مع كل واحد منهما أو يجب حذفه البصريون إلا أنه لا يجب حذفه إلا لضرورة، وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز مع كل واحد منهما، ثم أورد قول الكوفيون مرجحاً لهم بقوله: "وقد استدل الكوفيون على جواز حذف حرف النداء مع كل واحد منهما بوروده في السماع، ثم ذكر ، وفي هذه المسألة نحن نختار مذهب الكوفيين لتعدد الشواهد؛ ولأن منها ما هو وارد في النثر الذي ليس محل ضرورة "(۱). بالرغم من قلة المسائل التي رجح فيها ابن هشام رأي الكوفيين إلا أنه قد وقف معهم في بعض المسائل، وهذا يدل على إنصافه وسعة إدراكه للمسائل النحوية دون تعصب أعمى. ونستطيع القول أن ابن هشام كان منصفاً فيما ذهب إليه من ترجيحات لآراء البصريين أو الكوفيين.

^{(&#}x27;) مغنى اللبيب، ابن هشام، ٢/٧٦١ - ٧٣٢.

⁽١) سورة الأنعام، الآية: ١١٩.

^{(&}quot;) سورة الشعراء، الآية: ١١١.

⁽¹⁾ سورة النساء، الآية: ٩٠.

^(°) صحيح البخاري، كتاب الحدود، المرجع السابق، حديث رقم ٦٤٣٧

^() مغنى اللبيب، ابن هشام، الشاهد رقم ٦٧٢. ٢/٢٣٠.

⁽١) أوضح المسالك، الهامش، ابن هشام، ١٥/٤.

المبحث الرابع: مسائل لم يرجحها ابن هشام

سأتناول في هذا المبحث نماذج لبعض المسائل التي وقف فيها ابن هشام بين البصرة والكوفة، دون ترجيح لرأي على آخر، كما إنني سأتطرق للتطور النحوي عنده من خلال مؤلفاته.

متابعة ابن هشام للبصريين والكوفيين معاً:

من خلال اطلاعي على مؤلفات ابن هشام لاحظت أنه لم يحسم بعض المسائل التي فيها ترجيح بين البصريين والكوفيين وإنما اكتفى بالنقل فقط، ولم يرجح رأي أحدهما على الآخر،وسأذكر نماذج منها:

١. حول حال الضمير المسمى فصلاً وعماداً،حيث قال ابن هشام حول وقوع الخبر بعد الفصل، ويشترط له في نفسه أمران: وذكر أحدهما قائلاً: أحدهما أن يكون بصيغة المرفوع، فيمتنع "زيد إياه الفاضل، وأنت إياك العالم" وأما "إنك إياك الفاضل" فجائز على البدل عند البصريين، وعلى التوكيد عند الكوفيين "(١). وقد اتخذ ابن هشام موقف بينهم ولم يحسم هذه المسألة وإنما نقلها نقلاً دون تعليق منه.

٢. في مبحث "الاستثناء"(١)، قال ابن هشام: "إذا كان الكلام غير موجب؛ فلا يخلو: إما أن يكون الاستثناء متصلاً ، أو منقطعاً.

فإن كان متصلاً جاز في المستثنى وجهان، أحدهما: أن يُجعل تابعاً للمستثنى منه، على أنه بدل منه بدل بعض من كل عند البصريين، أو عطف نسق عند الكوفيين "(٢).

٣.وفي مبحث "إعمال أمثلة المبالغة" (٣)، قال ابن هشام: لم يجز بعض البصريين إعمال "فعيل، وفَعِل" وأجاز الجرمي إعمال "فعِل" دون "فعِيل" لأنه على وزن الفعل كـ "علِم وفهِم" فابن هشام هنا أيضاً لم يبد رأيه في هذه المسألة وإنما اكتفى بذكر الآراء فقط.

^{(&#}x27;) مغني اللبيب، ابن هشام، ٢/٩٥٠.

^{(&#}x27;) شرح قطر الندي، ابن هشام، ص: ۲۷۳.

⁽ 1) شرح قطر الندي، ابن هشام، ص: 1

 $[\]binom{r}{r}$ شرح قطر الندي، ابن هشام، ص: ۲۳٥.

خ. ومن المسائل التي لم يبدئ فيها ابن هشام رأياً أيضاً قوله: "ومن الوهم في الأول قول جماعة في "صديد" من "مَّاءٍ صَدِيدٍ" (١)، وفي طعام مساكين من "كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ" فيمن نون كفارة: إنهما عطفا بيان، وهذا إنما هو معترض على قول البصريين ومن وافقهم؛ فيجب عندهم في ذلك أن يكون بدلاً، وأما الكوفيون فيرون أن عطف البيان في الجوامد كالنعت في المشتقات، فيكون في المعارف والنكرات (٣).

نلاحظ هنا أن ابن هشام أورد رأي البصريين ورأي الكوفيين دون أن يرجح رأياً.

تراجع ابن هشام عن بعض الترجيحات:

لاحظ بعض الدارسين^(۱)، أن هناك تضارب في بعض ترجيحات ابن هشام أو رجوع عن بعضها، ومن تلك المسائل اضطراب ابن هشام في تقسيم الفعل، فتارة يأخذ برأي البصريين القائل بتقسيم الفعل بحسب أمثلته إلى ثلاثة: ماض ومضارع وأمر، ويصفه بأنه هو الصحيح، وتارة يأخذ برأي الكوفيين القائل بتقسيم الفعل إلى قسمين: ماض ومضارع دخلت عليه لام الأمر فجزمته، ثم حذفت حذفاً مستمراً وتبعتها حروف المضارعة. ويرجح قول الكوفيين قائلاً: "وبقولهم أقول"(٢).

ومن المسائل التي وردت فيه عدة آراء لابن هشام في المسألة الواحدة أيضاً، وقد سماه بعض الباحثين تطور الآراء النحوية (٢)، ويرى الباحث إنه تضارب في الآراء عنده ومن ذلك.

١.ما جاء حول فعل الأمر هل هو معرب أم مبني؟: "ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر نحو "أفعل" معرب مجزوم بلام الأمر مضمرة. وذهب البصريون إلى أنه مبني على السكون (٤).

^{(&#}x27;) سورة إبراهيم، الآية: ١٦.

⁽١) سورة المائدة، الآية: ٩٥.

^{(&}quot;) مغنى اللبيب، ابن هشام، ٢٥٥/٢.

⁽١) نور الدين، عصام نور الدين، الفعل والزمن، المؤسسة الجامعية للنشر، ١٩٨٤م، ص٤٧.

⁽٢) ابن هشام، الرأي الأول للبصريين في شرح قطر الندى، ص: ٣١٣. والرأي الثاني للكوفيين في مغني اللبيب، ٢٥/١. انظر الجهود النحوية لابن أبي الربيع- رسالة ماجستير، مصطفى آدم، ص٨٦.

⁽٢) الشاعر، حسن الشاعر، تطور الآراء النحوية ،دار البشير-جدة، ط١، ١٥١ه - ١٩٩٤م.

⁽١) الإنصاف، أبو البركات الأنباري، مسألة رقم (٧٢).

وقد رجح ابن هشام رأي البصريين في أوضح المسالك حيث قال:" الأمر وبناؤه على من يجزم به مضارعه، فنحو "اضرب" مبني على السكون، و "اضربا" مبني على حذف النون، ونحو "اغْزُ" مبني على حذف آخر الفعل (١).

وتابع البصريين أيضاً في شرحه لقطر الندى حين قال: "بينتُ أن حكم فعل الأمر في الأصل البناء على السكون كاضرب واذهب "(٢).

وقال في شرح شذور الذهب: "الباب الثاني ما لزم البناء على السكون أو نائبه وهو نوع واحد، وهو فعل الأمر، وذلك لأنه يبنى على ما يجزم به مضارعه "(٣).

لكن ابن هشام رجح رأي الكوفيين في كتابه المغني، فذهب إلى أن فعل الأمر معرب، حيث قال: وزعم الكوفيون وأبو الحسن الأخفش أن لام الطلب حذفت حذفاً مستمراً في نحو: قُم واقْعُدْ. وأن الأصل لتقم ولتقعد، فحذفت اللام للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة. وبقولهم أقول، لأن الأمر معنى حقه أن يؤدى بالحرف..."(١).

٢. قال ابن هشام في شرح قطر الندى، في إعراب الأسماء الستة: وأن كانت مجموعة جمع تصحيح أعربت بالواو رفعاً وبالياء جراً ونصباً، تقول جاءني أبون، ورأيت أبين، ومررت بأبين. ولم يجمع منها هذا الجمع إلا الأب والأخ والحم (٢).

وعدل ابن هشام عن رأيه في أوضح المسالك حيث جعل هذا الجمع شاذاً، فقال: "وشذّ أبون وأخون "(٣). ولا يعدو كون هذا العدول بعظيم، وذلك لأن ابن هشام يذهب مع الحق والرأي الأصوب أنى وجده، كما إنه يتدرج في معالجة الموضوع في مؤلفاته، ولا نستغرب حين عدوله عن آراءه لما له في

^{(&#}x27;) أوضح المسالك، ابن هشام، ٣٧/١.

 $[\]binom{1}{2}$ شرح قطر الندی، ابن هشام، ص: ۳۹.

⁽۲) شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص: ۷۰.

^{(&#}x27;) مغني اللبيب، ابن هشام، ١/٠٥٠–٢٥١.

 $[\]binom{1}{2}$ شرح قطر الندي، ابن هشام، ص: $\binom{1}{2}$

⁽ 7) أوضح المسالك، ابن هشام، 1/10.

أخلاقه التي عرفناها من فسحة توجب الاعتقاد في حكمة تصرفاته. لأنه جند نفسه لخدمة القرآن والعلم واللغة.

وقد صرح ابن هشام نفسه برجوعه عن بعض آرائه النحوية عندما ترجح لديه الدليل.

نلاحظ أن أكثر الآراء التي رجع فيها ابن هشام في قطر الندى أو شذور الذهب من مصنفاته الأولى، وان أكثر الرجوع الذي تم له في مغني اللبيب، وهو من مصنفاته الأخيرة، مستقراً في آخر مداه على المغني، ونماذج التدرج في الآراء عنده تسير في المسألة الواحدة بصور من التعمق والتوسع والتفصيل من غير أن يرجح رأيه فيها. ومن ذلك:

- في علامات الاسم: نجدها في شرح قطر الندى، كما في شرح الشذور ثلاثاً ونجدها في أوضح المسالك خمساً (١).

- رأيه في (ما) الموصولة من قوله تعالى"إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ"(١) جعلها في شرح القطر اسمية موصولة، وشرح الشذور موصولة ومصدرية وأجاز في المغني أن تكون موصولة ومصدرية وكافة(٢).

ترجيح ابن هشام لآراء بعض كبار النحاة

لابن هشام مواقف متباينة من النحاة، فهو يظهر احتراماً وتقديراً فائقاً لنحاة البصرة، حيث ينقل عن أئمتهم البارزين كثيراً من آراءهم، فيرجح أغلبها ويضعف بعضها، كما ينقل عن النحاة الكوفيين فيرجح لهم بعض المسائل، ويضعف أغلبها، كما نقل عن البغداديين والأندلسيين.

وفي هذا المبحث سأعرض مواقفه من بعض كبار النحاة متخذاً نموذجاً بارزاً لنحوي من كل مدرسة نحوية، وقد اخترت الزمخشري لمدرسة البصرة، والكسائي من المدرسة الكوفية، وسأورد نماذج لترجيحاته، لكل نحوي منهما.

^{(&#}x27;) شرح قطر الندى، ابن هشام، ص: ١١. شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص: ٣٦. أوضح المسالك، ابن هشام، ١٤/١.

^{(&#}x27;) سورة طه، الآية: ٦٩.

⁽۲) تطور الفكر النحوي عند ابن هشام الأنصاري من قطر الندى إلى مغني اللبيب، دكتوراه، مصطفى حسين آدم، ٢٠٠٩م. ص١٨٨٠.

موقف ابن هشام من الزمخشري:

فإن ما يعنيني هنا هو موقف ابن هشام منه و رأيه فيه، وهل استفاد من مصنفاته النحوية والبلاغية وغيرها؟ وهل بني على أقواله وآرائه مسائل وتوجيهات أم تعرض له بالنقد والرفض كما هو الحال مع أبي حيان الأندلسي؟. إن المتمعن في مؤلفات ابن هشام كالمغنى، يتضح أن ابن هشام لم ينقل عن أحد كما نقل عن الزمخشري، فقد تكرر اسمه في المغني فقط أكثر من مئة وأربعين مرة، غير ما نقله عنه دون ذكر اسمه أبي المغني أبي المغني فقط أكثر من مئة وأربعين مرة، غير ما نقله عنه دون ذكر اسمه أبي المغني أبن مالك (١٠).

وقد أفاد منه ابن هشام إفادة كبيرة في جميع الجوانب، خاصة وأنه وضع كتابه الكشاف لمتعاطي التفسير والعربية جميعاً، فاهتم بآرائه مناقشة وتحليلاً، فوقف منها موقف الرضا والقبول فيما رآه راه حسناً وراجحاً لديه، وخالف ورفض ما رآه ضعيفاً، وسكت عن بعض الآراء، وذلك لأن ابن هشام كان إماماً مجتهداً ولم يكن تابعاً لأحد. وهنا سأذكر نماذج من الآراء التي نقلها ابن موافقاً للزمحشري ومزكياً لتوجيهاته ومرجحاً لها.

بعض ترجيحات ابن هشام للزمخشري:

1. عند حديث ابن هشام عن حرف السين المهملة بيّن ما يتردد بين المعربين عنها من النقول بأنها (حرف استقبال) إذ بأنها (حرف استقبال) إذ يقول: "ومعنى قول المعربين فيها (حرف تنفيس) حرف توسيع، وذلك بأنها تقلب المضارع من الزمن الطبيق—وهو الحال— إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال، وأوضح من عبارتهم قول الزمخشري وغيره: (حرف استقبال) أن ثم يكررها ثانية في الباب السادس في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين، والصواب خلافها.

^{(&#}x27;) المغني، ابن هشام، ١/١٤. ٤٩، ٧٦.

^{(&}lt;sup>۱</sup>)حصرت ذكره لابن مالك في المغني فوجدت تكرر (مئة وأربعة وأربعين مرة) وتكرر اسم الزمخشري مئة واثنين وأربعين مرة واسم كتابه الكشاف أربع مرات.

⁽١) مغنى اللبيب، ابن هشام، ١٥٨/١ . عمران عبد السلام، منهج ابن هشام من خلال المغنى، المرجع السابق،ص: ١٧٨.

فيقول: (التاسع عشر: قولهم في السين وسوف: حرف تنفيس، والأحسن: حرف استقبال؛ لأنه أوضح، ومعنى التنفيس التوسيع، فإن هذا الحرف ينقل الفعل من الزمن الضيق-وهو الحال- إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال"(١).

7. ذكر ابن هشام أن (أنَّ) المفتوحة المشددة، تنصب الاسم وترفع الخبر، و رأى أنها فرع عن (إن) مكسورة الهمزة، وانتصر في هذا المسألة لقول الزمخشري إن (أنما) بالفتح تفيد الحصر تماماً ك(إنما)؛ لأن هذا الرأي يقوي ما رآه بشأن (إنّ) المكسورة، التي هي فرع عن المفتوحة الهمز، وفي هذا يقول (٢): "...ومن هنا صح للزمخشري أن يدعي أن (أنما) بالفتح تفيد الحصر كر (إنما) وقد اجتمعتا في قوله تعالى: "قُلْ إِنَّا يُوحَىٰ إِلَىَّ أَنَّا إِلَمُكُمْ إِلَهُ وَاحِدٌ "(٢).

٣. ومن الآراء التي ذكرها مصحوبة بإعجابه بالزمخشري حول حديثه عن (أمّا) بالفتح والتشديد من أنها حرف توكيد، قال ابن هشام: " وأما التوكيد، فلم أر من أحكم شرحه غير الزمخشري، فإنه قال: فائدة أمّا في الكلام أن تعطيه فضل توكيد، تقول: زيدٌ ذاهب، فإذا قصدت توكيد ذلك وأنه لا محالة ذاهب وأنه بصدد الذهاب وأنه من غير عزيمة، قلت: "أما زيد فذهب"..."(١).

٤. وثما أورده ابن هشام في شرح شذور الذهب عن الزمخشري ما جاء حول تقدم المفعول المطلق على سائر المفاعيل حيث قال: "سمى المفعول مطلقاً لأنه يقع عليه المفعول بلا قيد، تقول ضربت ضرباً فالضرب مفعول؛ لأنه نفس الشيء الذي فعلته، بخلاف قولك"ضربت زيداً" فإن"زيداً" ليس الشيء الذي فعلته، ولكنك فعلت به فعلاً وهو الضرب؛ فلذلك سمى مفعولاً به، وكذلك سائر المفاعيل، ولهذه العلة قدم الزمخشري وابن الحاجب في الذكر المفعول المطلق على غيره؛ لأنه المفعول حقيقة"(٢).

^{(&#}x27;) مغني اللبيب، ابن هشام، ١٥٨/١

⁽٢) مغني اللبيب، ابن هشام، ١/ ٤٩.

^{(&}quot;) سورة الأنبياء، الآية: ١٠٨.

^{(&#}x27;) المغنى، ابن هشام، ٦٩/١.

 $^(^{1})$ شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص: ۲۰۲–۲۰۳.

 ٥. ومن النقول التي نظر إليها ابن هشام بعين الرضا والقبول تعليل الزمخشري الجر في قراءة من قرأ به (١) في كلمة (وأرجلكم) من آية المائدة: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِق وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ(٢)، حيث قال: "وقال الزمخشري: لما كانت الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها كانت مظنة الإسراف المذموم شرعاً فعطفت على الممسوح، لا لتمسح، ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها"(٣).

٦. اعتمد ابن هشام على الزمخشري في تفسيره لقوله تعالى: "إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا غَوْتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ عِبُّعُوثِينَ "(٤)، على أن الضمير عاد على متأخر لفظاً ورتبةً؛ لأنه مخبر عنه بمفسره وهو (حياتنا)؛ وهذا بخلاف ضمير القصة والشأن؛ فإنه لا يخبر عنه إلا بجملة مفسرة، وقد قال ابن هشام وهو يعدد المواضع التي يعود فيها الضمير على ما تأخر لفظاً ورتبة: "الثالث: ان يكون مخبراً عنه، فيفسره خبره؛ نحو: "إن هي إلا حياتنا"(١)، وقال الزمخشري: هذا الضمير لا يعلم ما يعني به إلا بما يتلوه من بيانه، وأصله:"إن الحياة إلا حياتنا الدنيا" ثم وضع (هي) موضع الحياة، لأن الخبر يدل عليها ويبينها "(٢).

٧. في مبحث"في الجملة وأقسامها وأحكامها" فيما ورد حول قوله تعالى:"يُوصِيكُمُ اللَّهُ في أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكر مِثْلُ حَظِّ الْأُنتَيَيْنِ"(٣)، حيث قال: "إن الجملة الثانية في موضع نصب بيوصى، قال لأن المعنى يفرض لكم أو يشرع لكم في أمر أولادكم، وإنما يصح هذا على قول الكوفيين، وقال الزمخشري: إن الجملة الأولى إجمال، والثانية تفصيل لها، وهذا يقتضى أنها عنده مفسرة ولا محل لها، وهو الظاهر. إذا ارتضى ابن هشام قول الزمخشري بقوله (وهو الظاهر).

(') وهم: ابن كثير المكي، وأبوعمرو البصري، وشعبة، وحمزة ،وأبوجعفر المدني، ويعقوب الحضرمي، وخلف العاشر، ينظر، البدور

الزواهر، ص١٥٢.

^{(&#}x27;) سورة المائدة، الآية: ٦.

^{(&}quot;) كشاف الظنون، حاجى خليفة، ١/١١. المغنى، ابن هشام، ٢/ ٣٧٠.

⁽١) سورة المؤمنون، الآية: ٣٧.

^{(&#}x27;) سورة المؤمنون، الآية: ٣٧.

⁽٢) المغنى، ابن هشام، ١٣٨/٢. كشاف الظنون، حاجي خليفة، ١٨٧/٣٠.

^{(&}quot;) سورة النساء، الآية: ١١. المغني، ابن هشام، ٢/٥٧٦.

٨. وقد يرتضي قول الزمخشري أحياناً وإن كان مخالفاً للبصريين ومن ذلك ما ورد حول" جملة البسملة" حيث قال: "جملة البسملة، فإن قدر ابتدائي باسم الله فاسمية، وهو قول البصريين، أو أبدأ باسم الله ففعلية، وهو قول الكوفيين، وهو المشهور في التفاسير والأعاريب"(١)، ولم يذكر الزمخشري غيره، أي أنه يؤيد الزمخشري والكوفيين فيما ذهبوا إليه حول فعلية جملة البسملة.

إذاً هذه بعض النقول التي ذكرها ابن هشام عن الزمخشري مؤيداً ومرجحاً له في كثير منها بعبارات واضحة وقد يكون ترجيحاً ضمنياً، ونلاحظ مدى استفادة ابن هشام من الكشاف في مؤلفاته وخاصة مغنى اللبيب الذي أثراه بكثير من مسائل الزمخشري في الكشاف.

موقف ابن هشام من الكسائي

ونظراً لتمكن الكسائي من اللغة وإمامته في النحو لم يتعقبه أحد من النحويين بشيء في قراءته، على عكس ما حصل في قراءة حمزة الزيات، وابن عامر، ونافع وغيرهم. ما دام الكسائي بهذه المكانة من اللغة فجدير بابن هشام أن ينقل عنه ويثري بآرائه وتوجيهاته في كتابه المغني ومؤلفاته الأخرى، وهذا ما صنعه بالفعل، فقد تكرر اسم (الكسائي) أكثر من أربعين مرة (۱) في مغني اللبيب فقط، وينقل ابن هشام الكثير من آرائه النحوية ويشفع بعضها بالتقدير والترجيح، وقد ينقل عنه بعض النقول مضعفاً رأيه أو يميل إلى تضعيفه وخلافه، وذلك لأن ابن هشام كما أسلفنا، محقق بارع وحر الرأي لا ينحاز إلى الآراء التي يراها غير صائبة مهما كان مصدرها وصاحبها.

وسأذكر هنا بعض النماذج التي تناولها ابن هشام للكسائي مرجحاً لرأي الكسائي.

^{(&#}x27;) المغنى، ابن هشام، ٢/٣٦٤.

^{(&#}x27;) ديرة، المختار أحمد ديرة، دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية-ليبيا، د.ط، ١٩٩١م، ص٥٦.

بعض ترجيحات ابن هشام للكسائي:

1. وافق ابن هشام الكسائي في أن (ما) مصدرية، وليست استفهامية في قوله تعالى: "قال يا ليت قومي يعلمون بما غفر لي ربي "(١)، حيث قال: "رد الكسائي قول المفسرين في (بما غفر لي ربي) إنها استفهامية، وإنما هي مصدرية، لأن؛ حذف الألف من (ما) الاستفهامية إنما هو الفرق بين الاستفهام والخبر، وأما من أثبتها في الاستفهام إنما هو للضرورة فقط نحو قول الشاعر:

إنَّا قتلْنَا بقتلانا سَراتكم أهلَ اللِّواءِ ففيمَا يكثُرُ القيلاُّ؟(٢)

وأما قول عكرمة وعيسى "عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ"(7) فنادر(4).

٢. أحياناً يوافق ابن هشام الكسائي دون أن يقول ذلك علناً، ونفهم ذلك من خلال شرحه لرأي الكسائي ومثال ذلك في معرض حديثه عن المواضع التي يعود فيها الضمير متأخراً لفظاً ورتبةً حيث يقول: "الثانى: أن يكون مرفوعاً بأول المتنازعين المعمل ثانيهما نحو قوله:

جَفُوني ولم أَجْفُ الأخلاء إنني لغير جميل من خليليَّ مُهْمِل (١)

والكوفيون يمنعون من ذلك، فقال الكسائي: يحذف الفاعل، وقال الفراء: يضمر ويؤخر عن المفسر، فإن استوى العاملان في طلب الرفع وكان العطف بالواو نحو "قام وقعد أخواك" فهو عنده فاعل بهما"(٢). ويظهر تأييده للكسائي من خلال شرحه لرأيه.

٣. عندما تعرض ابن هشام في الباب الخامس من المغني للأوهام التي يقع فيها المعربون، وذلك حين ينظرون لظاهر اللفظ، ولا ينتبهون للمعنى، فيحصل منهم فساد بيّن، مثّل لذلك بقول ابن السيد في قوله تعالى: "ولله على الناس حج البيت لمن استطاع إليه سبيلا" (من) فاعل بالمصدر، ثم رد عليه بالقول: إن المعنى حينئذٍ (ولله على الناس أن يحج المستطيع)؛ فيلزم تأثيم جميع الناس، إذا تخلف مستطيع

^{(&#}x27;) سورة يس، الآية: ٢٦-٢٧.

⁽٢) خزانة الأدب، البغدادي، ٣٠٠/٢.

^{(&}quot;) سورة النبأ، الآية: ١.

^(ُ) المغني، ابن هشام، ٣٢٨/١.

^{(&#}x27;) مغني اللبيب، ابن هشام، 7/77ه. الشاهد رقم(77).

⁽۲) مغنى اللبيب، ابن هشام، ۲/٥٦٣.

^{(&}quot;) سورة آل عمران، الآية: ٩٧.

عن الحج، وفيه فساد المعنى، ضعف من جهة الصناعة، لأن الإتيان بالفاعل بعد إضافة المصدر إلى المفعول شاذ"(١).

ثم نراه ينقل رأي الكسائي دون أن يوجه إليه أي طعن، وهذا يؤكد موافقته إياه يقول: وجوز الكسائي كونها مبتدأ، فإن كانت موصولة؛ فخبرها محذوف، أو شرطية فالمحذوف جوابها، والتقدير عليهما: من استطاع فليحج"(٢).

يذهب ابن هشام إلى أن اللام الجارة تقع لمعنى التعليل، ويستند في ذلك على قراءة الكسائي وشيخه حمزة الزيات، فقد كان لهما قراءة تفيد فيها اللام هذا المعنى، فقد قرأ الكوفيان اللام بالكسر مما يفيد هذا المعنى، وهي الآية: "وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا"(١).

٥. معنى (لولا) في الآية: "فَلَوْلا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ" (٢)، ظاهرة التوبيخ.
 وقد ذهب إلى ذلك الكسائي وغيره، وأيدهم ابن هشام بقوله: "أي فهلا كانت قرية واحدة من القرى المهلكة تابت عن الكفر قبل مجيء العذاب فنفعها ذلك" (٣).

^{(&#}x27;) مغنى اللبيب، ابن هشام، ٢١٤/٢.

⁽۲) مغنى اللبيب، ابن هشام، ۲/ ۲۱۶- ۲۱۰.

^{(&#}x27;) سورة السجدة، الأية: ٢٤. مغنى اللبيب، ابن هشام، ٢٣٥/١.

^{(&#}x27;) سورة يونس، الآية:٩٨.

 $[\]binom{r}{r}$ مغنى اللبيب، ابن هشام، $\binom{r}{r}$.

الخاتمة

الحمد لله الذي وفقني إلى كتابة هذه الدراسة في الخلاف والترجيح النحوي عند ابن هشام من خلال مؤلفاته، وبيان رأي ابن هشام في كثير من المسائل التي تخص التقعيد اللغوي.

فابن هشام يعد من كبار علماء النحو المتأخرين، وقد أقام لنفسه مدرسة خاصة في النحو، فنجده تارة وافق البصريين ووافق الكوفيين، وفي بعض المسائل كان يقف موقف المحايد.

إن الدارس لشخصية ابن هشام الأنصاري يرى فيها شخصية موضوعية، لا يستحيي أن يأتي برأي جديد مخالف لرأيه السابق؛ وذلك عائد إلى أن ابن هشام قد ألف مؤلفاته الأولى لصغار الدارسين ثم ما فتئ أن ألف المغنى وشرح الألفية لكبار النحاة.

وقد قامت هذه الدراسة على المسائل التي خالف فيها ابن هشام البصريين والكوفيين وغيرهم، وعلى المسائل التي رجح فيها آراءهم، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج حول الخلاف والترجيح، من أهم هذه النتائج:

١- سلك ابن هشام مذهبا انتقائيا توفيقيا شأنه شأن النحاة المتأخرين، فضلا عن إضافة آرائه الخاصة التي عنت له.

7- يختلف المنهج الذي سلكه في (المغني)عن منهجه في (أوضح المسالك) و (شذور الذهب) و (قطر الندى)؛ ففي الأول نجده جعله على أبوب ثمانية الثلاثة الأولى للقواعد والثوابت، والخمسة التالية للتنبيهات والمسائل، أما في الثاني فقد اتبع ترتيب نظم الألفية، وفي الأخيرين فقد اتبع الترتيب النحوى المطرد.

٣- بالنسبة لمنهجه في الاستشهاد فقد استعان بالقرآن وقراءاته، وكلام العرب شعراً ونثراً، وقد أكثر من الحديث على خلاف السابقين؛ ففي المغني استشهد بـ ٧٤ حديثا، وفي (أوضح المسالك) بـ ١٣ حديثا، وفي (الشذور) بـ ٢٧ حديثا، وفي (القطر) بـ ١٩ حديثا.

٤- الخلاف في اصطلاح النحاة هو أن يصدر للمذهب أو النحوي رأيا مخالفا للرأي الآخر ولكل شواهده وأدلته التي يستند إليها، وترجع أسبابه إلى: اختلاف المذاهب والمناهج النحوية، واتساع

- العربية وغزارة مادتها، وطبيعة الدرس النحوي القائمة على القياس والتعليل والاجتهاد والتأويل، وهي مبنية على النظر العقلي، فضلا عن التنافس بين النحاة وتعدد القراءات، أما أنواعه فهي: ما لا يرتبط بمذهب نحوي، ولاختلاف اللهجات، وبين نحويي المذهب الواحد، وبين مذهبين نحويين.
- حالف ابن هشام البصريين والكوفيين، كما خالف البغداديين وعدد من النحاة في عدد من المسائل النحوية معتمدا على نظره العقلى وشواهده.
- 7- المعني بالترجيح تقوية أحد الرأيين المتخالفين على الآخر وفقا للسماع والقياس والتعليل، ولذلك فإن أسسه هي: السماع والقياس، وأنواعه،هي: ترجيح سماع على سماع، سماع على قياس، وقياس على قياس.
- ٧- من صيغ الترجيح التي استخدمها ابن هشام: على الأرجح، الراجح، رجح، على الأصح، الصحيح، أصح، الصواب، كان الأولى، الأولى، ما اخترناه، هذا رأي الجمهور، أجازه أكثر النحويين، ومردود وهذا الأخير للمرجوح والتي قبله كلها للراجح.
- ٨- يميل كثيرا لترجيح آراء البصرة؛ ولعل ذلك يعود إلى أن النحو البصري كان دخوله مصر باكرا على الكوفي فانتشر وكانت له السيادة، ولكنه رجح آراء الكوفيين في العديد من المسائل معتمدا على أدلته من الشواهد والأقيسة.
- ٩- اضطرب في عدد من المسائل؛ حيث تضاربت بعض آراءه، مثل موقفه من الفعل الأمر فتارة مبنى على رأي البصريين، وتارة معرب مجزوم على رأي الكوفيين.
- ١٠ خالف الزمخشري في بعض المسائل ووافقه في أخرى، وخالف الكسائي في العديد من المسائل، بينما اشتد خلافه مع أبي حيان الأندلسي.

المقترحات والتوصيات

وهنا سأذكر بعض الملاحظات علها تفيد الباحثين في مصنفات ابن هشام مستقبلاً، ومنها:

- النظر في المسائل الخلافية عند ابن هشام من خلال علماء المذهب الواحد، كأن يؤخذ مثلاً "سيبويه والمبرد" ليكونا موضوعا للدراسة والبحث، أو ينظر في تلك المسائل التي كانت بين "الكسائى والفراء".
- تقديم شروح جديدة لمؤلفات ابن هشام فيها سهولة ويسر، وتذليل لبعض الصعوبات، ولا يغفل الشارح الاستفادة من شروح مؤلفاته السابقة.
- ملاحظة موقف ابن هشام من أحد المفسرين في مؤلفاته، كالزمخشري مثلاً، ودراسة العلاقة بينهما في النحو فيصاغ من هذه المسألة موضوعاً جيداً للدراسة والبحث.
- الآراء المتضاربة بين مؤلفات ابن هشام الأنصاري، وكذلك ما بين ابن هشام الأنصاري وأبي حيان الأندلسي، وقد يستفاد من هذا الموضوع أن يطرح للدراسة، وفيه يعمد الباحث إلى تتبع اعتراضات ابن هشام لأبي حيان، مناقشاً إياها بالرد والقبول.
- وفي الختام أسأل الله أن يتقبل هذا العمل، ويجعله في موازين أعمالي يوم الحساب، وأن يجبر ضعفى، ويغفر زلتى، فإن قصرت فمن نفسى، وإن أحسنت فمن الله تعالى، وهو حسبى.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

- ١. القرآن الكريم.
- ٢. ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين، ت:جودة مبروك و مُجَّد مبروك، ٢٠٠٢م.
- ٣. ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي،علي فودة، جامعة الملك سعود عمادة شئون المكتبات، ط١، ١٩٨٥م.
 - ٤. أثر القراءات في الدراسات النحوية، عبد العال سالم مكرم،مؤسسة على جراح الصباح.
- ٥. أخبار النحويين البصريين، للسيرافي، ت:طه مُحَّد الزيني و مُحَّد عبدالمنعم خفاجي، مطبعة مصطفى
 البابي القاهرة، ١٩٦٦م.
- ٦. الأدب العربي وتاريخه في عصر المماليك والعثمانيين والعصر الحديث ،محمود رزق سليم،
 مصر: دار الكتاب العربي ،د.ط.
- ۷. ارتشاف الضرب من كلام العرب،أبو حيان،ت: رجب عثمان ورمضان عبدالتواب،مكتبة الخانجي، ط۱،۱٤۱۸ه/۱۹۹۸م.
- ٨. ارتشاف الضرب من لسان العرب،أبي حيان الأندلسي، ت:رجب عثمان أحمد، مكتبة الخانجي،
 القاهرة.
- ٩. ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، الشيخ يحي الشاوي، ت:د.عبدالرزاق السعدي، دار الأنباء العراق، ط١، ١٤١١هـ/ ٩٩٠م.
- ۱۰. أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، ت: بركات يوسف هبود، ط۱، ۱٤۲۰هـ/۱۹۹۹م.
 - ١١. أصول التفكير النحوي،على أبوالمكارم، الناشر دار غريب.
- ۱۲. أصول النحو عند ابن مالك، ابن مالك، ت:خالد سعد مُحَّد عثمان، مكتبة الآداب:القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ.

- 17. أصول النحو عند ابن مالك، خالد سعد شعبان، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣. ٢٠٠٦-٢٠٠٥.
- ١٤. الأغراب في جدل الإعراب، الأنباري، ت: سعيد الأفغاني، دار الفكر بيروت، ط١٩٧١، ٢م.
- ١٥. إنباه الرواة عن أنباه النحاة علي بن يوسف القفطي، تحقيق: عُمَّد أبو الفضل إبراهيم، ط١، ١٩٨٦م.
- ١٦. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، تأليف: مُحَّد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية:صيدا بيروت، د.ط، ١٤٢٣هـ/٢٠٠م.
- ١٧. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، تأليف: مُحَمَّد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية صيدا لبنان، ١٩٥٥م.
 - ١٨. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي،ت: مُحَدَّ أبو الفضل إبراهيم
 - ١٩. تاريخ المماليك البحرية ،د.على إبراهيم حسن، ،مطتبة النهضة القاهرة،ط٣
 - ٢٠. تاريخ المماليك في مصر والشام، مُجَّد سهيل طنوش، دار النفائس بيروت
- ۲۱. تطور الآراء النحوية عند ابن هشام الأنصاري، حسن موسى الشاعر، دار البشير للطباعة والنشر، ۱۹۹٤م.
- 77. تطور الفكر النحوي عند ابن هشام الأنصاري من قطر الندى إلى مغني اللبيب،مصطفى حسين آدم، دكتوراه، ٢٠٠٩م.
- ۲۳. تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام، ت:عباس الصالحي، دار الكتاب العربي، ط١، ١٩٨٦م.
- ٢٤. التمهيد على تخريج الفروع والأصول، الأسنوي، ت: مُحَّد حسن هيتو، ط٢، مؤسسة الراسالة، بيروت، ١٩٨١م
- ٢٥. جامع البيان في تأويل القرآن، للإمام الطبري، ت: أحمد مُحَّد شاكر، مؤسسة الرسالة بيروت، ط١، ٢٠٠٠هـ.

- ٢٦. الجامع الكبير: سنن الترمذي، للإمام مُحَّد بن عيسى الترمذي، ت: بشار عواد المعروف، دار الغرب الإسلامي بيروت، ١٩٩٨م.
- ٢٧. حاشية الدسوقي وبهامشه مغني اللبيب، منشورات الرضي ومنشورات زاهدي، مطبعة أمير قم إيران، ط٢.
- ٢٨. الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، ت:عبدالعال سالم، دار الشروق بيروت، ط٣،
 ١٣٩٩هـ/١٣٩٩م.
- ۲۹. خديجة الحديثي، الشاهد وأصوله في كتاب سيبويه، دار النشر مطبوعات الكويت، ط۱، ۱۳۹٤هـ/۱۳۹۶م.
 - ٣٠. خزانة الأدب، البغدادي، ت: عبدالسلام مُحَّد هارون، مكتبة الخانجي، ط٤، ١٩٩٧م.
- ٣١. الدراسات اللغوية والنحوية في مصر منذ نشأتها حتى نهاية القرن الرابع الهجري، للدكتور أحمد نصيف الجنابي، مكتبة دار التراث، ١٩٧٧م.
 - ٣٢. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني، ٢٠١٢م.
- ۳۳. ديوان الفرزدق، قدم له الدكتور عمر فارق الطباع، شركة دار الأرقم للطباعة والنشر بيروت، ۱۹۹۷م-۱٤۱۸ه، ط۱.
- ٣٤. ديوان النابغة الذبياني، ت:عباس عبدالستار، دار الكتب العلمية بيروت، ط٣، ١٩٩٦م.
- ٣٥. رسالة المباحث المرضية المتعلقة بمن الشرطية، ابن هشام الأنصاري، ت: مازن المبارك، دار ابن كثير دمشق، ط١، ٨٠٨ ه/ ١٩٨٧.
- ٣٦. الزبيدي، طبقات العلماء نحويين واللغويين، ت: مُحَّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف القاهرة، ١٩٧٣، ص
 - ٣٧. الزوزي المعلقات العشر، معلقة امرئ القيس، الناشر الدار العالمية، ١٩٩٣م.
 - ٣٨. سامي عوض، ابن هشام النحوي أثره وآثاره، طلاس للطباعة دمشق، ط١،١٩٨٧
- ٣٩. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، أبو الفلاح، ت: الأرناؤوط، دار ابن كثير للنشر، ط١، ١٩٨٦م.

- .٤٠ شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، مُحَلَّد بن مُحَلَّد حسن شراب، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير، ابن النجار مُجَّد بن أحمد بن عبدالعزيز الحنبلي، تحقيق: مُجَّد الزميلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، بغداد، ١٩٩٣هـ ١٩٩٣.
 - ٤٢. شرح المشكل من شعر المتنبي لابن سيده.
- ٤٣. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام، ت: مُحِّد محي الدين عبدالحميد، دار الطلائع القاهرة.
- ٤٤. شرح قطر الندى وبل الصدى ،ابن هشام،ت: مُجَّد خير طعمة حلبي، دار المعرفة بيروت.
- ٥٤. شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري، ت: مُحَّد خير طعمة حلبي، دار المعارف بيروت، ط٢، ١٩٩٧م.
- ٤٦. شرح لمع ابن جني، اللوحة ،ابن الدهان،. نسخة مصورة عن نسخة دار الكتب في جامعة بغداد.
 - ٤٧. المدارس النحوية، شوقى ضيف، مكتبة دار المعارف، ٢٠١٠م.
 - ٤٨. صحيح مسلم، الإمام مسلم.
 - ٤٩. طبقات الشافعية، تاج الدين السبكي، ت: مُجَّد الطناجي، ١٩٦٤م.
 - ٥٠. طبقات الشعراء مُحَدّ سلام الجمحي، دار الفكر العربي القاهرة، ط، ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م.
 - ٥١. ظهر الإسلام،أحمد أمين، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ٢٠٠٤م
 - ٥٢. عبده الرجحي، دروس في المذاهب النحوية، دار النهضة بيروت، ط١٩٨٨، ٢٥٠
 - ٥٣. فتح الباري بشرح البخاري، الإمام البخاري، دار المعرفة المصرية، ط١، بولاق/ ١٣٠١
 - ٥٤. الفكر النحوي عند العرب، د.على مزهر، الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠١م.
 - ٥٥. في أدلة النحو،عفاف الحسانين، المكتبة الأكاديمية، ط جديدة، ١٩٩٦م
 - ٥٦. في أصول النحو سعيد الأفغاني، الناشر المكتب الإسلامي، ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م.
 - ٥٧. القاموس المحيط، الفيروز أبادي، الهيئة العامة للكتاب المصرية، ط٣، ٩٧٩م
 - ٥٨. القاموس المحيط، الفيروز آبادي، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط٦، ٩١٤١ه.

- ٥٩. قيام دولة المماليك في مصر والشام، العبادي وأحمد مختار سالم، دار النهضة، بيروت، ١٩٦١م.
 - ٠٠. الكتاب، سيبويه، عبدالسلام مُحَّد هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.
- 71. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي، مطبعة إقدار ،بدار الخلافة العلية، ١٣١٧هـ.
 - ٦٢. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة ، وكالة المعارف باستانبول.
 - ٦٣. الكليات للكفوي، تحقيق: عدنان درويش و مُجَّد المصري، مؤسسة الرسالة.
- ٦٤. لسان العرب، جمال الدين ابن منظور الأنصاري ، دار صادر بيروت ، ٢٠١٠م ٢١٤١هـ
- ٥٠. لسان العرب، ابن منظور، دارإحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة ١٤١٩هـ.
- 77. لمع الأدلة في أصول النحو، ابن الأنباري، ت: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ ١٩٥٧م.
 - ٦٧. مجالس العلماء، الزجاجي، ت: عبدالسلام هارون، الخانجي والرفاعي، ط٢، ٣٠٣ هـ
 - ٦٨. مجمع الأمثال للميداني، ت: مُحَّد محي الدين عبدالحميد، دار المعرفة بيروت.
- 79. المحصول في علم الأصول، الرازي، ت: د. طه جابر فياض العلواني، طبعة جامعة الإمام مُجَّد بن سعود الرياض، ط١٤٠٠ هـ/١٩٨٠م.
 - ٧٠. المدارس النحوية أسطورة وواقع، إبراهيم السامرائي، دار الفكر: بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
 - ٧١. المدارس النحوية، د. خديجة الحديثي، مكتبة اللغة العربية بغداد، ط٣، ٢٠٠١م.
 - ٧٢. مدرسة البصرة النحوية، عبد الرحمن السيد، دار المعارف، ط١.
- ٧٣. مدرسة الكوفة ومنهجها النحوي، د.مهدي المخزومي، شركة مكتبة مصطفي البابي الحلي بمصر، ط٢، ١٩٥٨م.
- ٧٤. المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة، عبدالعال سالم على أحمد المكرم، كلية دار العلوم القاهرة، ١٩٦٢م.

- ٧٥. مراتب النحويين، أبو الطيب عبدالواحد بن علي اللغوي الحلبي، ت: مُحَّد أبوالفضل إبراهيم، مكتبة النهضة مصر، ١٩٥٥م.
- ٧٦. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي،ت: مُحَّد جاد فضل المولى وآخرون، المكتبة العصرية.
- ٧٧. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، ت: مُحَدَّد جاد المولى وآخرون، المكتبة العصرية بيروت.
- ٧٨. المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، ت: مُحَدِّد كامل بركات، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ٢٠٢هـ /١٩٨٢م،
 - ٧٩. المستقصى في أمثال العرب للزمخشري، مراقبة. مُجَّد عبد المعيد خان،
- ٠٨٠. مصابيح المغاني في حروف المعاني، ابن نورالدين، ت: عائض بن نافع بن ضيف الله العمري، دار المنار ميدان الحسين، ط١، ٩٩٣م
 - ٨١. المصباح المنير في غريب شرح الوجيز،أحمد بن مُحَّد الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت.
 - ٨٢. مصر في العصور الوسطى، د. على إبراهيم حسن، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٧م.
 - ٨٣. مصطفى حسين آدم، تطور الفكر النحوي عند ابن هشام، رسالة دكتوراه، ٢٠٠٩م.
- ٨٤. معاني القرآن، الفراء، ت: أحمد يوسف النجاتي وآخرون، دار المصرية للتأليف مصر، ط١.
- ۸٥. معجم الأدباء، ياقوت الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي بيروت،
 ط١، ٩٩٣م.
- ٨٦. معجم التعريفات، الجرجاني، ت: مُحَّد صديق المنشاوي، دار الفضيلة القاهرة، د.ط، د.ت،
- ۸۷. معجم المصطحات النحوية والصرفية، مُحَلَّد سمير اللبدي، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط١، ٥٠٤ هـ.
 - ٨٨. معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة بيروت، ط١، ٤١٤ هـ/٩٩٣م.
 - ٨٩. معجم شواهد النحو الشعرية، حداد حنا، دار العلوم الرياض، ط١٩٨٤م،
 - ٩٠. معجم مقاييس اللغة،أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، دار الجيل،بيروت.

- 91. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، ت: مُحَدًّد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية صيدا بيروت، ٢٠١٥.
- 97. المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، جواد على ، دار الساقي ، ط٤، ١٤٢٢ه/ ٢٠٠١م

مقاييس اللغة، ابن فارس، ت:عبدالسلام هارون، القاهرة دار الفكر، ط١، ٩٧٩م.

- ٩٣. المقتضبللمبرد، ت عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت.
- 94. المقتضب، لأبي العباس المبرد،ت: مُجَّد عبدالخالق عضيمة، وزارة الأوقاف القاهرة، ط١، ٥٩٤هـ/ ١٩٩٤.
- 90. مقدمة ابن خلدون، تقديم: مُحَدِّد الأسكندراني، دار الكتاب العربي بيروت، ط١، ١٩٩٦م- ١٤١٧هـ.
 - ٩٦. مقدمة نيل الأوطار للشوكاني، دار الحديث، مصر، ط١، ٩٩٣م.
 - ٩٧. مناهج الصرفيين ومذاهبهم، د. حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ٤٠٩ هـ/٩٨٩م.
 - ٩٨. المنهاج في شرح الإبحاج، البيضاوي، دار الكتب العلمية بيروت ١٦١٤١هـ/٩٩٥م.
- 99. منهج ابن هشام في المغني، عمران عبدالسلام شعيب، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، ط١، ١٣٩٥هـ ليبيا، ط١، ١٣٩٥هـ
 - ١٠٠. منهج ابن هشام من خلال المغني،عمران عبدالسلام شعيب، الدار الجماهيرية.
- 1.۱. منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث وأثره في الفقه الإسلامي، عبدالمجيد مُجَّد المجيد مُجَّد والمنافس الرياض.
 - ١٠٢. منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ت: مُجَّد محى الدين عبدالحميد.
 - ١٠٣. الموفر في النحو،الكنغراوي، شرح مُجَّد بمجة البيطار،المجمع العلمي العربي، دمشق.
- ١٠٤. موقف ابن هشام في المغني من آراء ابن الشجري النحوية، فايزة بنت عديس بن
 عبدالغني، ماجستير، ٢٣٠٠ه.
- ١٠٥. موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف،د.خديجة الحديثي، دار الرشيد للنشر العراق، ١٩٨١م.

- ١٠٦. نتائج الفكر في النحو،أبوالقاسم السهيلي، ت:عادل أحمد عبدالموجود وعلى مُجَّد معوض، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٩٩٢م
 - ١٠٧. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ابو المحاسن.
 - ١٠٨. النحو وكتب التفسير، إبراهيم عبدالله رفيدة، الدار الجماهيرية، ط٣، ٩٩٠م.
 - ١٠٩. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ت: د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن الزرقاء
 - ١١٠. نزهة الطرف في علم الصرف، الميداني.
 - ١١١. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، مُجَّد الطنطاوي، دار المعارف القاهرة، ١٩٩٥م.
 - ١١٢. نظرات في الفعل وتقسيماته،أميرة على توفيق، مطبعة السعادة
 - ١١٣. هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي.
- ۱۱۶. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، ت:إحسان عباس، دار صادر بيروت، ١٩٧٢.
- ١١٥. يوسف الضبع ،ابن هشام وأثره في النحو، دار الحديث للطباعة والنشر،ط١، ١٩٩٨م.

رسائل الماجستير والدكتوراه

- ١. ابن هشام الأنصاري حياته وجهوده النحوية،، عوني أحمد مُجَّد، ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد،
 ٢٠٠٨م.
- ٢. تطور الفكر النحوي عند ابن هشام الأنصاري من قطر الندى إلى مغني اللبيب، مصطفى حسين
 آدم، دكتوراه، ٢٠٠٩م.
 - ٣. الخلاف الصرفي في ألفاظ القرآن الكريم ، دكتوراه ، كاطع جار الله، جامعة بغداد، ٢٠٠٠م.
 - ٤. الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة، دكتوراه ، حسن منديل.
- منهج ابن هشام الأنصاري في كتابحشرح شذور الذهب رسالة ماجستير ،هارون الربابعة، الجامعة الأردنية عمان، ٢٠٠٢م.
 - ٦. المؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة للهجرة ، دكتوراه زهير مُحَّد سلطان.
 - ٧. نحو القراء الكوفيين، خديجة أحمد المفتى، جامعة أم القرى ماجستير، ٢٠٠٢م.